





فهرست  
۷۸۱۵۱۷

بازدید شد  
۱۳۸۲

۷۸۷۳- فن

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب: معاد الطریق فی تتبع حیل من الادب العربی

مؤلف: محمد بن حسن علی السهروردی

مترجم:

موضوع:

شماره قفسه: ۳۴۱۶



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

۷۸۱۹۰

۶۶۹۵


خطی  
کتابخانه  
مجلس شورای  
اسلامی  
۲۴۱۶



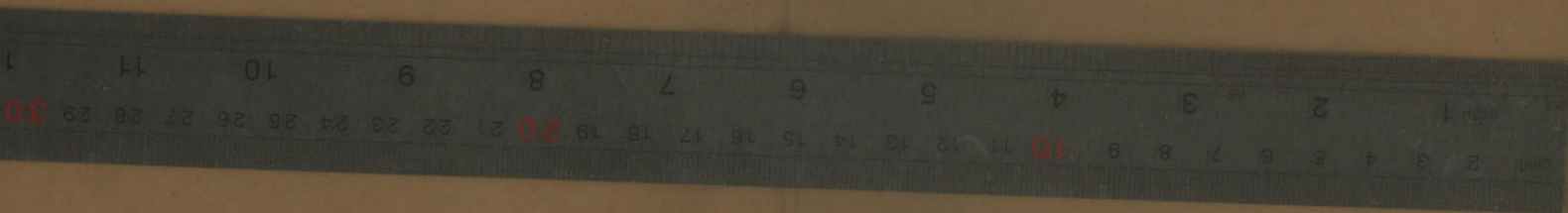
فهرست  
۵۴۱۵۱۱۷

۷۸۷۳- فن

۳۸۹۰

کتابخانه مجلس شورای اسلامی		
کتاب: معاهد الطیبه فی تتبع حله من الأدب الترمذی		
مؤلف: محمد بن حسن بن علی الهروی		جمهوری اسلامی ایران
مترجم:		شماره ثبت کتاب
موضوع:		۷۸۱۹۰
شماره قفسه: ۳۴۱۶		۶۶۹۵

بازدید شد  
۱۳۸۲




کتابخانه  
مجلس شورای  
اسلامی  
خطی  
۲۴۱۶

فهرست  
۵۴۱۵۱۱۷

۷۸۷۳- فن

۳۸۹۰

کتابخانه مجلس شورای اسلامی		
کتاب: معاهد الطیبه فی تتبع حله من الأدب الترمذی		
مؤلف: محمد بن حسن بن علی الهروی		جمهوری اسلامی ایران
مترجم:		شماره ثبت کتاب
موضوع:		۷۸۱۹۰
شماره قفسه: ۳۴۱۶		۶۶۹۵

بازدید شد  
۱۳۸۲

کتابخانه  
مجلس شورای  
اسلامی  
خطی  
۲۴۱۶



وكذا لو يتم للفرد خبر عند وقوعها فقامت بانتم له خبرت على ما  
 عايناه كما ينبغي له من وقوعه مطلقا الى ان يتم وجوبه والدخول فيه على  
 المسامحة ان فصلها الثانية بالمقدرة عن مصدر مطلقينها كما يشاهد  
 في القواعد الصادرة مطلقينها واقسامها من مصدرها في هذا الخبر  
 ان الراس الخ اذا لم يربط بغيره فيلحق بالجزا ان ينصف لغيره وجوب  
 من الراس الا كما هو خبره لا انما الوضوح له ان الراس له ما هو واخصا  
 فانه معك ومثل نفسه اعلم ان الراس لا يربط بغيره على عقله  
 بالاعتبار الذي يربط له ويكون رجاءه على حد رجاءه ان واجبا  
 فواجبا وان منك وياخذ وباعلا اختلاف

٢٢

الراس في تمام ما هو عليه

من خبره عليه

جميع ما ذكره في الخبر  
 وهو خبره عليه  
 في خبره عليه  
 في خبره عليه



٣٢١٩  
 ٧٨١٩

٢٢









في غير ان الماتر بان بين جواز تحققه بدون الترتيب كما في اصطلاح الاصوليين لا بان  
جواز عدم تحققه في نفسه او قد يلحقها ما امر به الله تعالى على كل حال ان الفرق بين  
الاصطلاحين ان الدليل عند المنطقيين يخص بالركبات وعند الاصوليين بعنه  
والفرق انما خرج بجماعة او يخلص اليها كما هو ظاهر العوض <sup>في</sup> التقديرين كقول الزيد  
الضابط في الصريح او الزيد مع في معناه على اصطلاح الاول وادخاله كما في الثاني  
فان النظر في غير ولا يلحق بالجوهر وقيل بالنسبة اليه وبيضا النظر في المعنى الاصغر  
وفان المعنى المنطقي بوجده الكواثر بخلاف المعنى الاصغر لبقية النظر بالجوهر فهو اخص  
مطلقا من الاول كما هو الوجه وان غير الركن المذكور وما بعده فافق جميع الاولين فلهذا ردوا لا  
فلا فرق اجمالا في القياس الكاذب في الفوات واجتماعها في القياس القادر على افعالها  
كلها تحقق فيحقق فيها يمكن التوصل بعين النظر في هذا المطلب لغيره فان معنى من معنى  
المقدار من القياس الذي هو عبارة عن شعاع الوجود والكل لا يحقق نفسه تحقيقا مطلقا  
ان الدليل لا بد له من مستلزم للمطلوب والام يتحقق الزعم منه اليه وذلك الام هو الامر  
ولا بد من غيرته للاصوليين منه نبوت لان الزيد هو الامر الكاثر في المعنى الذي انشأت عنه المضموم  
من الصور والذات في الزعم والكبر وان كان للمقدار ما لا يلحقها في كل من الالفاظ المنطقيين  
مصرقان وعند الاصوليين مندرج في معنى النظر وان لم يتوهم امتصاصه من الزعم كغيره ولا  
الاربع كلمة في ذلك لان في ان الجواز وكل جملة فانه غير ان الزيد لان ان مجموع الاول  
غير ثابت للاصوليين بل هو غير مستلزم من الزيد لان الزيد لا يلزم من الزيد ولا كبر في ذلك  
بولف النظر في عدمه فلا وسطه للثبات لعدم الجواز هو حاصل للان واستلزم الامر الذي  
عدم الجزئية كما يقتضيه كبر فكذلك في كل ان لا يلزم من كبر الجواز بل هو خارج  
سائر الجواز لان الزيد ليس له والامر من سائر الالفاظ ومن صادقه في كل منضاه هو  
انهم جميعا اختلاف في نفسه فعلى العلم بالنتيجة على الالفاظ في المحل انما لتعدد فاع  
لحادث عقبة في هذا صادر من ان يتوسط النظر الذي هو فعل اختيار وادراك بالفعل من  
الامر حاصل بالفاعل لا انما في الزيد ان العلم ليس بفعل على الامر انما بطريق العادة بناء

[illegible]

مشاور

[illegible]

نقد

نقلته ولا بد من الاضطرار الى اعمدة متعديلة او فحمة النفاثات بالاعتناء بالعقل في ان كان  
لا يرتكب النقصا لمحمدا ان اراد ان يثبت ان يكون نقلة خاصة فهو فاسد  
وهو في صفة غاية الكثرة يعول على الخصم وكل صفة محيية جزا لا بان بها صفة  
المقبل فان كانت المعتمدات نقلة فيقول الدليل على الشرع وعق و لم اقف على علم  
من ان المناط في التميز بينهما ما اذا يقال ان الدليل على الشرع ذاته وجه ذاته وجهه ولا بد  
وجه اعتبارها فلو اعترض كجمل الاطوار بان يقول الدليل الشرع ما يكون ذاته ماخوذة من الشرع  
والعقل ما يكون ذاته ماخوذة من العقل فيقول العقل لا بد ان ذاته امر صلاحي للنسب  
ماخوذة من العقل ولا شرع ولو اعترض الثانية لا ينفع في الشرع بالكلية والشرع لان ذاته  
ماخوذة من اللغة والقول بوجود الحقيقة للشرع لا ينفع في المقام لانه قليل في اللغة  
ومع ذلك فضعف المأخوذة مستفادة فيها من الشرع ولا العلة كالمادة والنسب غير ما في اعتبارها  
بلا ان اللغة والشرع فيها حقيقة شرعية ولو اعترض الثالثة في دخولها في اعتبارها لانه في العقل  
اخذت بجهتها في العقل كما سادها العلم ومطلان في مرجع الموضع على الشرع ودخل اصل البراءة في  
في الشرع وان اخذت بجهتها في الكتاب لا النسب فلا و ان الدليل الشرع ماخوذة من الشرع ماخوذة  
والنسب والعقل ماخوذة من اولاد اللغة العقل لا الاجماع داخل في الدليل العقل وان قلنا  
يجوز فيها بالاجزاء الالزام على وجود كلام راد على ما في اللغة فان تلك الاجزاء انما تدل على  
مورد الاجماع مطعون في ثبوتها بالامراض من العلم على ما في اللغة من العقل بشكل  
من ذلك لا بد من كون الدلالة عقلية ولا فعل العلة وقوله حينئذ ان انتم ماخوذة من الشرع  
وهذا لا بد من العقل فيشرع ماخوذة من كلاله فيبين ولكن ما كان اعتبار الذات او عدمه من الزم  
واول ما يخرج من الدليل الشرع والنسب والكون الاجماع من الدلالة العقلية عندهم من الدلالة للفقهاء  
بان اصله على الاجل اصله على جدي ماخوذة من ان يقال لكل دليل الشرع والعقل معينا  
عام وخاص ما لم يكونا الدليل الشرع كان مدلولهما على مدلول على اعتباره عقل او شرع  
والعقل ما هو في غير مدلوله على ما لا بد من الشرع وان كان في الكتاب والشرع فما





[illegible][illegible]

والقول انهم لا يجدوا لاجل ما اذاه الراجح انه وجبا كان ان العباد انفس عقولهم على غير ما  
يا اوله البصائر بما يستدلوا به على ما لم يوجب الحق المستطاع من عبادته قطيعا من اعداءه فلو كانت العقول  
في بيان حجب المخلوق عن الخلق انما على الكلام الفاقد لافادته وبذلك اراض عزاءه والصدق انفسه  
في الاولين والآخرين ان الحق في حجبهم عن الخلق هو انهم لا يرون الحق لانهم لا يسمعون الا الله  
بلا واسطه صراطه ارفعهم بخفيته لانهم لا يسمعون الا الله بغير واسطه لانهم لا يسمعون الا الله  
باعتبار رضى ولا يسمعون الا الله بغير واسطه لانهم لا يسمعون الا الله بغير واسطه لانهم لا يسمعون الا الله  
في رويان حجبهم عن الخلق انما على الكلام الفاقد لافادته وبذلك اراض عزاءه والصدق انفسه  
وقد كان من جملة ما سمع من عدم الحق في رويان بابل والافاضة والعلوم ونفسه الكلام في جميع ما سمع من القضا  
ان الله ارفعهم عن الخلق في اللغة كما هو حاله يكون مصدر ارفعهم عن الله الاول فهو لا يسمعون الا الله  
من رايه فيقول ان في اللغة كما هو حاله يكون مصدر ارفعهم عن الله الاول فهو لا يسمعون الا الله  
او مصدر ارفعهم عن الله الاول يكون مصدر ارفعهم عن الله الاول فهو لا يسمعون الا الله  
ما يفعل في النظام في نظامه اذ ان فعله في الفعل انما على الكلام الفاقد لافادته وبذلك اراض عزاءه  
بجميع ما سمع من عدم الحق في رويان بابل والافاضة والعلوم ونفسه الكلام في جميع ما سمع من القضا  
الملم والمفصلة فاصح اننا نسميها بالحق في حجبهم عن الخلق انما على الكلام الفاقد لافادته وبذلك اراض عزاءه  
فان قلت عرفنا انهم لا يسمعون الا الله بغير واسطه لانهم لا يسمعون الا الله بغير واسطه لانهم لا يسمعون الا الله  
توفيات ولا يسمعون الا الله بغير واسطه لانهم لا يسمعون الا الله بغير واسطه لانهم لا يسمعون الا الله  
ستعرف انك لا تسمعون الا الله بغير واسطه لانهم لا يسمعون الا الله بغير واسطه لانهم لا يسمعون الا الله  
اذ المقصود منها انهم لا يسمعون الا الله بغير واسطه لانهم لا يسمعون الا الله بغير واسطه لانهم لا يسمعون الا الله  
كما هو حاله اذ عرفوا وبجميع ما سمع من عدم الحق في رويان بابل والافاضة والعلوم ونفسه الكلام في جميع ما سمع من القضا  
الاطراد والانعكاس او هو ذلك في حجبهم عن الخلق انما على الكلام الفاقد لافادته وبذلك اراض عزاءه  
فمنها ما سمع الا الله بغير واسطه لانهم لا يسمعون الا الله بغير واسطه لانهم لا يسمعون الا الله  
ما عرفنا منهم انهم لا يسمعون الا الله بغير واسطه لانهم لا يسمعون الا الله بغير واسطه لانهم لا يسمعون الا الله  
القائل للشيء ومنها ما سمع من عدم الحق في رويان بابل والافاضة والعلوم ونفسه الكلام في جميع ما سمع من القضا



22

سیان

نوم















[illegible]

قد اکتبرنا

المقارن

[illegible]

احكامها انما هي بغير احكام الجهاد والذات لا في المحققين  
 الجهاد وان كان السلطان اذبح سمه الى الكفار ونفوقا  
 جميعا ويتركون رسول الله ص مقفرا فترك الدين والملة على  
 ما من ابن عباس لا يجوز للمؤمن ان يقاتل باسم الله الجهاد  
 حين يقاتل بغير حق القوي وبغير حق محمد رسول الله وحده  
 اعزوا والفتنة يسبقون او لغير راجح اما اللطافة النافذة  
 كما بعين الضمير في معنى تعظيم الله واشهاد بالسلطان  
 فليكن قد قدم للزاد السلاج قد فليكن على العلم الغني من  
 شيوخه والباقي من سجع الله في املاء كلمة وتغفلوا بغيره الامور  
 فانار بعين الانوار انهم انهم يوم ما يابسون من بطل الحق المهدى  
 من الكفر ويركوا الذل وما تقاضوا والاعتراف بانما من  
 على منهم كما من الاكثر على ما من النشاور والقدم عناء  
 من الطائفة الخاصة النافذة والمعة بمصلحة العترة وقد ملة  
 الزور من الدين وليتبره انهم انما في اذ ابرجى العدم  
 اليهم متباينة النظر على الاول الجهاد والمحقق جميعا وعلى  
 الاخير كالوجهين الاخيرين الاخير فقد ثابتهما انها ليست  
 من بغير احكام الجهاد بل هي مسوقة اليها حكم من سئلوا  
 وجوب النظر الى طلب العلم وعدمه وقد بعد احكام الجهاد  
 ومناصبهم ان الجهاد كما يغفل بالحق الضمير في القول

[illegible]

101







الاشارة الى اعتبار العمل في الواجب اذا كان مذكورا في الواجب...  
مع اننا نلاحظ ان الواجب لا يقتضي الا بالاصل...  
ان ليس له صانع او مبدع الاصل...  
اما ما قيل من ان العمل لا يكون له صانع...  
عدم الحكم الشرعي من ان العمل لا يكون له صانع...  
الحكم الشرعي من ان العمل لا يكون له صانع...  
برهنة من الوجوب...  
برهنة من الوجوب...  
ليس من قبيل الوجوب...  
المقتضين ان العمل...  
و من جهة الحكم...  
جزء من الشارع...  
ما هو الحكم...  
بذلك الشرع...  
في العمل...  
المقتضين ان العمل...  
ان العمل...  
لزم اما ان...  
وهو مقتضى...

والجواب

ولا يثبت من ذلك...  
طريقه وهذا...  
الحال...  
ان مقتضى ذلك...  
السؤال...  
يجب ان...  
و نظير ذلك...  
من مقتضى...  
او الحكم...  
الاطلاق...  
جميع...  
طريقه...  
في وجه...  
ايضا...  
بغير...  
وان كان...  
م بعد...  
لان...  
كون...

الظاهر

الاول

كثيرا ما ذكره من عدم الوجوب...  
جاءه ما ذكره...  
خمس عشرة...  
مثلا...  
فاختلف...  
و صرح...  
و اجاب...  
فيكون...  
فما اذا...  
بعد...  
فالمراد...  
بذلك...  
الحسين...  
في ذلك...  
الرواية...  
الحمد...  
من عمل...  
غير...

المرور

القول والرواية...  
العلمية...  
الادلة...  
لوسم...  
من...  
عزما...  
ارادة...  
الاحكام...  
العصر...  
مما...  
بالسيرة...  
تدبر...  
طريق...  
بغير...  
لا...  
خصيص...  
بالا...  
من...



























مشرق في القامد العج من غيره من بعض الاضمار في حيث يفرض  
 واستحسن كلامه ومع ما قاله بعض اعلام من ان دعوى لا  
 كلام الشيخ على موافقة السيد في غاية النساء قال لكنها  
 بعيدة من يدعي فليحذر من اعتبار الكتب الاربع لا سيما  
 اربع القطع لنفسه صدد الاختيار الى اربعة اشياء  
 تكفي في البحث ومن يقدم عليه من غير ان يعلم ان  
 الجدة من الفريضة هذا قد نقل ما من غير الشيخ في  
 في الجدة منهم السيد بن قاسم قال في حصة الجدة في  
 يطعن فيه على السيد ولا يكاد يقع في بعض الكتب  
 الا ان الشيخ يعمل باخبار الامام في الامور الشرعية  
 على التواريخ والاختيار وشاهد على دعوى الامام وجان  
 والمرجع في علم الشيخ الماتين ما ملين ما خبايا  
 شية عند العارفين كاذب محمد بن الحسن الطوسي في كتاب العن  
 وغيره من الشيوخ ليس بمحقق اخبار الشيخ وغيره من المصنفين  
 منهم العلامة فان كان من جهة ان الاختيار من غير  
 في اصول الدين وفيه الا على اعتبار الامام ولا سيما في  
 معقول القوم على ما يمكن من الرقيع وانما في  
 لم يقدم العلامة الجليل في ان الامور التي في بعض  
 الامور ومثل الشيخ في جميع الامور على العمل في الجدة

انظر

ان عمل اصحاب الامنة بالخبر التخلي من ان في بعض الامور  
 اجماع الا انه دعوى القطع من التواريخ بعمل اصحاب الامنة وهو  
 لا يقدر من دعوى غيره اجماعا ثم ما نقل من لا يملك الصبر  
 معضلة بغير كبرية قد على محضها منها ما نقل من الكتب  
 من اجماع العصاة على تضييع ما يوجب عن جماعة معروين فانه  
 وان لم يكن اجماعا على محض جميع الاختيار الموقوف بها الا انه  
 على محض من الاختيار واعتبارها عند العصاة وهو محله  
 الا ان حصة الجماعة المعروين ومن الظاهر ان يوجب له اختياره  
 ليس للقطع بصدد ما للوقوف بهم ولا عند عليهم ومن  
 واحد القيرج بار الصحنه عن عيان عن الوثوق ولا سيما في  
 لا القطع ولا يقان وصفا كما من الخاطر من ان يرسل ابن  
 محمد بن مفضل عند الاختيار عن الذي اقيم دعوى الا في ذلك  
 وعن كاشف الرمز ان الاصل على ان يرسل الرقعة ومنها ما  
 المحقق في المعبر حيث قال في الحشوية في العمل خبر الواحد  
 خبر افتاد والكل خبر وما نقلوا لما حصة من التفاضل ان  
 من محله الاختيار في الخبر مستكن بعد الفالة على ذلك  
 الصواب ان لكل رجل منا رجلا يكون عليه وانقر بعضهم من  
 الامور في مقال لم يسل السند بعينه وانما ان الكافي قد  
 ولم يفسر على ان ذلك يطعن على علماء الشيعة وعلى الذين

فان الحكم ان معقول الفقهاء يعمل بالقرينة والاجماع والاشياء  
 العلوية وما يتبع من المسائل الخلافية ومعها لا يخرج  
 نقله عنها انها لا تملك تعليم الحق مقام العلم عندنا ومع  
 معقول ان ما دعاه من علم معقول الفقه امر متبع في هذا القول  
 واشتباها كمرجيه صاحب العلم وفيه واذا فقد العلم  
 قام الحق مقامه ما عدا ان السيد يكون حجة مع  
 العمل باخبار الامام والمجوزة للعلم الفصل في الامور الشرعية  
 هذا الزمان وقد نفرد السير القدم ما بينا انما هي  
 ما اجتمعنا الامام بن علي بن ابي طالب السليمان كانه في جميع المسائل  
 القائل المصنف يعلم ما نقلنا من ان سيدنا علي بن ابي طالب  
 الامام في الراعيين ثم استكملهم الشريف وادابا وصحت  
 رؤسائهم في الدين بوساطة الثقات المرسلين بينهم  
 الرواية وذلك لوضوح الكلام من غير ولا سيما في  
 ثم تأتينا عن الشريف جدا وصحة السناد والحق وهو  
 من بغداد او يتصور عليهم وكل يوم بل كل شهر وسنة  
 بل في العراصة الموضع الذي عليهم منها جواهر الدين في  
 بلاد واسطه والناسل القائل شاهد ما في ذلك واما  
 تطهيرهم بالاصح من بلاد واسطه وما بين القطع واليقين  
 سيما في كل يوم من من اعطاهم الذين تطهروا بانيه صمد

من مصنف الا وهو عمل خير المخرج كما يعمل بغير العدل وانما ان  
 في طريقه في الخبر من احوال استعمال عقلاء وانما ان  
 ثم رواه العقل ما عدا كل الشئ في ما رواه في العزيم ومثل هذا  
 من غير من السن والوسط اقرب بما قبله الاضمار في ذلك الخبر  
 على محض علمه وما اعرض عنه الاصل او شذبه بطر احوال  
 ما من الذي من ان الاصل قد علم في بعض ارجح الشئ  
 الحسن بن بابويه عند احوال القوم تنزيلا لقاديه منزلة  
 قد اياهما حتى تعلم بكونه واما به تعبير عند الاصحاب  
 على اعتبار القوم من قبلنا عند تقديرها في ذلك ما يطلع  
 عليه المتنبه في هذه القرين وانما لما في الامام  
 المعقول من كونه اجماعا من غير احد بل هو منقطع  
 الا انما في سبيل بعد يتبع العلم واعلم في القامد وهو ما قبل  
 من ان لم يحصل في سبيل يدعي انما اجماع من الامام في  
 في الشهادة العظيمة اللهم الا في زوايا الدرع تنقل الى  
 او عين القرون على محض خبر الواحد لا ذكر ولا سنده  
 السيرة القاسم كان محض كمرج في العقل ايضا عند  
 الا انما في طرجه لا يعمل فيه السيد وانما في تدويره في  
 غير من قد يعرف طرجه من قبل في الجمع في ان السند  
 من العمل في الجدة لا يغيره لا في العمل في الجدة

فان كان في الخبر في الراعيين  
 فان كان في الخبر في الراعيين  
 فان كان في الخبر في الراعيين

فان



شاهد ان هذا دليل على كونه حقا في العلم  
من اوله شعور وتبين ان العلم هو الذي  
ومن الظاهر ان العلم لا يكتسب من غير العقل  
التي بل انما يقتضيه العقل فيكون هو الذي  
التي واما العقل فيكون هو الذي يكتسب من  
يعتبر من العلم ما لا يشترط فيه وجود العقل  
في هذه القضية مستشرق بين العقل والعلم  
الا ان كان فان سبيل من العقل فيكون هو الذي  
والاشياء في عينهم فان ذلك لا يوجب مع  
ان من ثم الشارع ايضاً في هذا الاحكام هو العلم  
كان عليه منعهم عن ذلك ولم يمنع من ذلك  
المقامين الاولين والاولى الا ان العلم هو الذي  
شاهد ان العلم السامع من جميع العلماء من اول  
من ثم العلم السامع من جميع العلماء من اول  
او ان السامع هو الذي يكتسب من العلم  
في القرن العقلية التي يكتسب من العلم  
الاولى قال شارحها في العلم في البداية وهو  
والبينا ان العلم السامع من جميع العلماء من اول  
عليه انما في السامع انما في العلم فيكون هو الذي

الشاهد

الشاهد ان هذا دليل على كونه حقا في العلم  
من اوله شعور وتبين ان العلم هو الذي  
ومن الظاهر ان العلم لا يكتسب من غير العقل  
التي بل انما يقتضيه العقل فيكون هو الذي  
التي واما العقل فيكون هو الذي يكتسب من  
يعتبر من العلم ما لا يشترط فيه وجود العقل  
في هذه القضية مستشرق بين العقل والعلم  
الا ان كان فان سبيل من العقل فيكون هو الذي  
والاشياء في عينهم فان ذلك لا يوجب مع  
ان من ثم الشارع ايضاً في هذا الاحكام هو العلم  
كان عليه منعهم عن ذلك ولم يمنع من ذلك  
المقامين الاولين والاولى الا ان العلم هو الذي  
شاهد ان العلم السامع من جميع العلماء من اول  
من ثم العلم السامع من جميع العلماء من اول  
او ان السامع هو الذي يكتسب من العلم  
في القرن العقلية التي يكتسب من العلم  
الاولى قال شارحها في العلم في البداية وهو  
والبينا ان العلم السامع من جميع العلماء من اول  
عليه انما في السامع انما في العلم فيكون هو الذي

او رغب في المنفعة

شكك

الشاهد

منه على وجه مطلق العقل فيكون هو الذي  
ما اشار اليه في هذا من العلم فيكون هو الذي  
الواحد يقتضيه العقل فيكون هو الذي  
او من ثم العقل فيكون هو الذي يكتسب من  
ما اشار اليه في هذا من العلم فيكون هو الذي  
من ثم العقل فيكون هو الذي يكتسب من  
فقد عرفت بيانا واما الكبر في العلم فيكون هو الذي  
ما اشار اليه في هذا من العلم فيكون هو الذي  
الا ان كان فان سبيل من العقل فيكون هو الذي  
بطلان ما في هذا من العلم فيكون هو الذي  
الا ان كان فان سبيل من العقل فيكون هو الذي  
في العقلية التي يكتسب من العلم فيكون هو الذي  
الشاهد ان العلم السامع من جميع العلماء من اول  
من ثم العلم السامع من جميع العلماء من اول  
او ان السامع هو الذي يكتسب من العلم  
في القرن العقلية التي يكتسب من العلم  
الاولى قال شارحها في العلم في البداية وهو  
والبينا ان العلم السامع من جميع العلماء من اول  
عليه انما في السامع انما في العلم فيكون هو الذي

والشاهد

منه على وجه مطلق العقل فيكون هو الذي  
ما اشار اليه في هذا من العلم فيكون هو الذي  
الواحد يقتضيه العقل فيكون هو الذي  
او من ثم العقل فيكون هو الذي يكتسب من  
ما اشار اليه في هذا من العلم فيكون هو الذي  
من ثم العقل فيكون هو الذي يكتسب من  
فقد عرفت بيانا واما الكبر في العلم فيكون هو الذي  
ما اشار اليه في هذا من العلم فيكون هو الذي  
الا ان كان فان سبيل من العقل فيكون هو الذي  
بطلان ما في هذا من العلم فيكون هو الذي  
الا ان كان فان سبيل من العقل فيكون هو الذي  
في العقلية التي يكتسب من العلم فيكون هو الذي  
الشاهد ان العلم السامع من جميع العلماء من اول  
من ثم العلم السامع من جميع العلماء من اول  
او ان السامع هو الذي يكتسب من العلم  
في القرن العقلية التي يكتسب من العلم  
الاولى قال شارحها في العلم في البداية وهو  
والبينا ان العلم السامع من جميع العلماء من اول  
عليه انما في السامع انما في العلم فيكون هو الذي























الدر

الوديع

ظرفیتها

التوراة والكتب العبرية عندهم مثلاً كاللأنهم علينا أفاضوا في  
 تلك الطرق بل مع وجوب الطرق الفرية من غير ما تحصل العبادات  
 وإن اقتضى ما به والأمر بأن يحصلوا به ما كان ذلك أن العبادات  
 تكون من الوجوه إلى العبد والشيء الذي يكون من تلك  
 كان خاتمة والفتاح إلى الوجوه إلى العبادات واللام  
 على ما بان من العلم باللام من أن اسم الله تعالى والسبح والحمد  
 والثناء وغير ذلك كان محموداً وقالوا لكم من بعض تلك  
 بل كان منكم البناء على ظاهر الظاهرات وأما عدم العقدة  
 وغير ذلك من التوراة والجملة من فعل التوراة في تلك الكتب  
 والسرطانية المعروفة أسماها من فعل الوجوه إليها  
 الحاصل منها كانت الحجة ما لا يقدح في طاعة هذا الحق وفي  
 الكتاب وبما أجمع العمل بالحق العلم الحجة على العبادات والحق لا  
 قارب العلم الذي يترتب العلم من جهة هذا الزمان من  
 بل الأمر هذا الزمان من بعض الزمان الذي لا يخرج حياً ولا  
 الإعلام شكر الله سبحانه الخيال قد يكون له عدم هذه  
 العلم بل من جهة الإخبار وبما فيها من جهة حياً من جهة  
 وفيه حفاضا وغايتها وحقيق القول بها وبما فيها من  
 الآخرة وإن الحقاير سهل والمر بالحق الاعتناء به وهو  
 العهد من زمان العلم وعدم حفاوا العبادات والآيات كثيرة















مبحثا اما اصله ان يكون محققا في وجهه او لا يكون  
 تلك القضية المحل على هذا المعنى يكون محققا عند العمل  
 ما خرج من مسألة الميز وبقية ما سطره عند العمل ولا بد  
 ان يكون الكتاب المستخرج من سائر الفنون فليشتمل الاول  
 الى ما امكن من تجميعها عندكم ايضا على وجهها اولا من غير ان  
 تأتيا بعد العمل بالعلم فيجاء بها منها ما امكن ان يكون  
 الفنون المتضمنة ببناء بكم تكون في هذا الاصل من مكن  
 ما امكن من سائر الفنون والاول في الفنون من غير العلم  
 الفنون المذكورة كفاية في الاحكام الشرعية ولا يلزم  
 عليها خروج من الفنون اصلا فان من جملة العمل للفنون  
 على غير ما شق وان كان المخرج فيها وهو ان يجمعها  
 انها على سبيل العمل على وجهه ولا دليل بل يقول فيسبب الفنون  
 انها الفنون متضمنة من الكتابات الفنون او متضمنة بها  
 اصل ذلك فاعلم المتعلم وعلم من اول الامر ان  
 وتكون في بيان كفاية الراجح في العلم والاول من الفنون  
 مرجع لواحد بعض الفنون من بعضها ومكان العمل  
 احد ما ان مقام العمل من تمام العلم من ثمره ومن فوائده  
 والاول من الاخر فاشارة الى ان لم يكن من جملة ما مرجع  
 هو انما سطر الفنون التي فيها من بعض اعتبارات الفنون

الفنون

الاول  
 لا يلزم من العلم بالمرجع ثم انكم بلزم العلم بالمرجع  
 اصحابه الى بليل ذلك وكذا انما خرجها نانا لا تقول في جواب  
 بليل الفنون الخاصة من جملة الى دليل بل يقول من علم  
 الفنون لم يلزم شيء ولم يكن من جملة بالمرجع وعلمنا منها  
 انما كما تقول بان في كل فن من الفنون لا يشترط ان يعلم  
 فيها عمل الفنون ونوع احكامها من غير علم ولا يلزم  
 بالمرجع فكذلك وضاعتها بينه وان العمل الفنون في العمل  
 العلم الى تعليمه من جملة تعليمه بالعلم فان تعليمه علم  
 وما يلزم الاستدلال بالعلم مع تمامه فليعلم ان العلم  
 بالعلم فلا حاجة الى دليل وان سطره اسطره في العلم  
 ايضا وان اوله لا يفي عليك ما في الوجه الاول فان من يقول  
 من جملة بعض الفنون على غير ما يجب من جواب العمل بليل  
 وذلك ما سطر العلم الى ان العمل بالعلم بالعلم لا يلزم  
 ثبوت الجواز في العمل فيفسر على الفنون الشرعية وهذا  
 ما ذكره من المثالين فان اختياره لا يلزم من غير العلم الذي  
 اختار لا حجة فيه من غير جملة الفنون كما في المثالين  
 انكم من جوابه لاخذ بان وجهه واما الوجه الثاني فهو ان  
 الى وجوب الاخذ بفنون الاعتبار والاولى كما بينا وما  
 ايضا هذا واما المنهج الثاني فان علمه ليس هو العلم لا يفتقر

ما جعل في علمه كما ان العلم بالخير والشر المعين لا يلزم من العلم  
 لا يافتد بكله بل لا بد من الاكتفاء بما يدعي الضرورة منها  
 في المقام يكون هذا بغير الاخذ بالكتاب والسنن او الفنون  
 او لا جملة الفنون من ذلك فليأخذ منها بقدر الكفاية  
 بينها فان كانت الفنون مقاصد كما مر بنا فان ذلك قد مر  
 ايضا فان ما سطر العلم الى العلم بالعلم لا يلزم  
 تعليمه بغير نوع تعليمه في العلم بالعلم لان تعليمه بغير  
 الكلام في زيادة الفنون والاول من الفنون من الفنون  
 كما لا اشكال في المقام ومن كثر الاحكام الشرعية كما  
 معلوم بالدليل القطعي والحق المستقر الى الفنون كذا ان  
 في صورة كون الفنون التي في فروعها الاحكام كذا في الفنون  
 وجب من تعليمه الاعتبار بغير الاخذ منها ولا يجب  
 العلم بالواقع وان انكم كما بينا في العلم بالعلم في المقام  
 من معناه بل لا يشترط ان لا اشكال في العلم بالعلم  
 اعتبارا بان العلم بغير الاحكام وبالفنون جميعا مع كذا  
 العمل بالفنون وعلمه لان العلم بالعلم والاعتناء فاعلم  
 العلم في هذه الصورة فان العلم بالعلم يحكم العمل  
 العلم به في ما ذكره من العلم بغير العلم ولا علم بالعلم  
 ارادة العلم بالعلم ولا بد من العلم بغير العلم ارادة العلم

فان

فان العلم على وجهه من الوجه الفنون على كل اقسام العلم فلا بد  
 بين الفنون اقسام الفنون في العلم في الجملة فيحتاج الى التعليم  
 فان تعليم بعض العلم في العلم بلزم الاستدلال عليه على وجه  
 غير البرهان في العلم ولا بد من تعليمه من قبل تعليمه  
 للفنون اما المقام الاول فتدبر من تعليمه من قبل تعليمه  
 الاول لا يلزم من تعليمه من قبل تعليمه من قبل تعليمه  
 الفنون واما العلم بغير تعليمه من قبل تعليمه من قبل تعليمه  
 على سبيل الدليل المذكور لان تعليمه من قبل تعليمه من قبل تعليمه  
 او بالقرين من الفنون بل هو على وجهه فان الفنون في العلم من  
 العلم بغير تعليمه من قبل تعليمه من قبل تعليمه من قبل تعليمه  
 لا بد من التعليم بالعلم بالعلم اما الاول فليعلم كيف ومن  
 ان العلم في العلم لا بد من تعليمه من قبل تعليمه من قبل تعليمه  
 ما لا حرج في التعليم عليها من غير تعليمه من قبل تعليمه من قبل تعليمه  
 يتفرقة في العلم بالعلم بل هو على وجهه من قبل تعليمه من قبل تعليمه  
 يتولد منها من تعليمه من قبل تعليمه من قبل تعليمه من قبل تعليمه  
 العقلية كوجوب التعليم من غير تعليمه من قبل تعليمه من قبل تعليمه  
 وعلمه بغير تعليمه من قبل تعليمه من قبل تعليمه من قبل تعليمه  
 واما ما سطر من تعليمه من قبل تعليمه من قبل تعليمه من قبل تعليمه  
 من تعليمه من قبل تعليمه من قبل تعليمه من قبل تعليمه من قبل تعليمه

اعتبارا في الفنون  
 فاعلم من جملة



٩  
مستأواً من بعد العرس  
على راحته في حروبه  
فيهم والفقراء

فانكشا

صالح  
بالطريق ومكتبه من الطبع  
الطبع بالورق

مجلس المجمع  
بدره علم

۱۰۰

[illegible]







**المطلب الثاني** في اولها التامين في خبر الواحد وهو  
 احد ما استدل به على صحة الخبر الواحد وينبغي ان يكون  
 ايهما وثابتا على ذلك على ما في خبر الواحد الاول  
 والكتاب في السنة والاجماع والعقل الاول والثاني  
 المتكاتف والاختيار المتكافؤ في الموازنة العقلية في الشايع العقل  
 والناسخ من العقل والعقل بعينه كقولهم وما ينبغي ان يكون  
 ملائقا ان العقل لا يخفى من كونه شيئا موقوفا على الذكور من  
 انما لا ينبغي اما ان يكون العقل ارقام لا يتغير بتغير العلم ان  
 صادر من عقله ثم ولا نقف على السيرة به علم وموقف العقل  
 على ان لا يكون العقل الموقوف على كونه من جهة من جهة من جهة  
 قال قال رسول الله صلى الله عليه واله ان العقل اكثر الاكبر  
 وحسنه من شدة العقل فانما على احد ما يقتضيه العقل ان  
 في الخبر الواحد وقدره اما ان يحصل في خبرها حاله من  
 اما ان ينفذ الناس بزمان او بدين مما لا ينفذ في خبره من  
 اكثر من خبره من راد ما ينفذها من رادها ما لا ينفذها من رادها  
 والعقل في خبرها من رادها ما ينفذها من رادها ما لا ينفذها من رادها  
 ا على احد ما يقتضيه العقل الاول لا ينفذها من رادها ما لا ينفذها من رادها  
 الا ان لا ينفذها من رادها ما لا ينفذها من رادها ما لا ينفذها من رادها  
 من اكثر من خبرها من رادها ما لا ينفذها من رادها ما لا ينفذها من رادها

وذكر

وفي الخبرين خبره بالاولى الله وعينه ذلك وايضا اجماع جميع المسلمين  
 في سنة ليس خبره ولما كان من بعد خبره فيقول بانها فان لم  
 فيكون عليه ويقال بعدم الخبرية وايضا ما استدلوا به على عدم خبرية  
 العقل في الاحكام الشرعية يدل عليه ايضا وايضا لا صاعده خبرية  
 وايضا العقل يمنع من الاحكام طاعة العقل في الدعاء والفرج  
 والادب والاموال وعينه ما ينفذها من رادها ما لا ينفذها من رادها  
 اخر ما كونه من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة  
 شرعا العقل وقال الثاني من بعد ذلك على ان العقل لا ينفذها من رادها  
 سنة كما ان العقل لا ينفذها من رادها ما لا ينفذها من رادها ما لا ينفذها من رادها  
 طاعة على خبره من رادها ما لا ينفذها من رادها ما لا ينفذها من رادها  
 من كلامه من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة  
 ايضا انما ينفذها من رادها ما لا ينفذها من رادها ما لا ينفذها من رادها  
 بين الحق والدين وقدره ويكون جميع من رادها ما لا ينفذها من رادها  
 الا سببا من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة  
 ومع ذلك فيقول عليه من رادها ما لا ينفذها من رادها ما لا ينفذها من رادها  
 كما في العقلية من رادها ما لا ينفذها من رادها ما لا ينفذها من رادها  
 صرا لا ينفذها من رادها ما لا ينفذها من رادها ما لا ينفذها من رادها  
 من خبره من رادها ما لا ينفذها من رادها ما لا ينفذها من رادها  
 على عدم خبره من رادها ما لا ينفذها من رادها ما لا ينفذها من رادها

مختص

الدلالة على ان ما وجد من خبره من رادها ما لا ينفذها من رادها ما لا ينفذها من رادها  
 من خبره من رادها ما لا ينفذها من رادها ما لا ينفذها من رادها  
 الحسن الثالث من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة  
 واحد من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة  
 فكذلك في خبره من رادها ما لا ينفذها من رادها ما لا ينفذها من رادها  
 ايضا من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة  
 له من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة  
 كونه من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة  
 وكما في خبره من رادها ما لا ينفذها من رادها ما لا ينفذها من رادها  
 حديثا الا ما في الكتاب والسنة او خبره من جهة من جهة من جهة  
 احاد في خبره من رادها ما لا ينفذها من رادها ما لا ينفذها من رادها  
 ايضا من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة  
 قوله من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة  
 الا خبره من رادها ما لا ينفذها من رادها ما لا ينفذها من رادها  
 من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة  
 الرخصة من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة  
 علم سلفهم وعقلهم من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة  
 الامار والفاصل من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة  
 ايضا من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة

سنة

معلوم من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة  
 الاول من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة  
 من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة  
 الحق من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة  
 في خبره من رادها ما لا ينفذها من رادها ما لا ينفذها من رادها  
 شيئا من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة  
 او خبره من رادها ما لا ينفذها من رادها ما لا ينفذها من رادها  
 ما قامت عليه البراهين الفقهية فلا تكون الا الاثر المذكور في رادها  
 عليه ايضا الا ان الكلام في خبره من رادها ما لا ينفذها من رادها  
 الا خبره من رادها ما لا ينفذها من رادها ما لا ينفذها من رادها  
 وهو الاخبار من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة  
 به على الخبر من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة  
 سبيل الاثر من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة  
 فان كان خبره من رادها ما لا ينفذها من رادها ما لا ينفذها من رادها  
 ان رادها من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة  
 خبره من رادها ما لا ينفذها من رادها ما لا ينفذها من رادها  
 لا ينفذها من رادها ما لا ينفذها من رادها ما لا ينفذها من رادها  
 ما ان الراد ما يعلم الا خبره من رادها ما لا ينفذها من رادها  
 ان رادها من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة



















سبب الرجوع من كذا كذا معلوم بالسمع ونظا في الاستنباط على  
نحو كل مقام ونظا في اعتبار من صدق في المقام كذا من كذا  
وكيسر له ونظا في اعتبار على نقل من كذا من كذا  
نحو قوله ان العلم بالاجماع على كذا يكون بالسمع  
ان يكون النقل مستقيما وما في الشك في كذا  
فلا بد من العلم بالجملة والاعتناء بالاعتناء على كذا  
فيما من كذا كذا كذا من قول المصنف رحمه الله تعالى  
وان كان كذا في كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
الاول كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
وهم السيد الفقيه والعلامة وهو ان كذا كذا  
العقلية والتقليدية ان كانا كذا كذا كذا كذا  
للشع ناطا بصفت الامور من كذا كذا كذا كذا  
ما فلا يتم لانه من اجل الامور واصل للمعنى وسيد العلم  
السيد جواد سائر الزمان بعد كذا كذا كذا كذا  
افراد العلماء وكل واحد من مقلديه والانا لا يكون الا  
واحد من تلامذته من بعدهم وفيه في كذا كذا كذا  
اجماعي اما ان يكون واقعا في الامور او على كذا كذا  
برأي من اجامهم ومثل الامور لا يكون قول الامام المصنف  
ما فلا يتم لانه من اجل كذا كذا كذا كذا كذا كذا

الاجماع

ان الامور لا يجوز ان يجمع على كذا وانما يجمع عليه لا يكون  
و كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
لكن كذا يكون كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
وانما ثبت ذلك في كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
المعنى في كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
فلا بد من كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
بل لو افترض واحد من العلماء من كذا كذا كذا كذا  
اجامهم انهم وقالوا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
على قولنا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
في قوله كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
الطريق ما لا يتم ان الامام قال كذا كذا كذا كذا  
فلا بد من كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
لهم والامر من كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
في كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
فلا بد من كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
اجماعي الامور والروايات او العلماء من كذا كذا كذا  
حقا في كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
ما كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا

نحو

في كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
وقال الرسول كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
من كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
ان الامام قال كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
عمل من كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
الامر والامر من كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
جزء واجاب كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
الامام ما كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
الشكل الاول المقتضى للشيخ وهو الامور ولا يكون  
الامر لا ينافي كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
ما العلم بقول الامام من كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
والعلم بان كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
الامر ان كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
ما كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
من كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
لا ينافي ان كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
نفسه تدل على كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
اما ان كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
جميعا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا

نحو

في كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
او بالعكس في كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
القبولين والاعلان الاجماعي على كذا كذا كذا كذا  
تقدم كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
حينئذ ولكن يعلم كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
فريقه العامة او كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
ولا بد من كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
في كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
كالرئيس الامام الذي يعرفه بعض اصحابه على كذا كذا  
ويعد العلم بالاعتماد في كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
قول الامام كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
مكتوبة كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
الاجماعي كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
قول الامام كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
او كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
الحق يقطع بقول الامام ويكون كذا كذا كذا كذا  
اذ لا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
يعلم ان كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
مكتوبة كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا

في











والصبر المذكور في ذلك اذا اعدت من حسن التخليص بالرائع في  
اصل التكليف مشروط بامور كما هو ظاهر لا يخرج منه ولا يتركه  
مما لنا متع كون التكليف بالرائع للقاء على الاطلاق بل انما  
مشروط وان لم تعلم بعضها ففقد هذه الامور ولا سيما ما يستلزم  
الا بغنى الا شامرا وغير الامور اليسيرة لا صلا  
والحسن اما هو التكليف بمقتضى الادلة الشرعية المبررة  
بعدنا بعد ذلك بعدنا فكل ما وصلنا اليه من ان هو المكلف  
وهو صليفا للشيء الا شامرا كما كان هذا الاختلاف في  
المعنى اليه بل هو الذي ارادوا بالانصاف بيننا وبينهم  
بعد ذلك بعد ذلك هو الذي يجب علينا حيث لو شامرا الا اننا  
وغيره ما لنا عليه ان يكون انكسرنا انكم الله عز وجل  
بل قال ان كان تكليفكم في ذلك كما انكم انما  
الرائع بل قد بينا ان لو شامرا الا اننا وسئلنا من ان  
لا جباة بيننا وبينهم ولا قال ان هذا هو حكم الله عليه  
هذا الزمان لان يكون حكمكم من هذا الشيء واوجب  
به العمل بالفتوى لا بل انكم بعد ذلك في هذا  
تظهر الخراب من الشك فان الحكم الحاكم للرائع الاول  
ناجلا في كل ما عليه حكمه كما اننا الثالث فان التكليف  
حيث الجملة وانما بالشيء الحكم في كل شخص مما بعد ذلك التكليف  
مردود

مردود بعضه لا ندينه انما كان الطريق العبادي لا يكون انما  
الاحكام التي صحيح الا نام بالحسن اقلية او انما شامرا اقلية او لا  
كل واحد من الامور ولو لم يعد موضع طريق على الارض واصل الحكم  
من الطريق الخارج عن العادة الا اذا انشأنا مصلحة خاصة بل انما  
الحاضر ان ما لا لقاها الدابة بينهم والفايهين بارسان التوب والرشا  
اليهم واما ما يبلغكم الحكم الا بعد سنة وستين بل انما  
منع كون العرض مرضيا انما هو التكليف بقطر بله فزيد كثير في  
ولو سألنا عنهم انهم من التكليف العام في بعض الاصل بالاسئلة  
الناشئة عن مثل الامور لا يتفق فائدة التكليف في فائدة التكليف  
في الجملة وكونه مضمنا للتكليف العام حين انشأنا المصلحة وانما  
على العباد ما لا بد من انهم في الطاعة ومضيق في وضعهم في  
الهداية وسبل الغاية اليها من ذلك عن يديهم ويخرج من تحت  
بنية ومن الخاسر انما بان المراد من الزيادة والانعام للفتنة  
التمكن بطريق العادة وعدم مانع من الفتنة او مصلحة اخرى  
وقائنا الزيادة والتقصا كما في جملة من الاضطرار والحرمان  
ولا تخالف في جملة احكامه لا صلا في الامور الا في احكامها التي  
لغنا الامور الفلانية على محضهم ولغناهم في حكم الله تعالى  
ولو ظاهر اننا من محضهم باننا من تكليفهم عليه ما ذكره  
الاحكام في كل ما عليه حكمه في كل ما عليه حكمه في كل ما عليه حكمه

وذلك ان المراد من هذا الكلام للرعية وارشادهم بالانصاف  
القائمة بيننا وبينهم في الفتنة الا انما في الشرع وما  
تجلب من الامور الدينية القليلة والفتنة في جملة الامور  
انهم يشفقون بانفسهم في الفتنة ولا يتبينون بالفتنة  
الطاعة في الجملة الطاعة في الفتنة ولا سيما انما انما من  
الراية ان ما يظهر من الامور وهو يكون مقادير ما  
يقول ان انما من هذا على الطريق المطابق للرائع حيث لا يجرى  
عدم ريشة من ادلة لا يتفق باننا انما انما من  
لا انما ان يدينهم فيها من انهم على المحنة والفتنة  
اليها جهنم بشر بل ان انكسر في فتنة وفتنة بعد  
ومنها ان يحصل في الفتنة بالرائع الواقع بعد الانصاف وان  
كان دليله في الفتنة انما في الفتنة انما في الفتنة  
منها دليل الفتنة من الزوال ومنها من الفتنة  
كالفتنة من سائر الامور لان ما انما في الفتنة من الامور  
ومنها الحكم حقيقة صحيح الامور المباشرة عند عدم دليل الفتنة على  
مصدر اصداد بطلان من الحكم بالفتنة من الفتنة  
لذلك كما هو من والمرور انما انما من الفتنة  
او يكون بعد دليل الفتنة على هذا انما انما من الفتنة  
الفتنة انما من الفتنة انما من الفتنة

مغير من غير انما من الفتنة ولكن لا يغير الا انما من الفتنة  
والمغفلة في كل من الامور الشرعية وشية بها الامور  
على الفتنة بانما في الفتنة الفتنة من الفتنة  
كونه انما من الفتنة الفتنة من الفتنة  
بل يكون في الفتنة من الفتنة من الفتنة  
وجود الفتنة من الفتنة من الفتنة  
دفع الامور اليها من الفتنة من الفتنة  
ما ذكره الطريق الثالث في الفتنة من الفتنة  
من الفتنة من الفتنة من الفتنة  
مشارعهم في الفتنة من الفتنة من الفتنة  
مقدمهم في الفتنة من الفتنة من الفتنة  
حدس الفتنة من الفتنة من الفتنة  
هو من الفتنة من الفتنة من الفتنة  
عدول الفتنة من الفتنة من الفتنة  
ولا يعين بغير اصل الفتنة من الفتنة من الفتنة  
للجهل ويصير بذلك الجهد في الاستنباط وكثير منهم يفرزون  
عبد الله الفتنة من الفتنة من الفتنة  
الفتنة من الفتنة من الفتنة من الفتنة  
بذلك من الفتنة من الفتنة من الفتنة



مذهب كل فريق من هذه الفرق الحق والشافع وغيرهما والجملة من الناس  
 شتموا باحسانه الى بقول النصف اعلم حكمه كما يقع عليه ما انعم الله  
 عليك الشكر وهكذا النصف الثاني الامام احمد رحمه الله اذا اعطاه  
 القرين والامان كان من السنة عاقله لا مصل ولا فساد ولا  
 عن الحسن فانهم بها ارجعوا الفقه عن غير تردد ولا حاشية ولا  
 الى ذلك السكون من خلاف اولهم طهره او روى جماعى او روى  
 جماعى حال ذلك المجمع مع كبره منهم وسعيه في اهل البيت  
 واشتغاه احوالهم من اهل البيت من غير ان يترك القيد والحد  
 فان اعلم بقول الامام محمد بن ابيان في حاشية الشافعي في الاصل  
 منه ولا راسخ ولا جديد من اهل العلم التاميين الربيعين  
 احتياطه القيد ليدانوا ورايهم اطلع من اثنائهم  
 مكوث التابيين بل روى في اثنائهم ايضا وبالجملة ليس القيد  
 معيارا في اهل الناصب اطلع بقول الامام وانه روي عن  
 الاشخاص والامان والقرين كيان الا في الوجه اطلع بال  
 ان هذه الطريقة غير مضبوطة فلا ريب فيها ما لا شك ولا حصر  
 اطلع بالمرس والامان من مضبوطة وعدم الاضيقا في اسباب  
 اطلع حيث يكون الشك العين موصلا اطلع في جميع الاموال الجمع  
 الاشخاص غير مضبوكة وغالب اسباب اطلع كالمرورين ليس  
 هذا الاضيقا لا يخفى اني انكشف من انعامكم على هذه الطريقة

لا يلزم ان يكون حكما واضحا اوليا لا يغير ولا يتبدل بل لا يمكن ذلك  
مردا لا يكون بل لا بد لا يكشف انما هو الامر وجود دليل معتبر فيقول  
الظاهر ان الاقناع يمكن ان يكشف عن امور احدها الحكم الواجب  
يسر منه تغييره ولا يتبدل انان الاقناع في بعض الاحكام يمكن ان يكون  
يقطع من قالوا به كان فيهم الميزان واما ان موصية القطع بهذا  
ويجوز هذا القطع من قوائم القنون ولا احتجنا له بالاحكام  
في المال القرينة والكللا مية وعينه فانها اذا حكم احد من اهل  
البيت يقول كونه مطابقا للواقع والظاهر بعينه انهم يقولون هذا الحق  
وهكذا يقولون بعضنا ببعض حتى يروى في العلم وهذا انما  
ثاور شائفة الحكم الظاهري لما نظر الى الواقع سواء كان  
لم لا يمكن من الاحكام الدورية بدلتنا فان لا الثاني انما يتبين  
بذلك الحكم الظاهري المحمل على البنية للواقع اصلا وقولا ومسلما  
او ضعيفا كما لا نقا على طهارة الخلق من مثله فانه بعد تسليمه  
حيث يكشف عن هذا الحكم الظاهري والامر والامام حرا ولا يفتن  
بانه ليس مطابقا للواقع حيث لا يفتن اليه تغير بعض من ان  
الامام الخافق للشريعة على الضرورة ولا يروى في الحكم الظاهري  
حكم خاسم وان كانا لفتن بان تخلفنا اليهم هو الحكم  
ثالث الحكم الظاهري لا يفتن الى الواقع اصلا كما ان  
الامر والامام حرا ولا يفتن اليه تغير بعض من ان  
والامر والامام حرا ولا يفتن اليه تغير بعض من ان

وحملها بحجة لنا بمقتضى الشك والظن ان شئ قد خرجنا بها الى ما  
 الدنيا مع اننا نعلم ان الظاهر الواضح هو انه لم يلاق الحاشية  
 بالظن ان هذا ليس ناطق الى الواضح بل انما هو مقام جعل  
 العلم بعينه الدليل كالواضح الا ان هذا غير يبرح  
 معارضته حيث هو جالطع بان الحجة الشريفة لا عيب الا  
 هو ذلك غير يمكن ارجاعه الى الاقان على غير الحكم الدلوي  
 الحين فيقول احد الثلاثة الشايفون ولكن هذا الاسم ان مدلوله  
 ما حكم باحد الامناع والامر لا يكون انكم جميعا عليه مغلوبا  
 بل انما يستند من ذلك الدليل القوي الحجة بالامناع فلا يمكن  
 انه حكما به فقامت وجوه الدليل القوي في هذا  
 قال حجة فان الشايف العلماء لا خيار في التفتيش والشارع  
 ربما يعيد الظن وان هذا لا يلا فليسا على علم حكما  
 الحكم فليسا وان حكم الله علينا والقضاء الامام والينا ولا  
 ان مورد الاقان في هذا القسم ما بعد ان يكون مدلوله  
 من الامر لا رجة المقدرة سادس وجوه الدليل  
 انه لو عثرنا عليه حكما بذلك الحكم ايضاجا ولم يخلع عن  
 مقصدا وان كان ذلك الدليل غير موجب للبعين واحتمل كونها  
 من الادلة الفنية فان القطع بكونه معبرا عن حجة من ادلة  
 كاف في ذلك عليه منا بعينه وجوه الدليل القوي في هذا  
 عليه ولا عليه منا بعينه وجوه الدليل القوي في هذا

[illegible]











كثيرا ولا يحسن ما يشاء من طبعه بل طبعه الثاني فلهذا انما  
جمع كثير من المباح من احوالهم من احوالهم من احوالهم من احوالهم  
ثم اخذوا من التفسير ان حكم القادة بعد ما اجتمع  
منهم في ما يوافقون به لا يكون اجتهادهم معا من احوالهم  
معان من اجتهادهم معان من اجتهادهم معان من اجتهادهم  
القادة على ما يوافقون به لا يكون اجتهادهم معا من احوالهم  
لا ياتي والقادة على اجتهادهم على الطبع على ما يوافقون به  
او لا يكون ذلك الا على ما يوافقون به لا يكون اجتهادهم معا من احوالهم  
ما يوافقون به لا يكون اجتهادهم معا من احوالهم  
الاجتهاد على ما يوافقون به لا يكون اجتهادهم معا من احوالهم  
على ما يوافقون به لا يكون اجتهادهم معا من احوالهم  
كثيرا ولا يحسن ما يشاء من طبعه بل طبعه الثاني فلهذا انما  
جمع كثير من المباح من احوالهم من احوالهم من احوالهم من احوالهم  
ثم اخذوا من التفسير ان حكم القادة بعد ما اجتمع  
منهم في ما يوافقون به لا يكون اجتهادهم معا من احوالهم  
معان من اجتهادهم معان من اجتهادهم معان من اجتهادهم  
القادة على ما يوافقون به لا يكون اجتهادهم معا من احوالهم  
لا ياتي والقادة على اجتهادهم على الطبع على ما يوافقون به  
او لا يكون ذلك الا على ما يوافقون به لا يكون اجتهادهم معا من احوالهم  
ما يوافقون به لا يكون اجتهادهم معا من احوالهم  
الاجتهاد على ما يوافقون به لا يكون اجتهادهم معا من احوالهم  
على ما يوافقون به لا يكون اجتهادهم معا من احوالهم

هذا القول هو الثاني في اجتهاد القادة

بل قال قد رايانا انما بعين طبعين بل بعين طبعين بل بعين طبعين  
الناظرين لوسم ليس لهما عا ولا يسم في انما يحصل لنا الطبع  
او مع دعوى الناظرين له بل لا يميز عا ولا يميز من الناظرين  
بغير انما يميز من الناظرين بل لا يميز عا ولا يميز من الناظرين  
منسكوبه ولا يميز من الناظرين بل لا يميز عا ولا يميز من الناظرين  
ما صدرت بعد زمان الصحابة والثابعين واصل القدر الاول  
ما لا يميز من الناظرين بل لا يميز عا ولا يميز من الناظرين  
طابعه وليست تلك القادة الا على ما يوافقون به لا يكون اجتهادهم معا من احوالهم  
الطبع وليس ما يميز من الناظرين بل لا يميز عا ولا يميز من الناظرين  
الاجتهاد على ما يوافقون به لا يكون اجتهادهم معا من احوالهم  
على ما يوافقون به لا يكون اجتهادهم معا من احوالهم  
الاجتهاد على ما يوافقون به لا يكون اجتهادهم معا من احوالهم  
على ما يوافقون به لا يكون اجتهادهم معا من احوالهم  
الاجتهاد على ما يوافقون به لا يكون اجتهادهم معا من احوالهم  
على ما يوافقون به لا يكون اجتهادهم معا من احوالهم  
الاجتهاد على ما يوافقون به لا يكون اجتهادهم معا من احوالهم  
على ما يوافقون به لا يكون اجتهادهم معا من احوالهم

وغيره على ما يوافقون به لا يكون اجتهادهم معا من احوالهم  
يعلم وجها لثقت الاول والآخر والقول الفصل ذلك المقام ان حكم  
العادة يكون اجتهادهم معا من احوالهم  
والاجتهاد على ما يوافقون به لا يكون اجتهادهم معا من احوالهم  
على ما يوافقون به لا يكون اجتهادهم معا من احوالهم  
الاجتهاد على ما يوافقون به لا يكون اجتهادهم معا من احوالهم  
على ما يوافقون به لا يكون اجتهادهم معا من احوالهم  
الاجتهاد على ما يوافقون به لا يكون اجتهادهم معا من احوالهم  
على ما يوافقون به لا يكون اجتهادهم معا من احوالهم  
الاجتهاد على ما يوافقون به لا يكون اجتهادهم معا من احوالهم  
على ما يوافقون به لا يكون اجتهادهم معا من احوالهم  
الاجتهاد على ما يوافقون به لا يكون اجتهادهم معا من احوالهم  
على ما يوافقون به لا يكون اجتهادهم معا من احوالهم  
الاجتهاد على ما يوافقون به لا يكون اجتهادهم معا من احوالهم  
على ما يوافقون به لا يكون اجتهادهم معا من احوالهم  
الاجتهاد على ما يوافقون به لا يكون اجتهادهم معا من احوالهم  
على ما يوافقون به لا يكون اجتهادهم معا من احوالهم

على اصير والبيعة مصر داهم اذا فعلوا ذلك كانوا على الحق  
ان يفرحوا به ومن كان مصر من خواص الامم من نفسيل الى سرها  
ودفعه والصلوة على خير امره من ترك شيعة جنازة بينهم ونفوس  
من حوله وساروا للاعتقاد البيعة وضبط اصيرهم من دفع النفا  
بينهم هناك بالاخوة من دفع كتب الفقهين والطبع على الامم  
الاجتهاد في الدين فان زعموا ان الذين اجتمعوا على بيعة الاول كانوا  
طابعين بحجة الاجتهاد ولولذلك الرواية لفظهم من صدره وحاشا  
منها في دفعه وانما بعد تسليم وقامه التحقيق هو دعاهم والنظام  
بعد لم يفرق من منجز لشعبه وخلوهم من الدواعي النفسانية حيث  
الرياسة والطبع في مسيل الامانة او يعقل اهل الحق المنبع من  
الناحية وحسب ظنهم الاصلية مع ان الكل متفرع والا فاعلموا  
سند واضح عليه فلم لا يجوز ان يكونوا قد عولوا على تلك الرواية  
من حيث كونها صريحة وانما حجة كافي شارب السائل الشريعة وان  
اللفظ حقيقة ذلك فلا يبعد عنه من غير منزه كيف لا وقد كان  
اكثرهم عواما على اعمار قد انكر عليهم ذلك اولوا الدارين  
الناظرين على وسلان وادعوا للمعاد فلم ينفع فيهم ولا يميز  
واصر على الحقائق والاستكبار من انهم لم يميزوا هذه  
التشيعه مضاعفا لا يمكن ان يصرحوا منهم كتحصيل ذلك  
منها اهل العمدة من غير عا ولا يميز من الناظرين بل لا يميز عا ولا يميز من الناظرين

هذا القول هو الثاني في اجتهاد القادة

الاجتهاد







والكل على المرتبة في بعض ما نقله من الاماكن فيقول بعد السائل  
وذكر ان الاماكن مستقرين لا يعلم حقيقة كان ولا حقا من الاماكن  
او من ذهب صاحبها الى الحقيقة او ينظر الى ما هو عليه من  
من العامة واضح طفاؤه باحوالها الضعيف ثم ذكر ان الكبر  
وهذه المسئلة للغير من الجانبين ومقتضى العدول من  
الاوقات وقد ذكرنا كثيرا الاصول امرنا كثيرا وكلها في  
والمقتضى كقولنا بعد ذكره حيث ذكره الا للغير منه رده الا  
فيل من الماكن بحيث يعد كالمعروف وبالجملة ثم ما هو عليه  
واستحقاقه ولا حظ ان ليس من شأن الدليل الشرائع ان يعلم  
لا يمتد الى حيث يعلمه يوم او ايام او بمرور سنين واما  
في ان يتبين كماله في تلك المسائل العقلية على ما هو عليه في  
التساوي والاستدلال بعد مرئى من المقتضى بدليل بعدد  
المبريد انظر او ميعاد في الدليل كما قيل كثيرا بالانسان  
والاشياء والشهرة وغيرها ليس في هذه المقامات  
دليل معتمد هو المناظرة بين الاقدار كماله وكذا غيره  
من اضر منه ان تاتى ان كل واحد منهم وان ذكر في كماله  
المقتضى في مسائل شتى الا انها لا تعد في ما نسبته الى ما في  
ما هو عليه من ان يمتد الى ما هو عليه وما لا يصلح  
وما لا يمتد وما لا يمتد وما لا يمتد وما لا يمتد وما لا يمتد

العلم

الحال او عدم شئ لو فان واذا استدل بعضهم به او صرح بحقيقة  
اما حجة على ما ياتي بيانه او على مقتضى التام والاقسام والاستشهاد  
لما هو عليه لا ريبه او الاشياء او المشاهدة لا على الاماكن على ما  
في الغرض ويقتضيه ثم لما استدل الغرض الاجماع من العلماء بالانسان  
ويعض من تقدمهم من مشاهير المشاهير وهو ان الانسان  
شبهه بين العلماء قد رايه ووجدناه جعلنا الاماكن المقتضى ما هو عليه  
بالانسان في المشاهدة من العلم وروى ان هذا هو ما يمتد  
بحقيقة اوانه المشهور بينهم وهذا القول يشانه وادعى في حقيقته  
ووجه حجج على الخبر لعلوا وسلاسة على ان يعلم من الخبر  
الا مشكلات وصناديق كبره وان كان واضح جدا بعد ما عرفت  
من خبر علماء الاماكن الذين استدلوا به في السلام الا انه لما  
عنت اليه من علم الاماكن في هذا العلم يمتد في تارة  
في المقام ثم انزله في حقيقته المقام وتبين ان ما هو عليه  
ان ما ينقل اليها من مقتضى العلم لا يمتد من انما تلك  
احد من ان ينقل اليها من انما العلم والله هو الشافع  
في المقام من الدليل الغير في ذلك فامر من حوز اعتبار  
منه الشا في ان ينقل انما العلم الله ينقل عنهم المقام  
في ذلك لا عليه ومقتضاه من كل طرفه والشا في  
ان ينقل الاماكن المسلم في العلم الله انما ينقل من كماله

ما لنقل وان يحصل العلم وما دل على حقيقة الشراعية من افعال  
في ان شدة الحاجة الى معرفة افعال العلماء وادانهم ومعرفة الحق  
والمشهور والافعال النادرة والادان السادة وما هو عليه  
العامة وامثال ذلك فالحقيقة ما هي في ذلك معرفة العامة  
وهو ما هو عليه في هذه المقامات والمقتضى ومعرفة افعال المشاهير  
وحجب الحقيقة ومقتضاه من مقتضى العلم في ذلك فان ذلك  
من اضر انما ينقل الى كماله من اضر في ذلك فالحقيقة  
يوضح الا فاعان من علم الاماكن على ان كان موكلا معناه  
في ذلك عند الوفاء بعقد وعدم وجود ما هو عليه وكان هذا  
الحاصل انما هو من مقتضى ما هو عليه من مقتضى ما هو عليه  
لما هو عليه او وجود دليل على حقيقته او مقتضى ما هو عليه  
ما هو عليه او وجود دليل على حقيقته او مقتضى ما هو عليه  
والرابع الذي ذكره ولا يمتد في النقل على وجه الانحال فان ذلك  
انفرد على كماله من مقتضى ما هو عليه من مقتضى ما هو عليه  
وعين عبادته ولا بد في النقل من مقتضى ما هو عليه من مقتضى ما هو عليه  
فان ذلك ما يمتد جدا باقتدار الموارض فيكون المسئلة  
منه الا فاعان من مقتضى ما هو عليه من مقتضى ما هو عليه  
ومقتضى ما هو عليه من مقتضى ما هو عليه من مقتضى ما هو عليه  
بحيث لا يحصل منها الدلالة الفاضلة الحق ومقتضى ما هو عليه

سواء كان ذلك الا فاعان من مقتضى ما هو عليه من مقتضى ما هو عليه  
من مقتضى ما هو عليه من مقتضى ما هو عليه من مقتضى ما هو عليه  
فان ما هو عليه من مقتضى ما هو عليه من مقتضى ما هو عليه  
ان ينقل من مقتضى ما هو عليه من مقتضى ما هو عليه من مقتضى ما هو عليه  
يصل انما ينقل من مقتضى ما هو عليه من مقتضى ما هو عليه من مقتضى ما هو عليه  
من مقتضى ما هو عليه من مقتضى ما هو عليه من مقتضى ما هو عليه  
جميع ليس من مقتضى ما هو عليه من مقتضى ما هو عليه من مقتضى ما هو عليه  
على ما هو عليه من مقتضى ما هو عليه من مقتضى ما هو عليه من مقتضى ما هو عليه  
في الاوقات من مقتضى ما هو عليه من مقتضى ما هو عليه من مقتضى ما هو عليه  
او افعال من مقتضى ما هو عليه من مقتضى ما هو عليه من مقتضى ما هو عليه  
والدارية عالم ما هو عليه من مقتضى ما هو عليه من مقتضى ما هو عليه  
المعصية من مقتضى ما هو عليه من مقتضى ما هو عليه من مقتضى ما هو عليه  
يكن في مقتضى ما هو عليه من مقتضى ما هو عليه من مقتضى ما هو عليه  
اعتبار هذا الخبر في مقتضى ما هو عليه من مقتضى ما هو عليه من مقتضى ما هو عليه  
العلماء من مقتضى ما هو عليه من مقتضى ما هو عليه من مقتضى ما هو عليه  
او مقتضى ما هو عليه من مقتضى ما هو عليه من مقتضى ما هو عليه من مقتضى ما هو عليه  
وهو ما هو عليه من مقتضى ما هو عليه من مقتضى ما هو عليه من مقتضى ما هو عليه  
ضمان من مقتضى ما هو عليه من مقتضى ما هو عليه من مقتضى ما هو عليه  
الا فاعان من مقتضى ما هو عليه من مقتضى ما هو عليه من مقتضى ما هو عليه

العلم















الوجه الغير معناه ولا الاجتناع عليه من ان يكون له معنى  
منه وان اردت الشك في ان يكون له معنى فاعلم ان  
الوجه الاجتناعي على القول بالخطا فان ثبت هذا القول انما يقع  
بالقول ان كان قطعاً من حيث حقيقة وموضوعاً فليس هو الذي  
انما الاول للقول انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
بالقول انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
بشأنه بطريق قطع ما اذا كان انما انما انما انما انما انما  
كونه ثابتاً يكون مطابقاً للواقع جزئياً فهو ليس القطع الثابت  
بالسند الذي يمكن ان ذلك انما انما انما انما انما انما انما  
لا ما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
جزئياً فذلك هذا القول انما انما انما انما انما انما انما  
فانما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
مع كماله ليس انما انما انما انما انما انما انما انما  
من وجهه مفقود فانه انما انما انما انما انما انما انما  
اجمع عليه على معناه الغرض من انما انما انما انما انما  
من حيث راد التناول فم من انما انما انما انما انما انما  
الخطا بالمعنى الذي ذكره ايضا فاعلم انما انما انما انما  
والاجتناعي المركب عدم القول بالفضل وبينه وبينه وبينه  
هذا في الحقيقة بينهما فاعلم انما انما انما انما انما انما

مسئله

مسئله الاول ان احداً من القول الثالث وهو انما انما انما  
الاجتناعي المركب غير جائز ويثبت ذلك ان الحد بالاجتناعي المركب  
ما يقابل الاجتناعي البسيط الذي هو ما انعقد على حكم واحد وهو  
الذي هو الحكم في المركب ما انعقد على حكمين او اكثر ثابت  
جميع الاثمة على قولين او زيد واستقر انهم على ذلك والحق  
بينه وبين الخلاف ان المسائل الثلاث انما يحصل الحكم من الكل ولم يسقط  
بعد جميع الاثمة بعد خلاصه هنا وعليه من ان يكون انما انما  
الاجتناعي المركب كونهما في المسئلة الثلاث كيف كان يجوز احداً  
قول اخر فيها لا اشكال ولا خفاء ايضاً كما مر به بخلافه في قول  
المركب فان بعد استقرار المدعى على قولين واكثر لا يجوز احداً  
القول الثالث وما انما انما انما انما انما انما انما انما  
وجهه اما على امر من غير السيد والافواه فقول قول الحكم  
ليس فاعلم ان هذه الامور وانما انما انما انما انما انما انما  
تكتف بخرج عن جميعها فانه بالحد بحدته وانما على طرفه انما  
من وجوبه لا من قولهم انما انما انما انما انما انما انما  
ولما اخرج علم انما انما انما انما انما انما انما انما  
الافواه نادى الحكمين ورجوع الرجع كاعت انما انما انما  
ايها وانما على طرفه الاثمة من قول الحكم ما انما انما انما  
من قول الحكمين فاعلم انما انما انما انما انما انما انما

احداً من القول الثالث معناه كما هو المحقق عن اصحابنا الامامية قال  
ولا يثبت له التفصيل بان يقول لا يجوز ان يكون البطلان ما انما  
كالحديث لثب مع اخر له فانه ونوع الحالات من انما انما انما  
ان المال للحد فقط وثابتها ان الاخر يشارك فيه فلو قيل  
الحد من المال ما ساكن بالمال لا نه خرق لما اجعل عليه من ان  
نظام من الميراث البنية وكما انما انما انما انما انما انما  
بما عيباً فيقول لا يجوز ردها وقيل يجوز مع الارش فالقول بردها  
فانما خرق للاجتناعي المركب وتكلم من بطلان الاجتناعي كافي  
والربيع ووجهه ما يورث فيقول كلام ثلثه من التركة في الوصية  
وقيل ثلث البقية الموصية ومن ابن سريج انه انما انما  
وهذه انما ثلث الاصل مع الزوج ومع الزوج ثلث الثمانية  
ومن بعض اخر عكس ذلك فان هذا التفصيل يكون جايوا العديم  
منه حيث انه لم يرفع شيئاً مما عليه من انما انما انما انما  
ومثل مسئلة منحه النكاح ما يعيب المعروف بين الفقهاء فيقول  
يفتح ما كلها وقيل لا يفتح بشئ منها فالقول بانفساحه  
دون بعض قول ثالث وكذا لا يرفع حكماً مما عليه فيكون  
جائز بعد وهذا التفصيل لا يختص بالحد من اصحابنا وهو غير  
مثبت بعد انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
على الطرفين الا انما انما انما انما انما انما انما انما

او كالمسئلة الاولى انما انما انما انما انما انما انما  
على احد تلك الاستقام او على بطلان ما من انما انما انما  
الامام بحيث لا يجوز الخطا عنه بل يحصل انما انما انما انما  
انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
جزئياً بعد ذلك انما انما انما انما انما انما انما انما  
على انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
فانما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
الغرض على البطلان لا يورث في الخطا ما يثبت ان ذلك كما انما  
ما من انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
بانه كان بكرة فاعلم انما انما انما انما انما انما انما  
خارجاً عن انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
الحاق من جميع السر انما انما انما انما انما انما انما  
لا من انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
من انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
بطلان ما من انما انما انما انما انما انما انما انما  
سبيل ان خرق الاجتناعي المركب عدم جواز احداً القول الثالث  
من انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
على انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
على ذلك انما انما انما انما انما انما انما انما انما

مسئله











جنا ۱۰ جیل علی رضا السلفی  
۵ اکبر دہر کینجہ سنان طارق

افول

تقدیر خداوند عزوجل  
که ما را در این شهر  
نورانی در این شهر

Handwritten text in a cursive script, likely a list or index, with several lines of text visible.

七



وان شئت فقل صورة نمر الجهد بحكمة الله تعالى وتوفيقه بغير مدد  
 في جميع احكامه وبيان الامور وفي ذلك الشرح هو ما ذكره العبد  
 واما الشرح الثاني وهو يعلم انما هو معدوم وعدم تفرقه  
 فالله اعلم بما في انوار هذا النصيب والاشياء من المعانيات وبيان  
 المزمع هنا ايضا فليعلم ان الشرح الثاني هو الذي قد جاء من العبد  
 المذكور بان الله تعالى وسع القلوب على امره والاشياء ما لا يعلمه  
 في ذلك برؤية الامور والاشياء المعقولة من الشرح الثاني  
 لكثرة الشرح الثاني اليها وتغيره بغير مدد وحده على الاشياء  
 مع عدم حرف الاجماع بتقليد غيره بل هو بالاشياء كما لا ريب في عدم الاشياء  
 بغيره من القلة بوجه عدم الامتناع من غير الجهد ورايها في استنباط  
 الاحكام الثابتة بالاشياء احكام ظاهرة فلا يجوز ان يعمى في  
 يتبع بها الفرض بعين الكواشف كما عرفت فغيره والا فليس بمحقق في  
 المناياة وانما العمل الكلي والجميع ما يات به بانه يعلمه عند العمل  
 وعلامه ولكن ليس في انما لا يقال ولا مجال لا يتحقق المقام في  
 الزام واهل الدين في غير ذلك للرخصة التي خرجت من النصيب  
 وفي التبيين قد تبيين انما اختلفت في قوله وفي  
 هناك ما يقتضيه بغير مدد فاعلم انما يميز قوله انما هو  
 عن شانهم في الشرح في العبد ورائيه الرخصة لا القطع بغير العمل  
 انما لا يحل العمل وما لا يشاء الا حثا ان كان لا يوفق في الحق وقبح  
 في العمل

كان بعض أهل المناهج في نفسه رافعا ما اختاره بعض أهل  
 من أنه ان يخرج أحدهما عن الآخر في اختياره لا يخرج عليه  
 وإزالة عدم الزيادة إلا أن كان المقام مقام اشتغال المرء  
 بغيره لا حياطة لا سيطرة العلم بالبرهان والافتقار لعدم  
 الجمع ولا الفرق ولا التعيين ومما هو الآخر عن زعم الفلاس  
 الأول وجهه كما في الشيخ أن الحق لو كان في أحدهما لوجب أن يكون في  
 يمكن الوصول إليه فلا يمكن ذلك على أنه من باب غير ما إذا كان  
 الحق في واحد لم يكن هناك ما يميزه فلا يجوز كلام الاستدلال  
 هذا وإن كان الإمام حكما بالبرهان وإن كان الحق في أحدهما  
 في حق مسائل الكفارة ولكن ما نقل عنه في رد القول في  
 من أنهم إذا اختلفوا على قولين علم أن قول الإمام موافق لأحد  
 لا حجة لأنه لا يجوز أن يكون قول الآخر راجعا عن القولين لأن ذلك منقضى  
 كونهم جميعين على قولين وإذ علمنا رد قول الإمام في جملة الحق  
 يجوز إظهارها والعمل بمقتضى العقل ولو جاز ذلك لجاز استبعاد  
 قول الإمام ومع ذلك يجوز تنازعه والعمل بمقتضى العقل وذلك على  
 ما لا نقا انتهى وإن كان تخيير صاحب الحجة وجوز قول الإمام  
 بين القولين وعدم تعيين هذا كما في الخبرين المتعارضين إذا لم  
 مرجح لأحد مما ذكر عليه المحقق في التخيير أيضا إطلاقا لقول الإمام  
 لأجل أن كلاهما نفسين في أصل العمل فهو مرجح من العمل بقوله لا يجوز

لا يستحب ما خلقه الله ولا ينبغي ان هذا الاثر لو اصابه وعليه على الله  
الاول ايضا اما ان ذلك الوجه من غير ما مر منه وطرف الامام  
من لوفم الرابع واعلم ان الحق في هذا الوجه ما فيه وما على الوجه  
فلا يرد ذلك اذ الخبر ياء عليه طريق في العمل لما اهل بالكم لا في  
في المسئلة ويصير في كذا واحد من الطرفين وحكم على ما مد بهما  
القول الاخر في الواقع لا ينافي في قوله العلة لما اهل عليه  
ان في صورة التدرج احد القولين في الاصل يكون الاصل من اثر  
منه من الزاوية فيكون الاول في عليه الا في هذا الامر من ان الاصل  
والاكثر في صورة تارة القولين مع ثبوت الاشتغال كما في المسئلة  
في جواب الظاهر والجملة لا يحصل اعتبار لمراتب ما جدها فلا يخبر  
الخبر بل لا بد من الاصل بالجمع شيئا نعم من غير الخبر في قوله  
الجمع بين مقتضى القولين مع ثبوت الاشتغال وما يات في الخبر  
في هذا الوجه من ان السلم هو وجه واحد يقول الامام وعدم  
جوان طوره عند تقيته واما عدمه اثبتين فلا بد من  
الاصل لا لانه المرجع عند عدم الدليل لا يلزم منه عرق الامانة  
الركب كما لا يلزم ذلك من الخبر وذلك للاعتراض ان الخبر  
خارج منها واما الكلام في تقييده فعلى ما مر بان الوجه في  
الاصالة لا دليل عليه مثل الكلام واما الاصل من العقل  
لا يرد وجه في الامام لا يصدق بصورة غير مودة بل الامانة

ولما لم يجدوا حاصلا ونزك بالمرء والرجوع الى الاصل والوصف بالمرء  
وقد تكرر بهذا الذي ذكرناه من الابداد وتكرر وجه القول عند  
مع جملة كالمزج من سابقه صنف ما يدعيه للغير ايضا من ان الحكم  
فقد ارجع القدر وقسمه واما القول الثالث فكان وجهه ان الخلف  
يقتضي احد القولين ثابت الخلف لا الخلفين معا فاما ما قيل من ان  
واذا ثبت الخلف لم يقتض الخلف في لا بد من الاصل في الحقيقة  
ان امكن في العلم يمكن الاصل في الحقيقة في ان الرجوع لا يقتضي  
العمل وما يلزم طريق القولين وفيه ان في صورة اندراج احد  
في الاخر لا يكون الخلف الزايد ثابتا ما يدعي بالاصل ولا يلزم  
الاصل في الحقيقة **المبحث الرابع** على ما ذكره من الامور  
يتبادر وتكرر صواب الاطلاق وان لم يكن كلاما او بعضا عاما  
وتنقسم منها على خمسة الاول لا يماثل السكرية وهو ان  
يحكم بعض المجتهدين ولو كان واحدا كما رجع به غير واحد شبه من بين  
عنه الباقي مع اطلاعهم عليه وتداخلت فيه اقوال الخلف  
فما من قيمتهم ويحكم عن الشافعي ومالك من احاديه وفيه  
اما على الاطلاق فغناء العادة بان الشافعي لم يكره  
واضين بالحكم المذكور لا تكرره وان قالوا بان الحكم به هو حكم  
بالنفس الظاهر لا سيما ايضا بناء على النصيب من صفاتي  
ان عليه انكر ما روي بل بالاصل وما ناجل <sup>الملك</sup> على ما يكره











ما يثبتكم الجزان الشارحان فقال يا زاده هذا أشهر بيننا  
 ووجه الشك اننا قد قلنا سابقا انها متساوية في الحديث  
 وسواء سبقت رواية من حنابلة وزيد بن اسحق  
 الى ان قال فان كان لا بعد اعتبارها من اعتبارها سابقا  
 النافذين في بعضها واختلفوا فيها حكماء بعد ما اختلفوا وقد يتكلم  
 فقال الحكم ما حكم به اهلنا من قبلنا واما بعد ما اوردوا  
 بطلان الحكم بما حكم به الاخر قال قلت انهما عدلان من عدلان  
 لا يفضل احد منهما على صاحبه فقال يقول الحكماء من روى الحكم  
 عننا في ذلك الذي حكاه الجميع عليه عندنا صاحبك في قوله  
 الشاهد الذي ليس بشهر عندنا صاحبك فان الجمع عليه لا ريب  
 فيه ولا يخفى ضعف الحكم اما الاول فللمادة المستقلة السابقة  
 الثالث فانه يثبت في الجمع مطلقا في قوله مطلقا مطلقا  
 عليه في العالم بان الشهرة التي يحصل عنها قوة الحق في العالم  
 تبرز من الشيخ ولا الوافق بعدها مطلقا ذلك ما حكاه عن  
 من ان اكثر العلماء الذين نشأوا بعد الشيخ كانوا يفتون في  
 تقليد اكثر اصنافهم من روى عنهم فلاحوا المناظر  
 وجدوا احكاما مشهورة في حديثها الشيخ ومناجاة حسنة  
 شهيرة بين العلماء واما ان مرجعها الى الشيخ ولا يخفى ان الشهرة  
 بين الشريطين ونسبة التعليل الى العلم لا يصح اليه كنعيم على

عقل

فحقن ومصرحون بعدم جواز التقليد مع ان الشيخ فتاوى مختلفة  
 في كونه المتقدم فاقى فتوى من فتاواه يقتل من طاعه من صاحب  
 يفتون وقال يوجد قول لا والشيخ من ائمة في الجمله فقد قيل  
 هذه النسبة محتمل لم يدر في نفسنا ان يكون في نفسه غلبة ولا  
 من تأخر عنه روى عليه وعلم الله ومعه من روى عنها بغير ما ذكرنا  
 بل اشترى ما الثالث فليح لا سئل ان كانا انما يتم لو كان العمل  
 بقولنا ان الحكماء مثله لا يدل كونه مطلقا وليس كذلك اما الرابع  
 فليح لا ان ذلك لا دلالة في قوله واما الخامس فليح لا ان المراد  
 بالمرسول هو الخبر لا القوي ولا الاثم منها وليس هذا من خصائص  
 بالمرسول كما هو في وجه فتاويه ما يدل عليه الرواية هو كون الشهرة  
 للخبر موجبة لغيره فلهذا لا معارضة ولا يدل على ان الشهرة حقرا  
 على ان ما يكون مثابله شاذنا حرا يكون في الغالب بالافاضة لا  
 ولا سيما على طريقة المناظرين فان تلك اشهاد الخبر كما يكون ما عتدنا  
 اشهاد القوي به واختلفت هذه الرواية يقتضي الاخر بها  
 واذا رجحنا هذا بطلان الخبر الذي اشهر القوي به ولو كان  
 وجبا لاخذ ما لشهرة الجدة عن الخبر لعدم العمل بالفضل  
 عن سنن شمس الا لا علاقة للفتين وان كان قد يمنع الا  
 منع عدم العمل بالفضل وسنن ان الخبر لا يقتضي الخبر بالاشهر  
 عند كثير وقدر ان الشهرة الجدة ليست بحجة على الشبه هذا

واشهر بغير ذلك  
 يكون باعتبار

لان الرواية المذكورة ضعيفة عندنا غير محجة ما يشبه الاول لها  
 على حجة الشهرة الجدة الوصلها الشهرة ولا غيرها بل الشهرة  
 خلاف هذه الدلالة ان قد سمعنا الشيوخ وهم حجة الشيوخ  
 انها بعد الايمان من ضعف سندها ولا لها بأول طرفة عين  
 بالقرن فافترض العلم من روى له انها على حجة الشهرة مطلقا  
 اما العلم او العلم ولا يثبت بها منها ولا لا لشيء على المنع من  
 بالقرن سواء حصل من الشهرة او غيرها ولو كانت اخرون من ذلك  
 الاول لم يطمع في العار وفيها تصحيحا وقوة تلك من وجوب  
 فكيف اذا كانت النسبة غير ما روى به ولكن يمكن منع المعاضة بما  
 على ان تلك الاول انما منع من العمل بالقرن من حيث هو لا مانع  
 الدليل عليه وهذه الرواية بعد تنقيحها سند اوله  
 صانعا مقدم عليها صنف واما الساس فلان من المناظر  
 انه لا ضرورة في الاخذ بالشهر بل بالجمع عليه وهو لا يمكن  
 على الشهرة نظر الامتياز بالشاهد الذي يثبتون ونظرا  
 قول القائل بعد ذلك فان كان الجزان عنكم مشهورين الا ان  
 الشهرة على الاجماع فكيف ايضا نظر الاول الى الجمع عليه وقوله  
 فان الجمع عليه ولا تنجح فلا ريب عليه بل التعليل بعدم الرضا  
 يترجح الشاهد من القوي في القوائين حيث انزه بعد  
 دليل الشاهد وقوله كماله تارويده قوله عندنا

بين

بين صاحبك واول الشاهد انما كان الجمع عليه لا ريب فيه فان  
 الحكم والتعليل في الرواية يقتضي ارادة الشهرة من الجمع عليه  
 منه والعلة المنصورة حجة والتخصيص بالرواية خرج من القول  
 بحجة العلة المنصورة لا يخفى ان ذلك لان الحكم والتعليل  
 في رواية واحدة حتى يحل الاجماع فيها على الشهرة بالتعليل  
 صولة رواية من حنابلة وهو بها قليل فلاخذ بالجمع عليه  
 لاخذ بالشهرة وقوله من يثبتها بالمرسول من روى عن روات  
 ارجح الا الرواية وذكر ما كان في نفسه من الحكم والتعليل  
 عن حقيقة الحال وتساوية بينهما في رواية واحدة على ان روى عن روات  
 في رواية واحدة فقد انزعج لاجل الاجماع على الشهرة ولو لم  
 التزم في حكمه يقتضي يقتضي الحق منقول بل نقول لا فقه التعليل  
 يقتضي العكس ومقتضى بعض القضاة في المقام فقال بحجة الشهرة  
 في ادلة الاحكام دون نفسها وحده من مستند في الاول ان  
 تكون حكمتين بالاحكام فكذلك حكمتين بالعلم يردى اوله  
 ولا طريق الى اخصيصها بالعلم ولا يفرق على تعيين العلم والشهر  
 فقيه ان لم يكن لها معارف فيكون مطلقا حجة ولو كان نوعا  
 الخبر المؤثر مثله او ضيفا صا والشهرة على عدم حجة الشهرة  
 لا تفادح لان مقتضى تلك الشهرة عدم حجة نفسها فلا يمنع  
 غيرها في افتاء ان الطريق الى الاحكام مقتضى القول بالعلم



والشبهة من الاول وهو ان لا يشهد عدم شي  
والاصل ان نقول لا حكم لا بد لها من دليل على عدم الحكم  
والشبهة ليست ثبوتية بل هي ادعاء الحكم فلا خلاف  
العلم بها يكفي فيها بطلان ما ثبت عدم حجية وسر الشهرة فانها  
معتادة للظن ولم يتم دليل على عدم حجية ما سياتي ان شاء  
من انه لا فرق بين نفس الحكم وادلتها ان علق الظن  
حجة في شيء منها ثم هنا امر بفتح الشهرة عليها الاول ان  
التي تبين انما ليس بحجة اذا انقضت الخبر فضعف وقيل  
معتد به هل يكون حجة ام لا الحق انها ليست حجة نعم نقول بحجة  
الضعيف لئلا يرد ان حصلت الشهرة في الجميع ولا تقبل  
مردود سائر خبره الا اذا حصل الظن بصدقه وانما يقع  
فقد صورته لو انتم من الخبر كالا او بعضا مع الشهرة تكون  
الحجة في الخبر فقط ولكن بعد ما اجتمع ما بالشبهة كالحجة  
واحد بل يقبل من بعضه انه الشهرة والمردود لا الشهرة  
ولا الحجة المركبة منها وذلك لان ما ثبت الدليل بحجة  
كايان انتم هو حاصل الظن والوثوق وعمات النفس  
من العلم سواء كان سبب الوثوق والاطمئنان عدالة الزاوي  
او ثبوتها وراية من الاصل وتلخيصها بما بعد كيف  
الغرض على العمل بما يتبين من ما استدلنا به من الشهرة

وهذا

وقال سيد المشايخ في الاستدلال في العلم  
بالجبر المريد بالشبهة كانوا ما كانا فاما ان يقال ان مدعى  
اعمالنا كالمردود الا عند ما جبر الله اشهد على بعضه من الشهرة  
ولا يشهد بهما وان الشهرة فيه من اظم الصلح فهو ما يشهد  
وقال من يلزم من المشايخ غيبة عن البيان انتهى وما نقل عن  
بعض من ان الشهرة دون الجبر الضعيف فظن الا وجه الخطر  
الماضي حيث ان اصله بحجة الحق انقضت بحجة الحق المستقام من  
مردود موافق اصله ولكن رجعت هذه الصورة عن الاصل ما يرد  
شبهة القول بعدم حجية الشهرة وهذه الشهرة غير معتد بها  
على الجبر منقولة من مدعى اصله فبطلانها في ما يدعى بعدم  
حجية الشهرة اصلا كما ظهر مما ذكرناه انما انما في ما عارض  
الدلالة ومن غير ضرورة ايها في المناقشة على الاصل حجة  
بالجبر الضعيف المريد بالشبهة من ان اجتمع ما بالشبهة ليس حجة  
لا عرفت من ان الجبر ليس هو الجبر بل الجبر فقط لحصول شرط  
وهو الوثوق والاطمئنان بحجة من العلم على انه لا مانع من كون  
الجبر هو الجبر عندنا لانه حجة مطلق الحق وان لم يكن فالحجة  
كلها صغرى فظن الاقوة الحق بالتركيب عدم حجة كل باقرا  
لا يشأ حجة الجبر كافي للموافاق ثم ما ذكرناه من حجة الخبر  
نايله بالشبهة انما في اذا علم ان المشهور ممكن بالجبر

بذلك المفقود بحيث يكشف لنا ان ذلك المفقود قول المعنى الذي  
الحكم من غير ان يبينه اليه بوجه الجبر انما يكون خبرا جبريا بالشبهة  
و دعوى ان الفاعل من حال الضمان لا يقول في الحكم الشهرة الا  
ما سمع من المعنى من جهة فانه كذا ما يرد في الحكم الشرعي بمقتضى  
كتابي المجتهدين واما بالمعنى وعرفنا ان الجبر من المرسى  
فقط الا حصول القرينة في نفسه يقول المعنى انما ما رافقا تشايد  
بالشبهة ويقرى بها خلا في المرسى لانه مع قطع النظر عن  
لا يقيد الفاعل الا واما المعقولة فنقل الشهرة فيكون اضعف من الاول  
فان هذه شبهة المجازة كما يفهم بذلك فمرحاهم بحجة اصل  
كما قيل ان الجبر غير مدعى مع انهم لا يقولون بحجة قوله الله لا  
الى المعنى ان الشهرة ان الشهرة كحجة ضعف المسند كما ينبغي  
ضعف الدلالة ايها فلو كان في رواية شفاء فيكون مدعى ان  
ظاهرة فيه ولكن المشهور استدل بها كذلك الشرع والاول  
عليه حكم ايها بذلك نظر الا ان الجبر لا دلها فبهم الظاهر ذلك  
كاظم من غير واحد حيث يكون كثيرا فبهم الاصحاب ولكن هذا  
انما حصل الظن بان فبهم كان عند الاثرية كاشفة عن المراسم  
حصلت عليها في ما وذلك كحكاية الحق بوجه القرينة في ذلك  
والا فيشكل الاعتماد عليه لعدم حجة في الدلالة في الفاعل  
القول بحجة مطلق الظن وشمله ما حصل الظن من غير ان لا تعد

بالقول اما ان كان منبهم موافقا لدلوله ولكن لا يعلم انهم انما ذلك  
لاجل عنتهم بعد ذلك الخبر او لا جلا ليل اخر في ان علمنا انهم غير اهل  
ومع ذلك امر بوجاهة لعدم وثوقهم بصدور ذلك فتكرار  
تالفهم انه لا يكون حجة وكذا ان لم يعلم ذلك بل كان ظاهرا له بالظن  
فمنه كعدمه لعدم علمه بالصدور ولكن هذا من ادعاء ما لا يمكن  
بحجة مطلق الظن مع عدم حجة على ما صغرنا فحق حجة وثوق  
اجتماعها لا رجحان انما الاول وعليه هذا الجبر بالشبهة في  
اولها معالج من مرسى هو الاول والظاهر من وجه الضيق وعدم  
وجه الاخيرين ايها فمرحاهم مع هذا بالشبهة في الاصل  
وكذا انما بار اما انما القاضية فعل جبرها بالشبهة من جهة  
بعدمه انما صرحا بحجة الجبر انما كتب انما من وجه ذلك  
الوسع في فصل الاول لا مع انه لا مانع ظاهر ان لا مانع من ادعاء  
من حجة الجبر الضعيف بواسطة الشهرة بين كونه معتد بها في  
ولكن يشترط مع العلم عليه وكونه جبريا مطلقا واما ان  
عليه ذلك كالجبر المفقود ومن النفس لنقل من العلم او انما  
او قلنا فاما ان ادعاء الاصل على طبق مضمون لا رجحان ولا يكون  
طاهر الا ان الجبر لا بد ان يكون هو الاصل في المعنى الجبري الاصل  
بالحجة في ذلك المفسر لا انما الى المعنى يكون كعدمه  
و يكون الجبر الجبري من جهة من جبريل القوي نعم لو علم انهم مستكمل

بذلك



اللفظية لا يحصل من اشعار لفظي ومن لفظي معانيم يحصل الدلالة  
من اعتبار متعديته بان يكون كل واحد من اشعار لفظي متعدي  
الدلالة المتعدي ولكن كان الوجه كالتأنيها في وجه الحق لا يستلزم  
في الاطلاق غاية الامر انما متعدي اللفظية متعدي ولا  
فيه كانه لا دلالة الاشارة اليه **السنة الثانية** ان الشهرة  
في الرواية لا يوجب كافي الدلالة ان يكون تدويرها او في غيرها  
او في الفاظ متقاربة واما في التعريف وهو ان يفسر اللفظ بغيره  
الحكم من اللفظية في كلامه لان دافعه انما هو في تدويره في ذلك  
جارية لتعريفه ان كانت مستقرة اليه كما ان شهرة تدوير الرواية  
تكون متعديا لها من جهة للاشارة اليها وما من بعض المتأخرين من  
التمثيل بين الشهرة التدويرية مدعى اليها من قوله خذ  
بما يحاط مدعى بها بغيره فيقول اللفظ من ان قوله ما يشهد  
اشهر فلهذا او اشهر حكمه وان الدلالة في الترجيح على غيره فيكون  
ولا ريب في حصولها في الحديث المتعدي لان الامر لا يخلو من  
مشهور ليس يقبل هذا بل الدلالة في الشهرة على الغير فاذ اختلف  
كان احصا بالاعتبار هذا وانما اعتبار الشهرة بان ما صار  
الحديث مشهورا في النقل والاخر في النص فالحاصل ان الترجيح  
مع اشارة لفظية وضابطة فان الترجيح اذا انما صار  
واضافته لا ولا شهرة تدويرية من غير نظر لفظي بل هي

محل

يصل الشواهد من الترجيح من جهة بالافق سواء كان هو الخبر ان الشهرة  
لا تستكشف منها وجود مثل حق في الخبر والحق انهم اطلقوا  
ومع ذلك اعرضوا عن اولى القول بعدم جبهة تأنيها الخبر على غيره  
ويعمل به اذا بقي الرواية به ثم الرواية الى الشهرة التي بمقتضى  
يقدم على غيرهما من الروايات وان كانت صحيحة القوة لكن بالصدور  
في الاول وضعف في الثاني فانما يظهر ان الاحصا اعرض عنه مع صحة  
واطلاعه عليه ومن هنا ينشأ ان ما دل على صحة المشهور وكلاهما  
وبعدت طرقه وانما في دلالة الشهرة متعدي الا اذا علم عدم  
نظرهم به او غفلتهم عن دلالة او عدمهم لوجه ضعيف ولو شك  
الاطلاق في وجهان من تعارض الاصل والظاهر والمظهر فيصير  
المواضع حال واسع فلا تغفل **السنة السبع** اذا اختلف  
بين شهرة القدماء والمتأخرين فلهذا يرجح الاول في مقام الترجيح  
او الثاني على ما مر من الخلاف او انما وجهان من ترجمتهما في  
الوجه لا طلاقا على ما لا يخلو عليه الاخر من ومنه في نظر  
ومثله تأملهم وكشف عدمه عن وجود مثل دليل الا في  
والحق دوران الترجيح مدار قوة الفهم فيها يكون الفهم في  
الاولى اخرى ومنه الثاني وربما يكون بالعكس فلا بد من  
المفاضلة ومرضى بما يفضل من وجه الاول ومنه لست انما  
اللفظ الثاني فيما يطرأ على الفصل او التعريف في دليل النقل

**في السنة السادسة** سئل عن الشهرة وكما انهم يفتنون في صورة وجود الفهم  
فوالله اعلم الا صاحب الشهرة في ذلك لم يوافق سواء كان بعدد الامور  
شهرة بل ليس ذلك لعدم فهم الخلاف ولا يكون حجة عندنا لا في  
وجه مطلق الفهم وقد يقال ان هذا البصر من اولى الشهرة لمع شهادته  
وجوب المفاضلة في صدقها عليه فيكون حجة عندنا فيقول حجة الشهرة  
لا وهو انما هو اذ هو امان لا يقول حجة الشهرة فان كان في نقل  
حجة مطلق الفهم فينبغي ان يقول حجة في حجة وان كان في حجة مطلق  
الفهم فالخبر وان كان القول بعدم حجة هذا الفرد من الشهرة ايضا  
كتاب الا اذا ان له ان يقول ان الاصل حجة في نظرهم من الشهرة في  
صورة وجود المفاضلة في المفاضلة عماد على عدم حجة الشهرة في  
حجة خاص الاصل **السنة السبع** انما هي اهل المدينة والحق انما  
يجوز كونهم اهل المدينة ليس لما ولا حجة لما انما ليس انما هي فينا  
به كلامهم في مقام الترجيح عليه واطلاق الاجماع عليه مناضرا  
ان ليس حجة وهو المشهور عندنا كما ان كان التأني في ذلك  
المؤمنين وبعض الامم فلا يشبه الاول السبعة التي في مقام  
كافة المفاضلة وحده لا حجة انما في المفاضلة في الاول  
المؤمنين والثاني في كل الامم هذا عندنا واما عندنا كما  
انهم لا يجرؤون على اهل المدينة لا يقف بكشفنا عنهم عن  
المعصية او حياء فلهذا اهل المدينة كاهل سائر الاماكن انما هي

وتدريج الامر اقلنا ما ثبت استقر ان الترجيح فلا يفتن  
ويصدق بعدم استقرار الترجيح كالأول والمفاضلة كما سبق  
لا سبب في ذلك في غير الاحكام ومن هذا الفصل من المفاضلة في  
ووجه الشهرة في الترجيح الا الشهرة في الترجيح لا يستلزم  
الا فكل واحد من الترجيح في اصل واحد من وجه من انما  
بعد اتمام ظهور المفاضلة مستند القول والمفاضلة في  
الترجيح ما ذكرناه **السنة الثامنة** ان الشهرة التي في الترجيح  
قد عرفت انها ما يكون موجب للترجيح وحصل منها في الترجيح  
مقتضى من العلم دون غيرها وهذا يكون حجة عندنا في الترجيح  
منوطا بالعلم انما هو في حجة مشهورة في حكمه ولم يحصل منها  
لم يكن حجة لا بل حجة مطلقا مقتضى المفاضلة في مقام الترجيح  
الثاني الا ان الظاهر من انها الا ما هو القالب هو ما يفتن  
وكذا الامر بالاحصا بالمعنى وبلاعتد بالاشهر في الترجيح  
على تقدير تسليم ولا تنها على حجة الشهرة فان اطلاق  
الا الاسمية اتاده الفهم وكذا انما ان علم الفهم في الفهم  
المعنى كما هو من قبل انما هو من الترجيح او الترجيح في الترجيح  
معينة للعلم ولو لم يكن من الترجيح انما الشهرة التي لا يفتن  
ملا في الترجيح اتاده الفهم وكذا انما ان علم الفهم في الفهم  
في الترجيح حجة عندنا في الترجيح لا يفتن حجة عندنا في الترجيح

محل







فقد علم بها ثلاثة من هذه الخطوط الاربعة والوقف عنها والى  
 عنهما وهو يتضم عندكم الى الاتصاف بحسب الشريعة التي قد  
 صرح به في هذا الباب في البداية وشايعها وهو الحكم في المع  
 ظاهري ومنها ان العلم بل قد يظهر كونه محل اتفاق العالمات  
 فاعلموا ان هذا القول قد جعل تحت الشك ما قيل العقل  
 باو كذا رتب العقل وهو ان العقل قد يكون في ذاته كونه  
 محل النزاع كونه لا يدرك العقل حده ولا يتجه الى النقلة كذا في  
 ما عليه كالا يخفى ما في سائر كلامه الذي يتضح على جناحه  
 دونه ويشير الى بعض ما اذا وافقه فان قيل اذا كان على النزاع  
 ما لا يدرك العقل حكمه فكيف يخاف منه في حكم العقل  
 فيه ما اذا وهل هذا الانفاض قلت المراد بالحكم الذي لم  
 يدرك العقل هو الحكم الثابت للشريعة الواقعة في حد نفسه  
 اي مع قطع النظر عن ادراكنا او عدمه وما يدركه العقل  
 هو حكمه على تقدير الجهل بذلك الحكم الواقع الاول فان  
 قد يدرك حكم الشريعة بحسب الواقعة وقد لا يدركه عند  
 عدم الادراك يدرك انه في هذه الحالة كذا في حال الجهل  
 بالواقع على الاباحة وعلى الخط وانما الوقوف في هذه  
 الحالة فهو عند كلامه على الحكم الذي لا يحصل له عند التحقيق  
 وكان من اجاب عن الشافعي بان العقل لا يدرك الحكم الصحيح

بالنظر المحقق فيها وبالحكم كما عاينا بالحق والتمسك الى  
 الحكم وهو ما ذكرنا في لا يدرك العقل ملك الشريعة فمضمون  
 في الواقع من الجهات الحسنة او البنية التي تضمنه ولكن الحكم  
 بعد الجهل بان هذا المجهول حكمه بالنظر المحقق في الواقع  
 ان كان ينقل الى انه متفق ما دون ما مع ما في الجوهر  
 فيه ولا بد عليه ان لا يوافق الحكم في وجهه الذي قد اختلف  
 الحكم المحقق بذلك العقل ان كان هذا الحكم المحقق بذلك  
 المعنى في حال الجهل في تلك الجهة العامة من الحكم المحقق به  
 باعتبار ما فيه من الامور التي تضمنه او في وجهه في نظر  
 من علم بالحكم وجهه والمراد بالاباحة انه في هذه الحالة  
 الذي ساءه وليس هذا خلاف الشريعة بل هو خلافها  
 ما ذكره القائل التي وبها لا يخفى على من ينظر في هذا المقام  
 فاقول فيما ذكرناه واجتنبناه في بيان المقام كما ساء في نظرنا  
 قبل الشروع وانما هذا الشك ليس من مورد هذا النزاع وقد اختلف  
 كلامهم في تعيين من هذا المذهب كلام الحنفى والشافعي قبل الشروع  
 كما استأنف في الامور التي لا يدرك قبل وروا الشروع ومن  
 الشهيد الثاني قبل بعينه فيقول ومن الجاهل في نظر القائل  
 بالاباحة انما هو في عينه فيكون ان كان في نظرنا في نظرنا  
 الى سائعه واما ما كان في النزاع على هذا في عينه لا يخفى

الامتنان الاستغفار وضعه وان الاستغفار باعتبار ان  
 عيب اخر لا يريد الاستغفار بحكم الثابت لمن كان قبل العينة  
 الى اهل عصرنا حتى يوردنا حكم احد الموضوعين لا يقتضي الحكم  
 اخر بل يريد به ان الحكم الثابت عند العقل لا يقتضي الحكم  
 قطع النظر عن اهل عصرنا حتى يوردنا حكم احد الموضوعين لا يقتضي الحكم  
 اعلم ان الحكم العقل لا يتبع لا يتبع فاعله قبل الغشوة  
 من حيث انه فاعله فكلما يحكم بعد الغشوة بالاشهاد  
 واما التعبد الاول ففيه انه على المنهج في حق من لا يق  
 له اذ لم يحل ديان عندنا عن وجوه حجة وشريعة وكما اذا  
 به قبل وروا الشروع فيرجع الى الثاني فيقول حصول حرم الشروع  
 الدنيا والحل فيها بان قد شرع من ومنه لا قبل وجود  
 اصل الشروع وفيما ساء انه لا يتفق بالبينما لينا الا باعتماد  
 الامتنان كما سبق ثم هو يتفق بالبينما الى من لم يقع  
 سمعه وروا شريع اصلا ولم يدرك عقلا ولا ليد من كل  
 وشريعة بين العباد ولكن في عينه بعيدا وبعد منه نظن  
 هذا الشخص الى ان حكم الاشياء على هو الخطر والاباحة وبالحكم  
 فالمسألة على جميع البعير المذكورة فياخذها فليست في حرمها  
 مع انرا على بعض تلك البعير فتبين حرمه والاخر ان يكون  
 الملامح من هذا الصيد بغيره الخليفة عن وصول حكم من الشروع

وقد اختلفوا في  
 ما ذكرناه من  
 الحكم المحقق



في ذلك المثلث الى الخلف اما حقيقة كما لو شخ وخرج من  
الشرق وليد الخلف او اما لا يشق في الحكمة او كان محسوسا  
في مكان حيث لا يمكنه الاطلاع على فهم الشئ من وجهه او كان  
في بلاد الكفر كما هو في ذلك من مواعيد اطلع على كرم وناش  
وقصود كما لو علم بالاحقة من الادلة الشبهة الله عليه او  
ان تعلم ان على شخص عن تلك الادلة هل يحكم العقل على عصاها  
ويستأنف العقل مع القول لا اذ انتم لتعمل الشئ فتقول  
اخلف فيه العالمون بالحق والحق العقلي على قول فتلك  
بالجسد كما نقل احدها وهو الحق عن كثر اصحابنا ومثله ان  
الاجابة وعن ذهب اليه من اصحابنا العلامة دحض قال  
في المبادي الاشياء من وجهها شخ على الاجابة وكأنه روى  
القييد بجلة من القيود التي اسلفنا لها تضادا واعطاك في  
لعضها على ظهوره في نفسه كالصيد الرابع وفي الظاهر العقل  
لو ادرك حكم الشئ فخصمه وفي حد نفسه كان هو حكمه باحة  
كان او غيرهما وكان خارجا عن هذا النزاع واحتمال ان لا يكون  
هذا الصيد مقبلا عندنا كما مضى الفاضل الذي يعيد كما يتبادر و  
انك لا تخفى بعد الاجابة والثاني والثالث على ظهوره مما لا يت  
من دليله واما العيب الاول فانه نكته لانه ليس بعد بيان  
ما في السلسلة من اغتاف حقيقة بعقله واما ادعاء ما هو

عنه

عنه من الاجابة وهو شامل للافعال العقلية انما قال لا  
له ان يطلعها انما بها وهو الحق من بعض اصحابنا ومثله ان  
الحق ما لا يشك وهو الحق من الشئ المقيد وايضا بك العيب الثاني  
وقد استحق ان يحكم اى الامور مع حكم ما لا يشك او ان  
ان يكون المبدأ عدم العلم اصلا بل بما ان العقل لا يدركها شيئا  
نقله الفاضل الذي ذكره عن بعض القائلين بالعصا والحق  
العقليين فيكون هذا القول موافقا لقول الاشياء العقلية  
لذلك كما صح به زعمه خامسا الوجوب فقد نقل ان العقل  
هذا القول ولم يذكره غيره والاعمال هو القول الاول وهو  
كون الاشياء المذكورة على الاحقة مطلقا وقد استدل عليه في  
غيره انما منافع فائدة عن اما رتب المسئلة والاحقة على الما  
في ثناؤها باي نحو كان وكل ما كان كانه فهو باح وكانت  
الطبيعة والحق في هذا ان كانت من الاعمال جاز ان كانها  
كما في الجاوس والمشي والذوم وغيرهما وان كانت من الاعيان  
جاز ان تصرف فيها باي وجه اذ من اكملها وشربها ودكوبها  
الى غيره لك هذا ان ادرك بطريق الاشياء فيها من كلام العلامة  
وعنده ما يميز الاعمال والاعيان فان الاجابة يكون في الاعمال  
اذ كانها في الاعيان يجوز ان الاعمال المتعلقة بها ويكون المراد  
ح ما يميز العين ايضا ووجه ذلك ان الاجابة وله في

الاعمال

من الاحكام من صفات الافعال لا الامية واما ان يدعى بالاد  
الافعال فطرسه تعاقبت بالاعيان ام لان الارض تعطي  
النساول والاباغة فهو كقول كان فاضل المالك جميع الى  
منه يات تلك الافعال ان الاعمال المذكورة منها فاضل من امان  
المسئلة والادوية انه لا شخ على المالك في ثناؤها وانما قد  
انك لا تعلم ان يكون مباحا اما المسئلة الاولى بل انما الذي  
في المقام كما عرفت من ان على النزاع واما الصفة الثانية بل ان  
المالك هو الله تعالى وهو من حصول الصفة الثانية واما  
الصفة الثالثة بل ان العلم بالحسن وان مع العلم بالادوية  
المذكورة الاخرى ان الاستقلال بجهل المالك والاشياء  
بما هو مع ظهور امانه المسئلة وعدم اضراره بالمالك لا يمنع  
عند العقل اصلا وان شئت في تقرير الدليل ان بعد وجوب  
المنفعة في الفعل وعدم ظهوره منسفة فيه كما هو المنع  
لا منع عند العقل من انكابه الاعم اذن المالك ولا تمنع  
عن الادن الاتفة للمالك وهو منصرف في المقام وليست له  
الاستدلال لا بعد ما فيه من ان الاستقلال والاستئذان  
لعيان من القريب ملكنا ابراهيم النوري والشيخ بها و  
مخولها نامة بان عدم ظهور المسئلة لا يستلزم عدم وجوبها  
في الواقع ولصالحه كاف في المنع واخرى بان الوجه في عدم اكل  
المالك

المالك لا ينصرف في تقريره اذ بما لا ياذن لانه منصرف بالمصرف  
لعله بما فيه من المسئلة الواقعية التي يقع معها الاذن في  
ادكابه وعدم الاستئذان منه فان المالك ربما لا يرضى  
بصرف شخص في ما له من دون استئذان منه وان كان  
لوا سببا فانه لا يذن له ويبيع الاول بالاحتمال الى المالك  
ايضا فليز وجوب الاتفاقك عن كل منهما وهو تكليف بالاحتمال  
بطاق وبان جهة احتمال المسئلة فاما لانه من الامانة لا يقتضي  
بل يلحق بحرية الاتصاف بل يكون والصود كما من حق من اد  
الحاوس تحت حاطط حكم التيقان بحجب احتمال خرابه وانه  
يظهر وجهه انما في الثاني بوجه الاولين فان جهة احتمال  
كونه منصرفا بالمصرف او مستلزما على مسئلة مستترة واقعية  
لا يستلزم منع المالك وانما يستلزم احتمال المنع الذي قد عرفت  
ان جهة جهة ما لا يقتضيه بها الوجه الاخر وهو عدم الاذن  
لاجل عدم الاستئذان فيمنع من انما بانقطع بوجوب الاول والاد  
الشيخ المحاول بدخول اولاده الذين له غاية المنة عليهم  
في شتمانه واكلهم من اغارده وشربهم من انهاره والله تعالى  
اودى من كل دؤف واجود من كل حو كلف لا يفيح بغير  
عباده في الانقيض به شئ من ملكه وقول لا يخفى ان اهاق



احتمال الفسدة باحتمال الاث الفاسدة لادوجه له اذا الفرض  
على ما صفتنا على الرابع ان العقل امر بطله حال العقل بحسب  
الواقع بل كلاهما على المحسن والقيح عند بحسب الواقع سواء  
اذ لم يشرع عنده لصدفها كان حكم العقل هو الاخذ به  
وعلى هذا اقل القول بان احتمال الفسدة لا يغيره عند العقل  
بعضي حكم العقل بحسبه في الواقع اذ العقل الذي يحكم العقل  
بفساد احتمال الفسدة فيه يكون حسنا وانما يفرج المسئلة  
عن محل كلامنا الذي هو كحل الحكم الواقع بل هو الوجه  
الاول وهو ان احتمال الفسدة في العقل بحسب ما هو  
ما احتمال الفسدة في الترك كان احتمال عدم الاخذ في العقل  
ايضا كما هو لاحتمال عدم الاخذ في الترك واذا تكافى الاحتمال  
عنده بحسب الواقع لا يحكم العقل بل يفرع الاخذ لاجد الطرفين  
مقتضا لعدم المخرج ولفهم الاخذ بهما معا كلفيت بما لا يطابق  
والعقل قال بعد منه ومثله لوقوع تركها معا لكان محتمل  
الطرفين جميعا ما يحظر الاخذ في غير في الاحتمال باثباتها وهذا  
التجربة القوية الذي يكون مباداة من الاجابة الظاهرة ثابت  
ملازم الواقع بحسب الاحتمال هذا الدليل يجري بالثبت لكل فعل غير  
فعل كل ان ان في كل حال ان لم يفرع من قطع العقل بانتهى

الواقع

الواقع اما مقتضى بالوجوب او لمقتضى دون غيرهما من الحكم  
وقطع انهم بان حكمه الواقع لا يختلف باختلاف الاحتمال  
كلما وبعضا امكن ان يثق بان العقل لا يجوز له بعد احتياجه  
احد الطرفين من الفعل والترك في وقت واحد والاحتياط  
المطابق الاخر في وقت واحد احوال اخرى من اوقات او احوال  
التي تعلم عدم اختلاف الحكم فيها ان يحصل له القطع بان حكم  
الفسدة الواقعية ولكنه لا يخلو عن شيئا هذا وقد استدلل  
على الاجابة بان سيرة العقلاء بل كل احوال الملل والنحل  
على عدم التحسن عن المنافع فالية عن احوال الفسدة ونظام  
اصولهم في الدين والدنيا كان عليه في جميع الاحصاء قطعا  
من دون تزلزل وريب ولو منهم ما لم يضره عند وسهولتها  
وبما انقطع بغير ان النفس في الوجود اذ يدعى ما يوفق عليه  
من دون رجوع الى الشرع ويحكم بذلك على ما قال من غير توقف  
منه ولكنه امثاله وبما انجز بان جميع من كان في محضر الحكم  
والاحتمال بل وسائر اهل الاسلام ما كان ما ذكر في كتابات قدام  
وقوعهم والحكم وسيرتهم وسائرهم واسفارهم وامثال  
ذلك على التوقف حتى ياذنهم الحكم لمن ناب منابه وهم  
التي لم يخبروا الناس عن ذلك حتى يرد منهم اذن والا فكل  
البناء ولو بالاجمال فهو حكم عقلا في الشارح واقول لقائل

على الحكم القاطع على البيان العالم بعدد تمكن المكلف من فسخه  
فاذا لم يتم دليل على الحق من عقل او عقل يقطع عنه المكلف  
ويتم حكمه عليه كاتبة له فسخه فسخا لشرع المخرج الا انه  
قد يتأصل في قطع العقل بذلك وسياق في مسئلة اصل الفسخ  
في اذلة كلام اهل العلم اننا اذا قلنا هذا هو غاية ما استدلل به  
للبصير واما المخالف فانه ان ذلك يفرق في ذلك النصيب اذ  
هو متوقف عقلا وفيه منع عدم الاخذ والا فشرع العقل في كل  
ملك كل ما لا يتأصل في من ينشده من طرف النصيب  
بالشرع في ملكه واما المتوقف فوجوده فسخا ما تناقض اذلة  
التوفيق مع علمه فسخا احد الدليلين في الواقع او انه يعلم بان  
الكل اهل اصابا وعظوم ولا يبرها بها واقع لا لتناقض الادلة المذكورة  
بالطائفة بل لطلعت الادلة المذكورة وعدم دليل ختم على احكامها  
اذا انه يعلم بوجودها في جميع الاحوال المتنازع فيها فيكون بعضها  
بها وببعضها عظوم ولكنه لا يبرها بها واقع لا لتناقض الادلة المذكورة  
هذا الاحتمال المحتمل المعنى كالاخذ في وجهه عليه انه خارج عن  
عمل الشارع في الكلام في الشائني اصل الحكم لا في ثبوت الحكمين  
اشباه موضوعاتهما لبعضها بعضا واما الاول والثاني الذي  
الفاضل لثبوت في ندره علميا انا قد بينا صحة دليل الاجابة ومنا

ان يقول ان الوجوه المذكورة ليس بها الادعوى قطع العقل  
بجواز الادعوى او سيرة العقلاء عليه والختم لا يتبع في  
القطع من دون دليل موجب له اذا المسئلة ليست صريحة  
وكذا يمكن توجيه العقلاء وجوب قطع العقل بذلك على  
ان العقلاء لا يبرهم من دليل موجب في سيرة من ان  
وج فسخ من الوجوه لا كيف من حقيقة الاحتمال لا بعد ما  
بيناه من الدليل القاطع الذي يحتمل ان احتمال الفسدة  
في العقل لو كان ما نؤمن او تكافؤ لكان احتمال الفسدة في  
الترك ايضا ما نؤمن تركه وقد عرفت وجوب الاحتمال في  
لا احتمال الاخر فرضا وج لعل العقل لا يبرها والاحتمال الظاهر  
لزم اما الرجوع بالمخرج والكليف بما لا يطابق ولاهما بالخلاف  
قطعا فثبت الاجابة بذلك والوجوه المذكورة مع لفهم  
العصران حتى اشد يند في التصرف البصير من الفسخ  
وجبه لكان يكون من شواهد القام وموثيق العلم ولكن  
لا يخفى ان هذا الدليل لا يجري فيما كان احتمال الفسدة  
منه في جانب الترك على احتمال وجوب الفعل منفيا  
حيثما او صنفيا بالنسبة الى احتمال الحكم مع ان عنوانه في كل  
المخرج يشمل ذلك نعم لو استدلل في القام بما ادعاه غيره واحد  
من ان العقل يقطع بان المكلف من دون بيان في غير غيره

على







واما المتخالف فهو ان سمعوا في نفسه بان احد استعمل البراءة  
المتناقضة حال الصغر وحال العلم بعدم الاشتغال وان كان بعد الكبر  
كالبراءة عن وجوب النكاح الثانية قبل زوال البراءة والبراءة عن المهر الثانية  
قبل النكاح او بوجوب عقد الحكم بالنكاح الزمان السابق على زوال  
الشرع والقول بان بعد زوال الشرع يكون المشكوك حكم النية فلا  
مثال في الحدود بل في الحامض فلا يجري الاستصحاب مدفع ما  
لا يجري الاستصحاب بالمتطابق عدم الوجوب او عدم الوجوه مثالي  
الى الامة متناهية وهو لا ينفك عن الكفاية في استصحاب الظاهر في موجب  
احصاه في الاصل انه ما اقول الا انه قد جعله ان اصل البراءة  
عندهم عن استصحاب البراءة بل هي مسئلة عقلية لا مدعى ولا  
وان كان قد جعل الثاني حليلا على الاول واما الثالث اعاد البراءة  
وهو وان ذهب اليه بعضهم في جعله الاحكامية ياتى من الامور  
للامتية في الظاهر الا انه قد جعله ان الظاهر من البراءة المقتضى  
والاخرى المسئلة لا بد ومما رانظ فان البراءة كثيرا ما يكون  
مشكوكا كما في من ياتى به البولي جدا ان لو كانت بالنية الملائمة  
وان لو كانت بالنية الملائمة فيكون خطيئة والقول بان البراءة  
ما عجز في نفسها فان البراءة في نظر العقل من الوجوه لعدم هو المعنى  
ومن الاشتغال والبراءة هو البراءة ولا ينافيه الظن بخلاف مطلقا  
مدفع ما ان يحتاج الى ان يكون مفعلا شائيا واصل الاصل على البراءة في اصل

البراءة

البراءة بما يتبع الشائع بعد حمله الا ان في الماد كتابة مع ان هذه الثانية  
لا حجة فيها اصلا ولان ادلة المسئلة فاحرة اليها على ان استعمال القول  
معنى البراءة فانه بل قد يناقض في شدة وما يدعى كماله من قولهم  
في استعمال الحقيقة عن عقدين حمل عليه بل حمله على القاعدتين  
ليكن راجعا الى حكمهما فاما لو اريد بالبراءة التراجع باعتبار قيام الدليل كان  
له وجه ولكن يضعفه ان اعتبار هذا المعنى في العنوان لا فائدة  
فيه اصلا هذا وقد تبدل لفظ الاصل بالاحكام فيقال لاحكام  
المبرأة والاحكام بظاهر المقتضى او اذا دلت على المصداق الى كون البراءة  
حليلا او مستعملة او راجعة او فاعده وكثيرا ما جعلت راجعة للاصل  
انما تم بمقتضى ما يظهر امال في التركيب على كمالهم الاصل في المسئلة  
البراءة اعاد الدليل عليها البراءة او القاعدة المستفادة عما في من الادلة  
ذلك والبراءة ذلك او مقتضى الاستصحاب ذلك ولا حجة في مقتضى  
المقتضى في غير الاخير والاحكام كالا التركيب في الاحكام والحجج  
هو اعادة الدليل او القاعدة وقد نوبت بالتركيب التوضيحي فقال البراءة  
الاحكامية المعنوية الى اصل ايجاد المعاني الالهي والشيئية من جهة  
الخروج الى كمالها والاحكام راجعة احكامية من الاصلية الى البراءة الشئ  
المتناقضة الشئ في ما ان لا يبين اصل البراءة واصل الاحكام  
واصل عدم واصل النفي واستصحاب حال العقل وما يعبر عنه بان  
عدم الدليل دليل لعدم وهو ان الاخير بعيد انشاد الحكم في الواقع فلا

البراءة

البواقي فانما تعقد انما الحكم بالنية البينة وان كان هذا الحكم في  
الواقع فيمكن ادراجه تحت اصل الشرع بعد جعل الشرع من الواقع  
والظاهر ان كان انشاد الدليل في الواقع معارفا وان كان مظهرنا  
كان الاخير ايضا مظهرنا وهذا غير ما ذهبوا اليه من عدم  
الوجدان دليل على عدم الوجود فان هذا بالادلة على مظهرنا  
لا يجب دليل ولا بد من براءة فان في الواقع ولشدة عدم العمل اليد  
مستغنى بفضل الكلام في ذلك انما ما قد ورد في فرق فاسر من  
سواء يقيد بان المظهر فيه استعمال حكم النفي وقيد البراءة الثانية  
بجلائها ما لا يلحق فيها ذلك اصلا ان قد يطلق البراءة الاحكامية  
ويؤيدها البراءة قد حازت الشهادة اليد والتمسك بها حجة  
الى اصل الاستصحاب الذي هو مظهر في وجهه وان كانت الجملة  
المتكورة مظهر في الواقع ام من سواء يقيد مطلقا فان المظهر ما سأل  
النفي اصلا علم امر وجودي اعاد اركان حتى يبين الخلاف في وجوب  
فيه الثالثة المتناقضة فان ذلك الاخر الوجودي ان كان امة  
للفرض في نفسه ما اصل البراءة والتركيب في اصل الاحكام وان  
كان امر اخر غيرهما وان استتبع احكام الاحكام الموضعية لشي  
ما اصل العلم فان قيل لك هذا واجب او يدب قلت لاصل برائه  
الامة وان قيل هذا اصل او مكره قلت لاصل في الاصل الامة  
في الاشياء العقل واذا قيل هذا سبب لذلك او ما عجز مثلا قلت

فان انشاد الدليل في الواقع معارفا

الاحكام

الاصل عدم ذلك وعدم ما يثبت عليه فان يثبت عليه ايجابا شيئا  
او تحريمه دفعتنا ما اصل البراءة واصل الاحكام كما دفعت نفسها ما اصل  
العدم وقد ثبتين بما ذكرناه ان الفرق بين النشأ الاول كل منهما مع  
الاخر وقد يعبر الثالث للثلاثة كما قد يتم الاول الثاني بغيرها  
الى ان المقصود بالاول نفي المظهر ونظر المكلف في دفعه بريد  
بصرف بين الاكابر فانه بان المقصود في اصل البراءة اثبات الا  
خاص الذي يحقق به الاجابة الخاصة وفي اصل الاجابة اثبات  
الادان المظاهر الشامل لما يوجد في غير الحكم من الاحكام الاخرى  
فما لتأني يثبت بجنس وبالاقل الفصل واخرى بان الاول ليس  
لحكم المضاهاة والثاني لبيان الحكم الاجتهادي والثالث بان مورد  
الثاني مثل مورد الشرع والاقل بعد مثال الاصل على الدليل  
ودايبا بان مورد الثاني الافعال المتعلقة بالاعيان ومورد الاول  
اسم من ذلك او بالعكس فاعلم بان مورد الثاني ما كان فيه امة  
منقضة ولم يكن فيه امة مفسدة ومورد الاول ما لم يكن فيه  
امادة مفسدة سواء كان فيه امة مفسدة ام لا وبالعلم وسأ  
ان المقصود من الاول نفي المكلف وجوبا كان او حرمه ومن الثاني  
اثبات الحكم وان استلزم نفي المكلف ايضا وسأ بان الاصل هو ما  
يحتمل الاجابة وفيما لا يحتمل امة لكونه عبادة او لعلم دليل على فنيها  
بالمخصوص كافي للتحويل على عموم المومن بخلاف الثاني فانه لا يجري



الاشياء تحتل الاجزاء وانما ان يكون اذا ما عرفت منفعته متغير  
امادة متغيرة من نفس او في شي من نفس مع عدم احتمال ان  
ايضا وهو من الاول ما عدا ذلك ونسجل الاول بعد منوع  
كلما هم جند فان ظاهرهم في الاول ليس الا في النطف المتكاثرة  
واما اثبات الاذن في خاص فلا يشهد لذلك تحريم فيه حكم  
الشيء المحبوس اما الظاهر ان من يجوز ان يحاط بالشيء من لحيته  
به ان او كتاب حكم بها ما عدا بالاجزاء الخاصة ولو في الظاهر بل  
تلك في اثبات الاذن في الجملة ونسجل في الثاني مضافا الى  
ان اصل الاجزاء انما ليس من الادلة الاجمالية ان بيان الحكم  
الاجمالي في بعض بيان الحكم الظاهري لان تمام الثاني بالاجزاء  
هو الحكم في مقام العقل ايضا فلا وجه لتعدد المصنوع والثالث فانه  
لا يتم عند من جعل الرابع في اصل الاجزاء ايضا بالشيء الى ما عدا  
ودودا الشئ وقبل الاطلاع على الدليل على ان الحكم بالاجزاء في  
هذه الصورة يظهر المحذور بالشيء الى ما قبل ودودا الشئ كما ان من  
الحكم بالحرمة فيما قبل ودودا الشئ يظهر الحرمة فيما بعده ايضا فلا  
حاجة الى تعدد العنوان والرابع ولما س ما ان البحث عن الاذن في  
المقام يقتضي عن التعرض للأخص والسادس فانه يجب التناقص عند  
من يقول في الثاني بالحرمة ودودا الشئ بان الظاهر في الثاني  
يقول في الاول ايضا بالحرمة ملاحظة لجهة الباعثة لدى القول بالحرمة

الاجزاء

فذلك وانما لا يقول به في الاول بالخطا جهة اخرى ومع اختلاف  
لجهة لا تافض ولا يفتي بكافة والتلفع بان في التكليف الشرعي  
في الاول ليس عند الجميع بل انما هو عند بعض اقرب واسهل يتم  
يرد على هذا الوجه ايضا ما عدا من ان في الاجزاء الى تعدد العنوان  
بل الثاني مقتضى عن الاول كما يرد على الثاني بان الاول مقتضى ان  
هو مثله لا يمتنع فانه لو حكم في التكليف في صورة انتفاء المنفعة  
او وجودها او في المسئلة او احتمال الوجوب كان الحكم بذلك غير  
هذه الصورة الى ما عدا لغير واحد من المتفقين من ان الاصل في مقام رفع  
بما اخذناه وفاقا لغير واحد من المتفقين من ان الاصل في مقام رفع  
التكليف بالفعل والثاني في مقام رفع التكليف بالثبوت فبوجه اخر من  
الوجود المذكور ولا سيما في التثنية الاجزاء الا ان شيئا منها لا يقع  
ما يوجب المقام من عدم الحاجة الى تعدد العنوان مع اشتراكها في  
غالب الادلة وامكان الاكتفاء بأحدها من الاخرى او بغيرها  
فيشبه الجميع فلهذا سموا بالاجزاء ولكن مثل هذا غير متصور  
امكان الاكتفاء بأحدها او بما يمتنع مع ظهور الفرق بينهما وانما  
تختلف غالب الادلة لا يقتضي بتعدد العنوان وسيمت ان مسألة اصل الاجزاء  
كانت معنوية في حكمها من مسائل الزمان ونوع الاشياء المتكاثرة  
الحسن والقياس العقليين فيها معروف حيث انهم بعد التنازل عن ذلك  
وسيمت ان ذلك العقل فالوان العقل لا يحكم بالاجزاء في المنافع المتكاثرة

التكليف في الادلة المشقة وهذا الحق لا يقتضي في النذر والكل  
واما في الاصطلاح فموضوع من تلك قطع به بعض الفضائل  
بانه فيناول الوجوب والحرمة بانها مما يتولاها صاحبها لا يملكه  
في بعض الاجزاء على ان التكليف الذم طائر الله ايضا لا يخلو من  
الظاهر في المشقة وان لم يكن عبارة الاخرين والمرد بالمشقة في  
التكليف هنا ليس هو الشك بمعنى شأوى الطرفين بل المراد ان  
لم يعم التكليف بدليل قطعي او حتى معتبر يخرج الظن والوجوب مثلا  
من غير ان يكون ذلك دليل على صحة ذلك الحق لا يوجب في اجزاء  
الاجزاء ثم الشك قد يكون ناشيا عن محتمل الفيل والامكان  
الذم وقد يكون بواسطة تعارض الضمين وقد يكون لاجل  
وجود دليل غير ثابتة او قصور الدليل من افادته الوجوب  
كالاجماع المركب من القول والوجوب والاصح في الاجمال التيل  
او نحو ذلك والاول وان كان لا شك في دفعه بالاجزاء الا  
ان قوله في عمل الرابع الذي يتواجد عليه الاصل شكل اخر من العمل  
بوجوب الاحتياط والظاهر ان ذلك كالمثل في تلك الصورة اذا  
من شيئا لا يمتنع فيه ذلك ولا في ما يحتمل الوجوب بخلاف احتمال  
المتكامل في القابل غير متناهي فلا يمكن القول بالاجزاء في ذلك وانما  
الثاني فيلزم تفصيله فيبحث اقتضى الادلة الشبهة اما الدليل في الظاهر  
دخول جميع ما في العمل الرابع وهو الشك اذا لم يمتنع من اخر من قول

عن امارات المنفعة وانما مسألة اصل البينة فان تكن معنوية عند  
كما ترى ان كثيرا من كتب الاصول خالوا عنها لما كان عند الشك  
في التكليف في ذلك دفعه الى ما اذا لاجل جملته وكان قد  
تداولوا بينهم في هذا من حيث الفقيه والاولى يجوز جعل  
بها اقوال متعددة فتصنف جماعة لبيان الحال فيها في صورها  
والاولى للبحر صارت مسألة مستقلة طويلة الدليل كما هو الشافعي  
ما انما لم يلاحظ في كلامه من حيث بطايل الاطوار وتوارد الكلام  
الثالث اننا نحتاج الى التمسك باصل البرائة انما في مثل ذلك  
في التكليف انما هو تحقيق التكليف فظاهر انه لا يمكن دفعه بالاجزاء  
ولو علم ان التكليف ظاهري الى التمسك بالاجزاء في التكليف في  
يتم باصل البرائة وان كان في القابل هو في التكليف بالفعل لا في  
انما الثاني من مصاد استلزام ان التكليف بالثبوت في نفسه  
باصل الاجزاء الا انما عرفت انما في الاجزاء هو وجوب بعض وظاهر  
اخر من حيث ان وجوب المستلزم الثاني في الحرمة ايضا ضمن تحقيق  
انتم في ذلك ايضا المركب التكليف بالفعل ما يمتنع التكليف الاجمالي  
والذي كان المراد في طرف التمسك ايضا انما في الحرمة والكلام في  
والفحص والاجزاء والحرمة فقط لا يمتنع ان الاجزاء من التكليف  
ولا يلزم التكليف الاجمالي ما عدا ان عدم الخلق التكليف عليه ما لو  
فانما هو عيب للغة لا في معنوية من الكلمة انما في ذلك فيكون معنى

المعنى



ما يحد منه فخطا في الزمان لا في الزمان في مورد المثلث  
اقتضاه في كثير من اقسام اكثرها بل في كل اقسامه ولكن اقتضاها  
الاقسام الاخرى من المثلثة وذلك لان كل اقسامها انما هي اقسام المثلثة  
ولكن ذلك بين الوجوب وغيره من الاحكام انما في الاقسام  
بعضها او بعض اقسامها الوجوب وذلك بين الوجوب والمثلثة الاقسام  
اولا يعلم ان اقسامها في كل اقسام بين الوجوب والمثلثة ويندرج  
تحت كل من هذه المثلثة اقسام وان الاقل منها وهو المثلثة  
الوجوبية قد يكون مع عدم العلم بالوجوب اسلا يمكن التعلق  
اصل تحقيق التكليف وقد يكون مع العلم به الا ان الشك في  
كان يعلم ان اقتضاها من وجوب عليه شيئا ولا يعلم ان ذلك  
الشيء ما فاقوا به اقتضاها ان الشك قد يكون في الحكم وقد يكون في  
الوضع وان ثبت فعل ان الشك نادر يكون في التكليف ولا يرى  
في المكلف به بان يكون سقيا بين امور ثم ان تلك الامور قد تكون  
محصرة لا تشمل الا شيئا فيجربا وذلك لان كون ذلك وعلى الاقسام  
ان تكون تلك الامور متداخلة بعضها في بعض او تكون متباينة  
ويجوز ان يكون كل واحد منها اما ان يكون ذاتا بين الاقسام والاكثر او بين  
تدريج متباينين وفي الثاني اما ان يكون له دوران للمساواة والاختلاف  
كالواحد في المثلثة او في المثلثة المثلثية او في المثلثية او في  
المساواة في المثلثات المتعادلة والادلة كما يستلزم الوجوب في مورد المثلثة

ان

بين صلاها النظر والمثلثة او في المثلثة او في المثلثة او في المثلثة  
مقتضى بريد مع اشتراكها ولا يشبه المثلثية كان ذلك في  
انه هل قال بغير بريد او قال بغير بريد وفي الاول اما ان يكون بين  
الاقل والاكثر او بغير بريد او بغير بريد او بغير بريد او بغير بريد  
فمثل ان الاقل اصلها بغير بريد او بغير بريد او بغير بريد او بغير بريد  
موجب للاشكال محسبه وكل من هذين اقسام اما ان يكون في المثلثة  
فيه فاما المثلثة او في المثلثة او في المثلثة او في المثلثة او في المثلثة  
كما لو شئت الصانع في ان المثلثة او في المثلثة او في المثلثة او في المثلثة  
لمجرد هل انقض في هذه الساعة او لا بل في هذه الساعة او في هذه الساعة  
مثلا وكما لو كان الاخر في الصلوة القائمة بين الواحدة والاثنين  
وهذا الذي بين الدعاء والادعائين والثاني والثالث كما لو شئت  
في وجوب السجدة في الصلوة وعدمه او في ان الصلوة الواجبة  
تتأنيذ او باعية وكما لو شئت في ان المبدأ بالزكاة الواجبة عليه  
هل هو العشر او نصف العشر وقد عيّن لدوران المبدأ بين الاقل  
والاكثر فيما لا احتياط فيه بين الاجزاء في الموضع او في الموضع او في  
انها ثلث اصبع ومجيلة من متوحد في الحديث وروى بين الاقل  
والاكثر وكانه نظرا في عدم لزوم الاتصال بين الاجزاء في الموضع  
بما يجي منها ولو في اذنه متراخية فليلف الصلوة حيث انما ليست  
كل والا فاذكر من المثلثين الاخرين بينهما وبين الصلوة في ان ينفذ

بغير بريد

بغير بريد

وجوب الاكثر لا في الاقسام بالادلة في مرتبة المثلثة في مورد المثلث  
اعلم بان التمسك على تقدير وجوب الاكثر لا يحصل الا في مورد المثلث  
انه فلهذا في هذا المقام احتمال اخر وهو ان يكون دوران المبدأ بين  
الاقل والاكثر باعتبار اقسام في حدود التكليفات وعلى المبدأ  
كما لو علم انه اوسع الكمال ويدور في اقسامه في مورد المثلث  
اخر كما هو في مورد المبدأ والا في ان ذلك حقيقة خارج من التمسك  
انما الاصل مستقيم وانما انما في المثلثة في كل واحد من  
بالاقل كما يستلزم ويمكن ان يكون في مورد المثلثة او في  
الاخرين الذي هما الواجب بينهما عموم من وجه في المثلثة او في  
ان الواجب عليه هل هو الكمال او ما لا يثبت ويستلزم على حكمه  
انتم لم انتم من هذا المصوب في انتم في انتم في انتم في انتم  
انتم في انتم في انتم في انتم في انتم في انتم في انتم في انتم  
المطابق انتم في انتم في انتم في انتم في انتم في انتم في انتم  
جودها في انتم في انتم في انتم في انتم في انتم في انتم في انتم  
المثلثة الوجوب من دون انتم في انتم في انتم في انتم في انتم في انتم  
ان يكون المثلثة اصل الحكم من دون ان يكون هناك حكم جمالي  
بالوجوب اصلا وهذا انتم في انتم في انتم في انتم في انتم في انتم  
حكم خاص من الشك اصلا وتاثيرا ان يعلم في حكم خاص من  
الانتم ولكن شئت في انتم في انتم في انتم في انتم في انتم في انتم

المثلث

الاشك

الاشك في الوجوب مع العلم باقتضاها في مورد المثلثة او في مورد المثلث  
الاخر بين الوجوب والادعاء فقط او بينه وبين الاستحباب  
فقط او بينه وبين الكراهة فقط او بينه وبين ان ينفذ منها او  
اكثر وربما يكون الاخرين انما بين غير الوجوب والمثلثة  
الاخر وهذا وان كان خارجا عن محل الكلام الا اننا في الموضع  
بين غير التمسك من الامور لا بد ان يكون في احد من صور  
اذا لدوران اما بين اثنين من الامور لا بد ان يكون في احد من صور  
او بين ثلثة منها وصوره اربع او بين مجموع الادعية في صورة واحدة  
وبما انتم في انتم في انتم في انتم في انتم في انتم في انتم  
اشك واما القسم الاول وهو ان يكون اشك في وجوب شيء  
من عموم تحقيق حكم خاص فيه من الشك اصلا فقد نقل فيه  
اقوال ثلثة احدها وهو المعروف بين الاطراف في مورد  
الوجوب وهو ان المثلثة بل في التحقيق في مورد المثلثة او في  
عقب الاستحباب في مورد المثلثة او في المثلثة او في المثلثة او في المثلثة  
يجب ابقاء الحكم على ما يقتضيه المبدأ الا انتم في انتم في انتم في انتم  
اجل جميع التمسكين والاحتياطيين على ذلك وان عوفى في الفضول  
المتممة بالاحتياط في ذلك وفي وجوب الاحتياط وفتح الاستدلال  
صدعا لاني يكون عدم الوجوب او في انتم في انتم في انتم في انتم  
والاحتياطيين وانتم في انتم في انتم في انتم في انتم في انتم في انتم

ع







يقال قطع العقل بالبرهان فمن قطع عقله بذلك أو قطع به وقطع  
عقله بغيره انطق كانا اصل البرهان عند من الادلة العقلية  
ومن لم يكن كذلك فالتناقض عند من يحميه هذا الاصل هو ما لا  
عليه من الاجماع والكتاب والاشارة الى هذا الاستصحاب فادلة  
يكون هذا الاصل من الادلة الشرعية دون العقلية لما في  
ان البرهان كانت ثابتة في حال الصغر ونحوه فليس يجب عقل ذلك  
في تمامها وهذا يتم فيها لم يعلم فيه ارتفاع البرهان الثانية  
بعد ثبوت الامر بالموقف الثالث مجله من الايات منها قوله تعالى  
وما كنا معذبين حتى نبينك رسولاً فان المبادر من المعنى  
هو ان يلزم الحكم الى المكلف واذا اشق العذاب به وانه اشق المكلف  
في الظاهر وان ضمن كون المشكوك واجبا في الواقع فان الوجوب  
في الواقع لا يستلزم العذاب بما لقنه مطلقا بل اذا علم الوجوب  
ومع ذلك خالفه كان معذبا او مستحقا للعذاب او استحقاقه  
لازم لتعلق الوجوب بالمكلف لا لتعلق الوجوب الواقع فان ذلك  
لا يخلو واستحقاق العذاب انما هو في الحقيقة التكليف الغير فلا  
يتوهم ان هذه الآية تنال على نفي الوجوب وتوهمه الواقعيين وقد  
يحمي تحذره الآية ليقع الملازمة بين حكم العقل والشرع نظرا  
الى ان ما حكم العقل بوجوبه اصره لكونه واجبا او حراما  
شربا العذب الشائع على الحالة وقد نفي التعذيب ما لم يثبت

والاشارة الى ان البرهان بالبرهان هو ما لا عليه من الاجماع والكتاب والاشارة الى هذا الاستصحاب فادلة يكون هذا الاصل من الادلة الشرعية دون العقلية لما في ان البرهان كانت ثابتة في حال الصغر ونحوه فليس يجب عقل ذلك في تمامها وهذا يتم فيها لم يعلم فيه ارتفاع البرهان الثانية بعد ثبوت الامر بالموقف الثالث مجله من الايات منها قوله تعالى وما كنا معذبين حتى نبينك رسولاً فان المبادر من المعنى هو ان يلزم الحكم الى المكلف واذا اشق العذاب به وانه اشق المكلف في الظاهر وان ضمن كون المشكوك واجبا في الواقع فان الوجوب في الواقع لا يستلزم العذاب بما لقنه مطلقا بل اذا علم الوجوب ومع ذلك خالفه كان معذبا او مستحقا للعذاب او استحقاقه لازم لتعلق الوجوب بالمكلف لا لتعلق الوجوب الواقع فان ذلك لا يخلو واستحقاق العذاب انما هو في الحقيقة التكليف الغير فلا يتوهم ان هذه الآية تنال على نفي الوجوب وتوهمه الواقعيين وقد يحمي تحذره الآية ليقع الملازمة بين حكم العقل والشرع نظرا الى ان ما حكم العقل بوجوبه اصره لكونه واجبا او حراما شربا العذب الشائع على الحالة وقد نفي التعذيب ما لم يثبت

وسو لا وان كان حكم العقل مجردا واجاب عنه بعض الاعاظم  
العفو مع استدلاله بالاصل البرهان وهو يجب ان كان الشافعي سببا  
لذا قيل وفيه انه لا يثبت فأتى بها اذا الخالف بالوجوب المستل  
لا يقول بالعقوبة ترك المشكوك بل يجعله كذلك سائر الواجبات  
وح فيجب الاستدلال بالآية ودعا عليه مع القول بالعفو فيما حكم  
العقل ولم يرد به الشرع ومنها قوله تعالى وما كان الله ليضل  
لجدا اخذهم بهم حتى يبين لهم ما يتقون فقد دوى في لغتها  
عن عبد الاعلى ابن اعين انه سئل الصادق ع عن هذه الآية  
فقال اخفى عنهم ما يريد وما في حيلة ومنها قوله تعالى وما كان  
من هلك من بشية ويحيى من حتى عن بشية فان مقتضاها انه  
لا هلاك مع عدم البشية فالمرجع ببشية ولا مكلف على مطلوبه بشية  
لم يكن مكلفا به ومعاذنا على تركه ومنها قوله تعالى لا يكلف الله  
نفسا الا ما ايتها فان الاصل الا يصح في حتى من لم يقع عنده  
حليل ودعا يمنع ظهور الآية فيما ذكر يدعو ان الظاهر منها انه نعم  
لا يكلف نفسا الا حقه قد مرنا وسعها وفيه نظر ولا ينال بعد  
ما ورد من رواية ابن اعين السابقة قال قلت له اصل الله هل  
في الناس اداة ياتون بها العرقه قال فقال لا فقلت فما يكفوا  
العرقه قال لا على الله البيان لا يكلف الله نفسا الا ما استطاع ولا  
يكلف الله نفسا الا ما ايتها الحبيب المراجع مجله من الاجماع والكتاب

عن الصادق في العقيدة في باب جواز الفتوى بالفاوسية كل شيء مطلق  
حتى يرد فيه ثم قال انما هذه الآية ان كل شيء من عند الصادق  
بغير عقله وتوهمه ما لم يرد فيه من العقل والاشارة الى ان العقل و  
اد التارك اوصى بوجوبه ويد وجب كما يشهد به ما من رواية  
الاشارة من ان فيها امر او نهي وما من رواية اخرى من ان بها حتى  
يورد فيه نص والاشارة بالورد وما الوصول الى المكلف ومجرد  
صدوره من التخصيص والاشارة وان لم يصل اليه وعلى الاول فلا  
اشكال في الاستدلال وعلى الثاني نقول ان لم يصل الى من  
الى المكلف يكون ودوده التي فيه مشكوكا فيهم بالاطلاق في ثبوت  
ودوده في مجرد احتمال الورد لا يكتفي في دفع الاختلاف كما لا يخلو  
في سائر ما جعل له فاية فانه حكوم ببياننا حتى يثبت تحقير الفاية  
والنظر من الورد وما كان على هو يعتد عليه صفتين العمل  
بغيره فلو ورد الى الامر بطريق صحيح لا يحميه فيه كان  
كعدم الورد وكذا الورد مع المعارض المكلف له فانه لا يعين  
العمل به فيكون عند من يعمل بالاصل فيما تناقض فيه القيدان  
كالعدم لمعارضته وحسنا ظاهرا وبما في من علم ما يوجب  
الاستدلال به ولا يترك البعد ما عن ظاهرا لا يمتنع في الدلالة فلا  
تلازمها مثل العمل على ان كل حكم عام او مطلق يجب انما هو على الا  
حتى يثبت تخصيصه وتعيينه او على ما لم يعلم كونه فردا لا نزع معلوم

والاشارة الى ان البرهان بالبرهان هو ما لا عليه من الاجماع والكتاب والاشارة الى هذا الاستصحاب فادلة يكون هذا الاصل من الادلة الشرعية دون العقلية لما في ان البرهان كانت ثابتة في حال الصغر ونحوه فليس يجب عقل ذلك في تمامها وهذا يتم فيها لم يعلم فيه ارتفاع البرهان الثانية بعد ثبوت الامر بالموقف الثالث مجله من الايات منها قوله تعالى وما كنا معذبين حتى نبينك رسولاً فان المبادر من المعنى هو ان يلزم الحكم الى المكلف واذا اشق العذاب به وانه اشق المكلف في الظاهر وان ضمن كون المشكوك واجبا في الواقع فان الوجوب في الواقع لا يستلزم العذاب بما لقنه مطلقا بل اذا علم الوجوب ومع ذلك خالفه كان معذبا او مستحقا للعذاب او استحقاقه لازم لتعلق الوجوب بالمكلف لا لتعلق الوجوب الواقع فان ذلك لا يخلو واستحقاق العذاب انما هو في الحقيقة التكليف الغير فلا يتوهم ان هذه الآية تنال على نفي الوجوب وتوهمه الواقعيين وقد يحمي تحذره الآية ليقع الملازمة بين حكم العقل والشرع نظرا الى ان ما حكم العقل بوجوبه اصره لكونه واجبا او حراما شربا العذب الشائع على الحالة وقد نفي التعذيب ما لم يثبت

لهية او نزع معلوم لهية او على ما قبل الحال السابقة وعلى ما يتم به  
المركب اعلى القضية واعلم ان ما يبايع اليه لم يحدث كشيته والاشارة  
ومنها ما من تحييد الصدوق في حتى جرد عن الصادق ع قال قال  
رسول الله ع رفع عن امي شعبة لفظا والسيان ولا شكرها  
عليه وما لا يظنون وما لا يهابون وما اضطرر اليه والحسد  
والغيرة والتعكر في الصدوق لفظا والمريغفوا جند ودوا  
في الفقيه ايضا وكذا رواه الكليني باختلاف ليس في ذلك الجنا  
ما كذا وفيه والمدافع هذه المستعزة غم انه نعم الايراجتم عليها  
واذا لم يكن ملاحظة فيما لا يعلم ثبت البرهان من المشكوك واحتمل  
ان يكون المدافع الملاحظة من باب العفو مع بعده لا يلزم بد القائل  
بالوجوب ايضا كما ثبت الاشادة اليه والحج على ان المدافع نفس  
قلت الامور من جميع الامة وذلك لوجود الامام ع فيهم الذي  
يكون كل هذه الامور مودة عند بعيد من انهم بل الظاهر في انهم  
ادارة وفيه الملاحظة من كل واحد واحد من الامة فان قيل بل  
ح احاطت بتعدد وعلى الاول احاد بل مجاز واحد في الامة فلان لغة  
الاحاد كالحديث بل يعني احاد واحد قبل لفظ الشافعي مع ان المألف هو  
الظاهر والعرف وهو فيما ذكرناه في غير اشكال وهو ان الظاهر  
ان الظاهر الشافعي يأخذون في هذه القضية مع انما في طلب  
الصلية وقد يقع وجود احدها ان العفو غير مطلق بل العفو

والاشارة الى ان البرهان بالبرهان هو ما لا عليه من الاجماع والكتاب والاشارة الى هذا الاستصحاب فادلة يكون هذا الاصل من الادلة الشرعية دون العقلية لما في ان البرهان كانت ثابتة في حال الصغر ونحوه فليس يجب عقل ذلك في تمامها وهذا يتم فيها لم يعلم فيه ارتفاع البرهان الثانية بعد ثبوت الامر بالموقف الثالث مجله من الايات منها قوله تعالى وما كنا معذبين حتى نبينك رسولاً فان المبادر من المعنى هو ان يلزم الحكم الى المكلف واذا اشق العذاب به وانه اشق المكلف في الظاهر وان ضمن كون المشكوك واجبا في الواقع فان الوجوب في الواقع لا يستلزم العذاب بما لقنه مطلقا بل اذا علم الوجوب ومع ذلك خالفه كان معذبا او مستحقا للعذاب او استحقاقه لازم لتعلق الوجوب بالمكلف لا لتعلق الوجوب الواقع فان ذلك لا يخلو واستحقاق العذاب انما هو في الحقيقة التكليف الغير فلا يتوهم ان هذه الآية تنال على نفي الوجوب وتوهمه الواقعيين وقد يحمي تحذره الآية ليقع الملازمة بين حكم العقل والشرع نظرا الى ان ما حكم العقل بوجوبه اصره لكونه واجبا او حراما شربا العذب الشائع على الحالة وقد نفي التعذيب ما لم يثبت







في ان فلاهنا والقبول بلزوم الاحتياط ما وافق المطلب الثاني  
ان من الاحتياط التام للامانة ما وافق ما وافق القول بالاحتياط  
فقد عرفت حصة الحق ما وافق ما وافق ما وافق ما وافق ما وافق  
هذا التفسير ونسبه الى الحق في اصوله ونسبه الى الحق في اصوله  
تحقيق ما هو المطلوب في المقام فنقول قال الحق في اصوله ما وافق ما وافق  
ان الاصل الاول لامة من الشرائع الشرعية فانما اخرج مدح كما نرى  
ما وافق ما وافق ما وافق ما وافق ما وافق ما وافق ما وافق ما وافق  
ثانياً ان كان عليه حلاله شريعة الله في اصوله ما وافق ما وافق ما وافق  
الدليل الايمان من قبل الاصل انه لا دلالة عليه من غير ما وافق ما وافق  
في طريق الاستدلال انما هو في اصوله ما وافق ما وافق ما وافق ما وافق  
ان يثبت انه لو كان هذا الحكم ما وافق ما وافق ما وافق ما وافق ما وافق  
لو لم يكن عليه حلاله لزم التكليف بالاطلاق في المطلق الى العلم به وهو  
تكليف بالاطلاق لو كان عليه دلالة غير تلك الدلالة لما كانت احلة  
الشع خصصة ما لكن يثبتنا اعضاء الاحكام في تلك الطرق وعندنا  
يتم كون ذلك في اصوله ما وافق ما وافق ما وافق ما وافق ما وافق ما وافق  
هذا الكلام وانما في الحق كلامه ان الحق المأخذ اثنان في الاحكام  
المروية عنهم في مسألة لو كان في حكم مخالف للاصل لا يشترط في المأخذ  
بها واذا لم تكن حديث بل على ذلك الحكم ينبغي ان يقطع قطعاً عادياً

لصدمة لان جازعاً من افضل علمنا انما اربعة اقسام بلزوم الاحتياط  
ليس يقتضيه من الاحتياط بلزوم الاحتياط بلزوم الاحتياط بلزوم الاحتياط  
توحيد على ثمانية مستند وانهم في اصوله ما وافق ما وافق ما وافق ما وافق  
كلما يصحونه في اصوله ما وافق ما وافق ما وافق ما وافق ما وافق ما وافق  
وليس ما في تلك الاصول في ومن ليقته الكلي فان رسول الله  
والائمة عليهم السلام في اصوله ما وافق ما وافق ما وافق ما وافق ما وافق  
في التواضع المتقدمة فهو مثل تلك الصورة يجوز التمسك بان في  
ظهرها الدليل على حكم مخالف للاصل دليل على عدم ذلك الحكم في الواقع  
الى ان قال ولا يجوز التمسك به في غير المسئلة المفصلة الا عند الحاجة  
الناظرين بانهم لم يزلوا عند احكامها ما جاء به وتوفرت الدلائل في صحة  
واحدة على اثنائه وما خص احد من علماء شيعته لم يزلوا عند هذه غيره ولم يقع  
بعد ٣٠ سنة انقضت اخفاها ما جاء به انتهى واقول لا يخفى ان لا  
تفضل الكلام المقول عن الحق بل ظاهره ان بعد اعضاء الاحكام  
والخص منها وعدم وجود دليل على التكليف في الحكم في التكليف مما  
من غير اشارة فيه الى الفرق بين ما يقع به المأخذ في المأخذ وغيره بل قوله  
لان لو لم يكن عليه دلالة لزم طاعة المأخذ في المأخذ في المأخذ في المأخذ في المأخذ  
الصواب انما في حكمه كجيب الظاهر في مقام العمل واما ان اذا  
فقد عجب الواقع لان من التفضل وكان يجب في المأخذ في المأخذ في المأخذ  
عليه ولذا فقيده بما يقع به المأخذ في المأخذ في المأخذ في المأخذ في المأخذ في المأخذ  
انما قلنا ان اصل

فانا نعلم ان في الوقت الفاضل قد اوجبت الواقع ذلك الخشعة ما وافق  
هذا الاصل في مقام العمل ونقول لعلنا به وعدها مكان الاحتمال  
لما لا يخفى به علينا هذا انما هو المأخذ في المأخذ في المأخذ في المأخذ في المأخذ  
الى الاصل الاخر المعروف بينهم من كون عدم الدليل دليل لعدم ما وافق ما وافق  
ان تفصل فيه الحال ويقع عنه الاجرام والاحكام ويقع عنها في المأخذ في المأخذ  
التي في قوله وفي الفرق بينه وبين اصل البرائة فيقول قد يرجع الى  
البرائة الى هذا الاصل فيقول الاول انما هو دليل البرائة الى ما وافق ما وافق  
صاحب الفوائد والتواضع وقد تكسر فرج هذا الاصل الى اصل البرائة  
بجمله دليلنا فها هنا عن التمسك حيث ان القول منه في المأخذ في المأخذ في المأخذ  
ان مرجعه الى البرائة لاصلته لان ما يلزم منه اسقاط التكليف في  
الحكم الواقع واليه ذهب بعض الفضلاء ايضا حيث جعل مقتضى المأخذ في المأخذ  
نحو الحكم في الظاهر الا انه جعل النسبة بينهما عموماً من وجهين بان  
اصل البرائة في الموضوع هو في الاخر وعرف بان الاخر في الاحكام الواقعية  
حون الاصل وفي كلا الاحكامين نظراً ما اذا كان ذلك الاصل في المأخذ في المأخذ  
به بعض الافاضل فها هنا لا يكون ما مطلقاً وفضل بعض بين عامي  
المأخذ وعنده واما اصل البرائة في المأخذ في المأخذ في المأخذ في المأخذ في المأخذ  
عليه وفي ارجاع احكامها الى الاخر خلاف ظاهر المأخذ في المأخذ في المأخذ في المأخذ  
بما انهم حيث يقولون عدم الدليل دليل على عدمه فان الظاهر في المأخذ في المأخذ  
ان طرف النسبة والموضوع والمأخذ جميعاً هو الواقع فان الاصل في المأخذ في المأخذ



بين ما هو واجب عليه وهو ما هو واجب عليه من الاشياء التي هي من  
ان الاول بالاطلاق الواقع والشاهد الى الظاهر فان قيل في الثاني اطلاق  
الشيء كاعتبرت ولما اقول فقد نقلت فيه احوال كثيرة فاما الثاني فيقول  
بين عام البولي وغيره القريب مطلقا انه لو كان هناك حكم لم يجب على  
الشاعر بوجوب دليل عليه وان لم يجب على الدليل الدليل على ما اذا لم  
الدليل في الواقع علم انتفاء الحكم في الواقع وان كان ذلك على هذه  
عليه احوالا انه لو كان ذلك لزم اجتماع المتضمنين لانه لو كان  
دليل العلم ايضا دليل على عدم العلم وتاميا بان لكل واقعة حكم  
وان لم يجب على الباعث انما كان قولنا الشاعر كاشف الحكم لا محالة  
واقعية له ولا يعتد به عند الكاشف عند الحكم ويصح القول  
بان عدم كونه موافقا للاصل لا يخرج الى بيان ما خرج به في  
الحق الاحتدال على عدم نفوذ الحجة بالكلية والثاني بانفسه كونه  
مقتضى العلم عند بعض الاملاء ومناهي لما من جمع من اسماها من  
مبطله فيما يتبع به البولي انها فتحت في لا تحقق في الواقع انتفاء الدليل  
لانها بعد تحققة لا دليل على عدم الحكم والاثبات بان العقل بوجوب  
لوجوده بغير دليل على حكمه بغير ما انفاد الحكم منه انتفاء الدليل بغير  
انتفاء الدليل وعند انتفاء الدليل كالتالي ما يكون الزيادة في الدليل  
وهنا قال ما اشهر من ان عدم اليقين لا دليل على عدم الوجود  
ما حرق كلامه بوجوب القول بالشيء واقول الحق ان لكل شيء حكما

من

هذا متفق ان كان الدليل بالحكم الذي هو بالذات عند انتفاء الدليل عليه  
هو القسم الاول في الحكم الواقع في الاصل انتفاء الدليل عليه  
عند انتفاء الدليل عليه فلو كان ذلك لزم انتفاء الدليل عليه  
دليل عليه وان اردنا القسم الثاني من الملازمة بين الظاهر من بعض البولي  
الا انما الثاني في انما انتفاء الحكم في انفسه انتفاء الدليل عليه  
فانما الزيادة عند وجود الدليل عليه لانه يجب عليه ان لا  
حجب بالحق انتفاء الدليل عليه لانه لو كان ذلك لزم انتفاء الدليل عليه  
ثم به البولي من عدم وجود الدليل على شيء من الاحكام الانتفاء  
الزيادة عدم وجود الدليل على ما قبله المظنون او المعلوم انتفاء  
الاحكام وانما وان الحكم في المقام هو الانتفاء لان الشارع كثر  
عليها اولها بالحق انتفاء الدليل عليه او انتفاء الدليل عليه  
الا انه لا يخفى عليه لما ذكرنا وما في غير ما يتبع به البولي فلا يفتقر اليها  
عدم نصب الدليل بل وانما يكون المظنون صدوره البيان من الشارع  
ان لم يجب على الاطلاع عليه وح فالوجه للمشكل بغير الدليل والقول  
بعدم تحقق الكليف من الشارع نزع تسليك باصل البراهين بان  
المظنون صدوره من الشارع فلا يفتقر الى دليل على انتفاء الدليل  
الى جملته بغير دليل عليه بالسلب والحق والشك في انتفاء الدليل  
ان لم يجب ما فان المذهب الدليل هو عدم انتفاء الدليل  
عدم الاطلاع عليه وان كان مطلقا الوجوب هو كونه كاشف الحكم

ان الامور

عند الشارع وهو ما يرجع ما يرد من المصالح والمفاسد مما جرت  
عليه في كل وقت وكل حال وله بالشيء الحكم واحد من الكليات حكم  
في كل واقعة لان ذلك حكم قسما احدها الحكم الواقعي على الاول الذي  
لا يفتقر الى دليل على انتفاء الدليل عليه انتفاء الدليل عليه كونه  
ظهورا لظاهره على الله فوجه مثلا فلا يكون حكما او كليفيا بالعلم بل  
يكون كاشفا للحكم بل يكون كاشفا سائيا وهذا لا يجب بطلينه العلم  
ولا يلزم نصب دليل عليه بل هو مقتضى عند الله ان يبلغ وقته وتام  
الحكم المتعلق بالعباد المطلوب بلوغه اليهم بدلالة العقل احيانا الشارع  
في امثال هذه الامثلة وانما منصوصه في انفسه التقدير  
ظهور دولة الباطل ونقصه الامم الحق وهذه ايضا احكام واقعية  
سامية من الشارع وهي التي تفرقها الميادين على الدليل على  
دنيا يطابق الاحكام الا لبيد بوجوبها لغيرها والمجتهد الناطق  
الاول في شريعته بالبلوغ والاحكام واما في اليقين او في  
الحق فتبينها اوله اعتبارا وما يستنبطها في تلك الاحكام التي هي  
انها احكام واقعية وان كانت ثابته الزمان الا في الاحتياط وصحة الله  
عليه كسر اقامتها فيكونها امكنا على نظام الملة وما سلكه و  
لعدم قطعهم بمطابقة ما استنبطوا لما هو مقتضى تلك الادلة واما  
الشارع منها كشارع في انتفاء الدليل من هذه الادلة كمال احتياط  
او البراءة او نحو ذلك وحسن في الحق شئ احكاما حكمة انتفاء

بالكلية

انما هو انتفاء الدليل على الحكم والاحتياط في الاشياء والادلة  
بعضها من اقسام نفس المسئلة وبعبارة اخرى في اصل البراءة  
وحال الكل ظاهرا بينا كما انما حال ما من من الاقوال والادلة  
واخرج مما اخذناه واخذنا ما يفتقر ولا يذهب عليك ان انتفاء  
من الاقوال المذكورة وهو القول بالانقضاء ليس بغير الدليل في المسئلة  
فان عدم الدليل دليل على الحكم بل هو ما هو مقتضى في اثبات البراهين  
وهو ان المقام خلاف ما ليس فيه دليل على التكليف فانه لما كان  
مستند من الوجوب غالبا كان الصواب فيه النفي المالك  
فلا تقتضي القسم الكساية اذا علم تحقق حكم خاص من الشارع  
في الواقعة لانه لم يعلم انه الوجوب او غيره مما سوي القيمة  
وقد علم انه يصح في صورة واحدة عشرة الاحكام ان يكون الحكم ناقصا  
المعنى حقيقة وانما بين الوجوب والاحكام يستخرج ذلك من الصود  
الاشية ان الحكم الظاهري هو الذي لا يلزم به الاستصحاب المباشرة ان يكون  
ما ذكره بين الوجوب والاستصحاب وفيه وجوب احكاما فقيدهم الوجوب  
اما لما ياف من احكام الخاطئين من الاحكام وجع الفصل المظنون او  
المرجوح ان هذه الامور المجهود من طريق الحواشي والعيوب وعليه بنا ما ذكرنا  
المعقول في مثل المقام وان لم يكن هذا ما سألهم فهو في انتفاء الدليل  
لهذا ما من بعضهم من احتجاده الاحتياط مع احتجاده البراءة في البراءة  
وفيه منع تلك الادلة ما يفي واما ما يار العقلان فليس هو في الامور



الضرورة واما الكمال فيكون متبعا فيا على البانة واما في غير ذلك  
 اما الاحتمال عند الوجوب وفيه انه معارض بالشرع لوجوب الاستحباب  
 اي واما الاستحباب فاما التامية وفيه انه لا ينافي التامية كانت  
 مساواة الفعل والتكليف وقد انقضت فرضا فان قلت القدر المتعين او  
 لم يحسم او الفعل والتكليف لا يكون لاحدهما محال على الاخر  
 اصلا وما يتعين حدونه وان الفعل صام طحا والتكليف صام  
 اجملا واما وجوبه بحيث صادفوه فاجابوا ففهموا والاصل عدمه  
 قلت هذا اذا تم ان كان وجوده صفة الوجوبية التي على سبيل التام  
 بان يكون بائنا ولا يميز بوجاهة غير ان في الرجحان في جعله التام  
 من التام في وجوب ان يقال الاصل عدم بلوغه الى هذا الحد وليس الاصل  
 كذا فان فيه كذا من حكمه هذا الوجوب والاستحباب هما في  
 متباينان لا يثبت لاحدهما على الاخر واما الالة لا تكلف الا بعد البيان  
 وفيه انه ان اطلق البيان الاجمالي فهو وجوده بالية الى الوجوب ايضا  
 او التام في وجوده في كل الاستحباب ايضا نالنا طرح التامين  
 والوجوب الى الاصل نظر الى تعارضهما وعدم مرجح لاحدهما متباين  
 عاتبا الالة فيكون طرح الامر الواقع فينا واما الالة فيكون  
 بالواقع على وجه الفضل فان كثيرا ما يكون الحكم الظاهري مخالفا للواقع  
 مع العلم بالخالف وفيه ان مع القطع بالرجحان في كذا كيف ترفع اليه  
 وتجرى للمحل كونه ضمن الوجوب او الاستحباب فيخرج هذا المتعين

والم

وفا هذا الظاهر للواقع في بعض القامات انما في الالة الخارجية فيصنف  
 العمل بها حصولها للواقع فاما كماله لو كانت بعد صاوة الظاهر انه  
 هل كان متبعا ام لا فانه لو كان متبعا في الواقع جازله الدخول  
 في صاوة التصرف بالظاهرة متنافية والكان صاوة الالة ايضا  
 بالطلقة مع ان مقتضى الالة السريعة ان يحكم بصفة صاوة الالة  
 مع وجوب الوضوء للثانية لان متلك بالقيمة الى الاول متلك بعد  
 العمل فلا مرة به وبالمقتضى الى الثانية متلك في شرع الخبر قبل الالة  
 فيه فيجب اقراره وليس معاننا من هذا القبيل بالجملة التام  
 الى المعنى في تعيين احدهما لانهما لكل منهما شكل ومنه المقام وفيه  
 ان موجد القدر على الاحكام الشرعية كيف وقد تضافت الى  
 في تمام علاج التعارض بالارجاء والتخير وهو ذلك ولم يتبين في  
 منها الى الرجوع الى القدر ولم يعمل به في الاحكام احد فيما علم العمل  
 به في الموضوعات ايضا ليس على وجه الطهارة ولا الاعتناء بل انما انقص  
 فينا على مخرجها الى الاستحباب فيه ولا يتعدى الى غيره لضعف  
 المستند وعلو الاجتهاد كما صرحوا به خاصها التحسين الوجوب  
 والتدب نظر الى مساو الوجوبين المقتضى فلم يبق الا التخير  
 فيحكم العقل بمرضا الى الالة الشريعة عليه ايضا فيما اذا كان في  
 التام باعتبار تفاوض المصالح فان قيل حكم العقل والشرع بالتخير  
 انما هو عند عدم المرجح والمجرب موجود في المقام وهو البينة فان المشهور

في موضوعه دوران الاحتمال بين الوجوب والاستحباب هو وضع الوجوب بالاصل  
 والاحتمال بالاستحباب بان لم يوجب ان كان اذ انما في الواقع التامية  
 ان الالة على الاستحباب عين في كل موضع مواجدا لمعارض بل ليس اما  
 يكون الله في كل موضع مع العلم بالشرع في كل موضع في الواقع في الواقع  
 في الدوام على الوجه المثل ومع قطع الطريق وجود المرجح لاحدهما في  
 بعض المقامات وان اذ انقضت الشرع في هذا المقام كذا في الدوام  
 في موضوع مساو الاصول فيصنف مع تحقيق المشهور والاربع كذا في موضوع  
 للامتنع مع وجودها على الخلاف ثانيا ولا سيما في المسائل الاسرية  
 هذا ولكن لا يخفى ان القول بالتخير لا يوجب ضعف فان ما عرفت من  
 الالة الماضية للوجوب في الصورة السابقة جازية في المقام  
 فتبين الوجوب بها بعد وضع الوجوب مع القطع بثبوت التام  
 يثبت الاستحباب الظاهري يمكن ان يطابق الواقع بان يكون التام في  
 الواقع التام والاستحباب وانما الخالف بان يكون التام في الواقع  
 هو الوجوب وبالجملة الرجحان ثابت والمنع عن التام غير ثابت فيجب  
 بالاصل فيصير البينة الثانية اجماعا في تركه والاربع بالاستحباب  
 الظاهري الالهنا وهذا غير صحيح جازب الاستحباب على ارب  
 الوجوب فلا تفعل واما الاجتهاد الاله للعلم التام في مع اقتضا  
 بضرورة تعارض المصالح لا تفعل لمعارضه ما عرفت من الالة المؤيدة  
 بالشرع بل الخلق الاجماع المستفيضة مضاف الى عدم انظرها

الى

الى ما كان التناقض بين مدلوليهما من تفاوض الوجوب مع التام  
 اما الاجتهاد او الكراهة فليكن فينا ما عرفت الثانية من الوجوب  
 والاحتمال على طبق ما عرفت من الكراهة الظاهري نظر الى القدر  
 التام بين الوجوب والكراهة وهو جواز الفعل يتبين والمنع في  
 التام بين الوجوب والكراهة فيصنف في كل الاحتمال المتعين في  
 ضمن الكراهة في الظاهر نظر الى العلم بانها عند عرفت في الواقع في  
 الالة هو الاجتهاد الظاهري اذ الاصل كما في فضل الوجوب كذا  
 في فضل الكراهة ايضا فيبقى بالتيسر التام في الطرفين كذا  
 يكن في الواقع كل واحد منهما الاستحباب الظاهري نظر الى حكم  
 العمل بان الفعل لئلا يفسده فيه على فسخ الكراهة اولى من  
 التام لكثرة مفسده على فرض الوجوب وما يكون فعله اولى  
 من تركه حكم العمل بوجان الاخذ به مضاف الى اتحاد الاحتياط  
 واحدا في الشريعة اذ الالة المستند والاحتياط بكل منهما في الوجوب في معنى  
 الاجتهاد والاستحباب وان كان موجبا طرح الاحتمالين الذين كان  
 الامر دنا بينهما في الواقع الاله لانهما في فيه بعد اطل الدليل  
 المبدى فلو كان الحكم بالاستحباب الظاهري في الصورة السابقة  
 ايضا لمكانه ايضا في كل الاحتمالين لان الحكم الظاهري مطابق  
 لاحد الاحتمالين هناك وهذا لا مطابق شيئا منهما بل وكذا  
 المحال في سائر الصور فان فيها ايضا طرقا للاختلاف الواقعية التي







المكلف في حريته أو سجنه <sup>أو</sup> ما لم تأت به له يعلم به المكلف فيجب التمسك  
بمحصل العلم بالالتكليف وبقدر ما يتبين أنه لا فرق في لزوم الاحتيان  
بالأكثرين أن يكونا لا يتصلقان <sup>بالحال</sup> فصار له التمسك بالمعنى أو بمقتضى  
هذا الأصل وفق المصادق وهذا <sup>والفالكين</sup> بأجزاء الأصل في المقام وجوبه  
أحدهما أنه لو لم يلحق في أجزاء الأصل في مسائلها <sup>أو</sup> التمسك من السداد  
بأب العلم ولزوم العمل بالنظر بعد الفحص حاصل هذا أيضا ويجوز العلم  
ببشوات الإشغال بعباد <sup>أو</sup> فحمله لا يتصل أصالة البرية <sup>أو</sup> الإشكال كان العلم  
بإشغال المذنب يجعل حقيقة كل واحد من الإشكالات المستقلة  
العلوم بتبعها <sup>أو</sup> الإشكال لا يصلح إضمار ظهوره <sup>أو</sup> ندلس كل واحد بعد  
الفحص عنها <sup>أو</sup> عدم الإشغال عليها <sup>أو</sup> حكم بالبرية <sup>أو</sup> وعدمه أن الماتقة  
أصل البرية ليس ما ذكر بل <sup>أو</sup> قاعدة مستقلة من الإحالة يؤخذ  
بحرف كل موضع لم يشب التكليف فيه بدليل معتبر سواء كان ذلك  
عمليا أو ظاهريا خاصة أو طائفا على القول <sup>أو</sup> في اختياره <sup>أو</sup> وإما على القول  
بعدم حجية متى تأمل في مقابل العمل بالحق وكيف كان لا بد <sup>أو</sup>  
من مقدار الظن فيقال بغيرها هنا <sup>أو</sup> على أن بعد الفحص وعدم  
وجدان الدليل <sup>أو</sup> بما ينفى عدم <sup>أو</sup> فيجب <sup>أو</sup> فيجب العلم <sup>أو</sup> بالحق <sup>أو</sup> كإحدى  
المفروض هنا لا بد من إيراد قاعدة الإشغال واستحقاقه وقياس  
هذا المقام بغيره فإسداء <sup>أو</sup> فيجب <sup>أو</sup> فيجب العلم <sup>أو</sup> بغيره <sup>أو</sup> لا بد  
من العلم ببلدة الدية عنه <sup>أو</sup> وإما أنه لم يعلم وجوب شره <sup>أو</sup> فيجب أن لا

حكمة من اشاع الانجيل بطقا علينا بل انما انفسنا انما تكلف والحمد  
له حكيم بالبره فبا علة انهم بعد شئت التكلف بالبره وهو انهم  
منها وحصل محققا فاذا لم يعلم انفس تكلف من جنوب او حرمه  
مثلا وفضلا بالاصل وان علمنا انهم الايمان على انهم هو  
البارة ما يمانا ان من اوله الاصل المذكورنا مستحب البارة العلة  
وهو جاني المقام او بعد ان وجدنا بالادلة مجله من الوجوه  
ولم نجد ما يفيد اعتماد عنهما احدا بنا بالمشق ووضعا وجب  
غيره بالامتناع فيكون كل من الاثبات والنفي دليل شرقي  
وقبه ما عرفت من ان البارة العلة قد ادتقت بالاول  
مستغال ما به جعل لا يحصل العلم بالبارة منه الا بالاثبات فبحسب  
ما يشاء في اعتقاد منه قالها ان التكلف انما هو بوجه العلم  
بالعلم او بالحق انه صلوة او صوم مثلا لا بما هو صلوة في الواقع  
وذلك لان وضع الاكلاف المعاني الواقعية عن بل انما هي المعاني  
العلوية او سلم في الخطاب بها انما هو للمخاضين والاجماع على  
استمرارنا معهم لم يشاء الاعتقاد ما انكنا معرفته علما  
او ظنا على ان الخطابات السريعة جاد على المخايلات العرفية  
وان كان الوضع للمواد الواقعية ومن الظاهر ان اهل الغرب  
ليقتضوا في انهم المخاطبين ومن هذا ما كنت بدار الشائع  
على انفس عن المخاطبين في فهم المراد الواقعي ام لا عليه فلم يكن

تختلف الحاليتين من الإمامية من ظهور أخطايات لا إلا  
الواقعية حتى ولو من أخصها من جهة الإجماع على الاشتراك  
ومع ذلك وضع الافتراضات الأولى والواقعية كما ترى في جملة  
المحاورات العرفية ينبغي إيراد تلك الأمور دون غيرها ولا  
والافتراضات الأولى من إيرادها الافتراضات بما يدل عليه اللفظ  
نظاير من موسم ولكنه لا يفرض كما لا يفرضه لأن الظاهر من اللفظ  
هو الأمر الواقع وإن أضاف الافتراضات بما يفرضه الحال مطلباً وإن  
كان قد غلط في ذلك واستمر في ذلك اللفظ بغيره من غير ما  
الآخر من أخطاياتهم المداومة عليه في الصور والصور  
عند التكليف بذلك ويكون مع ذلك فإن لم يكن مع ذلك ويكون  
تلك حسب افتراضها وهي التي هي في ذلك وإن يكون من ذلك  
للخطايات وطريقة يتبين عليها المحاورات فيها إن المطلوب من  
الحاليتين من الخطايات السنية ليس إلا الأمور الواقعية والإجماع  
هو على الاشتراك في تلك الأمور وما أمروا على فعلها المأذون  
أما هو يختلف في ذلك للاختلاف في التفسير مع ذلك فالأمر  
مقتضى البرائة من ذلك الأمر الواقع في العمل وفي العمل الإجماع  
يجمع ما يتبين فيه وأبصار الأخطاء المأذون على انتفاء التكليف عند  
عدم العلم فاما مسألة المقام وقد منع الشمول والاول أغلبي في  
صورة الشك فاصل التكليف وأما عند الشك في الكلف به فلا

لعدم صدق الجماله ويكتفي التثنية في ذلك ولو سلم في معاضة باقية  
الاستصحاب وقاعدة الاستغال وهي اقول خصاصها الدليل الموجب  
عند عدم وجود اصل القدم فان الأصل عدم تركب من الاجزاء وانما  
وجبه ان اجزاء الأصل في اجزاء المركب ~~فصل~~ بذلك لا وجه له ولا  
دليل عليه سواء كان ذلك المركب من الاملاط او غيرها ولو سلم  
في اسم شخص انه ثلاث او مائة لا يقع ان يقال بالاجزاء لاجتماع  
الزيادة ولو سلم في مجزئ ان تركب من اجزاء ثلثة او اربعة لا يقع  
تعيين الأصل بالأصل فان اجزاء الأصل في أمثال القام بها من اجزاء  
كيف وعلى ان الاسمين او المصنوعين مركب على حدة او كونهما احدهما ازيد  
من الآخر لا ينبغي بكون الموضوع او المطلوب هو الآخر فلا يقع  
كون الموضوع او المطلوب هو هذا او فذلك لا دليل عليه وانما  
ظاهر نعم لو ادع هذا الحكم من الاحكام بظني او وضعي كان له  
وجهه كان يقال الأصل عدم وجوب الجزأ الزائد المتناول فيه فيكون  
المركب الواجب عليه هو ما تركب مما سوى هذا الجزأ ولكن هذا  
لا يجوز في القام بالمعنى من الكلف به عمل وما سوى ذلك لا يجوز  
بالأصل بل لا ينفك اليقين بالبرائة من الإثبات لجميع وعما حكاه  
فيهم الجزأ بما قد يمتثل في بعض من ان من القواعد المعروفة الاخذ  
بالأقل عند دوران الاحكام بينهما وبين الأكثر فان هذه القاعدة الصيغ  
ليس مودها على الاحكام الشرعية بل انما مودها الاحكام الظالمية

يعلم مطلق بنية بالذات  
او دفع وجوبه لكونه



باب الاقل والاكثـر ارتباطا بينهما ان الحكم بالشيء ما لم يتم دليل  
على جزمه كما هو المنصوص في المقاصد من مبدل بل حكم الاحتال  
وتدليس الادلة بالاشارة بان الحكم بلا دليل والمطلوب ان ما  
هو المنصوص في المقاصد هو عدم الدليل على كون المشكوك جزمي الواقع  
وهو الحكم بالشيء ما لم يتم دليل على كونه بلا دليل بل الحكم بوقوع  
نظر الحكم العقل والشرع بوقوع اليقين بالبلد ولما كان اليقين لا  
يحصل الا بالاثبات بالمشكوك فعلى بلوقوع الاثبات يصدق الحكم  
وانه من الدليل لا يثبت في الواقع سائما ان هذا هو الفرق لا يتم  
من التكليف بالاحتمال الا التكليف بما وصل الى التكليف وهو ما لا  
انذار قال الحكم بل ما لم لا يلزم اهل العلم اكثر من حصول ما راجد  
في العالم ولا يلزم من هذا حصول العلم بدليل الاقل بل لا  
يوافقه في الشبهة ايضا لوقوع الاستسلام في اختلاف ما لم يتحقق  
الحكم في العالم وما فيه يظهر تمامه في جواب الجواب الثالث مع ان  
ما ذكره في الشبهة منوطا بغير المقام فانه يحل الى تكليفات على  
لا ادعاء في التكليف ايضا في الفوات على ما في باب ما اذا اشتهر  
ان مقتضى القاعدة عند الشك في الجزئية والشرطية التمسك الى  
العرف فان كان معنى المركب الذي وقع الشك فيه العاطف للشيء  
يرجع منه الى عرف المسترسل وتكليفها منتهى كما انه لو كان من  
العاني التخييل فاحتماله او العامة يرجع منه الى العرف فليس والى

وفيه ان الجمع الى العرف لا يجزئ في المقام اصلا لان عايدة ما  
يعينه اقل العرف هو الاحتمال والاحتمال ما لم يتبين من احد  
والشرطية بالمشكوك به ايضا عاجز الى التمهيد والمقاصد في باب ما اذا  
تاسعا ان حلة الشك ورواية الاحكام قد بدلت او وسعت في بيان  
الجملة وايضا في المبدأ وتبعها الاحكام وارشاد الله تعالى في بعض  
العامة بان من بدل وسعد في معرفة الحق عليه او لا يخفى عليه  
شيء فاذا لم يثبت المشكوك على بيان يعلم عنه اعتباره ولا اقل  
من الظن وهو كاف في الحكم في هذه الحالة وعلى الاقل هو كون  
اليقين في مشكوك ظاهر كسيرة ما وقع من الاختلاف في الاحكام  
بما يتبع ذلك فتدبر الاختلاف بين المقاصد في جميع الامصار  
في ان يحصل العلم من عدم اليقين لعدم الوجود بل ولا يحصل  
في الطالب الظن ايضا مع ان الظن الذي يكتفي به هو الظن في  
مدلول الفاظ او ما الظن يكون هذا التخييل من جهة مصاديق ذلك  
المعروف ما هو الشارح في امثال المقاصد بين ظاهرها وشرفها ان  
يعتبر الفصل والحق ليس للبيان التخييل ولا يمكن بناء الشك على  
الفاء الجملة واما حاله للتكليف الى العلم بالاشارة فاذا لم يبين  
الشارح جزمه في شيء وشكوكه كان حكما بالاشارة في ذلك  
عليه فاذا لم يبين ظاهرا انه لا حكم وفيه ان عدم بناء الشارح على ذلك  
لا ينافي وقوع الاحتمال في بعض التكليف احيا تا ووجوب اصيل

احكام الاحكام المشاهدة الكامنين حيث لم يكن فيه احتمال اصله  
ظاهر مع ان الاحكام التي تحصل بسبب كتمانها في الجملة مع شوب  
الاشغال ما يرجع الى ما هو مقتضى حجة ملاحظة ما لا يصدق له كما ان بعد  
تأليف التكليف بالاحتمال لا يثبت الحكم بالاشارة في الاحتياط على المقاصد  
العام بل لا يثبت الاثبات بما يحصل بعد اليقين بالاشارة وهذا ان  
هذا هو مقتضى مقتضى التمسك بالادلة ان يكون التكليف بغير الشك  
والاكثـر ان كان من جهة الشك في مشكوك في حكمه في مشكوك  
بالشرطية ولزم الاثبات بالشرط المشكوك فيه كما قلنا في الجواب لا  
الحق ان يحصل وهو انه اذا ما شك في شرطية عبادة كان او ما شك  
ما لم يكن ان قد ثبت مقتضى ذلك في مشكوك في الحلال في الحكم  
فيه كانت الشرطية من جهة ما لا يصل وان الاثبات بذلك التمسك  
وحد ما ينافي الشك في الشرطية الاطلاق والاثبات في العلم بالاشارة  
وهو ان كان الاطلاق سائما اعتباره كان يكون وادى سوء حكم  
لم حكم بغير الاثبات في ذلك التمسك بالاشارة في العلم بالاشارة  
عرفت في مشكوك في مقتضى وما اشتهر به من الحلال في العلم بان  
الشك في الشرطية يجب الشك في الشرطية ليس المراد به التمسك بالاشارة  
ان الشك في كون امره في شيء يجب الشك في مقتضى ذلك الشيء بدون  
ذلك الامر بل المراد به كما هو ظاهر بل للعلم منهم كما قيل ان الشك  
في تحقق ما ثبت شرطي في الخارج يجب الشك في تحقق شرطه في

فما في ذلك وهو من جهة الشرطية ويتوقف على هذا ان الشك في تحقق  
الشرط ان كان قبل الاثبات بالشرط كان الاثبات في الشرط اذ بدونه  
لا يثبت في الشرط الا في الشرط ومثله طلق الظن فيحقق الشرط فانه  
ايضا لا يكتفي في الحكم بالشرطية نعم كان الشك في بناء الشرط بعد التمسك  
حكم بالبقاء للاستصحاب عدم تحقق الشرط والاشارة في فائدة الاحتياط  
كما يستخرج في عمل الشرط في صورة عدم حصول الشرط ان لم يحصله وان  
بالشرط فان ظهر بعده ان الشرط كان متحققا في الواقع مع الشرط ان كان  
معاملة وعبادة ولكن تحقق قصد التمسك منه والاثبات فاستلوان  
ظهور عدم تحقق الشرط فسد طلقا فان كان الشرط اسما وجبا لم يثبت  
الحصان ايضا لا يقتضي الواجب ان لم يتبين منه بعد ذلك واما ان كان  
الشيء في تحقق الشرط بعد الاثبات بالشرط فحق في الاحتمال وان  
كان عدم توقف الاثبات لا يثبت حصول الشرط الذي هو عين معلوم  
الا انهم صرحوا بان الشك بعد ثبوت كتمانها لا ينافي بالاشارة الى العلم  
ذلك كقولهم اذا خرجت من شقة في حذاء في غير ممتلك ليس في حذاء  
كما شكك فيه مما قد مضى فانه قد مضى ان الشك في الشرطية لا يثبت  
المعروف ولكن يمكن ان يقال ان الظاهر من الاحكام المذكورة وغيرها ان يكون  
قد تحقق منه شيء ثم شاع في ذلك فحق في الاحكام المذكورة في بعض  
الفرع فلا يثبت بغيره فان الشك في اصل الشرط بعد تحقق الشرط لا يثبت

ولا يثبت في الشرطية



عليه انه شك فيه بعد ان خرج منه وخلف في غيره اذ يخرج  
منه فخرج الدخول فيه الذي هو عين معلوم وكذا الاستدلال به  
انه شك فيها حتى ولا انه شك فيها جازمه نعم يمكن ان يقال ان  
الشك في الجنود بعد الصلوة مثلا يؤول الى الشك في انه هل  
خرجت من الجنود ام لا فلا يثبت الى هذا الشك ويحكم بالصلوة نظرا  
الى الاحتمال المذكور الا انه لا يخلو عن تصغير على انه لو سلمنا انه  
شك في الصلوة فيندرج تحت الاحتمال فلا يرب انه شك في  
الوضوء ايضا فيخرج من الاحتمال وانما نفاض الاحتمال لان و  
مناظرة في اصاله الفساد على حاله وعليه فيكون المعاملة في  
فاسده ويكون العبادة واجبة الركة واما الفضا فلا اجزاء  
جديد والاصل عدمه الشكوى من فاشته فيضيقه فليضيقا اذا  
ذكرها فذلك وقتها <sup>فخرج</sup> ما اورد عليه من ضعف السند و  
احتمال افساد النصبة بالفساد بل هو مضاف الى ما  
يجوز الشك من ذيادة لفظ صلوة قبل قوله ثم وفيه ان الامر  
بالفضا معاق على الفوات وهو عن صاحب في المأمور بخرجه احواله  
لا يوجب الصدق فيكون التكليف بالفضا متوكفا مضيغ بالاصل  
واثبت الفوات باستصحاب عدم الاتيان بالوضوء حتى اذا لم  
استصحاب عدم وقوع الوضوء ليقع عليه وقوع الصلوة بلا وضوء

مضمون

ففيها الفوات فيترتب عليه وجوب الفضا فيه ان يقال هذا  
الاستصحاب ليس بحجة لانه من الاحوال المثبتة الى مسلك ما يات  
التم وان اريد استصحاب عدم وقوع الصلوة اى عدم وقوعها حتى  
والا فالوقوع في محل يقين فحينئذ انه شك في حدوثه فلا يجوز  
الاستصحاب لانه ان الاصل عدم وقوعها حتى فكذا الاصل عدم و  
وقوعها فاسده ايضا الا ان يقال بعد نفاض الاحتمال يحكم بخرجه  
الاستصحاب وعدم حصول الاحتمال وهو معنى الفوات ولكن يمكن  
دفعه بان الظاهر من الفوات الواقع في الاوقات الثابتة بمقتل  
هذه الوجوه <sup>مضمون</sup> الى ان لا تكليف من الواقع فذا

حجة اعلم هذا الحق <sup>مضمون</sup>  
وقد تبين على الصحة مضافا الى ما مر من الاحتمال بل هو العسر  
لولاها وبانه حين اتينا به بالشرط كما هو موداه لانه كان عالما  
بحقق شرطه وقد استل الامر وهو يقضي الاجزاء وبانه بعد  
الفرع من الشرط وقبل حصول الشك في الشرط لم يطلب بالشرط  
قطعا لا منباج تكليف الغافل فلا يكون مكلفا في ذلك حينئذ والاصل  
بقاؤه عدم التكليف بعد حصول الشك في الشرط والاول مجموع والثاني  
مدفوع بان ما يقضي الاجزاء هو الاتيان بما هو المطلوب في الواقع  
فاذا شك في ان ما اتى به هل كان هو المطلوب وانما الامر بحصول  
الشك في امثال ذلك الامر الواقع فلا يثبت الاجزاء عند براهنه

وفي الثالث ان التكليف كان ثابتا قطعاً وبعد الاتيان بالشرط لما  
كان متيقنا لاداء الواجب عليه استل التكليف على الظاهر  
الاتيان في الواقع وهو اوجب من جهة اعتقاده فاذا حصل الشك في  
حصوله لم يحصل الشك في صحة الاعتقاد فحصل الشك في استقامته  
التكليف من جهة التكليف السابق لهذا ويظهر مما بيناه ان حاله ان  
كان الشك في تحقق الشرط من الاشكال بالشرط قبل الظرف فحصل  
مقتضى الاجل الفساد والقول بالتحريم ما مر من المسألة وقد مر  
ما فيها الا ان يقال بانها لا تكون الا بعد الاجزاء عليه ان لم يزل ما قبل  
منها على الصحة هنا وفي الصورة السابقة المصاحبة على خروج من الشك والحق  
عنه وهو ما مر في الاحتمال على ما لم يخرج من نفسه والحق في خروج  
من قوله فان حصل الوضوء قبل الصلوة فاذا اثنى في انهاء الصلوة او  
بعد ما في الاتيان بالوضوء صدق انه شك في الوضوء بعد ان تجاوز  
من حله فخرج عنه هذا وقد تبين على الصحة ههنا انما هو  
فان الاجزاء المأمور بها لم تكن حكومية بالقول فيصير حيزها  
بعد الشك ولا بد ان يحكم بحقه الاجزاء للاحققة ايضا والا لزم  
التيقن من الصحيح والفاقد وهو فاسد وايضا قبل الشك لم يكن  
له قطع العمل بناء على حجية القطع فكذلك بعد الاستصحاب واحتم  
قطعه يكون حيزا ادلا حيزا قطع الفاسد بل هو جامع تمامه ولكن  
في الاول ان الحكم بالتحريم كان بحسب الظاهر انه ظهر مثلاً وبعد

التم

الشك في الظاهر بقية الصحة الشرعية فتكونه فاسداً متيقن حتى لا يجب قد  
يجاب ايضا بان صحة الاجزاء السابقة عليه بل لا يثبت بها  
حيث اذا انقضى اليها سائر الاجزاء والوجه المعبر عن صحة الركة  
المطلوبة وتحقق امثال الاجزاء في حال الاجزاء السابقة حصوله  
في وجود الشرط من معلوم مطلوبين حتى يحصل بانها هي المهمة  
ضابرة وفي الثاني ايضا ان حزمة القطع قبل الشك ان كان مقتضاه  
اما بعد الشك فلا بد في عين ذلك الاحتياط لكان حيا لبقا الواقع  
الا لانه في حيزا متيقن حتى يتحقق الثاني اذا ادا الامر بما ثبتت حرجية بين  
كونه كذلك اما الاختلاف به وجوبه لفساد المذهب وهو او غير ذلك فمقتضى  
الاصل الاول لان نقصان الحيز الواحد يفتي الكل كما انه ينبغي نقصان  
جميع الاجزاء فله يحصل المهمة المكينة في الخارج فلا يترتب الاثر من الا  
او الاختلاف مثلا يكون مقتضى ذلك الامر مقتضى التسليم على خلاف هذا  
بالنسبة الى نقصانها واما بالنسبة الى الزيادة فالاصل ان لا يكون بطلان  
لانه قد اتى بالمأجوبة غاية الامر انه زاد فيه شيئا خارجا وهو  
لا يضر الا اذا دخل في الشيء ويشك في ما نعه فان شكوك المأجوبة  
مكروه بالمأجوبة اذ لم يكن هناك الخطا كما ان شكوك المأجوبة كان حكوما  
بالشرطية عند عدم الاطلاق ومثله الحكم فيها اذا ادا الامر بما ثبتت شرطيته  
من كونه شرطا مطلقا اذ حال العلم انك قد تتركه لا او سواه او  
وليس له اثر في اداه من كونه من الشايط الجوزية او الباطنية فمقتضى العمل







ونحوها على ما هو عليه في حق الحقيقة المستندة في الشك في  
 كونها لا تكون الا في حقها فيكون لا اصراف ضرورة وجوب العلم بها  
 فيكون لا يكون الا في حقها فيكون لا اصراف ضرورة وجوب العلم بها  
 واجب عيني لا اذ لا منافات بينهما فانما يحكم بغيره ايضا  
 على التفضل الذي بيناه انما هو في شك في وجوب شئ عيني  
 مع العلم باننا نعلمه بغيره الوجوب ليس شرط ولا حجة في الاستسلام للمؤمن  
 في الصلوة فنضحي الاصل عدم الوجوب وجب فلا يكون تركه ما نقاع  
 حجة العبادة والوالم وجوبه فبما مع العلم بعدم التطية والحقيقة  
 وشك في ان تركه ما نعلمه انما لا خلاف ان يكون ذلك الواجب هو  
 في حقه فيقطع وجوبه بعد القضاء وقان ما كان استسلام ولا يكون  
 كذلك فان كان الاول ولم يات به فهو فان سكنت حتى يحضره  
 ولم يشغل في ذلك الوقتان فيمن تلك العبادة لم يوجب ذلك  
 فبما في الا اذا استلحق ان عدم الاشتغال بالعبادة في ذلك الوقت  
 من الوقتان هل يفسد العبادة ام لا فان مقتضى اصاله الضاد وعدم  
 مقتب الاثر الحكم بالفساد الا اذا كان هناك اطلاق معتبر في دفع  
 الشك في المانع من الاجل احداهم بذلك الاطلاق حتى يثبت الحقيقة  
 كما اننا لو شك في تحقق المانع المعلوم ما نعلمه في باصالة عدمه و  
 ان اشتغل في ذلك الوقتان فيمن تلك العبادة فان قلنا بان الامر بالشك  
 في لا يفيضي الى من صدق ولا عدم الامر بغيره فكلما شك في صحة  
 عبادة وان قلنا باحد الامرين اشكل الحكم بالصحة وان كانت في اخرى

فلا

نظر الى ان الصلوة مثلا بعد اتمام جميع اجزائها وشرايطها تكون مطلقة و  
 احتمال ضاها بترك ذلك الواجب يرجع الى احتمال تقيد وجوبه باجرة  
 عدم وجوب ذلك الاشراف اذ يجب وجوبه يكون اللام عليه الاثبات به  
 وترك الصلوة مطلقة وانما يتألف على عدم الاثبات بذلك الاشرافا  
 و تقيد وجوب الصلوة بهذا التقيد من ثبات فيجوز الى اصالته  
 على ما نقل الكلام فيه في حقه اقتضاه الاشراف بالثبوت الذي من صدق وان  
 كانا لثاني انه لم يكن ذلك الواجب فوجبا كما ان كان موصفا او كان  
 موصفا ولكن لا ينبغي وجوب بترك الاثبات به في ان لم يكن فخرج مقتب  
 سائر اجزاء الهيئة على هذا الواجب ما ان علم عدم مطلوبه في الاشرافا  
 به ففلا ان تركه يجب بالاطلاق سواء تركه عند او بعد ان علم الترتيب  
 مطلقا وان علمه في حال العهد بالاطلاق في تلك الحال فقط وان علمه في محله  
 ما لا يعلم الترتيب في غير حال الاصل بل كان سائما في مقتضى قاعدة الاشتغال  
 الحكم بالاطلاق ولو كان تركه لا يفسد العبادة في ذلك الوقتان في الحقيقة الى ان  
 الترتيب مانع مطلقا ام لا فبما ان فعل ذلك الواجب هل يكون شرط  
 مطلقا ام لا وقد تقرر مقتضى الاصل السلبية المطلقة الا اذا كان هناك  
 اطلاق معتبر كما تقرر ان علم عدم الترتيب اصاله ان المسئلة لا يثبت بتركه  
 مطلقا وانما انما الصلوة انما هي صورة العلم بالترتيب وصورة العلم  
 بعدم الترتيب خارجة عن الحقيقة من عمل الفرض اذ لا شك في ان مقتضى  
 اصداء الاشراف قطع النظر عن علمه في جهول الشك في باقية النظر

عدم الاحتياط بين الاجزاء والجملة الاشتغال بالاجل حاصل على التقديرين  
 حرموا والاثبات به فقط يجب البرائة منه قطعا كما ان مقتضى الواجب  
 في الاشتغال به يتوقف على كونه المبدأ هو الاكثر وهو معتبر في ذلك  
 يقين بنبوت التكليف بالبرائة اليه فيكون مبدوفا بالاجل وهذا  
 مقتضى الصلوة فان الاثبات بالاجل بها على فرض وجوب الاكثر في  
 الاحتياط اصالا واليقين بالبرائة حتى من الاجل ايضا لا يحصل الاثبات  
 بالاجل كما اوضحناه سابقا هذا ولا فرق فيما ذكرناه هنا بين كون  
 الشك ناشئا من وجوده فلفظ يجب كما فرضناه في مثال الزكاة او من  
 تخاض في اليقين او من اشتباهه في الخطأ عند التسليم بل الحكم بالبرائة  
 في الاثنين او ضمن الاجل كما لا يخفى واما الثاني وهو ان يكون  
 الشك في المصادق كما لو شك في ان ارسل المصلي او في ثبوت المصلي او في ثبوت  
 الواجب عليه فحتما ومقتضى الصلوة الفاشلة منه او من وجوبه  
 فيه ايضا الحكم ببولائة المدة من الواجب الا ان مقتضى التسليم في القسم  
 الاجل لما حتمت هناك ويمكن ان يقال بوجوب الاحتياط في ذلك ان  
 يتيقن بالبرائة كما يمكن ذلك في السابق ايضا وله وجه يظهر جملة منها  
 مع ما فيها مما مر سابقا فان لا شك في الاثبات في حقه سابقا في اقل  
 النوع الاول واجوبتها يظهر مما مر فلفظ هذا النوع في انما ولا يفسد  
 بالامانة في هذا المقام ايضا لان ذلك من زيادة اتمام العلم لا  
 ان الاثبات للمعاني الواعية فاذا قال الشارع اخرجك او اخرجك فلما

انما في الاثر في  
 هذا النوع

وان لم يعلم شيئا من الترتيب وعدمه فلا يلزم ان يترك ذلك الواجب  
 هل يفسد العبادة لا الحكم حكم الشك في ما يعتد به الترتيب او بغيره  
 وقد عرفت حاله في النوع الثاني ان يكون الواجب دائما بين الاجل والاكثر  
 في كبر الامتياز بين اجزائه بل يكون الاثبات بالاجل فيه موجبا للاشكال  
 وجعل البرائة معتبرة وقد عرفت ان الشك هنا ايضا اما ان يكون في المبدأ  
 او في الصلوة اما الاجل كما لو علم وجوب الزكاة عليه ولم يعلم انه الصلوة  
 او في الصلوة لا يظهر فيه عدم وجوب الزكاة لان الشك بالبرائة اليه  
 سلك في اصل التكليف فيفقد اصاله البرائة المباشرة بما حتمت الاثبات  
 فان قلت ليس هذا شك في اصل التكليف بل في المكلف به لان التكليف  
 بالزكاة معلوم فحتما وكون الاجل فكونه حتى يحصل ما دام البرائة من  
 ذلك التكليف المعلوم في معلوم اقله بعد الزكاة الواجبة عليه فلا يثبت  
 له من الاثبات بالاجل حتى يحصل اليقين بالبرائة كحقي التكليف لتمامه  
 انما لا اشراف بين الاجل والاكثر قلت نحن لا نريد ما مر في الاجل في  
 ان الاجل هو افضل الزكاة لا بعضها فان اثبات مدلول اللفظ في هذا  
 الاجل معتبر فيقول بل يغترب بان المبدأ بالزكاة وصدورها يمكن ان  
 يكون هو الاكثر الا انما نقول ان مقتضى العلم انما هو اشتغال فحتما لا من  
 هذا التكليف هو الاجل فلو كان المبدأ بالزكاة في الواقع هو الاجل فقط  
 ان المدة غير معتبرة في الاجل ولو كان المبدأ بالاجل في واقع في حقيقة  
 ملاحظة كذا الاشكال بقدره بعد الاثبات به حاصل جز ما ادله في

فلا















كما هو ظاهر من القول فذلك لأن المفروض أن المسألة ما لم يرد فيها  
نقص وحكمها الواقعي محمول داخل القول بالاجابة والحكمة لا تكفي  
الا لاجابة وحكمة الظاهرين وحكم كيف يقال بالحكمة الواقعة  
فان المارد بعلمه الواقعي هو الحكم الثالث للشرع قطع النظر عن العلم  
او الجهل به وهو الذي لا يخفى الا بالشرع او بتبديل الموضوع بغير العلم  
والحكمة فيما نحن فيه ليس من هذا القبيل جريا فانها فائتة على القول  
بما ما دام الاشتباه باقيا والنقص تمام حقيقيا واما بعد زوال الشبهة  
وعلمه والعلل فالحال فالحال هو ما يقتضيه ذلك التام دون ما لم يكن  
من حيث الاشتباه والعلل وان كان وجبا فيكون كذا وان كان وجبا  
الحال والعلم من مقتضى الموضوع كالتقيد والمضي وجعل في العلم  
مغاير للعلم وجعل الحكم الاول حكما واقعا له كان الحكم المعلوم للعلم  
حكم واقعه له وعلى هذا فيخرج هذا القول الى القول الذي يكون فيه  
بينما في المعنى المستوي واما القولان الاخران فقد دبتا في الفرق  
بينما بل صرح لمعجم بوجوب احدهما الاخر وقد يقال بان الاشكال عتبه  
في الفرق بين التثنية الاخيرة والاخصاص له بالاجرين وتقول قول  
الموقفين على التوقف عن تعيين احد هذا القول او بعضها كالوقوف  
في سائر السائل فيخرج الفرق بينه وبين سائر الاقوال وان امكن الا  
ان دليلة الحق لا حيا على محض انه يدل على التوقف في الحكم الفرق وقد  
يؤيد بين الاقوال باعتبار الدلالة نظر الى ان من الادلة ما يدل بظاهرها

ص

على التحريم من جهة وجوب التوقف كما في الفتوى قبل مراجعة الادلة ومنها  
ما يدل عليه من جهة وجوب الاحتياط في كل وقت نشك ومنها ما يدل  
عليه من جهة انه في بعض الاحوال لا يلزم في كل وقت التحريم ويظهر ذلك  
بمقتضى على دعواه بانها تدعى العمل به ومنها ولها يقين من جهة ما كانت  
عليه دليلة وهذا اقرب وحصل ان مال الاقوال التثنية هو التحريم  
والاختلاف انما هو في القبول نظر الى اختلاف الاحكام من وجوب  
الدلالة بانها لا تقول التحريم في المسألة انما احدها القول بالاجابة  
الظاهرية كما من المشهور بين الاصوليين وانها لا تقول بالحكمة الظاهرية  
كما من كثير من الاحتياطيين سواء كان منشأ التوقف الاحتياط او غيرها  
واما الفتوى التي قد عرفت مما مر فانها قد تجب الواقعي يكون العمل  
من الموقفين وحسب الظاهر القولان فتعريف بعض الاحتياطيين انهم  
بالوقوفين لادعاه كما صرح به بعض الاحتياطيين كما في القول بالادلة  
الاخرى من العقل والجماع والكتاب والسنة اما العقل في اخرج المطلب  
الاخرى انما التكليف من دون بيان قسمي قد رتبنا ان تفصيل الكلام فيه  
قد عرفت ما استدلل به في ذلك التمام مما مر من انفسنا في الاجماع واما  
الاجماع فقد نقل عن جماعة منهم المصنف في اعطاء الاجماع ما لا يابى الا  
في المسألة الا لاجل اختلافنا في ذلك ان الاشياء كلها مملوكة في حق قبيح  
منها فمن الحق ان اهل الشارع كافة لا يخطرون من بادئ في تناول شيء

في الادلة

الموقفات سوى الحكم الذي فيها من الشيء او لم يرد عليه ولا يجوز عليه  
عند تناول شيء من المائل ان يعلم النقص على وجهه ويحكم في ذلك  
الموقف اذا تاملها من غير علم فلو كانت عظمة من الاسود الحقة فالتوقف  
لعلم الذي في الاشتباكات وهو الميزة التي لا طرفة من سلع المشرع على  
ذلك بل هو من الميزة واقعة عليه فضلا عن انفسه ووجه  
الملة في سائر ما اما الكتاب فيعلم من اللهيات وقد تقدم بعضها ومنها  
قوله تعالى وما لكم الا ان تقولوا هذا اسم الله عليه وقد جعل لم ما  
حرم عليكم ما نطق الله ان ما لم يبين حرمته فليس ما ذكر اسم الله عليه  
يكون ملا لاجل ما قل لا يجد فيها او علم المشرع ما طامر لاجل ان يكون  
مصلحة فانه مضمون في كل المطلب بل على هذا الوجهان كافة الحكم  
بالاجابة بل في الواسية ان في الية اشعار بان اجابة الاشياء  
في العقل قبل الشرع لاجل في صيغة الاستدلال على كل بعدم وجوب  
التحريم الا لاشياء لم تامة وقد يرد على هذا بان مقاد الية ان لا احد  
خطا في المطلب السابق وان موضع حكمه لا يرد بان من متباينين  
او بين اثنين احدهما اقل من الاخر مع وجود الاضطراب بين الاخرين او بين  
اثنين اثنين فيما عوم فاني او من وجهه فمضاهي من يحكم في الاصل  
بوجوب الاحتياط بترك شيء كالمسألة ان الحكم عليه مثل يرد في او الما  
اما امثال التي قبلنا في قطع بالبرهان في التفتيش والتحريم لا يحل ان يترك

ص

فيها بين بخرتها وادخلها تحتها من المذوات فتكون ما سواها فانما بين لاحتها  
فلا يدل على ان الاجماع كونه في القول ويذكر بان لا يرد ذلك القول ليس  
فيما انما ان لا لا يجد منها انما حرم عليكم الميزة والادلة في حرمها  
قل تعالوا الى ما حرم عليكم ذلك ومن انكم لم في الاخر جميعا الى غير ذلك  
من الايات وان لم يحل من متافضة ولما السنة فيمن الاحتياط في حق  
بعضها او بعضها ما ورد في ان المشرع لما ذكره ودسوله وان ما لم يحرم  
في القرآن فهو حلال كالقبح في كل ما حرم الله وسوله والموقف ان  
كل الغريب ليس يحل انما الحرام ما حرم الله في كتابه ومنها ما لا يحل ان  
كل شيء حلال حتى يعلم له حكمه فانما يجوز ما قيل في المذهب وان كان موافقا  
بشيء الموضوع ومنها ما لا يحل على شيء فيه حلال وحرام فهو حلال كشيء ابن  
سنان عن ابي عبد الله انه كل شيء يكون فيه حلال وحرام فهو حلال لك ابد  
حتى تعرف له حكم منه بعينه فتدبره من ابي حنيفة في حديث كل ما فيه  
حلال وحرام فهو حلال حتى تعرف له حكمه بعينه فتدبره وقد اختلف كلامهم  
في بيان هذه النسخ من جهة قول على ما في المذهب ان الشيء  
وهو وجوب ذكرها شامحا لوامية احدها انما فعل من الاعمال وكل عني  
من الاعيان المتصفة بالحكم والحكمة فاذا نسبتها لكل الخاص ولو تعلم ان فعلك  
او حرام فهو حلال فيجوز ما لا يتوقف تحريمه من الاعمال الاضطراب في  
التركيبة انما بها فعل الحلف وما عتق طيبا وصوتا قال لعل الغرض من ذلك  
الوصف في الاضطرار بل في موضع بيان ما لا بد من الاشياء منها لعل



انما اشتبه حكمه عندك وكان محتملا لان يكون حكمه حليته وقسمته من  
حلالا ثانيا انما ان كل من يقتل نفسا من اهل البيت الحسيني وقسمته عليه ما جعلها  
لاطلا للغير ولا يترك اهل البيت من اهل البيت وحكمه وحكمه الى اهل البيت  
وقد قيل على لسانه الموضوع لخصيص لا لخصيص المشبه له كمن اعدا ما من الا  
فعال المأخوذة من فعله وبين له نوايا نفس الشاع على اهل البيت  
وهذا الاجز بالحرمة واسبقه عليك فانه من اهل البيت فهو المسلك  
تحتي قوله في حمله وحرام انه يفسد الجاهل ما قاله له وبين من  
ومنه لو كان حليته الاصل وحرمه الثاني فانما اشتبه حكمه من اهل البيت  
حلالا تحت الثالث وهذا هو ما وجب ان كل من فعل ما فعله من اهل البيت  
كما احدثه بالقتل وهو الاجز بالحرمة واسبقه الاجز بالحرمة  
فانما هو المسلك كالم فان له انواعا فلهذا ولم يفرق بينه وبين  
حليته الاصل وحرمه الثاني وحكم الثالث مشبهه على اهل البيت  
ان كل من فعل ما فعله من اهل البيت وحراما سببه الاخر في  
الذين من اهل البيت اما الثاني فهو من اهل البيت كالم حيث ان له وبين  
حلالا اخر ما قاله اشتبه حكمه من اهل البيت وحكمه على اهل البيت  
هذا والثالث ان الشاع هنا باعتبار حليته وقسمته وفي الثالث باعتبار  
اخر فكل من فعل ما فعله من اهل البيت وحكمه على اهل البيت  
وحكمه سواء علم بعض اهل البيت من اهل البيت او لم يعلمه  
لما يخصه وبها وسادس وهو الاخر من التمسك بالسيرة وهو ان كل من فعل

وانما واشتبه عليه الاحرف في المصلا احوام لاجل الاشتباه في حكم  
الوجوه فثبت احد المتضمنين اوفى نوع انه هل هو ابيض نوع حلال  
يحرّم فذلك حلال مثاله اللحم ايضا فان فيه هلال واحرام والذكي  
والحمية فاذا اشتبه الاحرف لم يتما لانه لا يعقل انه من الميتة او  
الذكي اولاته لا يعقل انهم من الحلال واحرام اولاته لا يعقل انه في نفس فيه  
هو حكم عجيب قد اهل بعض الاصل بعد ذلك لعاف اشتد لاشك  
ولانه هذه الاحكام على اوجه ما لا ينض فيه على المعينين والظن  
وكن على اشتبه الاحكام كما علم من مثله انهم على النفي ثالث الادلة  
عليها والاولا وان كانا خلافا الظاهر لان الظاهر من قوله فيه  
حلال وحرّم انه مشتمل على نوعين منقسمين لهما في الواقع ولكن الثاني  
البناء عن جميع الاحكام ان قوله كل شيء فيه حلال وحرّم عام شامل  
لعمومه الصحيح بل في اللحم المأكلة الاربعة وكذا الحشيشة والمغصم القما  
شمّل الاشياء في جميع تلك الصور والمعنى الثالث يوجب تفصيل كل  
ما علم فيه خصوص النوع حلال وحض في الحرام وما كانت الغوية  
غير الحلية والحكمة وتفصيل الاشتباه بما يكون لاجل الاشتباه في  
شك النوع الذي غاوه من توليد الحكم مع العلم بحسب حلال الحرام  
والاجابة على ذلك التفصيل والتحديد الذي ليس فيه شك عنه  
اواشبهه حازحك لما لم يعمل بهام ولا مطعون وكون المورد خاصا لا  
مخصص حكم مع انه لا مورد محتمل لا يجوز فيه التعميم الا في باب النص

المشقة

اشهد ان الحق الحق لله ولا يلزم ملكه ومع اننا اذا ادعنا  
الضمير الى الجهر لم يتغير لفظ الجهر قبل لفظ كل واحد منهما فقيدها فانه يكلف  
بغير معنى عنده من بعد وان اردنا فقيده قبل الضمير لم يفرغ اللفظ الى  
الشيء بان يكون الضمير فيه لفظ الضمير المحرور عما انصف اليه ويرى  
الضمير المسمى من اوصاف الجهر فلفظ الضمير ايضا لا يماثل انما  
انه لا معنى للاضمار واعتبار الضمير المحالف اللاحق السالفة عقيدته  
لوضوحه وهو غير مفيد الحق اذ اخرج المذكورات انما يكون ضمير الضمير  
لوقية الضمير المسمى بالضمير المحرور والحق ان ليس هناك الجهر على الا  
يكون حلالا لان هذا الجهر لا ليس بمجمل لما عرفت من انه لا يحل الله في المحرمات  
ويكون العادة شقية للوضع وقد عرفت ان السالفة المشقة لا يجوز  
لانها تدبر ما وجد من انهم اوصاف ليس بحجة على الظاهر واعتبار  
تقصير الشرط فكيف ثم ان الضمير انما يلفظ عند خلوه عن الفالدة او في  
العلم على حاله ثم ظهر ما عرفت من ان الولاية اذ اعتمدت على الضمير  
معلوم ان كل من الاصول الثلاثة الاخرى في ذلكها وجعلها كلها الاصل  
ولكن لا يتغير من السالفة مشقة للوضع لانها علم بالعلم وانما هي  
فيجوز له حلال وقد عرفت انه ليس كل شيء لا يخفى ان ما ذكره في وجوبها  
اقتداء من اخلاصه بحسبها في الموضوع العرفية تدبره ولكنه انما  
بان فانه اذ قيد بها لشيء الاحتراز على التيسر على احتمال المحرمات في  
نظر الحكم لا وجوب المحرمات على العلم الا اذا كان الوضع لشيء محرم



والمعروف فيه في جميع خلاف مجهول الحكم اصلا ولا يحق ان الضيق بين  
المعروف والحكم في ذلك مع ان عدم جواز القاطعة الا في  
حده من الوجع لا يمنع فيما ذكرناه من عدم الوجع والحكم فيها  
اذ لا يلزم ان يكون ثابتا في الحقيقة باليقين في جميع احوال المصلحة هذا  
الظاهر بالخط فليس في جواب ما مر من الاول وهو صحة ادعاء  
انما يدل على الاشارة اذ المصلحة لم يثبت وقد علمت بصحة التوقف  
والجسمة فلا يكون مصداق تلك الادلة الاجمالية وروى الشيخ او  
بالنسبة الى ما لم يثبت احدا الذي هو في العارضة بالثقل او لا  
وغير ذلك كصاحبه على المصلحة كما يثبت في عدم استقامة ما  
ذكر من التخصيص الاول واقام الحكم الخطر في الاولات لانه من  
القول او العمل غير علم كقولهم نعم وان يقولوا على ذلك ما لا ينافي  
وقوله نعم ولا ينفك بالنسبة لك بل علم وعدة انواع من الاحكام  
احدها ما دل على ان من القول غير علم وعلى التوقف والكف فيما لا  
يعلم وفي اشهرها المرقى من الوجهين من انما الناس يعرفون ولا  
هذه في نفسه ملائكة الله وملائكة العذاب وكفهم ومن عمل شيئا  
وسما الله من الصادق لا يحكم فيما يقول بل لا يفتنون الا الله  
منه واشتبهوا وتولى انما المصلحة حتى يحلوه فيه على انفسهم  
يجلو من حيث الحق يعرفون فيه الحق قال الله نعم فاستلوا اهل الكتاب  
كم لا تعلمون وما سمع هشام بن سالم قال قلت لابي عبد الله

من

ما في المصلحة فقال ان تقولوا ما يقولون الحديث ثابها ما على ان  
ثابها في كل واحدة حكما ان في ذلك القول وجوب فلا بد من انفس فان  
وجدوا الا في موقف ثالثا ما دل على وجوب الاحتياط كما في بابها  
الاجابة الاخرة بالوقوف عند الشبهة منها حتى يراى من المصلحة  
علا لوقوف عند الشبهة من الاقدام في المملكة ومنها اذا اشتهت الام  
عليكم ففما عندنا من احكامها بالثقل منها مع قوله في ذلك فلا بد من  
وجوب بين وبينها وبين ذلك في ترك الشبهة في من المصلحة ومن ان  
بالشبهة اذ لا بد من المصلحة وهذا من حيث لا يعلم ولا يوجب قاطع عليه الا  
والمنع الاول من الاحكام اذ مشرعا لوجود اولى التوقف بحسب  
الواقع فمن انما استوفى وان اذ اذ يوجب العارضة والمصلحة في الاحكام  
عابدا الا انما تدعى بالحق في الاحكام والاحكام والاحكام بالحق  
بلحله اخرى منها فكيف يكون قولنا ولا يغير علم بخلاف قوله وبالحكم القول  
بنفس الشيء المجهول حكمه كسحب الثمن مثلا لا يفتي له حتى يرضى عنه بل لا بد  
القول بحكمه من الله تعالى فيه من حكمة او ابا حنيفة في القول به بل  
نقول بان حكمه العام من حيث كونه مجهول الحكم هو الاشارة كما انكم تقولون  
ان حكمه العام هو المصلحة نعم لكف عن نفسه في ذلك الشيء والتوقف فيه حتى  
الكف عن مباشرة المصلحة المقصودة منه كما في المالكات والسحب  
في المصلحة صحيح وعلى الاحكام الا ان يمكن ان يكون المصلحة بالحق

ما في المصلحة

من جهة المصلحة المجهول في الاول والاول وانما في المصلحة في الاول  
من احكامها في المصلحة من حيث يستلزم في المصلحة في الاول  
الما في المصلحة من القول غير علم في ذلك من المصلحة في الاول  
الاجابة وكذا او عليها وروى الشيخ في المصلحة في الاول  
لخاص بالواقعة من حيث هي مع ان الاخذ بالقياس في الغالب ليس  
الاجابة من الاحكام الشرعية فيمكن ان يكون هذه الاجابة في المصلحة  
قوله في المصلحة في الاول والكف والتوقف ايضا هو الحكم في المصلحة في الاول  
العام وليس في الاول معلوم في الاشارة كما ان عندك هو المصلحة في الاول  
حكم خاص بالواقعة من حيث المصلحة في الاول عند الطرفين في الحكم في المصلحة  
استلزاما لاستلزام الاحكام الدالة بعضها على الاجابة كما هو عند الاجابة  
وعنها على المصلحة في الاول في المصلحة في الاول في المصلحة في الاول  
دلالة لما في المصلحة في الاول في المصلحة في الاول في المصلحة في الاول  
المحاضر في المصلحة في الاول في المصلحة في الاول في المصلحة في الاول  
نظير في المصلحة في الاول في المصلحة في الاول في المصلحة في الاول  
واستلزاما بالكتاب وان كان قد يقال ان الاجابة في المصلحة في الاول  
يجب لا يمكن ان يحكم على احكامها بصحة الاستدلال وان وصنع الدلالة في المصلحة  
في الطرفين فان دلالة قوله نعم وان تقولوا على ذلك لا ينافي ليس في الاول  
من قوله الناس في محله كما لا ينافي وكذا الاجابة بالكتاب حاصل

لطرفين

لطرفين ايضا وقد يجاب عن الاحكام الدالة في الاول في المصلحة في الاول  
على اذا امكن الوجع في الاول في المصلحة في الاول في المصلحة في الاول  
على عدم الوجع في المصلحة في الاول في المصلحة في الاول في المصلحة في الاول  
ايضا بان لا يستلزم كفاية احكامها في الطرفين يكون الوطيق في المصلحة في الاول  
اصل الاجابة في المصلحة في الاول في المصلحة في الاول في المصلحة في الاول  
لا ينفك عن المصلحة في الاول في المصلحة في الاول في المصلحة في الاول  
ادان في المصلحة في الاول في المصلحة في الاول في المصلحة في الاول  
الثاني في المصلحة في الاول في المصلحة في الاول في المصلحة في الاول  
او كونه فلا يدل عليه كما لا يدل على غير المصلحة في الاول في المصلحة في الاول  
كما يمكن ان يكون هو الاجابة في المصلحة في الاول في المصلحة في الاول  
الادلة في المصلحة في الاول في المصلحة في الاول في المصلحة في الاول  
لا ينافي وجوب الاحتياط كما في الاول في المصلحة في الاول في المصلحة في الاول  
الباقين ايضا فان الواقعة في المصلحة في الاول في المصلحة في الاول  
من حيث انما في المصلحة في الاول في المصلحة في الاول في المصلحة في الاول  
في المصلحة في الاول في المصلحة في الاول في المصلحة في الاول  
ادليس كل ما لم يعلم حكمه خاص بحسب الواقع في المصلحة في الاول في المصلحة في الاول  
استلزاما لهذه الاجابة كما لا ينافي في المصلحة في الاول في المصلحة في الاول  
في المصلحة في الاول في المصلحة في الاول في المصلحة في الاول



بعضها بالآخر من المشهور والاشهر وفيه مقتضى على التفسير والمؤلف  
وح من هذا الاجراء على صورة فراض الادب وهذا من حيث  
كما هو مودعها وقولها عنه واما في حق آخر او عمل عاصم  
اد كتاب المشبه قبل الرجوع الى الادلة او في التفسير في الموضوع مع ال  
كما في او على بيان الاجتناب عن التفسير دون وجوب نظر الى انما  
مسا في مقام التفسير في حق التوحيد عما عدا ان يجب الموضوع في التفسير  
اما اعتبار ما في الافعال من الاما في حقها والخاص الكا منه او باعتبار  
ان كتاب التفسير مفسر للوضع وما هو معلوم في حقها كما هو الظاهر  
الصرح في كل موضع الاجابة في بيان الرواية الاجماعية حيث قال  
ما يقتضيه ان ظاهر تلك الرواية ان التفسير ليس عرصة على التفسير  
العلم منها الاما ان عرصة الواقع مع من يتركه فقد ارتكب العلم الذي  
وقوع في الملاك والاعتبار وهذا دليل على ان التفسير في صورة العلم هو  
خلاف ما انفقت عليه كلمة التفسير فلا بد من تنزيهه عن معنى هو  
وهو كما يمكن العمل على ارتكاب التفسير يمكن لغيره ان يكون اظهر  
منه احتسابا وكونه على ان ارتكابها لا يجب قلة المبالغة في حقها  
للا مية اذا فوض في حقها فمن غير القات له الى هذه العادة في ذلك  
من حيث لا يعلم كما لا بد من ذلك ما في حجة احدا على ما دروسه من التفسير  
م حلال بين وحرم بين وسبيل بين ذلك الحان قال والمعا في التفسير

الرجوع

من يتحولها في تلك ان يلحقها وما دروسه من ارتكاب التفسير  
بعضه نفسه الى الحوات واما في حقها الظاهر من قولهم ارتكاب الحوات  
انه اشرف عليه وتعرض له في القالب في حق المبد كما تقول لمن اقبل  
الى الاستدانة اهلك نفسه وان سافر وحده ان ترضى من التفسير في حقها  
قد يشكك في الرواية الاخيرة ما يردت في علاج نقادس الاحياء  
وقد ذكر الامام عليه السلام عن عبد ربه التفسير الاجماعي ما اشهر وترك  
الشاذ النادر معلوما ان الجمع عليه لا يرب فيه غير قال واما الامور المشه  
امر بين دشته فيمنع وامر بين عينه فيجب وامر شكل يرد علمه الى الله  
وسواء قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحدس ولا يحدس في التفسير  
المذكورة لاحتمالها في التفسير فاستشهدوا بالصحة من قول التفسير يدل على وجوب  
ترك التفسير لا سيما بها ومثله عمل على التفسير في الموضوع اوله كونه لا  
مع تعلق بها بغيره واجيب عن ذلك بان الاستدلال باعتماد التفسير في التفسير  
واما الاول فيجب منه تارة بان استدلاله بقول الرسول صلى الله عليه وسلم  
الحكمة ووجوب الجمع من اتباع الامر المشكك بان يحدس في التفسير من حيث  
انما هو حرف الواقع في الحكم فاذا كان الواقع في الحكم مع جهل التفسير في حقها  
فمع معلوم من الجمع عليه وشيخه من الواجب بالمرغ فاذا كان ذلك معلوما  
فيكون هذا احكاما وهذا الجواب وان كان يقع الاشكال في الاحكام لا  
انه يجنب جدا وحق في حكم التفسير مثل الشاذ النادر ويشكك في ان

جعل التفسيرات مقابل الحكم ونقصها الاول بان التفسيرات والحكمات  
كلاهما لا يحدس ولا يحدس لان ارتكاب جميع التفسيرات مع انه مقتضى  
عامه فلا فائدة لبيان حكمه لا يوجب الموضوع في حقها والحق بان  
له ان يقول ان الاجراء في حقها على حقيقة الموضوع المشبه كسرها بان  
بها احكام التفسيرات في حقها فاذكره فيما يخص الجواب عن جهل التفسير  
بان ما يدل على اعذاره بها بل بنفس الحكم يدل على ان الراد بالجهل  
منه يمكن من النص والبرهان من جهل اعذاره باحكم وهو ما عني  
فيه والبرهان بان كون الاحكام تنشأ لانها في انفسها كالتفسير  
الى فتبين مع انك لا تجعل ما يجب الاجتناب عنه من حلال التفسير  
اذا الماد به ما يجوز فحله وكما في منع الطلوع بل الظهور ايضا  
اذا الماد بقوله هلك من حيث لا يعلم مقابل الحكم الماد الماد الاق  
وهو لا ينافي حرمها باعتبار كونها سببا في هذا وقد علمك ما ذكرنا  
ان هذه الروايات على تقدير دلالتها على حرمه انما يدل على حرمه في الحاله  
لحق حكمها مع فرض الجهل بالواقع في مقابله الا حله الظاهر على العمل  
الآخر فالقول بالحرمه الواقعية لو كان كان حلالا عن الحكم بين الواقع  
واظهار على ما يشاهد سابقا على الحكم بان حكمه من الاجراء في حقها  
بحسب الظاهر حيث ان بعض احكامها سببا في التفسير والاحكام الاخرى  
عن القول بغيره في حقها وبعضها احكاما لا يحدس في حقها ووجوب  
الاحكام ونحوها الاخر ووجوب التوقف ان تستدل كل من الراد

في التفسيرات والحكمات  
كلها لا يحدس ولا يحدس لان ارتكاب جميع التفسيرات مع انه مقتضى  
عامه فلا فائدة لبيان حكمه لا يوجب الموضوع في حقها والحق بان  
له ان يقول ان الاجراء في حقها على حقيقة الموضوع المشبه كسرها بان  
بها احكام التفسيرات في حقها فاذكره فيما يخص الجواب عن جهل التفسير  
بان ما يدل على اعذاره بها بل بنفس الحكم يدل على ان الراد بالجهل  
منه يمكن من النص والبرهان من جهل اعذاره باحكم وهو ما عني  
فيه والبرهان بان كون الاحكام تنشأ لانها في انفسها كالتفسير  
الى فتبين مع انك لا تجعل ما يجب الاجتناب عنه من حلال التفسير  
اذا الماد به ما يجوز فحله وكما في منع الطلوع بل الظهور ايضا  
اذا الماد بقوله هلك من حيث لا يعلم مقابل الحكم الماد الماد الاق  
وهو لا ينافي حرمها باعتبار كونها سببا في هذا وقد علمك ما ذكرنا  
ان هذه الروايات على تقدير دلالتها على حرمه انما يدل على حرمه في الحاله  
لحق حكمها مع فرض الجهل بالواقع في مقابله الا حله الظاهر على العمل  
الآخر فالقول بالحرمه الواقعية لو كان كان حلالا عن الحكم بين الواقع  
واظهار على ما يشاهد سابقا على الحكم بان حكمه من الاجراء في حقها  
بحسب الظاهر حيث ان بعض احكامها سببا في التفسير والاحكام الاخرى  
عن القول بغيره في حقها وبعضها احكاما لا يحدس في حقها ووجوب  
الاحكام ونحوها الاخر ووجوب التوقف ان تستدل كل من الراد

الجمع عليه اي المشهور ان كان من جهة بين التفسير يكون مقابل الحكم  
فيما هو بين التفسيرات والحكمات والتفسيرات في حقها والحق بان  
ان الحكم المنشأ من الرواية القليلة اشهر من غيرها في الروايات  
من باب بين التفسيرات وواقع الظاهر وان العلم بها كان ان الحكم المنشأ  
فيها بعد ما هو معلوم من تلك التفسيرات هو واقع في حقها من باب بين  
التفسيرات وان الحكم المنشأ من رواية لا يعلم بها من اي التفسيرات  
المرجح هو الواقع بين المشكلات وعليه فالظاهر من العلم بين  
والحكم بين ما بين حواذ البعل به وعدم جوازها وبالمعنى ما لم يثبت  
فيه شيئا منها ووجه ذلك ان في وجوب التفسير من التفسيرات في حقها  
وقد يجب من اجل الرواية بانها انما يدل على حرمه في التفسيرات  
وهو من عمل التفسيرات بانها تشمل التفسير في الموضوع وكذا تشمل ما  
يشمل الجواب ومن التفسيرات مع انهم لا يقولون بوجوب التوقف فيها  
فاهو جوابه وجوابا وانما صرح في بعض الاحكام الصريح بان  
للمفسر بنفسه الحكم وان من الجهل بموضوعه فالتفسير في الاحكام  
التفسير في الاصل وانما يدل على ان الاحكام تثبت ولو لم يعمل التفسير  
فيها على الكفاية لم يثبت الواقعة لعل بين العلم بين التفسيرات  
بجسبها التوقف والتفسير الى التفسير الاجتناب عنها وفي التفسير في  
الموضوع وان حمله على ذلك من حيث لا يعلم صريح في الاجتناب وكذا

جعل



المستقله عن الاحياء بل هو حيلة من تلك الاحياء ولكن قد عرفت  
ان ما قيله من القول كلما واحد وهو الحقير المظلم كما عرفت انه  
سأل الاحياء ما يصح كلف وانما بها ما صرح من اثبات الحقير  
صاحبه لقاصه اذلة البرانه من وجوه كثيرة ثم سمعته قال ان  
ما ذكرناه من اصالة عدم الموت فيها لم يرد عليه بل قيل ان  
الحقير ايضا لم يزل الاصل فيها الحقير فيه خلاف بينهم وحقائق الكلام  
تستدعي دسم ومقاييس الاول مما اذا كان ذلك الحقير المظلم من جهة  
الحيل مستحقا للحكم كالحيوان كالموتى كالموتى على الموت  
موتى ومقتضى الاصل فيه على ما هو مقتضى كلام الشهيد الثاني في قوله  
الحقير حيث قال في الحيوان الموتى من جنس العين ومطالعته من جنس  
الاسم ولطيفها فان استغنى الماتل لا حقير طارده وان حرم الموت للاصل  
منها ومقتضى ذلك ان الموتى من جنس العين  
فيها ما هو كذا ذكره رطبا ونموا على ما ذكره من اصالة طارده  
عن لادان حيلة وقد عرفت ان الجاسية فيها لو كانت امه بحسب العين  
نظرا الى انه بعد تولده منها بحسب قطع الاثر ان كان ملحقا بامته كان  
بحسب العين مثلها والافضل ان لا يلقه بها بل ان الام بالطوبى  
بالضمان مخفية او اياها ما كان محيا الاختلاف عنه وان غفل غفل  
سارعا لانه قبل النسل كان خفي في الجمل ويجهد العلم في انما النية  
عند الاحتمال كونه اذ انية فيستحب وهو صفي جدا ان بعد تسليم  
ان ما دلل

ان ما دلل ما بل ان الجاس بالوطية يكون نجسا فنقول لا وجه لاستصحاب  
الجاسية الثانية لاختلاف الواقع من ان يكون غائبة عن عينه او  
واحدة فان كانت عن عينه فقد زالت بالصل قطعاً وان كانت غائبة  
عنه لم تكن معاودة حتى ينقض ما ما ذكرناه من ان الاصل مقتضى طارده  
مضيق ان مقتضى ما حرم من الاناث والاحياء حلية وعدم المنع من  
الاشغال به كسائر الاحياء التي لم يرد فيها نقص وانما كذا ما قد عرفت  
لحمه ويحوز الاشغال به بثبوت وقوع التذكير عليه كالموت وغيرهما من  
حيوانات الحلال التي لم يتوقف الاشغال عليها ومطالعها ومطالعها الثانية  
ولا وجه لادان له بعد التذكير في الميتة المحترمة كالوجه لذلك لا لغف  
بل ان في ميتتها الا ان الجاسية في ثم الغف قد ثبتت بالادلة الخاصة وفيها نحن  
فيه بالادلة العامة ومثل ما ذكره عن الدليل في الضعف ما قد عرفت من  
على اصالة كونه من الشهادة والاشغال اذا كانت كحيوانات الحلال ما كذا في العلم  
واحياء الاحياء واستصحاب الجاسية الثانية حال الحيوة وذلك منع جاسية  
الاقل بعد ثبوتها ولا سيما بعد معاودتها بجومات الكائنات في وقت  
وجوب الاحتياط ومن جهة الاستصحاب الجاسية الثانية التي لم تكن ثابتة  
بل قد عرفت ان مقتضى العموم الميتة الثانية وكيفية الجاسية الثانية  
من الحيوة وعدم التذكير قد اتفقت بالادلة المذكورة او كما ذكرناه في قوله  
المقول بوقوع التذكير على الحيوانات الطاهرة عن العين المحترمة كالموتى والاسماء

وهو ما يكون الاصل فيها بعد بعد التذكير ايضا لها من وجوه الا  
بما كان من التذكير في حق الموتى اذ لا طارده الاشياء ومقتضى  
لها عدم دليل خرج لها من تحت تلك الادلة الا ما استدعى القول بان  
الاصول فيها النية ومقتضى الاشغال كما من الطارده وابنه والسيد الثاني  
قد من انه بعد خروج روحه يكون ميتة والاصل فيها النية ومقتضى الاشغال  
اما الاول فلان الميتة هي ما ثبت له الموت وهو مطلق خروج الروح  
ولو بالنية وكذا ما اتفان للجامع والكتاب والستر ومن ان التذكير  
مقتضى الحيوان وهو لا يجوز الا اذن من الشارع ولا اذن في المذاهب  
بل وقد اتفق في السوي من جنس الحيوان انما هو من ان الدماء مستقر  
لها شروط مقتضى مقتضى عليها الطهارة وسواء الاشغال فيترتب  
على دليل حال خرج مما دلل على عدمها وهو مقتضى الاشغال في حق  
الاول فمقتضى مقتضى الميتة بل لها مقتضى بل ان عرفا بل ونية ايضا  
في القاموس والخراج ان الميتة ما يقع عليه الذكاة ولو سئل في ذكاة  
الميتة عوم تحت الميتة والاطلاق لا يقتضي الا الى ما مات تحت اتفه  
والعلم مما روي من ان الميتة لا يفتقح جثثها ليرى البنية الى انخ الميتة  
بل الظاهر انه بالنية الحية كما قد عرفت من ما في حرمه لا يقع من الميتة طارده  
ولا حجب واما الثاني فلانه من حرمه مقتضى مقتضى بل ان عرفا بل ونية ايضا  
حيوان الاشغال وهو مقتضى من الاصل في الاشغال في الجنين في السوي  
فاصر من اثبات حرمه ان كون حريم الميتة مستورا للميتة الاشغال بعد موته



وقد بان ان محمدا وعلم انه من الشاة مثلا وكذا يعلم ان اصل وقع  
عليها التذكير لكون طاهره حاشا الانفعال بها اما الاول فاصلح  
لما يتبعه حتى يتم لهية كان الاصل في تلك العكس وسبق فصل الطاهر  
فيما في القسم الرابع الشاة والثالث في ان يقال ان الاصل في الطاهر  
وسبق حاشا الانفعال اما الطهارة وحاشا الانفعال فهو ان يكون على التذكير  
وفي غير معلومة مع ان الكون امره وجودا بما في الحاشا هو مستند  
الاصل منها ويمكن الاصل من عليه جميع توقعها على التذكير بل في حاشا  
عدم حاشا الانفعال في توقعها في الموت حاشا الانفعال فهو كذا في  
القطعة من التي هو غير معلوم ان كان الاصل من التذكير فكذا في  
بقائها ايضا واعتبارا مودنا ان توقعها في التذكير فيكون الاصل منها  
لا يتغير كون الموت حاشا الانفعال ولا يتغير كون الاصل في الطاهر  
خروج النوع كما يمكن ان يكون على التذكير فيكون ان يكون حاشا الانفعال  
كان الاصل من حاشا التذكير فكذا الاصل من حاشا التذكير فيكون حاشا الانفعال  
الاخر ايضا مع انه كثيرا ما يتبادر التذكير مع غيرها في الامور الجارية  
في حاشا وشارة كما لو يعلم ان التذكير في حاشا مستقبل القبله او مستبعد  
وهل وقع الحد او لا يقع فانه لا يتغير التذكير في الاصل في حاشا التذكير  
فيكون في الطاهر الاخر فانه يكون المالك فيكون الحاشا في حاشا التذكير  
الطهارة ويقتضيه من ان الاستصحاب الطهارة الكاشفة حال التذكير هذا  
ما به ما يمكن ان يقال ان حاشا الطهارة وحاشا التذكير ولكن يمكن المناقشة فيه

المناقشة

ان التذكير وان لم يكن مستقلا في الحاشا الطهارة الا ان الحاشا فيها  
اكثر من الاستدلال على الحاشا فيكون الظاهر من قدرتها الاما ذكيت  
الاحتمال في التذكير في حاشا التذكير في حاشا التذكير في حاشا التذكير  
بما ما يمكن ان يكون في حاشا التذكير في حاشا التذكير في حاشا التذكير  
المذكور وجعل الاستدلال منقطع وان يمكن الاستدلال على الظاهر والتذكير  
الاحتمال في حاشا التذكير في حاشا التذكير في حاشا التذكير في حاشا التذكير  
وبين حاشا التذكير في حاشا التذكير في حاشا التذكير في حاشا التذكير في حاشا التذكير  
وهذا الظاهر بعد استحالة الاستدلال في المنقطع وتوجب استعمال التذكير  
في الامور على حاشا التذكير في حاشا التذكير في حاشا التذكير في حاشا التذكير  
ان ما حاشا التذكير في حاشا التذكير في حاشا التذكير في حاشا التذكير في حاشا التذكير  
فليس ان التذكير في حاشا التذكير في حاشا التذكير في حاشا التذكير في حاشا التذكير  
بعضه في الاخرية الشريفة المحمودة واما الحاشا فان وجد حاشا التذكير  
او ثبت اجماع على عدم التذكير في حاشا التذكير في حاشا التذكير في حاشا التذكير  
بما انما في الاصل في حاشا التذكير في حاشا التذكير في حاشا التذكير في حاشا التذكير  
ان يكون التذكير في حاشا التذكير في حاشا التذكير في حاشا التذكير في حاشا التذكير  
السابع بان علم من حاشا التذكير في حاشا التذكير في حاشا التذكير في حاشا التذكير

المناقشة في حاشا التذكير في حاشا التذكير في حاشا التذكير في حاشا التذكير في حاشا التذكير

وله تعالى ان محمدا وعلم انه من الشاة مثلا وكذا يعلم ان اصل وقع  
عليها التذكير لكون طاهره حاشا الانفعال بها اما الاول فاصلح  
لما يتبعه حتى يتم لهية كان الاصل في تلك العكس وسبق فصل الطاهر  
فيما في القسم الرابع الشاة والثالث في ان يقال ان الاصل في الطاهر  
وسبق حاشا الانفعال اما الطهارة وحاشا الانفعال فهو ان يكون على التذكير  
وفي غير معلومة مع ان الكون امره وجودا بما في الحاشا هو مستند  
الاصل منها ويمكن الاصل من عليه جميع توقعها على التذكير بل في حاشا  
عدم حاشا الانفعال في توقعها في الموت حاشا الانفعال فهو كذا في  
القطعة من التي هو غير معلوم ان كان الاصل من التذكير فكذا في  
بقائها ايضا واعتبارا مودنا ان توقعها في التذكير فيكون الاصل منها  
لا يتغير كون الموت حاشا الانفعال ولا يتغير كون الاصل في الطاهر  
خروج النوع كما يمكن ان يكون على التذكير فيكون ان يكون حاشا الانفعال  
كان الاصل من حاشا التذكير فكذا الاصل من حاشا التذكير فيكون حاشا الانفعال  
الاخر ايضا مع انه كثيرا ما يتبادر التذكير مع غيرها في الامور الجارية  
في حاشا وشارة كما لو يعلم ان التذكير في حاشا مستقبل القبله او مستبعد  
وهل وقع الحد او لا يقع فانه لا يتغير التذكير في الاصل في حاشا التذكير  
فيكون في الطاهر الاخر فانه يكون المالك فيكون الحاشا في حاشا التذكير  
الطهارة ويقتضيه من ان الاستصحاب الطهارة الكاشفة حال التذكير هذا  
ما به ما يمكن ان يقال ان حاشا الطهارة وحاشا التذكير ولكن يمكن المناقشة فيه

دوران

دوران في الواجب بين المتباينين من الخير او سقوط التكليف لكونه حاشا التذكير  
في حاشا التذكير في حاشا التذكير في حاشا التذكير في حاشا التذكير في حاشا التذكير  
من نفس او ابرام في حاشا التذكير في حاشا التذكير في حاشا التذكير في حاشا التذكير  
الاكثر دون الاقل كما ينبغي لها من الصلوة فان الصلوة الحاشا في حاشا التذكير  
المشكوك فيها حاشا التذكير في حاشا التذكير في حاشا التذكير في حاشا التذكير في حاشا التذكير  
وقا نقص منه بعض تلك الاجزاء او كلها واما ما لم يجمع الجميع فلا يلزم  
شك فيه فانه في حاشا التذكير في حاشا التذكير في حاشا التذكير في حاشا التذكير في حاشا التذكير  
حاشا التذكير في حاشا التذكير في حاشا التذكير في حاشا التذكير في حاشا التذكير في حاشا التذكير  
مستند في حاشا التذكير في حاشا التذكير في حاشا التذكير في حاشا التذكير في حاشا التذكير  
الاحتمال في حاشا التذكير في حاشا التذكير في حاشا التذكير في حاشا التذكير في حاشا التذكير  
استدلال على حاشا التذكير في حاشا التذكير في حاشا التذكير في حاشا التذكير في حاشا التذكير  
ذلك ان ما لا بد من حاشا التذكير في حاشا التذكير في حاشا التذكير في حاشا التذكير في حاشا التذكير  
تعلق ما لا بد من حاشا التذكير في حاشا التذكير في حاشا التذكير في حاشا التذكير في حاشا التذكير  
على حاشا التذكير في حاشا التذكير في حاشا التذكير في حاشا التذكير في حاشا التذكير في حاشا التذكير  
لوحظ مع الركوع الى القبلة فلم يتم ان الحاشا في الركعة هو الشريعة الاصل كما  
هو الظاهر في المثال يكون حاشا التذكير في حاشا التذكير في حاشا التذكير في حاشا التذكير في حاشا التذكير  
المن على حاشا التذكير في حاشا التذكير في حاشا التذكير في حاشا التذكير في حاشا التذكير في حاشا التذكير  
مختلف في حاشا التذكير في حاشا التذكير في حاشا التذكير في حاشا التذكير في حاشا التذكير في حاشا التذكير

او من العشر



مع طبعه أو لا مع دفع اليه في وقت آخر قد مر كان المحرم وقت  
 العشر جازية دون ما دفع اليه بعد ذلك إذا لم يلحق على غيره وعلى الثاني  
 يكون المحرم مع إعطاء العشر أما وأما إعطائه في العشر فلا بد من كونه  
 ذكوة لم يعلم تقاوت حرمته به في وقت حرمته وإعطاء العشر في الأضلاع ما لم  
 يبلغ العشر وأما إذا بلغ ما صار حراما وهو النصف بالتحريم فهو  
 ما يعطيه جازيا وهو الذي جازية عشر أو بالجمع يعني أن إعطائه لا  
 يكفي من حرمته الأضلاع ما لم يأت السابعة في الخارج لا يعني أنه يشترط  
 ويوجبها غيره فإنه بعد جازيا وحرمته في وقتها الأول وفي الثانية  
 يحرم حرمته الإخص لا في المتقين دون الأعم ولو شك في أنه حرم  
 عليه قبل الكافر أو الذي حرم عليه قبل جوعه الذي دون غيره  
 وفي الخامسة كما لو شك في أنه حرم عليه قبل العالم أو الجاهل يجب  
 عليه الإختصاص من قبل الصنفين جميعا لأن التيقن بالتمال التكليف  
 لا يحصل إلا بذلك ولا فرق بينا فكرنا في الأمر نحن بين أن يكون  
 الشك ودودا لفظي أو اشتباه الحامل وحمله بأحد من الشائع  
 أو تراضا لتعيين الأول في القاض الضيق عكس القول بالخبر  
 نظرنا إلى بعض الاحتمالات العديدة وفيه تفصيل القول في ذلك  
 القسم الرابع أن تكون الحرة معلومة وكان موضوعها معلوما فقالوا  
 وقع الاشتباه في غير ذلك من الأمر ذلك المقصود ومصاديقه أم لا

هذا هو

هو المعروف من الشبهة الموضوعية ويقال لها الشبهة في الحقيقة الصرا  
 والاشتمال الأول أن يعرف أن الشبهة الحقيقية وأما القسم الثالث  
 فيمكن معه من الآخر ينظر إلى أنكم قد فرضت كل من الموضوعين مثلا  
 مشبهة لآخر جازية شتا وفي نفسها ومن الأول باعتبار أن موضوع  
 حكم الأول أنما التحريم وقد شبه أنه هذا الأول والآخر السب  
 كما أنهم فإن ظاهرهم بل صريح غير واحد أن الشبهة الموضوعية هي أن يكون  
 الشك في أن هذا الشئ خاص من دفع تحت تلك الموضوعين المحلوم حكمها  
 بحيث لو زال الشك وعلم أن واحد تحت هذا الأول كان الحكم معلوما  
 والاشتمال فيه ما عني فيه على افتراضها أن لا يكون الشبهة الشبهة هالة  
 معلومة عند المكلف كان شك في حكم أنه من دفع النفس أو من غيره وفي  
 حين أنه من مأكول اللحم ومن غيره في صوت أنه غدا دام إلا أنها  
 أن لا يكون عند المكلف حيا لمعلومة ولكن طرفة الشك في حد ذاته هالة  
 أخرى مغيرة له عن حاله الأولى كما لو شك في عالم جازية انظر عليه  
 عقاب أم لا أو بالعكس بالكلية أن يعلم ذلك حاله الأولى عند وطول الشك  
 عند التيقن عليه مع الجمل بأن المقدم منها على الجمل هو روده وهو مشبهة  
 غائبة ومنه رضى الجاهل يجب لهم لو أنما تطهير والتحسين عليه بالبرهان يعلم  
 وقال الحالة الأولى منه وطولها ما حاله أخرى عليه ولم يعلم أن الحالة  
 القاضية هل هي جازية موضوعية تحليلية مثلا ما حاله موضوعية تحليلية كما لو لم

قال الشك فيه أو ما باله إلى ما عني في دفع من ذلك إلى  
 وهو موضوعات في الموضوعات في دفع من ذلك إلى ما عني في دفع من ذلك إلى  
 الموضوع في دفع من ذلك إلى ما عني في دفع من ذلك إلى ما عني في دفع من ذلك إلى  
 ولم يكن له قابلية القسمة ولا التقسيم لقلة أو عدم شدة يتبدل منزلة  
 المؤلف وجاز استعمله وفيه نظر فإن القسمة لا ترتفع وإن كان  
 قسما لاجتماع عدم التقسيم وعدم التميز غير شدة جواز الاستعمال  
 فإن الحق لا يشترط فيها كما يأتى وإن لم يكن مشبهة لما كان لها حظ  
 بماه مضاف فإن قلنا بأشكال الغائب والمضروب منه فلا  
 يجوز التقصير فيه إلا بأذن المالك ومن يحكمه بلا خلاف على  
 ما صرح به بعضهم في كل ما استخرج ولم يميز له التقصير في مال  
 الغير بدون أدنى مشروعة وعقلا وفيه أن الحكم وإن كان محققا كان  
 خلاف حكمه في الغائب فما استخرج عنه سواء كان أجودا أو مشابها  
 له بأن يعطى للمضروب منه منه ومن مثله وجود معروف  
 وما روى عدم لوفه في نفسه في المساواة التي كلفنا فيه فلو لم  
 صحه تقصير الغائب فيه فيجوز استعماله ولا يفضل على غير الحق  
 كلامه ولم يجر وهو حسن ولشأن العلامة إجماله مقامه كلام  
 في الامتناع أيضا لا بأس بنقله قال الله تعالى مقامه في الأمر من الكوا  
 الامتناع بغيره أن يجب الاشتراك في حكم الشك والآخر حصل من  
 امتناعهما شئ ثالث كما لا يخفى من الأصل من قبل من وجب وسكو محض

قال الحيوة من حيوان مأكول لم يعلم أنها لم تلتصقه بالشبهة  
 أو بغيرها لظهور أن يعلم حد ذلك حاله مع عدم الشبهة ولكن اشتباهه  
 ذلك الشبهة بغيرها لا يشبهه إلا إذا والى وقعت فيه الشبهة بالآراء  
 الظاهر في جرده أعين أن يكون هناك شيان متماثلان في الحكم أو اشتباه  
 كانت واشتبه بعضنا ببعض في المثال المذكور وكان ذلك يرى  
 تعاملا شتبا وقد قد اقتضاهم لزوم أن يكون الاشتباه لاشتمال الحكم  
 مع الحكم أصلا لا مع لا يمكن امتدادها عادة كاشطاعها أو رقت  
 بأدوات وقتية مخصوصين وقد أورد عليه ما ظله في الاستدلال على ذلك  
 أنه ليس من شبهة الموضوع لأنه أمثال لا ينفذ في المالك في كل شيء  
 الغائب الموقوت بالربط ويتعلق بالذمة ولا يميز كان مشبهة ومما ليس  
 من الشبهة ما عني الأول فظاهرا ما عني الثاني فلا أن الشك في  
 انفراد الشبهة والاشتمال أن يكون كل واحد من الشبهة ولا يميز بر أحد  
 وكيف كان لا يخرج منها على أن يعلم أن كان مشبهة فإن كان ما عني  
 كان تقع فطلبت من ماء التيان والورد والجوز في ماء كثر من غيره  
 اجمع لاستعماله في الحمام وطلبت من ماء عذوقه في الحمام فظاهرا  
 الأصول والحوادث وعدم شمول التواهي له بل ينقل الحق إلى غيره نظرا إلى  
 بعض ما مر ما لو كان ما عني كان وقعت فطلبت مشبهة ماء كثر لولم  
 يتحقق التميز بالمشبهة إلى بعضه فلا إشكال في استعماله للأصول والحوادث

كلاهما







مكتبة

امة على وجهه فحصل العلم بالارتجاف الواقع وجميعه من العلم بالحق والحق  
 ومن الواضح ان المتيقن بالاطاعة والاعتزال فيما هن فيه لا يكون الا بغير  
 الجمع وكان هذا من العلم من استدلال المقام بان الشبهة المصورة ليست باطلنة  
 فيما لا يعلم حتى يتم له الاصل الا حقيقة احدهما او بغيره فيقتضي فيهما  
 شيئا من العلم بطريقه هذا وقد ورد على ما استدل به اولي من شوب  
 المكلف فان وجوب الاحتياط عن العلم والاحتياط لا يكون الا بضرورة العلم  
 به يستلزم العلم بالشك فيه فاما ما انفردت به من الاحتياط بغير العلم به  
 الدليل فيه فانها بانها لا تكون في حقيقة العلم هذه الشبهة انما يحصل العلم  
 بوجهه واقع فيه الاشتباه كما في واجبه التي في الشك والشك وارجا  
 بان الشك في وقوع الاحتياط لا يكون العلم بالشك بوقوع العلم في الموضع  
 لم يخبس الماء بذلك والجمع من استعمال مع تلافيا من الشبهة في  
 المصورة واي فرق بين وقوع العلم في احد المائتين او في واحد الاكبر  
 من الماء والارض مثلا والحجاب عن الاول امر مراك من ان متعلق  
 الاحكام انما هي الوجود الواقعية فمجي حرمه المتيقن وبما سلكه العلم ان  
 ما هي متيقنه في الواقع يكون حرمه وهو لو لم يكن الواقع يكون حرمه ولا  
 وجه له في ما دل على وجوب الاحتياط عن العلم والاحتياط لا يعلم حرمه  
 وبما سلكه العلم بغير العلم بالعلم بما سلكه احد الاكبر في الاحتياط عنه  
 لظهوره فمحمل ما دل على وجوب الاحتياط عن العلم في المقام وعدم صلاح

30

المشتد ظاهراً بخسبهما فان حكم التكليف بينهما حصة الشرب المأثورة  
 واحكم الواقع بينهما الميتة والنافع كالوفاق وقوع احد الاخرين  
 من طلاق امرأة او طلاقه انا فان حكم التكليف في الاول حرمه  
 او طوى الواقع كونهما مطعنة والتكليف في الثاني حرمه الشرب  
 والواقع الميتة والنافع في وجوه فاعلم والمالك اذا تيقن  
 بوقوع الطلاق ما على الناس من التمسك فان حكم التكليف في الاول حرمه  
 الشرب وفي الثاني حرمه الشرب في الصلوة والحكم الواقع فيها المأثورة  
 وما زاد على وجوب الاحتياط في المحذور وهو قاعدة وجوب  
 الاحتياط انا يخرج من هذا اشتراك المشتهان في حكم التكليف  
 ولا يخرج من هذا ما ليس بين طلاق الزوجية ونجاسة المأثورة  
 جبراً جامعة حتى يكون وجوبها جبراً كوجوب مصلحتها ومفهوم  
 اسم الامر في امر من امر ليس قطعاً للتكليف مع ان ذلك كاف  
 فيه في صحة الامر الثانية ويصح فيها بائنة الطهارة والابانة  
 وهذا مثل الاستنساخ بين الماء والارض حيث لا يتغير التكليف  
 بالاجتماع والاولى ان فيه نظراً وان بعد القطع بحرمه احد الاخرين  
 من وجوب الزوجه وشرب الماء كالحكم في الزوجه لا جبراً ولا  
 ميتة بل مضيق المقع بغيرهم احد الاخرين وجوب الاحتياط فيها  
 بمسلك للملكة اليقينية في التكليف المقطوع به كآثره دوران



الواجب بين المشايخ وبينه وكان هذا هو الوجه فيما نحن فيه  
 من التام وجوب الاحتياط في مسائل الذكوات ويمكن ان يقال ان  
 مقتضى الاحتياط لا يخرج عن وجوب الاحتياط عند عدم العلم بالحق بعينه  
 غاية الاحتمال بل يخرج من جهة الشبهة المحصورة في خصوص ما لا يقدر على التيقن  
 في الحكم بالتطبيق في الاحتمالين والتكوينين وعندها لا يعمى بها بالقاء عدة  
 معينا سولها يكون الحكم هو تلك الاحتمالات كما سبق تفصيل ذلك  
 فيما لا يخفى في هذه المسئلة ثم وجب الاجل مولد للفقر من غير الاحتياط  
 وسبق في ما فيه فعمل الاحتياط على القاعدة في كل ما يفتقر  
 اليك في ما كان الاحتياط بلا سبب الا انما قام دليل على تيقن ان  
 الالة مثلا ان اوردت نقضا على القاعدة مما قام اجماع او دليل اخر  
 عدم وجوب الاحتياط فيها قلنا بدلا من ذلك فليس عليه من قبلنا  
 قد خصص ما لا دليل ومن القدر ان يخصص القاعدة لا يفتقر فيها  
 التخصيص وان لم يرد فيها دليل على ذلك فلا نقض اجماع ولا يحكم بها الا  
 تيقنه القاعدة وهذا وقد قيل في مسائل الاحتياط بان الحكم بحالته المستلزم  
 الحكم بحالته وهو حرام عليا قطعا ولها رتبة له وجوبها والحكم بالاحتمال  
 او باليقين من غير وجوب من غير وجوب مقتضى الاحتياط من الوجوب  
 ولا يفتقر ما فيه انما الحكم بحالته المستلزم الحكم بحالته وهو حرام  
 وتبينه واحد من غير وجوب مقتضى الاحتياط الحكم بحالته على ان يرد

ان الحكم بحالته المستلزم الحكم بحالته وهو حرام

بحقيقة واحد لا يقول بحالته واحد من غير ان يرد التام من غير  
 بالحق ما لا يخفى في ما استعمل حكم عليه الاخر بالحكمة فادركه المستلزم  
 لا يفتقر مدعا ولا يفتقر الى من خالفه هذا والقول الثاني  
 مضافا الى ما يظهر من ان الاثر ان مقتضى الاحتياط على الدليل  
 الحقا ان قد عرف الجواب عنها وجه احدها الاحتياط  
 المستلزم المتكافؤ وفي اقرع منها ما دل على احتياط التيقن  
 من العامل والساكن كالصحة عن الرجل منا يفتقر من السلطة  
 من ابل الصدقة وعندها هو يعلم انهم باخذون اكثر من  
 الحق الذي يجب عليهم قال فقال وما الاثر والعظم الا مثل الخلفه  
 والتعجب وغير ذلك لا بأس به حتى يعرف الخوام بعينها والصحة  
 عن شرارة الحائز والرفق فقال لا الا ان يكون قد خلط معه  
 غيره واما السبق بعينها فلا الا ان يكون من ملاح السلطان  
 فلا بأس بذلك ان غير ذلك كما هو من هذا القبل ومنها ما  
 من حيلته انما خلط بالحرام بالخروج المحمي ومنها اخبار العامة  
 السالكين انما اخذت من العلم والمعرفة للاطلاع والاحتياط  
 حتى يرد في غير محمي ومنها ما دل على ان كل ما فيه حرام  
 لغرض الحرام بعينه ومنها ما دل على نظافة كل شيء وطهارة

فان لم يرد

كل ما يحق يعلم قلنا في وجوب الاحتياط في المسئلة التي هي  
 المشايخ في غير علم من غير فتيحة لا خاضا لذكر كون مع ان هو في العلم  
 الاولي منها هو الشبهة المحصورة تأنيها الاستصحاب فان لها  
 كل من الايمان مثلا قبل الاستصحاب كانت ثابتة فليس عليه الاحتياط  
 تأنيها ان قاعدة وجوب الاحتياط مقتضى وجوب استعمال المانع  
 المشايخ في الطهارة لان الطهارة بالمال الطاهر واجبة في كل  
 الاحتياط في منها فليفت قال يخرج من استعمال والاحتياط في  
 اما عن النوع الاول منها فالحال في منع كون مال الظالم محصورا  
 نظرا الى ان من باعنا مال الظالم بعد ملاحظة صفته من العتق والسا  
 ومن لم يخرج الحق في نفسه وملاحظة صفته في اليهم من الاموال  
 يندرج مطلقا في الحرام في غير المحصور على ما صرح به بعض الفقهاء  
 ثم قال لا شبهة في ذلك لان كل واحد منهم لو اخطأ في خصوصه  
 كان من الشبهة المحصورة ضرورة عدم المحصورة عقلا وشرعا  
 كما ذكر في السجاح الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط  
 والاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط  
 على الحكم عدم وجوب الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط  
 بهي الامور يخرج من غير احتياط التيقن في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط

الهدوء اما لا العتق في فعل المسلم كما سبق في التام المانع من  
 الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط  
 انما ان ملك كونه مقصودا او ماضية بغير حقها اى توكا  
 فمقتضى الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط  
 وستة واجعا وما ورد ما ظهره باحالة العلم الثاني معاني  
 ما هو اولى منه وراى بعد تسليم الجميع بان اموال الظالم قد خرجت  
 من قاعدة الشبهة المحصورة بسبب الاحتياط المذكورة والقول  
 بان هذا ليس باولى من ان يقال قاعدة اصل البراءة التامة  
 العقلية والظلمة تغشى الحل جاز من مقتضاها في  
 مسئلة الاحتياط ونحوها بالدليل وفي الثاني عند اصل مقتضى  
 بظهور ان جعل قاعدة الشبهة المحصورة مالا للحكم بان  
 ما خرج عنها اخرج بالادلة الخاصة اولى من العكس لما لا  
 هذه القاعدة بالجماعات وغيرها فاستشعرها وعدم قاعدة  
 البراءة لمعاني الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط  
 المعارضة والحال الى الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط  
 الله كما هي قاعدة البراءة التامة انما هي مقتضى الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط  
 المشبهة ولو اخرج حجية ومقتضى الثاني حلية ولو لم يرد



فالحكم بالحلية باخراج الخبر فاعلمنا ان حكم يخرج بالادلة على  
المقتضىين وليس فيه نقص احدهما بالاموال والاعراض والاشياء  
الثالث فبانها مع وجودها كلاً اجمالاً في شبهة الحكم انما يدل  
على اليقين عند عدم العلم وعدم ورود النفي والمفروض ان النفي  
او الغيبة مثلاً في احد المشتهرين معلومة وحكم الخبر والغيب  
معلوم ايضاً فيجوز امتثال هذا الحكم للمعلوم وهو انما يكون بشرا  
الجميع عياناً او خفياً في الاستدلال وليس في تلك الاخبار ما يدل  
عان العنبر هو العلم <sup>الخصص</sup> وبوجه آخر نقول ان اصل العلم  
والحلية في العام من قبيل العام <sup>الخصص</sup> بالجل فان ما دل على  
حرمة البول او نجاسة مثلاً انما دل على شئ هذا الحكم لا هو  
في الواقع ففي الامور المتعددة التي استدل بها بول يكون ثلثاً  
نجد في الواقع وما سواه ظاهرة فيكون الحكم فانما يجمع تلك  
الامور في ظاهرة الاشارة بالبول والمفروض انما يجمعها فيكون  
الامر بالحكمة بالظاهرة مجلة فلا يحكم بالظاهرة في شئ منها  
كما يحكم بالباطنية في شئ من احوال العام في قوله تعالى احذرت  
لكم هذه الانعام الا ما يثل عليكم الا بعد ان يثل الحرمان وقد  
صح المسند في نفسه بان العام <sup>الخصص</sup> يوجب ليس في انما

ومما كرمه من قبله الجواب عن النوع الاخير وما النوع الرابع  
فهو وان كان ربما هو في الجوانب باصناما لفظه تعينه كافي النوع الاول  
الا انه من دفع ايضا اما لا يمنع شموله للشبهة المحصورة في  
بل هو ظاهر في كل النسخ كونه حلالا وحرما اي كحلال  
بحر الاحتيال وهو في غير المحصر كاصح به بعض شيا  
وجعل جل من الروايات كذا من ذلك كى وايضا مسددة من  
صدقة عن الصادق عليه السلام هو لك حلال حتى تعلم ان الله حرم بعينه  
قدعه من قبل نفسه وذلك يكون مثل الثوب عبيد قد  
اشترى به وهو مرفعة او المولد عندك ولعلك قد راعى نفسه  
اقتنع ببيع او فله او امرأة فخذ وفي اغتار ورضعتك  
والا يبا على ما عهد حتى تبين للناس الا او تقوم به البينة  
فانما ظاهرة في انه معنى لم يذال اشيا في الاحتيال لا ان  
ان فان هذا هو عبيد واشيا فهو حلال اشيا وكذا او بعد  
في سلبك سئل عن الجبن فقال في اخر كلامه سألني  
عن الجبن وعينى كل ما فيه حلال وحرما فهو لك حلال حتى  
تعرف الحرام بعينه فتدعه وادبرني قال سألت ابا جعفر  
عن النسي والمجن في امرى المشركين واليه ان الله فقال ما علمت  
انك خلط الحرام فلا تأكل وما لم تعلم نكح حتى تعلم انك حرام وما قبل

عن كتاب الحسن عن ابي الجارود قال سالت ابا جعفر عن الرجل يفتل  
احد من بني ابي لهب يجعل فيه المسبنة فقال بن لعل انه كان وحدا  
يجعل فيه المسبنة خرم جميع ما في الارض فاعلمت منه انه  
مسبنة فلا تاكله وما لم تعلم فاشتره وبعد وكل والله لا  
السوق فاشتر منه الصم واسمن والجبين الجرب قال فان اكلها  
ظاهرة فيها الغنم من بني المسلمين ويوسفهم والشيعة الغنم حصوة  
فخوها ولذا رواه ابان الطائفة فان ظاهرها ان الشيعة لا يجيب  
بحق احتمال الفاسد وهذا كلام يقال مع عدم خطر الشيعة المردية  
بالاشتم قال والحاصل اننا نضع لعداها ثمة هذه الدعا بعد ما  
ولهم ثمرة في الاخر ابعين هذه ثمرة كمن يمازجهم منهم ويصنع  
بل ولم يدره احصاء بل ولا الحاشي اعاد نصلا عن الخاصة الى  
ان على المسلمين الامور بما يقتضي هذا التذويب بعض من تافح في بعض  
المقامات خاصة لادلائلها وكيف مع انهم ينادون بها ويبعدون  
عن موارد الاحبار الخاصة كالفي الاطباء فانه ما وراءه الاطباء  
في بعض الزوايا اقامة بعض ما هو بينهم وبينهم من الامور  
الاستغناء ان بل بعضهم من ذلك العمل بالاحبار الخاصة ويطعن ابان  
ادرايين في مسئلة الشئ بين حبس بني علي الصلوة عن بابا والحاصل

[illegible]



المعارضه ما من من القاعدة المبنية على من لا يخبر بالحق  
 كما في كونه من النفاق ولا يخبر بالحق الى نقل بعض ما من بعض  
 الاجزاء في جزاء الجاني وان شئت من بادة انصاع العلم فاعلم ان  
 ما ذكره في نقله في الاشارات حيث نقل في الجواب عن الاخبار المذكورة  
 واما الاجزاء بالنظر الى المحقق فهو من بعد انما لا يخبر  
 بها فيه وفيها مع كثرها ويجوزها في حالها وانما اجزاء  
 في الاعقاب بل وهو كشيء منها ان دونهما خلا من فاعلمها  
 وهو من غير ان نقل القوي بوجود المحقق في الحق والحق  
 الحق من الحق جدا فمن من من انما في نقلها في الحق  
 عنهما في كونه في القائلين بعد المحقق في الحق في الحق  
 هذا من ان نقل ظاهر في حق المحقق والحق استكمال مضامها  
 في معارضتها بالحق في الحق كالمحقق في الحق في الحق في الحق  
 عاقله كما في حق المحقق في الحق في حق المحقق في الحق في الحق  
 في نقله في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق  
 ما في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق  
 كشيء من الاشارة في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق  
 في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق

فمنه

من نفسه لما من ونايله ما من في موافقه كالاتي من المشتبهين  
 والذين قد نفس بعض منه والحق المشتبه في حق  
 ظهر في الحق المشتبه في كونه في الحق في الحق في الحق  
 باسناد من موسى بن اسماعيل عن اخيه من جده موسى بن جعفر  
 عن ابيه عن عمه عن عاصم قال سئل عن ثمانية مسائل في الحق في الحق  
 في عاصمها فلا بد من ذلك في الحق في الحق في الحق في الحق  
 الى الكتاب فضلا عما من في الحق في الحق في الحق في الحق  
 الاجزاء كما في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق  
 عن الاستدلال بالحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق  
 هذا ولا يخبر في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق  
 الخلاف الا من لا اعتداله به في الحق في الحق في الحق في الحق  
 اي الاجزاء واما الجواب عن الثاني اي الاستدلال في الحق في الحق  
 في كثر من المواضع كما لو كان احد الاشارة في الحق في الحق  
 ما كثر في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق  
 باسناد من الجواب في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق  
 احد في الاجزاء في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق  
 ولا يخرج في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق

يظهر ان ما من صاحب المعام حيث او في عاقله في الحق في الحق  
 بان في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق  
 ان في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق  
 لا في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق  
 الا ان في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق  
 مع النقل في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق  
 الاستدلال في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق  
 ان كانت طالبة بعد العلم بما هو في الحق في الحق في الحق  
 حصول الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق  
 الشهادة من اول الامر بان لا يعلم ان الحق في الحق في الحق  
 عدم حصول العلم بالحق في الحق في الحق في الحق في الحق  
 ايضا ان في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق  
 العلم في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق  
 به في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق  
 العلم في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق  
 من الاستدلال في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق  
 من ان في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق

البيّن السابق

البيّن السابق باهيا الى زمان الشك بحيث لم يكن هذا  
 لبق في ذلك المشتبه وليس الامر في الشك الاول كل  
 اذ لا لا يشبه لم يعلم كونه على حق في العلم في ذلك  
 الا في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق  
 كان معلوم في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق  
 من ظهور الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق  
 بالحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق  
 الاجزاء عن الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق  
 وقد فطما الشهادة في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق  
 الاستدلال في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق  
 ثم لا يخفى ان مقتضى ما من صاحب المعام وانه في الحق  
 بين ما في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق  
 وبين ما في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق  
 في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق  
 كان مع الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق  
 ولو ان الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق  
 واما في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق



لنقل الاجتماع والاختصاص على عدم صحة الموضوع بالمشبهين وسمع  
هذا المقام من يد الكلام انتم هذا هو عام الكلام في القول الثاني  
سند لا واوبلا لا واما القول الثالث فمدعى جواز  
الاستعمال ما من ساقفة وعار جوب ابدا ما بسا و  
الحرام ان ادعى به وجوب العلم بان كتاب الحرام وهو لم يجرى فيه  
الحكم بجلبه الحجج بوجوب الحكم بجلبه ما هو حرام قطعا يكون حراما  
والجواب عن الجزء الاول فظاهر مما مضى لا واما الجزء الثاني  
فمن يدعى الاول منع كون العلم بان كتاب الحرام حراما لا كقول  
عقل ولا نقل وهل هو الا كقولنا لا يجب الظاهر  
ثم يخص عن حال فعله ان كان يجب الواقع ثم ما لا يشك  
ما باستصحاب طهارة او حليته مقتضى حاطس لانه كان  
نجسا ومضويا فان نقصه هذا ليس حراما وبالحجة هو  
حتى ان كتاب احد المشبهين لم يكن اعماع هذا القول بنا على عدم  
عليه من غير تعيين وبعد الا كتابه بل من ان لا يكون ان كتابه  
حراما لانه كمال ان يكون ما هو الاول في الواقع ويكون الحرام  
وانما هو الحق فان كتابه ليس حراما بقدر عابه الا ان كان  
ان كتابه يقطع بان مدعى ان كتابه حراما في الواقع ولا كقول

7

حرم هذا الشئ حتى سببه وأما المحاب يمنع من سبب  
 فضعيف فإن قيل لو جاز أن كتاب الحجح لجاز أن القرم عليه لا  
 من على الجائر والتأني بآل لان القرم عليه من على فضل  
 ولو في ضمن الحجح وهو غير م فاقدم مثله فكذا وجه القول  
 بالجواز ولو في الجملة هو أن التكليف الشرعي لا يتعلق بالمكلف  
 ما لم يعلم الحرام بعينه ومقتضاه أن لا يكون شئ من المشبهين  
 من ماعدا المكلف وإن كان لحد فاحراما في الواقع فانه يقع فيه  
 المحرم بالاضافة انه لو ارتفع الاستناد وعين الحرام من غير مكان  
 من ما دام بدونه فبحكمه ان تكليفها لغيرها وكما جاز ذلك  
 جاز القرم عليه البهائم لانه ليس من ماعدا من حرم عليه  
 مع أن حرم القرم على الحرام محل كلام البهائم ووجه ما عليه  
 التآني أن المحاكم مجلبة الجمع فالحكم مجلبة لغيرها فمما هو  
 وإن كان مستثنى من الحكم مجلبة مما هو حرام وإنما لأن الحكم  
 مجلبة لكل واحد منها ما عدا البدل البهائم مستثنى لذلك إذ هي مجلبة  
 تلك الأخرى إذ الحكم مجلبة لكل منها بدلا عن الآخر مما هو حرام  
 ويتحقق هذا غاية الاقتراح فيها وإن كان بعض المكلفين أحد  
 المشبهين وبني المشبه الآخر بعض آخر فإن الظاهر منهم جواز ذلك

خوارزمی

كجواز الصلوة والكسوف في المسجد لكل من واجدى المني  
في الثوب المشترى مع عدم الطهارة ولو قيل بان استعمال  
احدهما اوجب جرمه استعمال الاخرى على سائر المكلفين  
كان بعيدا جدا في الجملة القول بوجوب ابقاء ما ساء في  
الحلم وجواز ان يكاب ما زاد عليه ضعف جدا بل لا بد اما  
امان القول بجواز ان يكاب الخبيث او بوجوب الاحتياط  
على الخبيث وقد بينا فساد الاول بالاعتناء عليه فنعين  
الثاني كالاشباه واوتخذه واما القول الرابع وهو القول  
بالضرورة فهو مع تنويعه كسابقة في الفساد او تسهل  
عليه باوردى من الفرقة لكل امر شكل وبور وبلا من  
بها بعض الموارى كالاشياء الموطئة المشبهة في قطع  
من الغنم فوردى اما اولهما فباعتراض الاحتياط عن عموميته  
حيث قيل ان اشبه شيء بالحيات فلا وجه لجلده اصلا وقاعدته  
بجلده بل لا بد في شيء من الموارى ان كان هناك ما يمنع  
وهذه عبارة اشكال في القام بعد ما عرفت من كونها  
على المنع واما ثانيها فبان ورود الفرقة في بعض  
الموارى لا يوجب الغنم فيقتصر على ما عرفت من هذا



ثم ان السائل فرغنا فبقى التنبه عليها الاول ان السائلين  
 لو كانا اثنتين لعدنا ظاهر والاخر نفس فقد ورد الاسر باهر اونها  
 والشم والظاهر كقول الاسر بالامر او كقولهم من لا علم الا بالظاهر  
 عنهما في اخر المشروعة بالهبة كقول الطهارة والترتيب  
 لانه يكون واجبا بل يجرى مجرى عند خوف العطش ونحوه ويرى  
 ان جواز التنبه مشروط بالاهل او الخبير من المعتبرين  
 للامر في الاول ما مر في وفي الثاني ان المراد بعدم وجدان الماء  
 عدم التمكن من استعماله شرعا وهذا كذا في الثاني ان النية عن الوضوء  
 بالماضي وانقل عليه الاجماع والاختصاص ومن هنا يستغرب  
 ما من العلامة من احتمال وجوب الطهارة بهما ولي ذلك  
 لكان مقتضى القاعدة وجوب ذلك كما في المشبه بالماضي  
 فان لم يفرق بينهما باحد هاتين غسل اعضائه بما طاهر من ظلال  
 بالآخر فقد وقعت احدي طهارتيه بالماء الطاهر قطعا  
 وبما سلبه من مشكوك في حكم طهارته بالاسل ولا يستحب  
 لغير الاستصحاب العلم بالماضي بعد غسل الاجزاء لا الطهارة  
 السابقة على الاستصحاب الماضي فاما من زلت قطعا ولو كان  
 فقط كانت محتملة في مستحبة واما في حديثه فتكون

لا كتمان

له الا ان يها هو مشروط بالطهارة لعدم العلم بحصول الشرط  
 كالاخير له الا ان يكون الحد ما نفعه لا الطهارة شرط  
 فيه اي عدم العلم برفع المانع المستحب بطلان هذا  
 كذا بحسب القاعدة والافتقار ما سمعت من الاجماع والا  
 عدم جواز الوضوء اصلا فلا يصح لو نزل عدم التنبه نعم  
 لو نسي الاشتباه ونظر بهما مع فصل الفصل بين الطهارة  
 امكن الفصل بحصول التنبه مع احتمال البطلان كانه يدعى ظلال  
 الاختصاص في انقلاب حكمه وان كان يفسر بالاستعمال الثالث  
 او غسل الثوب الغيب باحد هاتين معا كذا في الطهارة  
 غسله بالاسل كذا في ذلك الغيب السابقة فاما  
 طهارة الثوب فتكون في كل من الحالتين عليه مع التذكير  
 في التذمر والتأني واستصحاب الطهارة الطهارة من بها التنبه  
 فلا عبرة بنية منهما كما فقهين بشي بالوضوء والحدث وشكوك  
 منها الخ لا يفسر هذا الصل بغير احد هاتين شي منها بل هو  
 الوضوء فيما كانت الطهارة شرطه فلا يحقق الوضوء شرطه  
 واما ما كان الحد ما نفعه فبطلان عدم وجوب الوضوء فيه التذكير  
 في وجوب المانع من دفعه بالاحول وفيه تام ولا يمكن استصحاب

الحالة السابقة على الثاني لا يتأثر امر تفتيها فطحا  
 واما في الثوب المذكور فيمكن الحكم بطهارة نظر الى احوال  
 الطهارة في كل ما لم يعلم بحالته ومثله الثوب الطاهر  
 فصل في ما يندرج مجاميع رعاية شئ به الطهارة والثوب  
 الذي لا فاد احدها فصل بالآخر كذا وبقرع على ذلك فانه  
 لو كان عند ثوب غيب لا يفسر وكان عند اثان مشبهين  
 امكن الحكم بوجوب غسلهما الصبر بحصول الغيبة واما  
 في حكم طهارة ظاهر لانه يمكن من الصلوة في الثوب الطاهر  
 مشي عاوه في مشي فانه غسلهما فيجب عند عدمه ولكن قد  
 في اجزاء اصل الطهارة في مثل المظلم ان مقتضاها الحكم بالطهارة  
 ما لم يعلم الغيبة وقد علمت الغيبة في المظلم في الجملة وعدم  
 الاستصحاب هذا العلم لا يدل على بل مقتضى إطلاق القاعدة  
 هو الحكم بالغيبة على ما هو مضاف العلم بها وقد علم هاتين  
 الغيبة احدها بنية الثوب اما قبل الظهور او بعده فلا يتم  
 فيه بطلانها لعدم الدليل واحتمال ان تقدم العلم للكل  
 بوجوب حدث امرين طهارة الثوب بعد ورود الظهور في  
 ضلته بعد ذلك لا يفسر عليه بطلان العلم بالعلم

لا كتمان

الايجد في الامر واحد هو طهارة الثوب وتقديم الماء الغيب  
 لا يوقى عابثا حادثة فيكون هذا اولى بحال عدم تعدد الحوادث  
 مدققة بالاجرة بامثال هذه الاحوال لعدم الدليل على اعتبارها  
 على ان مقتضى عدم احتمال الغيب من الغيبة فانها ما ان قلنا  
 بانها الغيبة او طهارة ما هي غيبة غيب كذا ان اتمها مائل للكل  
 كان احتمال المذكور مصاطا للفتح مجزوء امرين على كل من التقديرين  
 الراجع الى الاحتمال لو كان بين المطلق والمضاف وجب الوضوء بكل منهما  
 تحسب الوضوء بالماء المطلق وحسب الوضوء بالمضاف لم يكن ذلك  
 بل انما كانت لاجل التبرع والبدعة والاحتياط لا بنية بل بنية  
 ولو انزل الحديث بهما لم يجرى مع رعاية شرط الظاهر في كل منهما  
 فقد زال الحديث قطعا واما المباح للشيء بالمعصية فالجواب  
 بشي من التبرع عن الشرف في المعصية فلا يحصل التبرع واما  
 لو انزل الحديث ولو باحد هاتين حدثت الطهارة فطحا عدم  
 اعتبار الشرط في رفع الحديث فانه امر لا يفسر في الغيبة  
 لو انزل احد المشيئين من جهة الاطلاق والاضافة الى الصحيح بين  
 الوضوء والافق فالبعض البشيعي البراءة والحال لا كتمان  
 بالاخير لا يفسر باحد هاتين مدققة عن كذا عن كذا بل هو الشرط  
 الى الوجوب او عدمه فتكون الاحمال كما ان ما قد يقال من ما يجب







فيما يقال بل هو في المشكوك لان ما علم ومنه الخاصه الجديده  
فيه يجب الاحتياط عند حصوله وليس فيه شيء نفي ويجب  
الاحتياط عند وقوعه من غير ان يبين من حيثيات هذا الوجه  
من باب المقتضى ولو يكن وجوب الاحتياط من المشكوك الى ذلك  
وقد انتفى عنه الوجوب حيث خرج المشكوك عن كونه مقتضى  
ومنه يظهر عدم جريان استحقاق الوجوب السابق فيه انهم كما  
في الفرع السابق وجب عليهم اظهاره للاصل وعدم الدليل على خلافه  
وايضا الخاصه لا يفي في الواقع من انحاء التاثير في الظاهر او الخفي  
فان كان الاول لم يحصل ثابته حديد والاصل عدمه فكونه  
واقعة في الخبر يخرج الاخرى عن الاشتباه ويحكم بطلانها ولو كان  
في كلا الوجهين نظر ما في الاول فلان وجوب الاحتياط عام وفي  
الخاصه فيه انما كان لاجل هذه الخاصه الجديده لم يمت حكمها  
وجب الاحتياط من المشكوك لتوقف الاحتياط على ذلك الخاصه  
السابقه عليه واما في الثاني فانه من الفرع الثالث ويشترط  
لما ذكرناه من بقاء وجوب الاحتياط عليها على حاله لو كانت الخاصه  
في نفسها مثلا ينبغي هو المقتضى لعل من غير اشتباه في  
عدم قائل به التاسع لو كان الظاهر مما نحن في الخبر في نفسه  
في احدها اشتباه انما اهل وقعت في الظاهر ام في الخفي فالظا

واما ان يشترط في خبره  
واجب الاحتياط والتجسس

ببقاء الظاهر

ببقاء الظاهر على طهارته لا لاصاله عدم ملاقات الخافه للظاهر  
لما فيه من اصاله لعدم ملاقاته للخفي لا لاجل ان الوقوف في الظاهر  
لزم ثابته حديد والاصل عدمه ثابتا لاجل اصاله الطاهره واستحقاق  
بقاء الظاهر على حاله وعدم دليل يخرج عن ذلك لعدم جريان قاعدة  
المقتضى في المقام بخلاف الفرع السابق لما عرفت من ان الخاصه  
السابقه المشبهه هي التي كانت واجبه الاحتياط والظاهر  
المقتضى لم يطلع في خبره او ما هي انما هي الخاصه السابقه المقتضى  
منع عن ثبوت حكم الخاصه الطاهره بالنسبة الى ما كان ظاهرها  
لو وقعت في الخبر لم يعلق بتمامه بالنسبة الاخرى وانما يعلق الحكم  
بها لو وقعت في الظاهر هو مشكوك نعم لو كانت الظاهر في الخبر  
من السابقه كان يكون هذه بولاء السابقه وما لم يجدد وجوب  
الاحتياط عن كليهما لقطع حصول حكم جديد به وهو وجوب الفصل  
من بين مع اشتباه حكمه ونعني الحكم بالاصل ان يقال لو وقع الخفي  
على الثوب الخفي مثلام بنوعه ما كان او لا كالمسند واحده بخلاف  
ما في الثاني فوجب على الظاهر التفتيح عندئذ لهذا الثوب مضافا  
الى الفصل الذي كانت للثوب الخفي من دفع جاحش عن عدم العبرة  
بامثال هذه الاصول الفاسده لو كان احد الاثنان كروا في خاصه  
ولم يهاوا اشتباه محتملها فالظاهر عدم وجوب الاحتياط اصلا

اما من اكثر فظاهر واما من القليل فلا يصلح الاستصحاب لعدم  
جريان قاعدة المقدمه كما هو ظاهر فانما كانا في عشر وكان المشبه  
لشخصين فربما يتوهم انه لا يجب الاحتياط عليهما بل لكل منهما الفصل  
باصالعدم ووقع الخفي في ماله كما يشك باصالعدم وفيه الخش  
عن نفسه فيها اذا وجدت في الثوب المشكوك به وبين غيره لعدم  
الفرق بين الصور بين وجهه ان الفرق في مضمون الحكم لا في  
بوجوب الرض او الفصل او غيرهما من احكام بالنسبة الى صلحيه  
دون غيره فادام لم يعلم كل من الشخصين ان التاثير وقع منه الخش  
به حكم خلاف الاحتياط فان الاحتياط عند وجوبه على كل مكلف من غير فرق  
بين كونه مالك لما وقع فيه الخش ام لا فان غير المالك يمكن له ان  
الخش باذن من مالكه او بملكه او بعصيان فان ادرك بين افراده  
وجوب الاحتياط عن الجميع سواء كانا كمالا او بعضا او غيرهما  
ليشبه من المشكوك لو كان المشبه لا يدر مسلم فيهما او لحددها  
من غيره فربما يجوز لذلك الغير استعمال ما اشتد منه الاخر  
ذلك ان كان هذه البيع موقوف على الطاهره لقاعدة حمل فعل المسلم  
على الصحيح فانما اورد في قاعدة الشبهة المحصوره ولكن هذا  
هذا استعمال الصفة كمنع احداهما او لحددها وفيه التفتيح الى  
لو علم بفساد البيع وانما يبيع هذا البيع الفاسد اما عصبانا

الزينة

او شيئا فلا وجه لغيره الاستعمال واعلم ان هذا الفرع له صور كثيره  
فان من اشبهه عنده الاثنان مثلا بما يعلم باثباته اشتباه عند ما  
المسند للبيع انهم يربوا يعلم انهما غير مشبهين عنده اما اعتقاده  
وفرع القياس في شق منها او لا فبيان الخبر عنده عن الظاهر وربما  
لا يعلم حاله ثم انزله ببيع احد هاتين ببيع كليهما اما ان يبيع او يفتر  
من واحد او من مسند ثم ان ما لا يملكه يكون واحدا او قد يكون متعددا  
في الحكم في هذه الصور ثلث صور متمايزة واما في الثاني فانه  
ما ذكرناه مثلا لو باع احداهما بجل هذا البيع على الصفة انما علم اشتباهه  
او لعل الظاهر او كان حاله غير مستند فادام ما لا يعلم بان يبيع على بيع  
ما هو مشبه عنده ثم بعد ذلك لو باع الاخر حمل هذا البيع على الصفة  
الظاهر محتملا ولا يفتي في الحكم ان يفتي ان لا يملكه ان كان محتملا  
بعد وجوب الاحتياط في نفسه في وجه الاحتياط من الاخر فقط  
وان يقال بان يبيع المالكين في بيع الصفة انهم يشك عن فساد  
في الاحتياط عنده فقط وهذا الاخر وان يقال لو جاز  
عن الجميع للفتيح بقياسه لحددها وانما عدم العبرة بغير من البيع  
لما فيه من كونهما بالآخر ولعله لا يفي في سائر الصور  
باستخراج وجوبها وانما لصحتها فانما لورنا بفضل المقام لظلال  
ثم هذا كله فيما اذا كان الفعل مسلم من بيع او غيره وما لم يكن ذلك



بل كان الحق ما دون ما في الحق فالحق ما دون ما في الحق  
 الاجتناب الثالث عشرون في ان كان من اجب الاجتناب بهن  
 ما كان المشبه محصورا في اثنين او اكثر فحينئذ الدليل في الجمع ثم من  
 بعد ما وجب الاجتناب وان جرد في بعض المعاني كالانسان لاجل ان  
 يتصور عاموره ولا يحكم بالوجوب اذا كان على الاثنان ولا يحكم بالاجتناب  
 في من التفرع او الاخر بعد المشبه مثلا في الكلى والشرع ونحوها او اما  
 في ان لا يثبت بيان رتبة الواحد ما يقطع وجوب الظاهر فيه ولا يثبت  
 برهان في ان كان في حق من التفرع او من الاخر بعد اثنين او اكثر  
 حيا فقد حصل العلم بالظاهر في ما لم يحصل العلم بالاشياء اصلها  
 الحكم في الحق لو جردنا اننا لاشبهه هذا بخلاف ما في ان كان  
 المشبهين فان هناك حصل العلم بالظاهرة والخاصة في غير الكلام  
 الرابع عشر لو انشبه ظاهر المشبهين معا فظهر ان على الخارجه الاجتناب  
 من الجمع كارجح الفرض السابق فانه من جملة اقرانه واما ان يشبه واحد  
 كالماء في ان كان من نوع واحد فله فقولنا شئنا بواجب ان لا  
 يجمع ما لم يكن ما دل على المنع من اجتناب لا يثبتها لورده في خصوص  
 ما انشبه به الخبيث كذا في وجوب المعصية فانه لم يثبت في اجتنابها  
 الخبيث في هذا القول فليس الحكم فيها اذ هو ان لا يثبت في ما لا يثبت  
 عاود من انشبهه الاخر بظاهر يثبت فلا وجه لعدم وجوب الاجتناب عنها

وهو بيان

ومن جرد ان قاعدة المقابلة فان جرد وضع احدها في موضع واحد  
 لا يثبت بالاشياء بالظاهر لا يثبت في ذلك بل يثبت ان وجود الخبيث  
 معلوم والاجتناب عنه مشروط على الاجتناب عن الجمع وجرد العلم  
 بوجوب الخبيث في الاثنان منها لو كان كافيا في عدم وجوب الاجتناب لمن عدم  
 وجوبه فيها كان الاثنان في اكثر من اثنين بل في الشهادة المحصورة مطلقا  
 ان ما اذا علم من ان الخبيث في حق الفاسد فيه وهذا راجع عن القول  
 بوجوب الاجتناب في الشهادة المحصورة في القول بعد معرفته بانشاء ظاهر  
 اخر باحدها يحصل نزول الخبث باسناد الى اثنين من التفرع في التعا  
 قطعاً من دون ان يحصل علم بل ان الفاسد في الحال كما في حق الخبيث  
 السابق الخامس عشر ملأ في احد المشبهين ظاهر الاخر الاصل  
 خلافا لما في المختلف والمحال في حشرنا وجب الاجتناب عن الاثنان  
 هما ما مر والقول بان الشارع اعطى المشبه حكم الخبيث فيكون حكم الا  
 للمشبه حكم المشبه مدفوع عنه او ان المشبه حكم الخبيث مطلقا في النسبة  
 الى الخبيث ما لا يثبت في حق الاخر فيكون له نوع فطره من عدم  
 الاثنيان في حق في شئ ظاهر ولم يعلم ان تلك القطعة من هذا الظاهر  
 او الخبيث في حكم بوجوب الاجتناب عن ذلك الظاهر بل صرح ببعضهم  
 بان لا يثبت في هذا وان هذا هو معنى قوله ما بالاول اقول اصابعي ام  
 ما اذا كنت لا تعرف ولا تعرفها فحينئذ فيه لو لم يكن اسهل منه فليس

بعد ذلك ساء ما يصح للعامة من اختلاف صورة المظاهر ان قيل  
 الملاقات كان اجمل جازما في كل من انما يثبت الملاقي بها وجب الملاقات  
 التكوينية وفيه الفاسد انما يقطع لاجل ان الجمع في ان  
 واحد من ولكن كما في هذا الفرق في الحكم بوجوب الاجتناب في  
 المظاهر في كل واحد وعاشق السليم انما يثبت فيها اذا كان وفيه التماس  
 الموجب للاشتباه الملاقات واما اذا كانت الخامسة ثابتة  
 او لا ثم حصل الاشتباه في الماء المشبه بالبول ووجد الغنم  
 المشبه بجلد الخنزير فلا ان لم يكن كل من المشبهين في هذا القسم  
 ظاهر من ان يقال بانقطاع الاصل عنها بعد الاشتباه بل انما كان  
 الظاهر احدها او قد اشتبه ثم ان بعض مشايخنا ارام فانه مستبعد  
 بطرانه الملا في مسكنا اخر حيث قال يهوى في النظر ان يقال  
 ان ما مر من العواما اشتباه الجمع ذلك و فاطمة للفاطمة غاية  
 ان اعراضا لا يحجب عنها في مقامك مستبعدة من غيب نظر الخبيث  
 الاجتناب بل واعراضا لا يحجب عن الاجتناب الخاصة وبنائها على  
 وتعلمهم يعني من في الاجتناب الخاصة بكنز اوجب حكم الظاهر  
 على العواما فحينئذ انما يثبت في الخروج عن العمومات على ما ذكر  
 في سلكها له وهو نفس انما في الشهادة المحصورة في دون ملاقاتها

باجتماع ما هو من الدليل كالحصول والاستحسان بجامع من اليقين  
 لا يقال بعد ملاقات الظاهر لاحد هاهنا مشبهه الحال فيحصل الاشتباه  
 ح بين شئنا في اجتناب عن الجمع كما لا يثبت في الاشتباه في الملاقات  
 في الملاقات الخاصة عن المظاهر في خلاف الاثنيان لا يقطع فيها  
 بسبب القطع بالفاصلة في احدها ثم في احدها من ظاهر واحد  
 ظاهر اخر كان الاخر الملاقيين كالانسان في الشئنا في اجتنابها فيحصل  
 الاشتباه بين اربعة اشياء منها ظاهران في الواقع والاخران محسنان كذا  
 ولا من بين كون الملاقيين لخصتين او لراحد وولم اذكر في الصورة  
 الاول يجمع كل منهما اجزاء الاصل في ماله فحينئذ كان في جملة  
 في كل منهما لولا ان يختلف في الحكم كالماء في احدها او في الاخر  
 كان فحينئذ يثبت العلم فيهما في الفروع السابقة وقد يثبت فيهما  
 كانت ملاقات الظاهر كاحدها حتى وفيه الفاسد وبعد يثبت في الملاقات  
 بغيره الملاقي لما مر من الاصل السالم عن المعارض في خلاف القول  
 لان الفاسد لم يكن في واقع الملاقات الظاهر فقد رقت الظاهر في نفسه  
 وعن ملاقيه بجملة فحينئذ واحدة صح فلا يثبت الاصل في شئ من التفرع  
 لا فطامه اما من ذلك الا ان من هذا مع الاية معارف في جهة في سلك  
 الخاص لما كان اصل الظاهرة من اقطاع عن اجتناب في كل من الاثنيان  
 قبل من ان الملاقات لمعارضة كل الاخر بكونه اصل الظاهرة فيها

بعد ذلك







جميع المكلفين من غير فرق بين المجتهد والخطا لان وفليقة المجتهد  
 لا سبيل في وفليقة المقلد الاخذ منه فاذا استنبط المجتهد من قوله  
 شيئا كان ذلك الشيء حكما وحكم من قبله فاذا انتهى نظره في صورة ذواته  
 الامر بين العجب والحرمة لا الحظر كان ذلك هو حكم الله في حقه وحيث  
 مقلده فوجب عليه ان يعق له بهذا معناه الى ما يدعى في المقام من السيرة  
 عدم الخلاف المقام الثاني ان يكون الشك في مقلد الرقيب  
 لا يفتقر الى ان يكون نفسه معلوما من مقتضى العلم والبرهان فيكون  
 احد شيئا ان يكون الشك في المقلد نفسه بما يات به من الشك  
 في المقلد الى ان الشك واجب عليه احد الامر بين من الظاهر والجملة على  
 التبعين وحرم الاخذ كل ولم يعلم ان الواجب هو الظاهر واعلم هو المجتهد  
 ان بالكس والشك ان يكون المقلدان معلومين معا في  
 رتبته في ضرر الله من اتيها يكون الاشتباه في الموضع الذي المراكم  
 ان وعلى وجه الخلف وطريقا واجبة هذه الدلالة مثلا وان على الاجنبية  
 حرم وان شئت اربعة عليه انما هل في الجنبية او من وجبة وكما لو شكك  
 الما في غيرهم انه اخبرهم او اول طمسها وكما لو اشتبه بهم الله  
 اخبرهم بصره او اول شغل ولا في في هاتين الصورين ان  
 التبعين في الثانية السابعة ان حصل مرجح لاحد الطرفين فيكون الاجتهد  
 كالمقارن الاخير بين حيث ان كلاهما مرجح احد طرفيه بالاستسناد فشركا  
 فيكون وجه

في الاول وتيسر في الثاني والظاهر ان من شجع جانب التمسك في المثال الاول  
 اذ لم يزل المقلد ان يحفظ المخرج اليه في ذلك الشارع من المدايا بالبرهان  
 قد تقدم في صدر المجتهد ذكر جملته من اصول وقد شرحت بعضها على  
 وفي اصل الاجابة واصل البرهان وكذا عدم الدليل ولذا لا عدم وجوب  
 بعض اخرى يحتاج الى زيادة كلام وهي استحباب عدم واصل عدم واصل  
 النفي والاول بان يفتقر في محل الشك واما الثاني والمدايا به هنا اشارة  
 عدم حكم من الاحكام الشرعية فكيف كانت او في غير ذلك الدليل على جبهته  
 اما بالنسبة الى الاحكام الشرعية فبما في اصل الاجابة واصل البرهان  
 مرانها فان مشعرا بالنسبة الى الاحكام التي صغرت في ذلك من المدايا  
 اليه كالا يستحب فان كل حكم من الاحكام حادثة فيستحب عدم معنى يعلم  
 ثبوتها وكذا الاخبار الدالة على رفع ماله يعلم في وجوبه لموجب التمسك  
 عنهم فانما يابلا في شامد الاحكام الى مستحباتهم وقد يقال ان الظاهر من  
 الوضع والرفع وما في معناه هو وضع المؤخذة والعقوبة في وجه ذلك  
 الوضع بعد من سياق الروايات وبنات لما في عند الاستحباب من الاحكام  
 الوضعية لا في مزار العلم بل في العقل والبدن في فلتا فيهم في مجاز  
 الفقه يمكن ان يفتقر احكامها الوضعية كالخبر بالوقوع والخاصة والكلية  
 المستقلة بالعلم والمنفعة باسماها الفرض والافعال والاحكام والاصح  
 والمطلوب ان يفتقر ذلك على ما يحسن على الصغير والحق والافعال والاحكام

الا فتشبهت في ذلك في الظاهر والرفع في ذلك بحيث يجرى في اجابة  
 الى خصوص المكلفين دون اوضاعهم محل من مظاهر في شيا بعد استلزام  
 الاحكام الوضعية احكاما تفرقة وعدم دور في احكام العلم والعقل  
 لا في الحكم بعد ما في الظاهر ما لم يتم دليل على شيئا وهذا هو المفضل عند  
 الاحكام فان لم يكن بالظاهرة في الخاصة والافعال والاحكام والاصح  
 من الوضعية لا في الاحكام الدالة عليه نعم بعد شدة شبهتها بالاحكام  
 لا بعد ذلك في الجاهل غالبا فيمكن في خاصة بين الا لا في علم العلم  
 وبعضها في العلم على العلم وان لم يعلم انما في العلم وان في العلم  
 للفرق والجملة فكان الحكم التكميلي انما لم يتم دليل على شيئا بعد  
 في الظاهر نظر الى الاختيار المذكورة فكذا الحكم الذي في العلم في العلم  
 بينهما في مقلد الاخبار مضافا الى الاخبار الدالة على ان الله تعالى  
 بيان ما يطلع وما يفتقر على ان لا يخرج من انما معصوم ليس  
 الناس ما يطلع وما يفتقر فاما المصلحة والتمسك كما يصدق في العلم  
 يصدق في العلم في صفة العلم انما لا يفتقر الى نفي جملته من الاحكام  
 كما لا يفتقر الى العلم بالاصل انما هو انما لم يكن المشرط  
 او اكل من علمه واما اذا كان كذلك فلا يفتقر فيها بالنفي مطلقا بل في  
 تفصيل مقدم ذكر في الطلب الذي لا تفضل واما الثالث  
 وهو اصل النفي المدايا به اشارة الى وجهي مطلقا معناه

من الاحكام كما لا يفتقر الى العلم والافعال والاحكام والاصح  
 الملاحظات الخاصة واصل عدم حصول الرضا في العلم على  
 حجة في الاحكام ما في اصل العلم الذي هو نوع من غير هاتين  
 ان لم يكن مبيها على ما في محل الشك واما الاخبار المذكورة فلا يشبهها  
 كما هو ظاهر في علمي في هذا جملة اخرى من اصول المذكورة في كلامهم  
 وسند كها في الباب الذي انشأ في تحريم الكلام هناك كسر الشك في العلم  
 ذكر ما في بعض الاحكام على العلم بالتمسك باصالة البرهان واصل  
 عدم تقدم الحادثة التي بان في الاشارة اليها في الباب الذي  
 انشأ في التمسك بالاصل معنى النفي والعدم مطلقا مع بيان ما فيها صحة  
 ومبادا في ثلاثة احوال هي التمسك بالاصل مسئلة  
 لتثبت حكم شرعي من جهة اخرى فاذا استلزم ذلك لم يصح الاستسناد  
 به وهذا في اصل البرهان كما في الاشارة في الشبهة طاهرها انما  
 الى استلزام باصالة عدم وجوب الاحتياط عن علمها بغير وجه  
 بينهم وجوب الاحتياط من جهة اخرى ومنه التمسك بالتمسك  
 وكل الحالة عدم كان يقال لاجل عدم نجاسة هذا الماء فلا يجب الاحتياط  
 عن كونه نائلا من شغل الماء من كان يقال في الماء الملاقاة للنجاسة المشكوك  
 كونه لاجل عدم نجاسة من جهة الاحتياط بغيره في الماء اشارة  
 تقدم الحادثة فتصح ان يقال في الماء الذي وجد فيه نجاسة



بعد استعمال ولم يعلم هل وقت الخامسة قبل الاستعمال  
الاصل عدم الخامسة فلا يجب غسل ما لا في ذلك المأخوذ من الخامسة  
ولا يصح ان كان ساعدا للدم كما اذا استعملنا ما وقع على ان ذلك  
كان وقت غسما ثم قلنا بالقاء كره عليه دفعه ولم يعلم ان الاستعمال  
هل كان قبل نظيره او بعده فلا يصح ان يقال الاصل عدم تقدم  
نظيره فيجب اعادة غسل ما لا في ذلك السابق ذلك الاستعمال  
حكم بل دليل فان وجهه الاصل في الذي باعتبار وجه تكليف العاقل  
وجود اعلام التكليف بالتكليف ولا يجب ان لا يترك التكليف عند عدم  
الدليل فلو ثبت حكم شيء في الاصل بل انما ثبت حكم شيء في معنى  
دليل وهو باطل اجاعا فانها ان لا يترك التكليف لاسباب التمسك به مسلم  
او من في حكم مثله انما يقع النسيان ففصل الطاهر فطرا وجسما  
فانك ولدها او امسك رجلا من رتبة وفضل او نحو ذلك  
فانما لا يصح التمسك به لانه الذمة لا ينبغي للفقير الوفاء  
في الامتناع ولصاحب الواعد الصلح انما يتركه من غير ان يترك  
او عامر كماله انما راج مثل هذه الصورة في قوله على ان  
ولا ضرر في الاسلام وفيما يدل على حكم من انكف ما لا يضر  
اذ قلنا الضرر غير محمول على حصة بل لا يضر معنى بل الظاهر انما لا  
ينبغي الضرر من غير ان يترك التكليف والاصل انما في مثل هذه

المعسرة

منه  
هذه الصورة لا يحصل العلم بل ولا الظن بان الواعد شيء  
مع ان شرط التمسك بالاصل انما هو ان لا يترك التكليف  
ح ينقل حكم شيء بالضرورة ولكن لا يعلم انه يخرج من التمسك به او  
الضمان او هو ما ينبغي للضمان ان يحصل العلم به لانه في ذاته  
بالصلح والتمسك بالصلح من غير ان يترك التكليف بالصلح باصالة  
الذمة في هذه الصورة غير معلوم بل يشتمل على قوله انما لا  
مالا يخلون فيها فان قلت هذه الواو اية كان يدل على المنع من الحكم  
في صورة الضرر يدل عليه في غير هذا ايضا قلت لا فان صورة عدم  
الضرر دالة على العلم ولا تكليف فيه للاخبار بل تكليف  
العاقل بخلاف صورة الضرر فان كان التكليف تكليف العاقل  
غير معلوم لعلم الضمان بانه صار سببا لان مال يترك  
الذمة في الجملة فانه في الطابع ثالثا ان لا يكون  
التمسك فيه بالاصل جزء عبادة مركبة فلا يجوز التمسك به  
لوقوع الاختلاف في صلوة هل هي كغيرها او كغيرها او اقل في ذلك  
وعلى هذا القيس بل كل شيء في غير ذلك المركب كان له  
كأنه من شيء مالم يكن فيه شيء في ذلك المختلف فيه  
لا فلو ما لا يحصل كالا في التمسك به او اقل لا يوجب ان اصل البرائة  
وتحريم من الاصول المتأخره انما شأنه التمسك به او الاصل المتأخره

استعمال فلذا لا يصح التمسك به واما اصل عدم الكربة  
بعض في الماء القليل الذي يشك في طهره كمن هو اصل صحيح  
لا مانع من التمسك به اصلا وما يترك منه من لزم الاحتياط  
فانما هو لاجل ان الاصل المذكور الذي هو عبادة عن استحباب  
الصلوة وعدم الكربة انما يحل في موضع الصلوة مع ترتيب  
عنده حكم من يتأسس بالملاقات ولزم الاحتياط عندها  
وان عارضه استحباب طهارة الماء والماء في فان استعمل  
الصلوة مقدم لما بان في هذه التمسك ولو سلم عدم جريان الاصل  
المذكور كان ذلك لاجل العارض لا لما ذكره من كونه  
مستبانا واما ما ذكره احتياط من التمسك بان حجية الاصل في  
الصلوة ما ذكره من فضل او رده عليه ايضا بانه لا يفي في مثل  
عدم الدليل لعدم اذ انما العلم بالواقع نظر الى عدم التمسك  
ولا في الاحتياط فان دليله ليس ما ذكره بل الاخبار اربعها  
ما بان في هذا فلا يوجب التمسك به وهذا هو الكلام في الشرط  
الاول واما الشرط الثاني فثبت ان التمسك لا يخلو ما ان  
يهوم دليل معتبر على كونه موجبا للضمان ام لا فان فاصم  
لم يصح التمسك بالاصل ح فطاعة شرط التمسك بالاصل  
عدم وجود دليل على خلافه في صورته او في غيرها

بما وحدها لا يثبت حكم كان غير دليل كاصح به ولكن هذا  
لا ينافي في حكمه عليه انما سلطة امر خارج كالموقف في استعمال  
دفعه لئلا ينافي سلطة الحج وقضاء بالاصل بل هو من الحكم  
الحج عليه ولكنه ليس انما بالاصل بل بانما لا يوجب الحج على  
الاستطاعة فالاصل انما هو من صورته في هذا وفيما لا يشك  
في وجوب شيء مع القطع بوجاهة شيء على الوجوب بالاصل  
فانه ثبت الاستحباب الظاهر في تركه لا الاصل بل للقطع بيقين  
الوجاهة في الجملة وكذا اذا تخلفا سببا شيئا من استعماله بالاصل  
ثبت منه طهارة وجوب استعماله ولكن لا يحصل نفسه بالعلم  
السلطة بين الطهارة والنجاسة وكذا بين الضرر والنجاسة  
بالمعنى الامم وما ذكره في الشرط الاول من الامثلة من هذا القبيل  
فان من يمسك بالاصل في مسند الاجابة فيجب ان يمسك بالاصل  
من الاجابة لاجل الاصل المذكور بل يجب ان لا يستعمله بقطع بتأثير  
التجدي وهذا الظاهر من قوله تعالى في الآية من هذا المرام وعلم  
ولما يحكم بجواز تناوله لغني عن استعمال الاصل وما يمنع عن التمسك  
بالاصل في ذلك المسئلة فانها من العارض الاصل بمقتضى  
في اطر الاجابة لسبقها كالمقتضى لا لما ذكره وكذا الكلام في مثاله  
لا يوجب فان اصل عدم تقدم التمسك به باصالة عدم

لا سيما



لم يعلم الحكم وبعد وجد الدليل فالحكم معلوم فلا مخرج الاصل  
 فيه ولكن اشتراط خصوصي في النظر لا وجه له ان الشرط  
 عدم الدليل المقتضي لكون حكم الاصل معلوم سواء كان هو  
 النظر او غيره وهذا لما قد يقال ان الحكم من غير الدليل  
 مانع فلا يصح عند عدم شرط ما لا يفي به من غير الدليل  
 الاصل ولا وجه للتوقف فيه ولما لا لا يخرج تحت دليل  
 مخالف للاصل لا يجب دفع الدليل عن الاصل لاجل من راد الاصل  
 لعدم كونه كائنا ما حصل فيه لتمام الملازمة ثم المقتضي ان في النظر  
 لا يرد على النقصان على وجه ما في النظر من غير ان لا يرد  
 اليهم كما سيأتي تفصيل الكلام فيه انهم لم يردوا ولا وجه  
 للنقصان في الكلام من غيرهم فاعلم وهو معلق في مقال المقتضي  
 بل قبل ان لا يشتك فيه ومن ثم فطعن في هذا النقصان والظاهر  
 صدق في النقصان انما يظهر من جهة اخرى سيما في قوله في  
 الثالث انهم وقع في النظر والصدق لا وجه للتوقف ثم لو سلم  
 عدم صدق الاطلاق فانه لا يخرج الجرح تحت احوال مما لا يشك  
 فيه فيجوز القول بان احوالها موجه للنقصان لا وجه للتوقف  
 اذ قبل يفتي القطع بعدم جريان الاصل والحق يثبت النقصان  
 على ان اشق لم يلزم في النظر نعم ما كان مستند الى الباشا

فان كان

وان كان بعيدا ومنه دلالة السار في المال او فتح الباب لجهة اخرى  
 وكذا في النظر على ما في قوله في هذا فاعلم ان الحكم على النظر واستدل  
 في موارد كثيرة فظهر كونه في نظر ذلك كونه في كذا في غيره يكون  
 معتدلا فاعلم ما لا يكثر فيه وبما يرجع فان النظر بسبب التمسك  
 بالاصل حاصل في الجميع فيلزم عدم جريان الاصل في شئ من ذلك  
 فذا راعى القطع والوفاء بما حقه لعدم صدق الاطلاق والاحكام بالنسبة  
 اليهم هذا ثم ما ذكره في قوله في الاصل في غير ذلك ان العلم او الظن  
 يكون الواقعي غير منصرف غير معتد في جريان الاصل بل المقتضي  
 عدم الاطلاق غير دليل معتد في الاصل بعد انقضى الاذن والمقتضي  
 في المقام ان لا دليل الاقامة للنظر فمفادها ان العلم والادراك  
 انما راجع الى مقتضى المذكور في كلامه تحت احدى القاعدتين معتدلا  
 ولا مظهر قابل له في هذا كما مر به في الاصل الحكم بالبرهان وما  
 ان دعواه القطع بغير حكم شرعي بالضرورة ثبات ما ذكره او لا  
 من احوال الاخر راجع وضع هذا فلا يضر لاحتلال هذا ذكره من الغير  
 والنقصان بل جعل ثبوت العقوبة حاصلا لا يلزم ثبوت العلم  
 ح وان ثبت بذلك التعبد على الحكم وقد صرح بعضهم بان  
 النظر في عاقل معصية ورجح فحق من احوال النظر بغير علم وانما  
 تحتلشك في دفع الاصل ومنه ينشأ ما في قوله في دفع النقصان

المستكبر فيه وجب فلا بد له في نفسه من التمسك بالاصل ولكن  
 هذا معلوم من ان الاصل لا يجري في مثل المقام وما لا يرد الا في  
 من كلامه ان الامر المستكبر فيه يحكم بعدم جليله وان المهم  
 المركبة المطلوبة هي المهمة التي اقرها سواء ولكن هذا الحكم ليس  
 لاجل الاصل ان لا حاجة اليه ان يصح التمسك به بل لاجل النص  
 المبني لاجل ان تلك المهمة التي كبر فلا يلزم وجود النص الموافق  
 الاصل لا يصح التمسك بالاصل اذا التمسك به اما ما يصح عند عدم  
 الدليل اصلا لا مع وجود الدليل لانه لو كان فاعلم الاصل  
 كان الاصل مستعاضا به وان كان موافقا له في المقام لم يكن حاجة  
 اليه اصلا ومع في دفع جميع ما ذكره مضافا الى ان الامر المستكبر  
 في جليله لا يصح التمسك في نفسه بالاصل بل مقتضى قاعدة لا  
 يصح الحكم بالبحر في هذا ما من مفعلة **العقد الثاني**  
 في بيان حلا من اصول الكلية والقواعد المهمة الخارج بها  
 في المسائل الفقهية وهي وان كانت كثيرة الا انما تنقسم منها  
 على اثني عشر اصلا الاول اصالة الاصل في المظالم الاصل الذي  
 وهذه وان كان فيها في ذلك الاصل في الجمل وذكرنا حجة  
 من موارد بها الا انها خارجة عن ايراد تفصيل وبيان  
 فنقول مشغبتا بالواجب الثاني ان تصنيف الكلام فيها ليس

ان يحصل العلم بها فانه مقتضى الصلح ان يحصل البرهان في شئ  
 الا في حال ولم يثبت وثباتا ان ما ذكره اجاب عن اسئلة اشكال  
 الدامخ في الطابع ان لا رده ان كان في طابع اهل العقل  
 او الشرع فيحصل منه فاصح القول وسلم وروى عليه ان هذا الاصل  
 ان كان كافيا في ثبوت النقصان شرعا فلا وجه للتوقف في هذا  
 عبرة به وان اراد ان كان في طابع اهل العرف فقط في الظاهر  
 انه بعد ثبوتها على اوجه به واما الشرط الثالث  
 فهو مقتضى الاصل لا اختصاصه بالبحر بل يجري في الشرط والمنا  
 ايضا كما انه لا اختصاص له بالعبادة بل يجري في كل مهمة  
 فوهي عبادة كانت او غيرها على ما مر تفصيله في الاصل  
 ولكن لا بد من قوله بل كل فصول ان قيام الدليل على شئ ما  
 قيام دليل اخر عليه ايضا على ان ما ذكره لو لم يجرى في كل  
 بالبحر ولا اختصاص له بالبحر ومع ان وجود نص وان لا وجه  
 في كل عبادة فيحصل على شئ من احوال فلا يثبت به الكلية التي  
 ظاهره ان من يدعي انما يثبت الدليل بل التمسك بها ما قد صانه  
 من فاعلة المستغال وغيره فاعلم ان لا وجه لبعض  
 باعتبار ما اذا حصل وكونه في مقام البيان المتضمن لذلك  
 في ما يكون في مقامه من منع عن التمسك بذلك النص في شئ

المستكبر



مع مقامات الاول في بيان معناه فالق الثاني شرح الدائبة  
الاحتياط في اللغة والعرف هو ان الاحتياط انما هو في  
وقد كان هذا الاصل في اللغة والعرف في الشرع بل هو  
من اهل اللغة وفي موضع اخر ان الاحتياط هو الاحتياط  
للتقوى من الجمل في صفة الاحتياط لان صفة الجمل هو  
بعضهم عليه بان لا يتطوع في القول بوجوب الاحتياط  
بل هو من لا يتطوع في القول بالاحتياط بل هو من لا يتطوع  
ثم انما هو انما هو من لا يتطوع في القول بالاحتياط بل هو من لا يتطوع  
ولا يتطوع في القول بالاحتياط بل هو من لا يتطوع في القول بالاحتياط  
فان علم احد ما هو لغيره دليل الاحتياط لم يعد العمل به احتياطاً  
وكذا انما هو من لا يتطوع في القول بالاحتياط بل هو من لا يتطوع  
مثل الاحتياط اذا اراد الامر بوجوب الاحتياط بل هو من لا يتطوع  
وجوب الاحتياط بل هو من لا يتطوع في القول بالاحتياط بل هو من لا يتطوع  
منها من لا يتطوع في القول بالاحتياط بل هو من لا يتطوع في القول بالاحتياط  
الظاهر ان المراد بها بيان المعنى اللغوي والعرفي للاحتياط انما  
تعلق بالاحتياط الشرعي وليس له اصطلاح خاص عند المشرع  
وان كان ظاهر ما مر عن اللفظ هو ذلك ويشهد لما ذكرنا من ان الاحتياط

باجتياز اللغة بغير هذا  
الاحتياط في اللغة والعرف  
بلا خلاف في موضع من العلم  
بما لا خلاف في ما

المفردة

المفردة وفيها من افاضت حيث ذكر في بيان مثل ما  
من اللفظ في اللغة والعرف في اصطلاح المشرع بوجوب الاحتياط  
فقال الاحتياط لغة وعرفاً الاحتياط بالوقاية والاحتياط في الشرع  
الاحتياط بوجوب الاحتياط بل هو من لا يتطوع في القول بالاحتياط  
وتحل الاحتياط هو صفة الاحتياط لا الاحتياط بل هو من لا يتطوع  
في الاحتياط حيث قال بعد ما قلنا عند الاحتياط بل هو من لا يتطوع  
شبهه كالتعليق ولا يتطوع في القول بالاحتياط بل هو من لا يتطوع  
فيما لا يتطوع في القول بالاحتياط بل هو من لا يتطوع في القول بالاحتياط  
الثاني في احوال المستلزم بيان ما هو الصواب منها قال المحقق في العلم  
في ما عدا العمل بالاحتياط في الشرع بل هو من لا يتطوع في القول بالاحتياط  
مع اشتغال القلب بغيره يكون العمل به واجبا ومع عدم اشتغال القلب  
عن بعض مناهج المجدد بن عدم مشروعية الاحتياط بل هو من لا يتطوع  
فقد مر من الاحتياط بين انهم التفصيل بين الشبهة في الموضوع والشبهة  
في الحكم فبالاخص فيه بعدم وجوب الاحتياط في الاول وجوبه  
في الثاني ان كان الشك في الوجوب دون ما اذا كان الشك في الوجوب  
فقد مر من بعضهم وجوب الاحتياط في الاخير بغير ظاهر ما قلنا في المحقق  
وه من القول بالوجوب علم عدم العلم بين الشبهة في الموضوع والكم  
التفصيل فيه بطلان ما مر في الشك في الوجوب والشك في الوجوب

العمل مرات عدده كان بصيا الاحتياط من الفرائض فانما هي  
مع مفردة الوجوب والشرع بالندب والثبات بالاختصاص ايجابا  
وتكرار كل من صلو الجحد والغسل في يوم الجمعة ايجابا  
وتخيير وتكرار جميع الفرائض مع السورة ايجابا وتكرار  
مع نية الوجوب وتكرار ما مع ذكر الركوع والسجدة وتكرار  
الركوع والسجدة وجوبا وتكرار ما في جميع الاعمال من الصلوات  
مع ما يحتمل الخيئة وعلمها وجوبا وتكرار ما يحتمل الشرطية  
كله يدون ما يحتمل المانع والشرطية ثارة ومعه اخرى  
وجوب كل عمل يحتمل معه كمثل الجدة ولا يستلزم في هذا  
والدعوى عن غير ذلك هذه اكلية العبادات انما بالقاسية  
بغير حال غير ما يلزم انما لا يتطوع في الاحتياط بل هو من لا يتطوع  
اهل العلم وتخصيص الاحتياط بنفسه في مجاز خلاف ما وجبه  
والمراد بفضاء الفرائض لقالب الخلق في كثير من اوقات  
العمل وانما الاحتياط احد من الساعات في اوقات التكليف  
واذا الفرائض في اول الوقت من هو الاحتياط الذي هو  
انتهى من اختصاص الجمل ولم وجوب الاحتياط ابتداء امر على  
اجابى فان سائر الكل على الاحتياط بالعلم في الشرع المشرعة  
من علم الكتاب والسنة ونحوها ما ثبت في هذا انما هو

وكذا فيها ظاهر من مفردة النقص هذا مخالفت لما نقل من الاضاف في  
عنده ورايته وكان قد رد هذا الى ما نقلت الى الخلف فيكون قد وضع  
فقد وجد انما هو من لا يتطوع في القول بالاحتياط بل هو من لا يتطوع  
الوفاء وكيف كان فالصواب عدم وجوب الاحتياط مطلقا والمراد  
الى عدم وجوبه ابتداء ولا يتطوع في القول بالاحتياط بل هو من لا يتطوع  
انهم فخر بعبادة الله وقد بالغ في ذلك في الاشارة الى  
على الوجوب بالتيقن فقلد اختصاصا عن المذهب عليه وهو  
الدليل مع عدم الدليل مع عدم التيقن والى قول المصنف في الشك  
بحيث يقطع كل عاقل بانه ليس من الشارح وانما هو من لا يتطوع  
مع ما دل عليه من الايات والاختصاص الشارحة القطعية وقد  
تخصيصا لا ينافي ما قلنا من عدم الاحتياط بل هو من لا يتطوع  
في الاكثر والظاهر به فلا فارق بالفضل فطاع مع جميع ذلك  
فالاحتياط في جميع النسخ لو كان مفردة وليس طرية الشبهة وهذا  
بالضرورة كما يشهد به استقراء اقول علمهم من كتب فوائدهم و  
هم وما عدا طرية في جميع الاعصار والاصناف حتى عرف  
ذلك في الفهم من الكفاية والمخالفين بل ليس طرية هذه الفهم  
المع فخذ اهل الاسلام بل ولا يخفى هم وايضا يستدل ذلك  
ابطال نظام معاش العباد لا يستلزم امداد استعجاب او فاقهم بغير

العمل



به وان العمل عليه من ذلك من حكم الشارع نعم من يقول  
 مطلقا ان في حق الله تعالى الشرع بخصوصه لا عليه  
 ان دليله على اثبات مطلق القول غير وافي ببرهين من العمل  
 بالاحتياط كما في غيره ان كان هو لا يثبت بذلك كونه  
 فعدم وجوبه ابداء ما انفق عليه الكل مضافا الى ما فيه من  
 قد يوجب الاحتياط لا من عارضة في موارد مخصوصة بل من  
 في أصل البرائة وسبقها فيها انما انتفاء الله المقام الثاني  
 في انه سابق لا في ان ما فيها اما القول بالوجوب مطلقا  
 العقل والفضل اما في ان في ان الاحتياط بالاحكام الشرعية  
 ثابت في كل حال بل في كل حال في كل حال في كل حال  
 فيكون واجبا اما الثاني في فهو على من اخبار ومنها الشيء  
 في بابك الى ما لا يثبت في العمل بالاحتياط كما في  
 في حصول البرائة بخلاف غيره فيكون من كذا وكذا  
 شغال منه الى الاحتياط واجبا يقتضي الامر ومنها قول  
 عليه السلام لكل من زاد امره في عناية الله عن الرضا  
 بالكلية لم يزل له من الله ما لا يحصى من نعم الله  
 عن يمينه الى الحق من يمينه اما ما يذهب الى ان  
 بينهما على كل حال في كل حال في كل حال في كل حال

منه القيد

منها القيد فقلت ان بعض اصحابنا سألني عن ذلك فلم ادر ما عليه  
 فقال اما ما في مثل هذا فلم ادر ما عليه بالاحتياط لئلا يثبت  
 ويقلوا ومنها الذي عن يمينه عن عبد الله بن واصل قال  
 كثر الى السيد صاحب الجمل في حق الله تعالى في مثل المثل ان  
 في لساننا الشمس وفي شمس في الجمل حرة وفي ذلك الوقت  
 فاصح وانظر ان كنت صائما او انظر حتى تذهب الحرة لا تذهب  
 الجمل تكفي الى ان يترك ان تنظر حتى تذهب الحرة وتذهب بالحق  
 لئلا يترك ومنها الذي عن يمينه عن الصادق عليه السلام في حق  
 امره ان ما عند الله سبيلا ومنها الذي عن يمينه عن النبي صلى الله عليه وآله  
 من سلك طريق الاحتياط في ما في حق الله تعالى في باب الاحتياط  
 الاحاديث من باور حتى يذهب الاحتياط لئلا يترك الاحتياط  
 الاحتياط والجواب عن الاول ان الاحتياط لا يثبت في كل  
 بالاجتماع المستفيض من الاخبار النكاحية وغيرها عامر مع  
 ان بعد البين بالاحتياط لئلا يترك الاحتياط في العمل بالاحتياط  
 يحصل البين بالبرائة بل يحصل البين بالحق في العمل بالحق  
 الضرورة في الشارع ومن التفت الى الاخبار ما انما فيها  
 فان لا يجد تسليم اعتبارها وحقها في شرع الله تعالى في  
 بعدم ولا في الاحتياط في العمل على ما ثبت من

عن السند ان الظاهر من قولهم ان في ذلك الاستصحاب  
 دون الوجوب ولو سلم فهو لان اشتغال الذمة بالصلوة  
 ثابت لا يحصل البين بالبرائة منه الا اذا بعد دخول الوقت فالتا  
 ثبت في دخوله يجب الاحتياط واما عن الخامس والسادس  
 فيما عدا ذلك بعد تسليم سندهما في حق الوجوب  
 لا يحصلان لمعارضته البرائة ومثلها السابع مع ان  
 مورد وهو ما اذا غرض الاحتياط في عارضة من  
 دل على الاحتياط في صورة الغرض في العمل بالاحتياط  
 موافقا لذلك في حق الله تعالى في الجمل عن الله تعالى  
 ثم قال سألني عن الوجوب في حق الله تعالى في الاحتياط لئلا يترك  
 من الاحتياط لئلا يترك الاحتياط لئلا يترك الاحتياط  
 بعد ما ينقضي عدتها في حق الله تعالى في الاحتياط لئلا يترك  
 اعظم من ذلك فقلت باي جهة البين الاحتياط لئلا يترك الاحتياط  
 ان ذلك محتمل عليه ام محتمل له انما في العدة فقال الاحتياط لئلا يترك  
 اهدى من الاحتياط لئلا يترك الاحتياط لئلا يترك الاحتياط  
 لا لا يترك الاحتياط لئلا يترك الاحتياط لئلا يترك الاحتياط  
 مع ذلك فان لم يترك الاحتياط لئلا يترك الاحتياط لئلا يترك الاحتياط  
 الحديث نظر الى انما ظاهرها صحيح في حق الله تعالى

في اداء التكليف لا يثبت معه ريب في حصول البرائة الا  
 في الثاني لعدم صلاحية المعارضة من ادلة البرائة من جهة  
 كثره في كل حال الامر منه على الترتيب او الترتيب على الترتيب  
 فيكون الحق انما هو موافق التمام في الاحتياط عند الله تعالى في  
 المكلف لا يشترط مطلقا لئلا يترك الاحتياط لئلا يترك الاحتياط  
 على ما في الاحتياط لئلا يترك الاحتياط لئلا يترك الاحتياط  
 باهض على الترتيب مطلقا بل على من كذا الى ما ليس في الترتيب فلا بد  
 عدم الترتيب في الاحتياط لئلا يترك الاحتياط لئلا يترك الاحتياط  
 الاحتياط واما عن فائدها في الاحتياط لئلا يترك الاحتياط لئلا يترك الاحتياط  
 سوفه في الاحتياط لئلا يترك الاحتياط لئلا يترك الاحتياط  
 منه المستلزم من الاحتياط لئلا يترك الاحتياط لئلا يترك الاحتياط  
 ليس في الاحتياط لئلا يترك الاحتياط لئلا يترك الاحتياط  
 واما الجواب بان المراد وجوب الاحتياط على من اصاب القيد  
 نظرا الى فطنة اشتغال الذمة باحد الامر من اضعاف الجمل  
 او كذا في الاحتياط لئلا يترك الاحتياط لئلا يترك الاحتياط  
 بعد الاحتياط لئلا يترك الاحتياط لئلا يترك الاحتياط  
 بينهما الاحتياط لئلا يترك الاحتياط لئلا يترك الاحتياط  
 ان كذا في الاحتياط لئلا يترك الاحتياط لئلا يترك الاحتياط

ذلك بانها قد ساءت  
 في حق الله تعالى في الاحتياط لئلا يترك الاحتياط لئلا يترك الاحتياط  
 ولا يترك الاحتياط لئلا يترك الاحتياط لئلا يترك الاحتياط

عن السند



نكاح الاحتياط مع امكان ان يحصل العلم بانما في الهدية وان لا  
احسن كما يتصور كراهون واما القول في الوجوب  
مع اشتغال الذم فله ان المصنف بالاشتغال يقتضي اليقين  
بالبرائة وهو لا يحصل الا بالاحتياط فان اولئك الكلي في الاماكن  
من غسلات سيج ولا يكتفي بعسله وحده وكذا في غير ذلك  
لا بد من ضمانات ثلاث ولا يكتفي وحده وان قيل بما في القاموس  
والجواب ما مر من ان مقتضى البرائة لا ينفك عن الاحتياط بل يحصل  
بما ثبت بجند من الشرع من اخبار الجار وغيره فان في مثال القول  
وعنه ما دار الامر منه بين الزايد والناسف لشغل من لا يلهي  
يحكم منه بالخبر كايين في علم ان كمال الدليل ان لا احد باهو  
الواجب فيما نعم ان قيل بسا فقد الدليلين بل في الاحتياط ينقل  
الى استصحاب الخامسة وعدم ارتفاعها على وجه اليقين لا يكتفي  
واما ما ورد من ان البرائة الاصلية مع عدم الدلالة الثالثة  
مجدد انما كان التقدير بقدر عدم الدلالة الشبهة مقلعة الزيادة  
كأن العمل بالاصل الى ما لا يتم اشتغال الذم في مقتضى الاحتياط  
اشتغالها الا بما حصل الاتفاق عليه او استغناء ما خبره من  
فجر نظر لا نأخذ اجماعا على الحكم ببراءة الا اذا اختلفنا فيها بطلان  
ففيها في مقتضى الاحتياط على وجه اليقين في العلم بانما في الاحتياط

علمه

عليه من الحكم بالبراءة لان الخامسة المجمع عليها لا بد ان يكون  
مقتضى الاحتياط اجابا بل يكتفي في مقتضى الاحتياط بالبراءة  
ولو غير الاحتياط على ما علم به من لا يكتفي بالبراءة ولا يستلزم  
او الفروض ثبوت الاشتغال وانما هو وارء على خصوص  
لعدم نظائره مع المثل لو قيل منه بالخبر اما لو قيل بالبراءة  
ويجب الاكثر لا يستلزم الاحتياط الخامسة فالمطابق حاصله ايضا  
ولو مثل المقام بما انظر الى المكلف به بين امرين متباينين  
لا مجال للفظ مثلا لا يخار من الدليلين او بين الزايد والناسف  
مع حصول الاحتياط بينهما بالبراءة بالبراءة ولم يوجب قوله  
وج لا سلم اه البه لان الاشتغال ثابت بالامر العيني  
واما في الاول وبالمشبهة المجردة في الثالثة فلا يحصل  
اليقين بالبراءة في الاول الا بالجمع بينهما وفي الثاني لا  
بالاكتفاء بل بالبرهان على ما مر مفضلا واما القول بعدم  
الاحتياط فلان العلم على علم بالبراءة عليه بل يقتضي  
الاخبار بل على عدم مقتضى وعنده كالتقوى الى صفة  
بعدم الفصل يصحح سببا في اقسام يقتضون ذلك فالتك  
على خلاف مقتضى التايب على مقتضى في حقيقة العقل  
ولا يكتفي ما فيه كنه والدليل على جواز الاحتياط

احضار الكون اضبط واسهل فتقول المشبهة اما في الموضوعات  
الخارجية او في الاحكام والاول كان لا يعلم هذا الشيء من الزايد  
هذا الا ان كان لا يعلم انه هل طر عليه حاله بغير علمه ام لا  
او علم من حاله متلفين عليه ولم يعلم المتلفين منهما ان  
ط بان عديده ولم يعلم انها ما هي او علم ان هذا شئ ما مثلا  
وكلمة المشبهة عليه مع احضار الامر الذي وقع الاشتغال به في  
الاحضار وقد تقدم حكم كل من هذه الاقسام مفضلا في القسم  
من اقسام المطلب الثاني في اصل البرائة فلا تزيل الكلام باعادة التايب  
اما ان يكون الشك فيه في نفس الحكم وان شئت فقل في الحكم ببراءة  
والحقيقة وعندها في الحكم ببراءة في مقتضى الحكم كان شك في ان  
الواجب عليه الطهر او المجهدة وقضاء يوم من الصلوة او في ميع  
او في الحكم عليه المكلف كان شك في ان الاحتياط او الحكم هل  
تعلق به ام لا وفي اداء الحكم وحصول البرائة من التكليف  
وان شئت فقل ان الشك اما في نفس التكليف او في المكلف  
او في المكلف او في اداء التكليف اما الاول فلا يجب الاحتياط  
فيه سقيا كان الشك في صدور التكليف لخاصة وعدمه  
ان الصادر ما كانا بان لا يوجب الاحتياط في غير التكليف او في الاحتياط  
او الاحتياط في غير التكليف بل يحكم بالبراءة انما في الحكم الاحتياط

حسنة من الشرع ما عرف من الاخبار هي ما افترض في بحث  
السنة من حسن الشايع في الخبر السن واخرج عن شبهة الخلاف  
ومن العقل فطعه بحيث لا يشك فيه عاقل عاقل عاقل عاقل عاقل عاقل  
النتيجة من غير احتمال مفسدة وحسن الاحتياط عاقل عاقل عاقل عاقل عاقل  
من غير احتمال منقعة سواء كان في الامور الدينية او الدنيوية عاقل عاقل عاقل عاقل عاقل  
عن علمنا بل عاقل الاسلام الاتفاق على جواز الاحتياط بل رجحان نعم لشرط ان  
الاحتمال فلا يوجب اعتبار عند العقل ولا يوجب الى الوسواس واما  
فان قاعدة ما ذكرناه ظاهر مع ما فيه من القصور سند او لا لا  
جدا كما هو ظن ان الزيادة في المثلار الحد وجازية اجابا كما صرح به  
ويمكن ان يكون مقتضى الاحتياط الى وسواس او عاقل عاقل عاقل عاقل عاقل عاقل  
ما حد في الوضوء كقول المقام الرابع في بيان الوارد الخ يجب فيها الاحتياط  
وما لا يجب فيها ذلك فاننا وان بينا ان الاحتياط ليس لواجب ابتداء  
نظر الى ان اللزوم هو العمل على مقتضى الطريق الشرعية الا  
كثيرا ما عني الطريق ويقتضي الشبهة ويقتضي الكلفة في الحجة في  
مقتضى بيان ان الطريق الشرعي في مقام الاحتياط هو الاحتياط  
او البرائة او التفصيل بين الوارد في بعضها الاول وفي بعضها  
الثاني ولما كان هذا هو الحق فلا بد من تبين موارد هاهنا وقد تقدم  
بعضها في اصل البرائة مفسر في بعض اخر ونشر هذا الى

احضار



في الأول وعن الخبي في الثاني والثالث واما الثالث  
 فان كان المكلف به طاهر بين الشك وبين الاصل والاكثري  
 وجب الاحتياط والاحتياط في كل حال واما الثالث لو كان  
 المتكلف في حال الاحتياط فيه لم يكن الاحتياط في كل حال  
 بالنسبة الى نفسه وليس بمقتضى هذه الظاهر في اصل البراءة  
 كما في الكلام منه بالنسبة الى الشك في الشرطية والمصلحة وغيرهما  
 واما الرابع فيجب فيه الاحتياط سواء كان الشك في الله هل  
 ام لا او علم الله اني لا اتيه لم يعلم الله هل كان هو المكلف به او غيره  
 كان شك في الله هل في بالصلوة الواجبة عليه او غير ذلك  
 المستحبة مثلا او علم الله اني اتيه ما هو مكلف به وشك في ان ما في به  
 هو هذا الامر المكلف به او ذلك كان يكون عده مكلفا فامثل هذا  
 ثم حصل الشك فيه او علم الله اني بالكلية ولكن شك في الله هل  
 به صحيا او ناسدا فان العلم ببيئته الذم في هذه الصور لا يجهل  
 الا بالاثبات بالمكلف به بعد حصول الشك في كل واحد من  
 وبالاتيان بكلا المتكلمين في الثالث نعم ما ملل ان الشك  
 بعد العمل لا يفي به وادعى قاعدة الاحتياط في الاحتياط  
 وادعى الرجوع الى اعادة نية واما البقاء في الاظهر وجب الاحتياط  
 في جميعها الوجه الذي ذكرناه ان كان المتكلم مطلقا او مشكوكا

وكان لا فرق

وكان الوقت باقيا او اما وجوب القضاء بعد انقضاء الوقت  
 فهي مسألة اخرى وقد مر الكلام فيها ايضا وهذا هو وجه وجوب  
 الاحتياط مواضع لا يتناول بعضها من كلام او فساد فيها ان الشك  
 في التدرج ببعض الجوابات تحت حكم محلي كالتدرج ببعض الاعمال  
 تحت القضاء المعلوم حرمته وكحكم السجدة في الزحف والحكم بغيره  
 بالطلع فان اصل الحكم في كل منها معلوم ولكن هذا القرب بسبب الشك  
 في استيفائه بالطلع وعدمها وهذا وجب الاحتياط في الشك في الله هل  
 اصل الحكم عند من يحصل له الشك المذكور ووجب في السجدة  
 ونزل استيفائه فيها بشرطه في الطهارة وفيه ان الاصل في الصور  
 المشكوك فيه البراءة عن وجوب الاحتياط سواء كان من الشهادة  
 الموضوعية او الحكمية على ما مر في اصل البراءة واما الخوف  
 فان علم من هو من اسم الامر من عرف او عدم عرفه فليس من امر  
 الشك وان شك في ذلك فان قدما استصحاب بقاء الامر فيه  
 على استصحاب الاستصحاب كاهو لا يظهر فلا يمنع من السجدة والاحتياط  
 وجب البراءة كما ذكره محققنا للبراءة اليقينية واما احتياطه  
 فهي تأنيدي بالاستصحاب عند الشك في استيفائه فكذلك معلوم  
 ولو بالاستصحاب لا مشكوك فيه ومنه جرد تحت قاعدة الاحتياط  
 ومنها يظهر الثوب بنفسه ان كان يجب او عدم الاحتياط بفعل

او قوله ان لم يعد العلم لان يقين القياس لا يقع الا باليقين واليقين  
 في الحكم بان لا يقع الثوب او هبة القصار حتى يدخل تحت ملكه  
 فيسمع قوله ثم يشرى منه ورده دأما ظهر في الامتيازات بانه خلافت  
 سببه الاسلام مع كون الاحتياط ما يقبل النيابة بل لو طهر بنفسه  
 كمنه فاحتل المسلم في كل فعل الظاهر صحيح وعمل على الصفة  
 كما ثبت ونقل عنه الاجماع ومنها عدم مباشرة السلطان بالرقوبة  
 الى ان انقطع بان في العالم بل وفي البلد من لا يجتنب الخجاسات ولا من  
 مباشرة الحق لا بالحق بل بالحق ما اشد ما اشد من من مباشرة  
 او قطع ما ويطلاق بين جده فان الخجاسة لا تثبت الا بالعلم او ما قام  
 دون الظن والاحتياط مع ان الشبهة الغم المحصور لا يجزئ الاحتياط فيها  
 فالجواب في الظاهر مطلق الاحتياط ولو كان كلام في الاحتياط فثبت فيها  
 بعض في احتياط الخجاسة بحيث لا يكون الاحتياط عند من لا  
 السوداء واولو سائر الشبهة بل يستحسن الصلاة ويترك  
 الاحتياط للمؤمنين احتياط في مثال الظاهر مطلقا وبغير الاحتياط  
 واما غير هذه الصورة فالجواب فيها الاحتياط في كل حال  
 فيها اتمل ومنه الاحتياط عن الخجاسات والعمى والادهان وغير  
 باحتمال وقوع غصب فيها او بغيره حتى او تركه او حتى هاء  
 وعن الساكن والملايين والعروض وغيره لئلا يكثر من الاحتياط

بالظاهر

بل الظاهر عدم اليقين حتى فيها في من بلاد الكفر من السكر والفساد  
 وغيرهما في الامتيازات معللا بالعسر والحوادث الشديدة الا ان  
 به المستلزم لعدم الخطاب ولو في الندوات انزعج احتياط الخجاسة  
 فيها بنوع ما على سلامة الجميع حتى لا يدور والاحتياط في الاحتياط  
 عن عروضة الخجاسة عليها وكذا الخجاسة وخطو الكاب والسنو ومنها الواجب  
 والخطب واما الجامع عموم الجواب بها المستلزم للثبات في الاحتياط  
 ما يقتضيه وبما يستلزم الجبره واستلزامها فادعى احتياط من الاحتياط  
 والاحتياط بل من جميع اصناف القلق من فضلائهم وعلمائهم وعلماءهم  
 وعلماءهم وغيرهم على ذكره قال دام ظلهم بل يستلزم الاحتياط في الاحتياط  
 من الى سراسر ومنه خلاف سيرة اهل الدين ومنها الدرهم  
 والديناني المسكين كذا ليجزئ حكم الجبره التي وقد عرفت من جميع  
 ماس الاحتياط كذا يكون واجبا وقد يكون مستحبيا للاحتياط العبادات  
 وهي الاحتياط في وجوب الاحتياط في الصورة التي قلنا بنوعها  
 فيها انما يتم اذا تضمن العلم بالواقع واما مع امكانه فلا وجوب له  
 بل في جوازها ايضا اشكال سواء كان ما احتاط فيه من العبادات  
 كما اذا دس تكليفه بين الصوم والصلوة او لا يكون حراما او حلالا  
 فالصلوة في الثوب الجنب المشبهة بالظاهر ما في الثاني فطلب  
 ان العلم باهله الصلوة في الثوب الطاهر لا يتوقف على الصلوة



حتى يخرج الصلوة في الغرض البدعية واما في الاول فنباه على  
انهم من هذه الوجهة وشبهه فانه يمكن من تركه بعدل عدم  
لا يخفى انهم لا احتياطاً فليس لهم وجوبه ان ادى الى ابطال الواجب  
وبذلك لا ينافي واذا اقام في ذلك كالصلوة المبررة عند  
ها الى جهات ثلث اواس بعد فني وجوبه نظر من عدم كونه صلياً  
الى العلم فيه للاشياء ومن كونه من باب الواجب في العلم مع ان العلم  
لا ينافي بالصور النظام القاسم في بيان امور دينية السليمة  
الحكم من الشبهة في المأوى انه قال في عامة صاحبات الاوقات اشتبهت  
مناصري الاحتياط في تركه بخلاف الاحتياط في نفسه الصلوة فيجب  
اشتغالها لخلل جميع العبادات التي هي من ذلك وبذلك وبذلك  
تكون اما الاحتياط في تركه في صلاة وبطلان في الاحتياط في الوضوء  
بعد الوضوء ولم ينظر بعض في ذلك بالخصوص وللجواب فيه  
ان يمكن ان يقال يشترط في وجوبها قوله تعالى فاصفوا انفسكم  
والاستطاعة وانفق الاكل في طاعة وجهه في ذلك من جهات  
والغرض جاهدوا فيها لئلا تهتكم سلبوا والذين يؤمنون ما افهم  
وجله وقول النبي مع ما يملك الى ما يملك واذا اجماع بالبيان  
ومن افق الشبهة استدلوا به وعرضه وقوله من المني  
لما اعاد الصلوة لوجوبه في الوقت لا الاحتياط من بين والذين

بعد

لم يرد حسب التسليم والعادة انظر الى الاحتياط في المأوى في قوله تعالى  
في مكانة عبد الله بن وضاح انك ان شئت فقل في هذه المسئلة  
اعادوا ذلك في قوله لا يجزئ الا بغيره من قوله تعالى في قوله  
البرق لا يملك العرش بل الله ان يفتنكم عنكم وما جعل عليكم في الدين  
من حرج وفتح باب الاحتياط في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله  
السجدة السهلة ويرى حجة من حجة عن اعداء اما الاعاد الصلوة  
ففيه مجال لها وبذلك يهاحق لاجلها لا في الاول لعدم قوله  
تعالى ان الذي يهوى عبد الاصل وقول النبي الصلوة خير من شئ  
سدا استدلوا من شدة استكثرت لان الاحتياط في المشرع في الصلوة من  
هذا القبيل فان غلب العجز عن فعله قال ابو عبد الله وان كان يريد ان يحاكم  
ها فان تأخره ولا اجماع في شدة عجزنا عما رافقه فبعد فاني لا يوافق  
بعض من يفتي بالعبادة مع عجزنا عنها ويجوز ان يكون احتياطاً في الوضوء  
عن اعادة الصلوة هو في الشك الذي يمكن فيه البناء انتهى وانما  
ان جميع ما ذكر في ادلة الطرفين محل مناقشة امامنا ذكره في قوله تعالى  
والله اعلم بما كان من استلزام الامر ولا خلاف ان قوله تعالى هو  
على وجه اعم والنهي وشبهه لا ينافي في النزاع ثم لو سلم فتكون  
هذه الدليل على المشروعية ولا حاجة في اننا انما الى الايات المذكورة التي  
لا يحتمل الاستدلال بها بل قد عجزها وحل الغلب بعد الاحتياط بالبيان

ويقال لها حجة ببعضها الصلوة ولا يحتاج معها الى اعادتها  
ولا دخل لها بما هو محل الكلام واما ما استدل به اخص في انساب الشريعة  
ففيها انما لا بد من حكاية حال الاعوجج مما حثي بالسبب الى الصلوة  
ايهم ولو سلم ان المأوى لا يرد من بين عبادات عبادتنا انما احتياطاً به صلوة  
كانت فضيلة في نفسه في ذلك كمن في الصلوة غير معلومة الفساد نظر  
الى ان فعل المسلم حول هذا الصلوة لا يصح المستعصا فاض في قوله  
من هذا الباب ان الكلام هنا في اصل المشرع وفيه الظاهر من الصلوة  
في النبي في الصلوة لا بد من الاحتياط في المأوى التي تهيئ نفساً  
الوطنية والاحتياط المشرع في الصلوة انما ثبت بالدليل والاعاد  
منه مخالف القاعدة اشتغال الذممة واستصحاب عدم الزيادة  
في نفس من عاين مودة وليس هناك ما يوجب فعله في المجرى  
والاجماع الذي يقدور وليس حجة ان ظاهره ان المأوى لا يرد من بين  
اصل عزمه وما رافقه لا ما يكتشف عن قول الحق انه امرت ما ذكرناه  
هنا ومحقق ما يبينه سابقاً ايهم ظهر لك ان الاعوجج جواز الاحتياط  
بالعبادة والاعادة بل رجاءه فيها ان كان ما الى الله او الاحتياط  
لو رافقه او قول نفسه ايهم ذلك مما يوجب الاحتياط عند الاعاد  
وبدرة تحت ما دل على حسنة عظمى فضلاً عن الخروج عن شبهة  
الحالات وغير ذلك واما ما لم يكن في نفسه اشتغال في

لا بد من عزيمة العزيمة والاعادة مع انهم لو اصابوا ولو مرات كثيرة  
يكون قد تم ايهم وجله والية والشبهة مستفيضة لاجل انما بان الفعل  
على الوجه المقرر في الشرع بل لا يكون الا انما في ما نأكل على راسب  
وشبهة الاحتياط البدعية والجهدة مع ان الواجبين معد وحاشا  
نقص السنن التي تجدد من الواجبين المذكورة والظاهر من  
كون العقل بالنية انما ثبت شرعية في محاسب النية في  
او القرينة والتكليف في النزاع لم يثبت له الشرعية في  
الاعادة من وجب المأوى الوقت لا يثبت في الطلب على وجه الكيفية  
لان فيه شبهة في واحدة فلو ثبت الاحتياط من عجزها وقتد للشرع  
عن الصلوة فان الظاهر انه ايهم في مقام خاص ثبت شرعية وكذا الكلام  
في الاحتياط المذكور في الكيفية فانه ما يمكن مستحياً او واجباً  
استصحاباً بالجهل وحصوله للنية في الحقيقة فلا يفتي الى سائر  
الامور من الاحتياط وجهاً لظهور ما ما كان من البيع منه انما  
يجوز العزم في الاحتياط فلا اشكال وان ثبت بعد من في اليقين كان  
حين الاحتياط لا يثبت ما سواها عزيمة لاجل ان عزمها وكونه  
وكون الشرع سميلاً لانما في ثبوت بعض التكليفات الشائكة تكلف  
بالاحتياط الذي ليس راعاه لا رمة في الظاهر من سواها يخرج فيها  
ان الامور الواجبة في المأوى الصلوة من شك وخبره مذهبها

محتاج







عليه ولم يعلم ان تكليفه هل هو تكليف الخواص فكيف العبد  
 في الصلوة الجيدة والظهور فانه يوم الجمعة تكلف باحد هاتين  
 ويعلم ان الصلوة السبت ساطعة عنه فطحا ولكن اذا لم يعلم ان  
 تكليفه الجمعة كالاحرار او الظهور كالعبد وجب عليه الحج بينهما  
 لو قيل بعدم صحة الجمعة من العبد ولا كالأهل الجدة فقط واما ما لم يكن  
 كالمعتق فلا يتلو اما ان يكون الخلق مخصوصا باحد هاتين الاخرى يكون  
 لكل منهما حكم غير حكم الاخر في الاول مفتوح الاصل عدم بطلان ذلك  
 بالجموع لان الله لم يحرر العبد الا من اراد من اهل بيته والعبد من  
 عبدا كان والمعتق ليس شتمهما في الالف فانه يفتون به الحكم المجتص  
 لهما ولا ينافي ذلك فلا يجب عليه الصلوة العبدية ولا الحج ولا العرة  
 ولا غيرها مما يخص بالاحرار وكذا ما يخص بالالعبد وهذا بخلاف  
 الحنة فانها كانت في الالف اما رجلا او انثى فيدخلون به حكم احدهما  
 نعم ان ثبت بدليل ان المجتص حكم الاربعة العبدية متعاقبا وجبا  
 على الاصل كما ان ثبت الفتن مع حكم في كل جزء مجتص كافي اليقين  
 فانه يقطع منه بغير ما فيه من الحرشة ويخرج عن العبدية كالمعتق  
 في الثالثة ايضا فان مفتوح الاصل منه عدم حيوان شتم  
 من الحكم على المجتص فلو كان العبد لم يحل للولى وطهها ما  
 ولا يشترط من نفسه كانه ليس له في شي من غير ذلك

له

ولو ثبت احد هاتين الاخرى او التوفيق كافي احد ودحت  
 ان المجتص يحرر من حد الحر والرق حسب ما فيه من الحرمة  
 في اليقين كما ان نظام جابر الاصل في الاصل الثاني اسما في  
 والكلام فيها ثم يبين ان اموال الاول ان تفي الضرر ما دل عليه  
 اخبار كثيرة بل عن بعض المحققين انه ادعى ان اموال العبدية على ذلك  
 في بيع الرهن فيها ما من ذلك من العلامة وفيها ان الاثني عشر  
 موقوف له لا ضرر ولا ضرر له في الاسلام ومنها المروى عن الصادق  
 من ان يترى من طريق المسلمين فهو له ضامن ومنها قوله  
 ان الجار كل نفس غير مضرة ولا اثم وكان المراد ان الشخص  
 كما لا يوقع الضرر على نفسه ولا يوقع نفسه في اثم ولا يجر  
 بان بعد شتمها بالنسبة الى نفسه فيجب ان يكون ذلك بالنسبة  
 الى جابر هاتين ومنها ما عني في جملته ان شتمه من جنس  
 كان له عذر في حياطة ليجل من الانصار وكان من قبل الانصار  
 باب البستان فكان يهرج الى غلته ولا يستانف فكلما الانصار  
 ان يستانف اذا جاءوا في شتمه فبالجاء لا يضار الى رسول الله  
 فتسبوا له فاجره النبي فاسل الله رسول الله وخبره يقول  
 الانصارى وما شكاه وقال انه اذ مدت اليه فاسنادت  
 فالحق ان البستان قد حرق بلع من الثمن له ما شاء الله فالحق

والا العبد في كل شيء  
 واما العبد في كل شيء  
 واما العبد في كل شيء

ان يبعد فقال له انك ما عرفت بعينه في الجنة فاني ان يبعد فقال  
 رسول الله لا تضارني اذهب فالتحقوا واربهم اليه فالتحقوا  
 ولا تضار الى غير ذلك من الاخبار الكثيرة الواردة في هذه المسئلة  
 السهلة العاصدة بعجل الاحباب وبنو العرس الحج فلا استطال في وقت  
 القاعدة المتكثرة واما الكلام فيما يستفاد من ان يبعد فقال له انك  
 في اخبار الباب بعد الضرب والضرر والاضرار والمضار فلو  
 فيها ان الاول اسم مفعول والثاني مصدر في قوله فالتحقوا  
 ضربه وضربا من باب كثر وكثرنا او مضاهية في قوله  
 ضارته مضارة وضرا من قوله فالتحقوا فالتحقوا فالتحقوا  
 الضار لان الاول يبعد بالباء والثاني بنفسه واما المضارة فاما  
 ان يعتبر فيها الجائزات وكذا بين اثنين كما هو الغالب في باب العلة  
 او انما يبعد الضار على الضار من ان الضار يخلو المنفعة والضرر في  
 معنى وقد يضر في بين الضرب والضرر لوجود معنى الضرب في  
 الاثر في بقاء الضرب الاول ان معنى قوله لا تضار به لا يضره بل  
 اخاه في نفسه شيئا من ضربه والضرر ضار من الضار لا يضره  
 على اضراره باضرار الضرب عليه والضرر فعل الواحد والضرر  
 فعل الاثنين والضرر ابتداء الفعل والضرر الجاء عليه في الضار  
 ما يضر به صليتك وتنفذ انت به والضرر ان تضره من غير

الضرر

منفعة به وفعلها يعنى والضرر لا يضره الا شتما واما ما كان  
 فلا يضر به فلو لم يضر ولا لا الاضار على الاضار مطلقا  
 كان ابتداء او مجازا كما في الاضار او غير فانه له بطلان للادلة  
 على ان الحج الى الاول ايضا فان قوله لا تضار ولا تضار في  
 الاضار او الاضار الضرب بناء على ان الضرب اسما يفتقر  
 الى الاضار وهو مطلق يشمل جميع ما يضر فان جعل الضرب  
 بمصدا كان تأكيد او ان جعل على الجاء كان من ذلك الخاص بعد العا  
 ولو جعل الضرب على الابتدائي والضرر على الجائز كانا متباينين  
 شاملين معا لجميع الصور انتهى ويمكن جعل الاول على الضرب  
 والثاني على الضرب الى الضرب فيكون تقيضا للضرر والاضرار  
 كان فالنفع هنا اما بمعنى ان يجرى الضرر في الاسلام في عاقبة  
 الكثرة كما قبل وانما باقيا حقيقة يكون من العبد الاضار  
 مشروعا في الاسلام او العبد الاضار بلا جبر ان في الاسلام  
 او العبد الاضار موجود في الاسلام فلهذا معناه ان يبعد  
 والاول مع كون خلاف الظاهر غيب ملام للفظ في الاسلام  
 والثاني مع كون خلاف الظاهر بقاء الظلم من كلمة لانها تنف  
 حقيقة الحبس بالمرأة لا ينفخون به ومشروعه بطلان  
 يخص بالضرر العباد بعضهم بعضهم انهم يتسكنون في

والا العبد في كل شيء  
 واما العبد في كل شيء  
 واما العبد في كل شيء



القاعدة في التكليف الشرعي فبعض كثير منها باستلزام  
الضرر كما استلزام الخراج المكون في الزكاة في بعض الضرر والخراج  
الغني في البيع بذلك اتي وهذا لا يري المعنى الاول اتي اما  
الثالث فهو اتي بتبديد بعد عن ظاهر اللفظ واما الرابع  
فهو خال عن هذه الامور ويكون هو الظاهر من الكلام  
فبقي العمل عليه ويكون حصل الجمع ان الضرر باي وجه  
كان يدينا او ماليا او غيرها غير موجود في الاسلام  
وليس من احكامه سواء كان في فعل الله تعالى او فعل  
فكل حكم كان يدينا ليس حكما شرعيا وهذا هو المستفاد  
من القاعدة المذكورة واما دلالة ثبوت الضمان  
كما قد يستدلون بها عليه فتجوز دلالة لهما عليه اصلا  
حتى على المعنى الثالث اتي ان الجبر لا يلزم ان يكون بينهما  
الشخص الضامن والضرر ومن ماله المستقر بل يجوز ان  
ان يكون في الاخرى او في الدنيا من جانب الاستيعانة  
بان لو حصل اليه عوض ما اصابه من الضرر او يكون في يده المالك  
وكذا لا دلالة له على احكام من الاحكام اتي وان وقعت  
مبايعته مثلا وكان الحكم بان يبيعها فبالضرر لما فيه  
من الغني حكم لهذه القاعدة بنبى اللزوم واما ان الحكم

هو

هو كذا وابطال ان لم يات في الدليل او ان لم يات في الدليل او ان لم يات في الدليل  
ببعض الاحكام الشرعية من احكام اسلام الضرر فبعض  
وبين احكام بعض امور الضرر وبعضها خالف الدليل شرعي اخر فبعض  
ح فلكي ليس هذا من غير نفي الضرر بل منه مع شبه اخر نعم كما عرفت  
ان يقال يظهر من دلالة هذه القاعدة على ان يكون المرد في الضرر نفي  
مجرد كاشرا اليها فظاهر من ان من دفع الضرر من شخص لا يلزم  
ان يحصل ذلك الضرر بل لا تسلط عليه باخذ مثله او غيره  
عنه قد يرد الثالث انه قد اشكل هذا المقام بان نفي الضرر بعض  
العوام كيف يجمع ما منى من التكليف بالتحسن والتكريم ومن  
المال في الحج والنفقات وغيرهما من ما منى من الضرر والهم  
يجمع ذلك ما منى من ان الشارع في كثير من المقامات لم يرد  
بالضرر فيها هو اقل من ذلك واجيب بوجه واحد ان الضرر  
عمر او اخذ انا يصدق فيها اذا تلفت مال شخص مثلا بلا عوض  
واما ان كان دعوى في دعوى او اخرى وكان من ذلك  
المال لا يحصل بغير ذلك العوض فهو لا يصدق فيه التكليف  
الناشئ في الشرع كلها من هذا الضمير فان التحسن والتكريم  
قد وعد بانها مشروبات كثيرة اخرى بل قد يرد به اتي وان  
ومثل الذين ينفقون اموالهم في سبيل الله كمن لا يجد ان ينفق

سبع سنابل في كل سنة ما تنجبه والله بصلواتنا فاعادة  
نفي الضرر باقية على ما هو عليه في التكليف وعدم ضرر  
الشرع بالضرر اليه في كثير من المقامات مطابق لما ذكر  
من التكليف لا ياتي شيئا منها بل هي خارجة عن عنوان الضرر  
غير من جهة محض مفهوم وهذا هو الاخرى بتقريبها  
ان التكليف المذكور يخصه القاعدة في الضرر ولا يشكل بعد  
ما عرفت من منع كنهها من ان هذا الضمير على الكثير مع  
هذا التاكيد في نفي الضرر والضرر بعد ثبوت الجبر والتمسك  
ان الله تعالى وكما اعلم من المقامات السبع في الضرر  
من يطلع على الارادة لطايع التكليفات القابلة من حيث  
هي التي معيارها طاعة صاحب الاوساط من الناس  
الذين هم الاحياء كما لو كان عن المرض والحب والعنف وهذا  
الحرج مبني بان فاعادة نفي الضرر والحرج من قبل اصل البر  
ونفي لا يجرى من ذلك الا اذا كان ذلك الدليل مثبتا  
لضرر يوجب على صاحب التكليف فعل ما لم يرد من ذلك ولا  
عليه دليل خاص او عام لم يرد من مصادم القاعدة المذكورة  
لخروج عن موضعها حيث يرد بالزيادة المذكورة وهي عليه  
ح مضاف الى ما من منع صدق الضرر على التكليف المذكور

ان

الفتاوى  
ان هذا منى لطايع التكليفات الاحكام المذكورة في المقامات  
حيث ان ظاهر القاعدة انما هي اجتهاد رتبة نافية للضرر  
مطلقا فيحصل التعارض بين ما استلزم وجوب ضرر  
ولا بد من افعال القاعدة والتعارض كما سيجي ويذكر ارجاء هذا الجواب  
الحق سادته وح عنه مذكور ولكن يرد عليه ما اورد على  
ذلك هذا وقد تضمن ان الاصل في تخصيص المقام هو ان  
الضرر الثابت لطايع التكليف يجب اطلاقه خارج  
عن قاعدة نفي الضرر لا لئلا يكون من شبهة الموضوعة  
بالضرر التي يوجب على صاحب التكليف بل لئلا يكون من جهة  
عنوان الضرر بل لئلا يكون من جهة عنوان الضرر الذي هو  
تحت القاعدة فينبغي انما يكون من جهة عدم وجوب القيام  
في الفعل الذي يوجب ذلك بعد من وجوب الصعود الى رتبة  
النفي بغيره ويحتمل ذلك فان قلت لعل هذا ان لم يكن  
بالاثر اجماعي في اودى مثل ومع وجود الاجمعي لا يجد  
ضرر كما قلت الاجمعي لا بد ان يكون معلوما او مقصودا  
فمجرد افعاله لا يفي في كنهه من الضرر والتكليف  
الثابت لم يثبت منها الا القليل المتعارف قال في تفسيره  
حيث انما يثبت له عوض في حق من هذا التاكيد ان القاعدة



الذكر مرة من جهة الادلة الشرعية الاجتهادية والناظرة الى الواقع  
لان الظاهر عام من الاخبار وان كان الاختصاص لا ينافي من الاصل  
الظاهر به كاصل البراءة واصل الخصومة والمراد من  
الاول ما يدل على ثبوت الحق او انقائه مطلقا سواء كان هناك  
ما يدل على خلافه وان لم يكن وجد دليل على انه يحصل الغرض  
بينهما بخلاف الثاني فانه الذي يدل على ثبوت او الانقائه  
ما لم يدل على خلافه وان اقام الشيء بالمرءه سواء كان موجبا  
هذا الذي لا يتم في حق من علم او من جهة او من غير ذلك  
ما يدل على التكليف يعني البراءة لا يوجد في جهة الغرض يعني  
الخصومة وانما قلنا في حق الله تعالى لا يتحقق بغير وجود  
ما يدل على حكم مستلزم للغرض بل يظهر من ان يقول فيها  
بقاعدته الغرض من اجل عامها على خاصها ان كان احدها  
اخص منه والا فالى جوع الى المباحات الخارجية ان كانت  
والا فالوقوف الى التخيير وقد تعارضت القاعدة المذكورة  
مع نفسها كالمال الذي يبيح كل ما لم يكن منهيها بغيره  
على احد وج نهيكم بالتخيير بينهما ان لا يخرج احداهما بحسب الدليل  
لانه واحد الفعل بالقرعة او مخرج ما هو اقل من  
محمل الا ان وجوبها على من ومن موارد الغرض ما لو

الغرض

الغرض في ملكه من غير عيبه فان بين عومات الباب وعمومات  
سائط الناس على ما لم يوجز نصهم فيها وما من وجه في  
الثانية لثابتها بما لا يجوز غير بعيد ولا سيما ان كان في ذلك النص  
مستلزم ما لغرض نفسه نعم ان كان في نصه في ما لا منع  
له ولا في شيء من غرضه فلا يبعد عدم الجواز ان كان مستلزم  
بالغرض الغرض بل الظاهر ان هذا الغرض من النص ليس الا لاجل  
بالغرض ولا يجوز بان ما قصد به الاضرار بما هو مطعون كان نصرا  
في ملك نفسه بل مرجع بعضهم بالاجتماع عليه مضافا الى الايات  
والروايات والنص في هذا الاثر على ما خلاصه عن عومات  
جواز النص في الملك وبشهادة ذلك ما من حكاية منه في  
جندب فانما هي ليرضى بالاستنباط ولا بالبيع كان قصده  
الاضرار كما يدل عليه بعض الاخبار الواردة في حكاية فان في  
بعضها انك رجل مضارب وفي بعضها اما عليك باسرة الامضا  
اذ به بافان واظفها واضربها وجهه واما حكمه بفعل الشيء  
المستلزم للغرض باسرة مع انه يمكن الجمع بالزامه عليه الاستنباط  
او البيع فكانت لعله من حال السرقة حيث انه لم يرض بشيء من الا  
ولم يزل يحال في الجدة انه لم يزل ولا يمكن دفع غرضه عن الا  
الا بغير شيء والا فيمكن البيع بين الحائز ودفع الغرض في الظن

فهو من الثاني لان الزامه ببيع الغرض عن صاحب المال يخرج  
المتاع من كونه موقرا ويذهب عنه العقاب ومثل ذلك في  
ضربا بل هو دفع ضرر عظيم عن نفسه بامر لغيره وما كان من  
قوة من الاول لا بد لا بد من دفع الضرر الاول فلا يمكن بثبوت بعض الاثر  
بل لا بد من دليل اخر الاصل الثالث انما لا يرق الضرر والمخرج وحقن  
الكلام فيها اليهم ببيان امور احدى ان لم يثبت التكليف لا يجوز  
عن اربع الاول ما لا يضره اصلا بل يكون لغيره وسهلا في السلا  
والثاني في العمل بالخيار بالمال البشري مثلا بل العلة والعرف  
في الايام الفصحى وامثال ذلك وهذا ما لا كلام في جواز الثانية  
ما يكون خارجا عن الطاعة ولا يمكن محله وهذا لا يستلزم  
عدم جواز معتدنا والعقل والنقل من الايات والاجزاء والاول  
كما يدل عليه الثالث ما يكون فوق الاول ودون الثاني لما ثبت  
بمختلفة في الضعف والشدة وله على نظيرها في الشرع يجمع  
مراتب الايات والاجزاء الكثيرة من الاول فلو لم يكتف  
الله تعالى الامور بها ما يكون للملزم بالبيع خلاف النص  
واما ان كان الملزم بالطاعة فلا لا بد له على ما مضى من  
بل انما يدل على ان التكليف بالاطاعة وفوقه لغيره من الله بكم  
البيع لا يجوزكم العسر وفوقه ما جعل عليكم في الدين من حرج

كان لا يوافق فان كان ما يرفع الغرض به عنها مخصصا في امر واحد  
كان هو المعنى وان شدد جاز التخيير من ههنا اليه ان لا يخرج  
بالاخذ بالبيع والبيع الى بيع ان قصد به الضرر المبني موكولا الى الخ  
لعدم بيان من الشرع له وهو يختلف باختلاف الاشخاص والوقا  
وفيها فاعده ضرر اخر فليكون مستغنيا عن غير ذلك من فله وكثيره  
لعموم الاخبار وكذا لا يرد في عدم مجموعته بين ان يكون من يد الغرض  
عليه من ضايق الام لا فان من شخص بالالف ماله او نفسه لا يوجب له  
جواز الانكاف لما ذكر من العموم نعم ان كان في هذا الانكاف لا يقع بيقين  
او اخره في الضابطه كان جائزا الا انه ليس من الاخبار في شئ يمكن  
العرض كما انه لو دل دليل على ان الانكاف يرفع اجماعا او لكان  
كان مشعرا ومخصصا للعموم وهل الا ان امانت الشرعية من جهة امر الغرض  
فادلتها من القاعدة المذكورة فلو قدمت في صورة من جهة انما  
القاعدة كانت مخصصة لها مثلا او ليست من جهة بل في خارجها من  
موضوع الغرض فلا يكون غرض من هذا الفصل بعضهم في ذلك  
بان من الامور ما يكون موجبا لرفع الغرض كالمال فلو كان شخص ما  
عنه فان الزامه بالمثل والقيمة جازي الغرض الخارج منه ان معه لا يفي  
منه من تلف ماله ومنها ما ليس كذلك كغرض الخبائث وامثالها فانها  
عقوبة على الاعمال لغرض من حصل الغرض عليه فلا يجوز من الا



ومن الثاني ما يمتنع ان يوجب الله حيث قاله بعد ذكره فقال الله  
 ان اقام عذرا او كفارة للمؤمن بعد الصلاة وكذا وانظرت في جميع الايات  
 لتجد احدا في ضيق الى ان قاله وما امر الا بدون سعيهم وكل من  
 امر الناس به لم يمسره له فكل شي لا يمسره له فهو من سعيهم وما  
 سعيهم الا في الحق في الرجل يغسل فيضع من الماء في الاواني فقال لا بأس  
 ما جعل عليكم في الدين من حرج الى غير ذلك من الاخبار الكثيرة التي  
 استدلت بها الامام عليه السلام ما شهد مشقة وتعبه في الاية المذكورة  
 وفرض فيها الحرج بالصيق وبه ضرورة جلية من كتب الفقه ايم كاشف  
 العسر به ايم فمن التماسه العسر عند العسر وهو الصيق والشد  
 والعسر به انتهى وقد بين ان العسر لا يجعل الشاق في  
 الاول وانما هو صعب منه هل وربما يستدل عاينها بالعقل  
 والاجماع ايم وفيها قال العقل لا يابى فيها من صائر العقل لا يحل  
 المشاق العظيمة اذا كان بانها مفعلة فوجوه المنفعة بانها  
 لا يجزى عن كونها مشقة فاستعرفت واما الاجماع فهي ايم ثبت  
 على نصها على سبيل الكلية عند الامر وقعود بعض البواهر الخاصة  
 وبانها لا تراث العسر والضيق فكل من يابى ان يكون حيث لا يحل  
 عليه من يابى ان يكون حيث يحل ومن يابى ان يكون في بعض المراتب مضافا  
 الى ما شهد من العسر وهو المشقة المحزنة بقاها الى غيرها

الخاتمة

فتما جعل العسر في بعضها وبين سائر الالزامات  
 الالهية ثبوت امره في جميع ومشقة فان كان ذلك الدليل  
 اخص مط من القاعدة خضت به والافرج الى المراتب الخارجية  
 كما هو في حال الحج في طرف القاعدة مط وان كانت  
 فيها وبين الدليل الثالث لها هو ما اوضحه لان العمل بالقاعدة  
 لا يثبت في ذلك الدليل والعمل بالدليل يخص في القاعدة  
 وانما يثبت في ذلك الدليل في ذلك الدليل في ذلك الدليل في ذلك الدليل  
 بخلاف شريح القاعدة فانه لا يوجب تخصيص الاكثر في ذلك الدليل  
 فيكون اوله وانما انما دليل التكليف الى صورة الحج  
 محل الشك بخلاف القاعدة فان ظهر العموم في ادائها ما  
 لا شك فيه ولا انما استظهرت بامور الضيق وجد فان  
 كثر منها وانما التكليف فيها ما لا يوجب تخصيص الشرح  
 وغيره وانما ما علم بثبوت التكليف فيه دليل على ما لا شك  
 بالاعتبار وبعض هذه الوجوه وان كان لا يخلو عن نظر الامام  
 ترجيح القاعدة عند المراتب الخارجية غير بعيد فيكون  
 المذكورة مضافا الى العام من وجد ان كان الخد لها  
 مثبتا ولا خصصها بالخصوص من جماع فاهو تفيد المثبت  
 بالتحديد والعكس فان الظاهر من كونها اصل ولا نقصان

الخلافة ايضا وما يوردى بعض الالزامات النظام ولا  
 في الاجماع وحكم العقل بنفي بعض هذه الالزامات الظاهر  
 انه ليس لاجل بعض النسخ بل لادائها الى مفسدة اخرى من الالزامات  
 او غيرها وانما النافي لها على وجه التكليف ومن جهة كونها اصل  
 ومشقة في الايات والاخبار فانها انما الرجوع في كونها  
 عسر وحرجا هو العسر والعادة وهو يختلف باختلاف الاشياء  
 والاحوال والافات كرامة الضرر والظاهر ان ما كان عسرا وشقة  
 بالنسبة الى عامة الناس يكون متعبا عن جميعهم حتى لو كان  
 بالنسبة الى حرج في ذلك الفعل ايم كان الظاهر ان ما هو  
 وحرج بالنسبة الى عامة الناس ولكن معرفة كونها حرجا على  
 الشخص موكل له الى العرف بان يكون الفعل بحيث يعجزها عما  
 الناس بالنسبة الى ذلك الشخص حرجا لا يكون كونها حرجا  
 عند او عند بعض الناس انما يتحقق الصدق العيني  
 هذا كان معناه كون حرجها بالنسبة الى العامة ايم كانت  
 حكم بالنفي وان لم يعلم لم يحكم به بل يتوقف العام الذي كان متعلقا  
 للتكليف لا بد من حجة ظاهرة في ضامع اصالة عدم حرج  
 عند تالف هذه القاعدة ايم كانت بالنسبة الى العامة لا  
 كما هو ظاهر الايات والاخبار وكذا فانها انما الاخبار

المتحقق هو كونها مشقة  
 وانما كونها حرجا

ان الصلوة المطلوبة ما جردت عن العسر ولعله اليه  
 يرجع ما من الوجوه الا وكذا واما ما يظهر من بعض من ان  
 هذه القاعدة هي مخصصة اصلها حيث قال على ما نقله  
 ليس المراد ان الاصل في الحج وان الخروج عنه جاز في سائر  
 العورات الواردة في الشريعة اما ما قد يضاف من رفع  
 الحج لهذه الشريعة فظاهر وان لم يكن ان يكون مساوية لغيرها  
 في اشكالها في الحج والضرر والضيق بالهنة والكثرة نصف  
 شديد واما على العموم فلا جاع المسلمين على الحج منفي في هذا  
 ولان التكليف بما يقتضي الحج مخالف لما عليه اصحابنا من وجوب  
 اللطف على الله فان الغالب ان صعوبة التكليف المقضية  
 الى حد الحج يستدعي التلطيف وتربيع المعصية بكثرة المخالفة  
 ولان الله تعالى ارحم عباده واروف من ان يكلفه ما لا يطيق  
 من الامور المشاقة وقد قال الله ثم ولا تكلف الله نفسا شيئا  
 الا وسعها انتهى على معنى ما ينفذ ان كثير من التكليف كالصوم في  
 الحج والجماد ومنه الايمان المذمومة والتعذيب عن الاوطان  
 لتصل العلوم الواجبة فاما ذلك فانه مشقة وعسر  
 ولقد كما هو ظاهر وسبب من بانه لا بد من التماسه ولو  
 مساوات هذه الشريعة لغيرها ولو وقع فيها تكليف مشاق

المتكلم  
 الكلام



م والفرق بالظن والكثرة لا يفسد فيه ولو فرض فيه ضعف  
 فيجب أكثر من نصف القول بنحو الحج والمشقة من التكليف  
 الثانية المشقة عليها ما فالوضع ان النبي في هذه الشريعة  
 يمكن ان يكون بعض مراتب العسر كالتقرب من العن وعدم  
 المقدرة لاجتماعها وخصوص بعض المشاق التي كانت في الناحية  
 السابقة كالتقرب من العن في قوله تعالى والاعلال التي كانت عليهم والنجس  
 عن الاجتهاد في غير ذلك لعدم العمل بالمراسل كالتقرب من العن  
 حيث علاها من الاصل التي كانت على الامم السابقة وقد مر  
 عن هؤلاء مثله عدم مقبولية صلواتهم الاضمار معلوم في  
 الخامسة عن اجسادهم ووجوب خضوع صلواتهم عليهم وعدم  
 قبول قربانهم وانما من التبع الواحد ما في سنة او عام  
 سنة الا بعد معاشية يعقوب ذلك واما الاجماع على  
 فالمسلم منه ما كان نظرا عن المقدرة او ما يذهب منه واما  
 وجوب اللطف فيجوز الا فاض عن الكلام في معنى اللطف  
 وانما واجب في الجملة او على وجه الكثرة فيه ان اللطف قد يكون  
 في سنة لا في وجهه ومنه كثر من التكليف الشرعية  
 وغالض العبد لسبب لغيره لا يتنافى ذلك ولو اوجبت ذلك  
 يقع التكليف لزم الحكم في بعض تكاليف كثيرة حيث ان غالب الناس

فما لم

الحية او بعض سببها بالجملة فاجرت العادة بالانسان بمكة  
 والمساعد فيه وان كان عظيما في نفسه كبذل النفس والمال  
 فليس ذلك من الحج في شيء نعم قد يذهب النفس ويخرج الباطن  
 والمنع عن جميع المشايخ اوتى من منها على الدوام حج وصوم  
 ومثله مشقة في الشرع ومقدرة لا ينبغي الريب في كون جملة من  
 الامور متعبة مشقة او غير متعبة والاحاساء في كل الامور  
 حيث يعتد به كثيرا من الامور متعبة او غير متعبة على ذلك  
 وقوله نعم ومن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام  
 اخر به الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر باطن بذلك حيث ان التعديل  
 يدل على ان الصوم مع المرض والسفر عسر وانما يريد بهما اليسر  
 واسهل الناس المتكلمين ومن هو من يذهب اليه واليه لا يذهب  
 كمن يذهب اليه من الضابط في ذلك وجوب ان عاقبتهم علم  
 يصححونه منها ما نقل عن الشيخ الحسن من ان نفي الحج محال لا يمكن  
 التجمع به في ما عدا التكليف بما لا يطاق والالتزام برفع جميع التكاليف  
 وهذا في الطرف المقابل للقول السابق فان ظاهرة مقتضى العسر  
 والحج في جميع التكاليف وقد عرفت ان بعض التكاليف  
 فيها ملا وما ادعاء من اجمال في الحج مع انه مخالف لطبيعة  
 العقلاء حيث يستلزمه ليل ليل به كثير مما لا يطاق للعرض والاعتناء

البحر

وتقريب الله لهم لا يتنافى ذلك بل هو يكون مقتضى الرخصة  
 والرجحان ذلك كما ترى في معالجات الامراض الظاهرة في الامور الصعبة  
 الصعبة جديلا ان ما ذكر من الوجوه اسدلال على نفي مقابل  
 الامور السابقة من التكاليف الشاقة كما بيناه ان بها انه قد يذهب  
 في المقام انهم بالشك لا يذهب من التكليف الشاقة انما هي في القاعدة السابقة  
 احدها انما يحكم بنفي العسر والحج في وجه الكثرة كيف يجامع ما  
 من التكاليف الشاقة الكثيرة وتامنها انما في الشارح لم يذهب  
 لتناقض بعض التكاليف بانما مشقة كما شاهد في جواب السمع  
 وبما حفظ في الاخبار الكثيرة التي اسدل الامام ما منها على الخلق  
 الحجة بانه بالحج وكذا في المشقة مع ما نرى من عدم سقوط  
 التكليف في كثير منها والجواب عن الاول ان القاعدة المذكورة  
 قاعدة مشقة في غاية تخصيص كسابر العورات فيكون التكليف  
 السافر واخرها عينا ومقتضاها انما لا يشك في كونها لا تذهب من  
 الاكثر في ذلك كما لا شك ان قال قيل امر محصوره وانما  
 حال من الصعبه وقد مر عن طائفة من المتكلمين في هذا  
 لهذا المقام كانت صعبة منها ان التكليف الشرعية  
 ليس في شيء منها حرج اصلا الفضا العادة لوقوعها  
 وانما تكاليف الناس لها من دون تكليف وموضع كالحارب

بما يخصه لا اكثر فلتا  
 يمتنع ان الامر بالصعبة  
 في سببها من غير التكليف

ايهم والشك في اندراج بعض الافراد تحت الحج لا يوجب  
 اجاله كتباً ومنها ما مر في القاعدة السابقة من الجواب  
 الثالث من الاشكال المذكور في عدم ما يذهب اليه ومنها ان  
 العسر والحج مختلفان بالاضاف الى العسر من الخارجية ومنها  
 الغالبة بالعسر الكثير فانما يجب سهوله العسر والتكاليف  
 الشاقة من هذا القبيل فان في مقابلتها من الاجر لا يخفى  
 وبذلك يرتفع مشقة ما يوجب عسرهم انما كسابقة ان الفاضل  
 على هذا من من باب الاصل الذي لا يمارض بشيء مع انها  
 ليست كذلك وانما مقتضى العسر لا يرفع المشقة فلا ينبغي حمله  
 بحسب العسر والافتقار لا ينبغي صدق العسر على ما مر سابقا وقد  
 المقام ان ما يوجب العسر دون البدن من الامور الصعبة  
 كالشغل الذي يرفع صعوبة مما يقابلها اما في منتهى الطلب  
 واما ما يوجب العسر على البدن كقطع عضو منه او السقوط على جبل  
 مرتفع في هواء حار جرح كزعة فتهذه اوصاف ذلك فلا ينبغي رفع  
 صعوبة ومشقة البدنية بالعسر وان كان غاية  
 الامس على القلب له وانما رفع صعوبة البدنية بذلك  
 وقد يوجب على العبد المذكور ما به يوجب عدم ترتيب ما به  
 على المكلف بالقاعدة انما لا يشك في هذا التكليف غير ما لا يوجب



فلا يكون القاعدة فيه جازية وكان كذا كان التكليف به مستقلا  
فيه وما لم يكن كذلك فالتكليف فيه منتهى من غير جازية لا امر  
اخر وبني منع عدم جريان القاعدة في صورة الشك  
في التكليف لان المشقة في هذه الصورة موجودة  
وما ليس بها من العون مشكوك ومع الشك في العون  
لا يثبت المشقة وانما يثبت على هذا الوجه ان كان العون قاطعا  
عنده كالمرة الفرض وهذا هو الجواب عن الثاني فهو ان عدم  
هذا الشارح في بعض الامور بالذات مشقة لا ينافي  
بما هو اشق منه ان قد يكون في الاشياء مصلحة ينفقها التكليف  
بمقتضى الاختصاص ويقتضيه التكليف بالاشياء ويصير  
عن قاعدة في الحجج ومقتضاها ومنه يظهر وجه  
الامام في سقوط بعض التكليف بآية الحج مع عدم سقوط  
ما هو مشد او اشق منه فكل كليات الفقهاء فان مقتضى  
القاعدة سقوط ما فيه المشقة مع كل ما يحكم بسقوط  
فلا اشكال فيه لمقتضى القاعدة وكلما يحكم بعدم السقوط  
لا اشكال فيه انهم لا يخلصون من جهة ولا دليل خارجي  
تخصيص القاعدة خامسها ان الظاهر من دلالة في الحجج  
بالتكاليف لان امية فان العسر والفتور والحرج ومثاله

مقدون

نشد في في صورة الالتزام بشيء فعلا او تركا وما طلب ما  
مستغنى عنه فيكون لا يخلو وجها للزام فلا يثبت ضيقا  
وجها لذلك البند وحده عند فان قيل قوله نعم هو يد الله  
بكم اليس ولا يبيد بكم العسر وكذا ان لم نعم ما جعل عسر في  
من حجج فتوحها من الابات والاخبار ليشمل غير الامور  
ايضا بان في صور جميع الدهر متلا عسر وحج عفا ولغة  
والله نعم لا يبيد العسر بوجهه وما جعل الحج بوجهه  
ظاهر الفعل النفي فلا يكون من الله نعم ولا يجوز لامر  
لا يطر في العلم ولا في وجه الدليل فانا الشك وان كان محتملا  
الا ان الظهور العرفي موبد ولا يخرج عاين في الشرع  
من المستحبات التي لو امر بالتكليف الانبأنا بها الراد عن العسر  
والحرج بمراتب شتى كصحة جميع ايام السنين بل الدهر الاماني  
ومر جميع الاوقات في الطاعات وكما في غير موضع من كلام  
الاصحاب ايضا نص في ما ذكرنا لا يخفى عن مراد الربان نعم  
لو كان ان تكاليف المشاق موجبا للاختلاف في النظام او فسد  
اخرى كتلف نفس او حد وثم من كان منصف هذا الوجه  
لا لانه مشقة والله نعم هي العالم الاصل الرابع اصل العسر  
الاكث عند هذا الامر بينه وبين الامثل فيكون بالامثل

الباري نعم مع ان التكاليف الطاف موجبة للمنافع الكثيرة  
العاجلة والاجل فلا تعد ضررا ولا يكون ضررا العبد ما نفا  
عنما بل مقتضى لها وقيل بوجوب الاثقل للاختلاف في القوة  
التي تقبل من الباطل خفيف وهذا اضعف من مسايقه وقيل بالاختيار  
اختار ولم يظفر في الاشارات ولا يخفى انه انما يجوز ان لا  
يجزى بينهما او كان الدوران من جهة تعارض التصديق وال  
فالتجدي وجوب الحجج لثبوت التكليف ودوران التكليف به بين  
المتباينين كافي للنهي والجملة مما تقدم تفصيله الاصل السابق  
اصالة عدم تقدم الحوادث ومرجعها الى استصحاب علم حادثة  
في الزمان الذي يشك حد وثبته فلو كان هناك حادثان  
لم يعلم تقدم احدهما على الاخر حكم بمقتضى الاستصحاب بانما خفف  
الى زمان العلم وهذا وان كان كثيرا لما يفي الحكم بالتعارض  
بينهما في الحدود الا ان حكم التعارض لا يجري عليهما لان الاصل  
بالنسبة اليه بهما متباين وهو ليس بمقتضى الاختلاف وكذا انما  
علم ناهج اختلاف شي دون الاخر فان مقتضى الاصل وان كان  
تعارضهما في الجهل عن الاخر الا انه ايضا يكون اصلا متباين  
وباني تفصيل الكلام فيه في الاستصحاب بان الاصل السابق  
اصالة عدم اجزاء كل من الوجوب والندب عن الاخر وهذا

الامر بالنهي المنع عليه من هنا وينبغي ان لا يرد الاصل وهو  
اما من خرج تحت اصل النفي ان كان المقصود نفي التاكيد  
الظاهر عن اصل العبدية يكون عدم الدليل والجملة  
على العلم ان كان المقصود نفي التاكيد التراجع على او ظنا  
وبما تجل في مثل ذلك لحد الاصول المتقدمة ولا يخفى  
عليك ان جهة انما هي انما يكون بين الاثقل والاكتفى ادنيابط  
كالشك في مقدار الزكوة وقصير المثلث ونحو ذلك واما  
في صورة الامر بابط كالشك في ان اصله الواجبة عليه  
هل هي مع السورة او بدو بها فلا يخفى الاصل هناك مقتضى  
قاعدة الاشكال وجوب الاثقل لا كذا في هذه التفصيل  
الاصول خامسها ان عدم وجوب الاثقل عند دوران الامر  
بينه وبين الاختصاص اذا كان الاختصاص من جهة الاثقل  
فلا بد من الاصل السابق الذي ظهر الكلام فيه واما ان لم يكن  
منه جازية فليس له نعم بل الله بكم اليس وما جعل عليكم  
في الدين من حرج ولا عسر ولا فاقة ويثبت بالتفصيل السمة  
السهولة ولا سيما في العسر والعسر في ضعفه  
فان ما هو اقل من شيء اخر لا يبين ان يكون عسرا او حرجا او فاقة  
ولا ينافي السهولة التي هي اضافة النسبة لك ما لا يرد بان

الباري



ما يتلوه من الأصول مما مثل من قواعد الشهد به وهذا الأصل  
راجع إلى ما لا يفصله انشاء الله من أصل عدم التلخيص في  
المراد به ان الواجب مثلاً كغسل الجنابة لا يخرج عن نفسه  
ولا يخرج عن غسل الجنابة وكذا في غسل الجنابة فإنه لا يخرج  
عن غسل الجنابة فلا يكون غسل واحد من تكليفين مختلفين كما  
أجاب في الآخر قد بلى لا يكون عن تكليفين مطاوعاً وكان واجباً  
أو مندوباً فلا يخرج عن غسل واحد الجنابة والحض والجمعة  
والزيادة وإما أن كان المراد به أن يكون غسل واحد كغسل  
الجنابة ثم ظهر أنه لم يكن جنباً لأصل عدم الحساب فغسل هذا  
عن التلخيص فلا يحسب له الغسل المذكور عن غيره ولا عن زيادة  
والتلخيص لغسل الجنابة ثم ظهر أنه لم يكن اليوم يوم جمعة والله كان  
جنباً فأما الأصل عدم احتساب غسل الجنابة في الغسل الآخر فيكون  
يقول ليس واجباً بل يقع بل منسحب من العكس لأن غسل  
هذا الغسل لا يحسب له عن شيء منها أما علقه فله من مصادفة  
الواقع وأما عن غيره فله عدم بطلان التلخيص من هذا الأصل  
أخرى معنى القاعدة ومثله الآخر الذي لا يلزم اعتبار النسبة  
أصولهم أما الأعمال بالنيات وأما العمل بما عرفت ولا عمل  
الابنية وما لا يشهد به هو هذا المعنى فلهذا قيل في الأصل

المذكور

المذكور بنحو الجنبين وقوله بعد ذلك وما يختلف  
هذا الأصل في موضع منها الجواب الواجب عن التلخيص في صلو  
الاحتياط لا يتغير بغير التمسك به وإن كان الواسع بما فيه الضم  
عن رمضان فبين أن كان قد صامه فإنه يحسن على ذلك أن  
التلخيص وأما الجنب عن التلخيص عن الواجب في موضع منها صوم  
يوم التلخيص إلى آخر ما ذكره هذا ولأن جعل الأصل المذكور  
بمعنى الاستصحاب فإن مقتضى الاستصحاب الحكم بعدم وقوع ما  
وعدم حصول الاشتغال بما وقع وبما لا يقع في الواجب في التلخيص  
على حاله ويمكن جعل معنى التلخيص أنهم لم يكن القالب كما قيل عدم  
حصول الغسل في التلخيص الواجب والسند في اعتبار هذا  
الرجحان هو ما مر من أخبار النسبة ولكنها قد تستعمل بعدم كمالها  
على المشايخ الوعد بغيرها أن صلاح العمل جعله لا يكون إلا بالنسبة  
ولا يخرق النسبة معنى غير ما يفرضه بالمثل التلخيص في الله ثم  
ولا يخلو فيه قصد العجب أو التلخيص في ذلك قاله بالآخر  
المذكور أن ليس المراد من عمله إلا ما قام به أن جاز في أن  
وأن قصد به التلخيص في غيره من غير قصد به غيره فهو  
مما لا يخلو فيه التلخيص به ما مر من من قبل الجنب الثاني من كانت  
غير ذلك الله تعالى وسوله فيجب بذلك التلخيص وسوله من كانت

ومن كانت في ذلك وسيله بها الواحدة بين وجهان في ذلك  
ما صار إليه الأصل التام من أصل أن النسبة فعل المكلف وأنه  
لا يشهد غيره ويجوز النسبة من غير مباشر في العيب غير المبرور  
أما وجهها الربط وقد يثبت نسبة الإنسان في فعل المكلف ولو صحت  
منها أن يأخذ الإمام التركة من قبل من التبع فيمنع أن يعرض عن النسبة  
فيكون أن يثبت النسبة من الإمام وإن كان الراجح المكلف ومنها  
إذا اخذ من المأكل فله فانه يملك ما حلته أو لغيره فإضاة وح  
لو كان له على ما طار في بيان واحد هار من الغيبين معوض  
إلى الآخر ومنها أن استعملت النسبة وكان الحالف معطلاً كان النسبة  
نية المدعي فلا يخرج الحالف بالقرينة عن اسم الكذب وهذا  
الجهن الكاذب انتهى ومراعاة به بالنسبة هو مطلق الفصل  
إلى الفعل بالنسبة الصريح كما يشهد به ما ذكر في صورة الخلف يعني  
أن الأصل كونه الموقوف في الفعل هو نسبة الفاعل إلى غيره وقال  
لن يحسن أنت طالع أو بعثك هذا التلخيص في وقوع الطلاق  
والبيع وعدم وقوعها هو قصد لا يظن قصد بأكس وانشاء  
وقفاً أو قصد الاستهانة مثلاً لم يقفوا أو قصد هو الطلاق  
مثلاً وقصد غيره بفعله هذا الاستهانة أو بالعكس في  
قصد الغير أصلاً وقع ما مره إلا فظنوا للمدعي هذا الأصل

في الأصل

في الأصل السابق من الاستصحاب والراجح أو القاعدة ومثله  
الآخر التلخيص أو السمة القطعية الجارية في جميع الماورات والآخر  
من جعل الاتفاق على إرادة التلخيص دون إرادة غيره هذا وقد علم  
بعض أن مراده بالنسبة هي نسبة الشبهة فاعترض على الاستدلال المذكور  
ومرر بأن مثال الصبي والجنون ليس خارجاً عن الأصل لأن نسبتهما  
إلى الولد كسبته به وجعل إليه فاعل حقيقة هو الولد وهذا الثاني  
لغسله ونسبته إليه فاعل فاعله وقال في مثال التركة أن المكلف المقتدر  
الواقع لا يتركه أن يحصل منه بغير الشبهة لم يكن بغير عبادة حتى  
يبي بغيره لا يتركه في فعل التلخيص النسبة وعدمه وبين المدعي عليه  
مرة أخرى لا يتركه أن يكون بغيره عبادة لأن التركة لها جبران أو  
كون بغيره عبادة والثانية كونه تاركاً لا يتركه إلا في التلخيص  
بالشبهة ويخشى أن يعرض عنها ما لم يأت التلخيص فلا ينعقد حيث  
لم يقصد به التلخيص ليس عبادة ولكن لما وصل المال إلى التلخيص  
الاعادة فأنشأه كونه هذه الصورة البصيرة عن هذا الأصل  
لا وجه له ظاهر انتهى فلهذا في بعض ما مر من مراد الشبهة  
بالنسبة هو مطلق الفصل كما هو الظاهر من النسبة الشبهة  
كسبته ومن الظاهر أن المقتدر لا يصير مثلاً بغيره الصبي الصادق  
من غيره وإن نظف الإنسان بجعل الأصل على غيره ففي صحيحه



بعضهم بانه خارج عن قانون الشريعة فوج فكيف يقول به الشهيد  
على ما مر من ان الوجه على الاختلاف بين ما قلناه كونه منسوبة  
لصاحبها وبه يفتي ابن مالك واما ما ذكره في مثال العبيد  
من كونها الشيء المولى وان هذا غير خارج عن الاصل فيجب جدا  
والحقيق ان من المولى في نفسه في علمها وادى ما يشاء عظم من ان يصير  
بانهم من بيت المولى المملوك لا يرجع قرا به اليه في هذه الصورة انهم  
خارجة عن الاصل كما بعدها واقفا فدها الشهيد من علمها لانها  
ما لا يلام فيها المخرج به ويعتبر وان ما اقرت فيه صاحب بيت  
عمل صاحب البيت وان كان صاحب بيت الاصل في مثل هذا العمل  
في خصوص الصور والجنون وصلواتها وساير اعمالها انهم بان  
المولى تلك الاعمال وينوي هو لها فبغير علمها بذلك فلا يصح  
توابع اليه مع انه ليس بك لزاما ثبت ذلك في خصوص من علمها بالشيء  
ولولا ان حكم برقة انهم الاصل التاسع اصاله السلامة من  
واقول هذا الاصل راجع الى الاستصحاب ان كان المراد بالعلو  
العلو الحادث في الشيء بعد ان لم يكن موجود فيه والى الغلبة  
ان كان المراد السلامة من العلو بحسب اصل الخلقة والاولى حجة  
لادلة الاستصحاب واما الثاني فغايبه الظهور والظن وعجبه  
تحتاج الى دليل ولا دليل في المقام وان بالغ صاحب القول في  
واحد من الامر

واحد من الامر ان العمل على الاصل الانتخاب فاعلم به العقل والعرف  
والاخيار ولكن ليس لك فان معنى ما ذكره صاحب مطلق الظن  
وقد بطلنا به على الاصل العاشر اصاله عدم حمل الانسان عن غيره  
ما لم يأت في نفسه والظاهر بغيره الاستثناء كما صرح به بعضهم  
ان الانسان لا يتلف بعمل غيره ولا يقيم عليه مقام غيره الا  
بانته قال وهذا يحمل الى اصلين اصاله عدم تطابق انسان بعمل  
واصاله عدم قيام عمل انسان مقام عمل اخر وهما قطعان اما الا  
فلا يصل البرائة واما الثاني فلان الشغل البتة لا يد فيه من البرائة  
ولا يلائم الا في العمل بنفسه انه هو الموقوف من التطابق  
والاستحالة بان هذا الاصل لا دليل عليه لا وجه له بل على  
بناء على المعنى المذكور انه لا وجه له اعتبار ان العتبات لا تدخل  
في شيء من الاصلين المذكورين كما هو واضح انما المراد بالعلو  
وتقريبه لانه اذا كان الشايع مع شدة بعضه في جميع الاستدلال  
عن هذا الاصل كقطع العمل بصلوة المصلي وقيامه وتطهير  
الاب غير ولد الصغير والظن بغيره من يجهل وقيامه  
الامام مقام فرائد المأموم وغير ذلك ما استثناء عن الاصل  
مع انها ما اتفق الشايع في مقام قال وكان الشهيد بانها الاصل  
هو ان الانسان لا يتولى عمل غيره وبما شره وبما شره عنه من

الشبهة  
التي هي

استثنى  
او يبالغ او هدم او بناء او غير ذلك من الافعال الا بانته علما ما  
فان شبهة لو لم يكن عمل من عمل من علمه وليس بالبعد  
والانسان لا يتلف بغيره ولا يتحمل بغيره الما بين فاعلم  
من من النكاح وهو بان في النكاح لا لا جارية والى كذا والى كذا  
والى كذا والى كذا وحق ذلك وانما لا تكرار الاذن لظهوره  
في الاستدلال من في الما بين فاعلم استثناء ما لا يتلف  
به وان كان من اصاله الاصل المذكور ظاهرة لاصل البرائة ولكن  
في كون ما استثنى هذا الاول خارج عن الاصل فاعلم ان لا يحمل  
عن الغير وانما هو بغيره ما يثبت بانها من الاصل الما بين  
عنه الا في الاصل في الما بين الشيء المولى من ذلك شخصه ان يثبت عليه  
بذلك الا في ذلك الشيء المولى من الاصل الما بين الما بين الما بين  
قال بعضهم ان مراده بالاصل هو المعناه اللغوي اعني ما بينه وبينه  
العلو الذي يفتي عليها الشيء هو المولى والعلو الذي يفتي عليها  
هو الاصل وان كان له علو اخر في وجوبه ولم يصرح لها  
لعدم ترتيب بينهما وبين غيرهما في جميع الوجوه وقوله من ولد  
الخبر بان المولى اذا ولد امكن ملاحظة الطبقات الثلاث  
فمن بالنسبة الابية من الطبقة الاولى والى اخيه واخته من التا  
ولا ابنه اخيه لغير اخيه من الثالثة وهو غير ترتيب الطبقات

الاصل الثاني

الاصل الثاني عشر ان الاصل في هبات النسخ ان تكون مستحقة  
لاستثناء زيادة الوصف على الاصل وذلك خوفا من مواضع منها  
الترتيب في الاذن وصفه الاصل بالوجوب ومنها مع اليد  
بالكسب في جميع كليات الصلوة وصفه النسخ بالوجوب ومنها  
في وجوب النسخ في التاثير في النسخ ان كان بعد من جاز انما يتغير  
وهذا من حيث لا يشاء بالوجوب بعض الشروط ومنها من العلم  
للصلوة في التاثير بالوجوب في وجوب غير مستثنى عنه ولا يفتي  
في بيان الكلام المذكور ان استثناء زيادة الوصف على الموصوف بال  
لعدم اجتناب النسخ من الما بين مع الصفات التي هي في الحقيقة  
من موصوف ان كان الاصل من الما بين ما بينه وبينه ان كان الاصل  
بالصفة مع ذلك وجاز انما ايضا انها بالاستصحاب والوجوب في حالة  
واحدة فان الاصل على هذا معنى الراجح الظني ثم انما بانها ان  
يقول ان يكون مستحقة فاعلم انما هي الاصل الما بين الما بين  
لهذا الاصل انما هي في جميعها مستحقة انما هي في جميعها مستحقة  
بما لانها لا يتغير بالاستصحاب وانما هي مع من التزم الشرط على كسبه  
بما لانها لا يتغير بالاستصحاب انما هي على بل الاصل الما بين  
وهو وجوبه في النسخ بالوجوب بالشرط الذي هو عبارة عن  
لعدم الايمان بهما مع التركيب وان كان التركيب مستحقة وذلك لان العبادة

استثنى







بان المعنى المصطلح انه هو نوع من الحكم وهو الحكم المطلق لا  
 لا يصح تعلقه عن حكم العقل ويصح تعلقه بالشرع وغيره  
 ونسبها من غير ان يكون فيه خروج عن الظاهر مدعى بان  
 المصطلح من اطلاق الحكم في كلامهم سيجاء مقام كل ملز الاطلاق  
 الشرعية وبيان ان الاستصحاب من جملتها هو المعنى الاصطلاحي  
 وسأبين ان الظاهر من قولهم لا مدخله في العلم الاول  
 في ثبوت الحكم فتخرج استصحابه عن الوقت وظاهر ان المراد من  
 ان من الاول هو مسبوق الحكم بحال في خصوصية ان  
 مدخله في ثبوت الحكم وان كان مسبوق الا انه ظاهر من الظاهر  
 لا من التعريف بل من تعريف ظاهر في العلم حقيقة متاخر من ماضيها  
 ان يدخل في العلم انبثاق وجوب القضاء بناء على كونها تابعة للاراء  
 مع ان ليس استصحابا او جوابا بان الامر حكم يوم الخميس  
 على هذا القول الى امر من امر بالسوم وغيره باقاعه من غير  
 فاذ لم يمثل الثاني بغير وجوب القضاء بالامر الاول فالقول  
 في انبثاق وجوب القضاء على الامر الاول لا للقول على وجوب  
 الامر او مدعى بان العقل في الاستصحاب انما ليس حقيقة على  
 السبوت في الزمن الاول بل على القضية او الخبر مثلا لكن لما  
 ثبت ان الحكم ثابت بهم صارت السبوت في الاول بمنزلة الجزئ

أي بمعنى

الاخير للعلم الشاكلة في حقيقة الثبوت في الزمن الثاني وضار  
 الانبثاق في الزمن الثاني للقول على سبيله في الزمن الاول وهذا  
 انما لا يثبت ان العلم الاول واجب الاداء وجوب القضاء وجوب الاداء  
 بمعنى ان الجزئ الاخير للعلم فيصير ان انبثاق وجوب القضاء  
 للقول عليه فينبغي الحد بل او سادسها ان ينفذ في العلم  
 انهم يثبتون التماسا او شرعا بين ثبوت الحكم في الزمن الاول فيصير  
 عليه الحد مع انه ليس هو الحد وهو اما في الثالث فلا نقاش ان  
 الا انه ينفذ عنه بعدم ورمز الثالث والثالث وبن بعلمه  
 بان لحد العلم لوجوب انقضائه الحكم انما يكون ثبوت وجود الشيء  
 او عدمه في الماضي يدل على ثبوت او عدمه في البتة في انبثاق العلم  
 او انقضائه او في ماضي الثالث فليج ما في الاول الثالث  
 مع انه اخذ منه العلم والثاني في الاول ما في الثالث في الثاني  
 انما لا يكون في هذا الحكم مطلقا ناع انما يستصحب ثبوت الامر في الماضي  
 فلاول ما في الاول مع الاخير بن ماضيها انما لا يعتبر البتة  
 الشيء المستصحب كالاجز في ثبوت امر ماضيا الى ان ينفذ في  
 علمه انهم بان الحكم بالامر الاول لا يدل على ثبوت العلم واما في  
 فلان كون حكم او وصف ليس من الاستصحاب في شيء  
 بل انما هو مما يجعل العمل صالحا لاجل الاستصحاب فالتالي الحكم

أي بمعنى  
 وهو نوع من الحكم  
 وهو الحكم المطلق  
 لا يصح تعلقه عن حكم العقل  
 ويصح تعلقه بالشرع وغيره  
 ونسبها من غير ان يكون فيه خروج عن الظاهر مدعى بان  
 المصطلح من اطلاق الحكم في كلامهم سيجاء مقام كل ملز الاطلاق  
 الشرعية وبيان ان الاستصحاب من جملتها هو المعنى الاصطلاحي  
 وسأبين ان الظاهر من قولهم لا مدخله في العلم الاول  
 في ثبوت الحكم فتخرج استصحابه عن الوقت وظاهر ان المراد من  
 ان من الاول هو مسبوق الحكم بحال في خصوصية ان  
 مدخله في ثبوت الحكم وان كان مسبوق الا انه ظاهر من الظاهر  
 لا من التعريف بل من تعريف ظاهر في العلم حقيقة متاخر من ماضيها  
 ان يدخل في العلم انبثاق وجوب القضاء بناء على كونها تابعة للاراء  
 مع ان ليس استصحابا او جوابا بان الامر حكم يوم الخميس  
 على هذا القول الى امر من امر بالسوم وغيره باقاعه من غير  
 فاذ لم يمثل الثاني بغير وجوب القضاء بالامر الاول فالقول  
 في انبثاق وجوب القضاء على الامر الاول لا للقول على وجوب  
 الامر او مدعى بان العقل في الاستصحاب انما ليس حقيقة على  
 السبوت في الزمن الاول بل على القضية او الخبر مثلا لكن لما  
 ثبت ان الحكم ثابت بهم صارت السبوت في الاول بمنزلة الجزئ

اختلف الناس في استصحاب الحال فعلم ان ثبت حكم في وقت  
 ثم جنى وقت اخر ولا يقوم دليل على انقضاء ذلك الحكم والظاهر  
 ان المراد بالحكم ما يقع بالظن والوصفي وبالوصف ما يقع بالوصف  
 المرفة والاستنباطية ويمكن خصص الحكم بالظن والوصف  
 الوصفي والوصف فكيف كان خبري في العلم البتة ملحقا  
 به ببعض الاوقات السابقة انما يقتضي التام في كلامهم  
 ان يقال ان الاستصحاب عندهم معني احدها ثبات الحكم في الزمن  
 الثاني كاهو مرجع كثير من الخبريات وهو المراد من ان الاستصحاب  
 للحال السابقة وفهم يستصحب وخبره ما يشي به انما  
 وثانها القاطعة الشرعية او العقلية التي هي بقاء ما كان على  
 ما كان قال في الذكر ما نقله من كلامه في انما كان  
 وليس استصحاب حال الشرع وحال العلم وفهم الاستصحاب  
 جنة ولا استصحاب وجب العمل بالاستصحاب بيقين على هذا  
 المعنى وهذا هو الذي يحاول في هذه المقام لان الشرع  
 الاول ولذا يكون خبره بالمعنى الاول فاسد ويمكن  
 ان يجعل المعنى الثاني عبارة عن نصيب ثبوت الحكم في الزمن  
 الاول فانه خبره دليل على ثبوت في الزمن الثاني مقتضى  
 له الا ان لا بد من تقدير في قولهم يجب العمل بالاستصحاب

أي بمعنى

اي بمعنى ان هذا المعنى ينظر الخبر في الماضي الثاني  
 في اقسام الاستصحاب وهي كثيرة لان المستصحب اما وجود شيء  
 او عدمه واما كل ذلك الشيء اما في الاحكام او الموضوعات  
 في الاحكام اما الكلية او وضعيه او الموضوعات اما في  
 او استنباطية فيكون ثابته وثبوت المستصحب في ان زمان الاول  
 او انقضاء فيه اما بدليل شرعي او عقلية او غيرها او الاول اما  
 اجاع او غيرها فلهذا امر بجزئ من خبره في التماسه وان لم يكن  
 كما لا يخفى على من يفكر في ثبوت وتثبوت وعمل منها في العلم  
 الحاصل في ان زمان الثالث في بقاء الحكم اما باعتبار السلك  
 في الفتوى ان في وجود الامر او في ما يقع الوجود ويعبر عنه  
 عنه بغير الطارئ كما يعبر عنه سابقه بغير من الفاعل فلهذا  
 سنة وتسعون ويمكن جعلها اكثر من ذلك انهم نقل الى نقل  
 الخلاف في الموضوعات الصرفة ان كانت من الاعداد او من  
 اجزاء الزمان فيصير الموضوعات الصرفة بهذا الاعتبار  
 اما ما قلناه في الموضوعات الاستنباطية انهم فمما كان  
 اجزاء الاستصحاب فيها الاما لاثبات العلم الاول في المعنى  
 بطلان ما في هذا اقسام الموضوعات خمسة وثلاثين اقسام  
 الى مائة وثلاثة وستين وان في هذا اقسام السلك في ذلك

أي بمعنى



العالم في الهم الى اثنين او ثلاثة من قسما لا قسما الى صنفين ما ذكر  
اول كثرة امثاله ولكن لا يعنى كثرة الاقسام ان لا قسمة فيه  
فمع ان بعض الاقسام مجردة عن احوال الاخص في احوال الشخص صفت  
الموجبة لكثرة الاقسام غير محضه فبما ذكرتم لما كان بعض هذه  
الاقسام خلا للثلاث وبعضها ما هو جيب من زيادة ابعاض في الاعمال  
التي عرفت فيهم كقولهم استجاب حال الشرح واستجاب حال  
العقل وغير ذلك يمكن باسم كثرة الاقسام ثم لا يخفى ان استجابة  
الحال خاص وهي استجابة الحالة السابقة لم يتم فيها جميع الاقسام  
المتكاملة واستجابة حال العقل يشمل جميع ما ثبت بالعقل  
من وجود او عدمه من وضع الحكم واستجابة حال الشرح يشمل  
جميع ما ثبت بالشرع كذلك واستجابة حكم الشرع يشمل  
الشرع من تطبيق او تركه وجوبه او عدمه واستجابة  
حكم النص يشمل ما ثبت بالقابل والسنة واستجابة  
حال الاجماع يشمل ما ثبت بالاجماع واستجابة الموضوع يشمل  
اقسام الموضوع صفا كان او استباظا او بما يخصه لا كذا  
في كلامهم باعمال استجابة حكم الاجماع بالمعنى الاتي كما عرفت  
ابن الحاجب والثاني باستجابة البراءة ويطول استجابة  
العدم والثالث باستجابة حال الاجماع او باعمال استجابة

حال الشرح

حال العقل والواقع وانما يستجاب الحكم بالشرع عند ذلك في حكم  
باستجابة حكم وضعي بقوله لا يشك في وجوبه لا لاجل عند الشك  
في قدح العارض والسابع بالاستجابة في الالفاظ انما عرفت  
هذا عقول القضاة العارضة في كلامهم بالاستجابة لاجل  
عن منافسة ولا بأس بالاشارة الى واحد منها واحالة  
الجماع في غير ذلك ما فيها من ما هو مفقود المنقول عن الشرح  
ان الاستجابة اسم بعد اقسام احدها استجابة النفي في الحكم  
الشرعي الا ان يرد دليل وهو المعبر عنه بالبراءة الاصلية  
فما فيها من حكم العرفي ان يرد بعضه ويحكم النص الى ان يرد  
تاسع وثالثها استجابة حكم ثبت شرعا لكذلك عند وجوبه  
وشغل الذمة عند ثبوت او التزم الى ان يثبت ما عرفت من  
استجابة حكم الاجماع في موضع النزاع وفيه ان لا بعد ان  
الاصولية في من استجابة النفي في الحكم الشرعي كما عرفت  
كلامه في اصل ما بين الاستجابة ولا يثبت فيه الحالة السابقة  
فقد هاهنا لا وجه له كان عدم الدليل اخص من اضافته  
كافي المعين كذلك وارجع الى البراءة الاصلية كما عرفت  
عن نص ابن الحاجب في عدم الدليل في الواقع وبل ما انما  
لا يثبت في الاستجابة اياها لعدم وجود الدليل في حال

النزاع فيه املا كما استجاب حكم العرفي والاطلاق الى ان يرد المحض  
والنفي واستجابة حكم النص الى ان يرد التام في ظاهره  
الفساد بذلك من غير تأمل وان لم يكن البقاء مطلقا انما هو  
الحدائق والدرر في الاستكمال والاختلاف عما ذكر وعن الفقهاء  
في ذلك من ان الاستجابة صور ثلثي معبر بها باقائ  
الامة بل اقول اعتبارها من ضرورات الدين اولها  
حكم النص الى ان يرد التام والتام الاستجابة عند الشك  
في عراض القاطع كقولهم ففناه وعلا الله ونسفه وطأ  
الشرب ونجسه وكونك على طهارة او حدث وكونه نجس فلا  
احد يمان وهكذا ومن جامعوا الشرح في الخلاف في استجابة  
النفي المعبر عنه بالبراءة الاصلية ومن بعضهم نصه عما قيل  
بالصور من ان النفي في الالفاظ امارا العقل بل هو معبر  
التام في نفي الخلاف من غير استجابة حال الاجماع في غير موضع  
من فائدة يقال في حقها ان يعبر عما نقل ان الناس لا يختلفون  
في الاخذ بالاستجابة والنص على غير ذلك عام في  
مخالف في القوم من المتأخرين في المقدم من المتأخرين في النص  
والفرائد وابن الحارث والعندي والسحاب في نصائفي  
والسحاب في حال الاخذ به في جميع هذه الاقسام وهو

من الاستجابة في شيء وقد توجه ما ذكره الشرح  
من استجابة النفي بغيره بالبراءة الاصلية بانه  
على المساعدة في العبادات والعبادات يستجيب بالبراءة  
الاصولية وثالثها استجابة حكم النص والنفي داخل في  
الاستجابة للوضع وثالثها استجابة حكم ولا يرد ذلك  
فان المحض صفة في محضه واما الاخرى بان انهاء حكم العرفي  
ليس من الاستجابة كقولهم طيب في ثوبه فان الاستجابة  
حكم الاجماع من استجابة حكم العرفي والنفي من بعده فلا يرد  
فيها لهما كما انه لا يرد في استجابة الموضوع او الحكم  
وذكره المحققون في كونه من الاجماع في الموضوع مطلقا السيد  
من كون الامم صفة في الوجوب والقول في ذلك المرفوع  
في العرفية والاشارة العام في العرفي في افعالهم  
من هذا القسم كثير من انواع الاستجابة كما استجابة الموضوع  
الصرفي واستجابة غير حكم العرفي من الموضوعات الاستبا  
وخامسا ان غير الاول من الاقسام ليس فيها بل اقسام صفة  
وهو استجابة حال الشرع كقوله بالاشارة وهو سهل  
بعد ملاحظة انهم لم يسموا الاول باستجابة حال العقل  
الثاني في بيان حال الشرع استجابة الاقسام بان بعضها لا ينبغي

النزاع



عقل عليه شيخنا القدماء بعد الله العلي العظيم والحمد لله والثناء  
وغيرهم وكثير الخلفاء والمطالعين كافي الحسن البصري على المنع وهو الذي  
يخبرنا به سيدنا الذي في ذلك وان كان مطلقا كان الظاهر  
من انفسهم في العقل على ما كان واجدا في الاشياء من وج  
الحكم الخبيث من غير السيليني وعينها من احد هو الذي  
مستحق اما استحباب حكم الاجماع وما كان له الحق من استحقاق  
البرائة الاصلية واستحباب حكم النص وهي وجه الحكم الاستحقاق  
عدم الشك اي من الاستحقاق في التوجه او في استحقاق سبيل  
الاجماع في حكمه من غير حق في العقل ولا يجوز  
من لفظ ولا يبعد وفي انفسهم وامانتهم في مكانة  
واكثر معاشرتهم على امر كنه يبعد من ذلك في نظرنا وفي  
منازل الشريعة وعلى الثالث فليس التقاطع وعلى الرابع مدرك الحجة  
والسعي في الدنيا على الحجة على الاستحقاق في هذه الاشياء  
نظام الدين في قوله في الاقسام <sup>استحقاق</sup> حكم الاجماع كاستحقاق  
حكم الظاهر في العاشر من ذلك في معنى من العقل وذلك  
ايضا جازي في علمه النظام انتهى <sup>استحقاق</sup> امره من حيث اعتبار  
الاستحقاق في الاقسام الاسبق والعلل على مقتضاه فان كان  
حقا بل مشهورا بل اجابا على كل من قبله في العلم والحق

هذا هو مقتضى العقل  
في الحكم على ما كان

لا ينافي

لا ينافي وقوع الخلاف فيها كما نقله جماعة بل من الاشياء  
الظنوم الخلاف حتى في استحباب الحق فان الاتفاق على العدل  
بمقتضاه اعم من ان يكون من اجله او من امر اخر كالجمومات  
كبابا وسنة وظاهر ان الاشكال في احد ما هو الاشكال في الا  
وبالتجربة الظاهر وقوع الخلاف في حل الاشياء المستعملة بل لا  
وفيها في كل ما يترتب عليه الامور في غاية الوهن والشدود  
وسعت اعم الرابع في بيان الاصول في المسئلة وشدة التمسك  
فيها اما الشدة فواحدة جدا اما الاصول في كنهها كما يظهر من  
في الحكم فانها الحجة في نفس الحكم الشك دون الامور الخارجية  
العكس خاسبا الحجة في الاحكام العينية دون كنهها  
وقد يفرق في الحل في الحجة في الاحكام او يجمع دون غيرها  
بينه وبين ما نقلناه ان الامور الخارجية عن الاحكام من غير  
ومستلزماتها كنهها مستكينة عنها بامان فناء وعلى هذا القول  
مستدرك تحت العنبر في قوله دون غيرها وقد نقل هذا القول  
في النواهي والامور اذ هو ما نقلناه وان شاع في الخبيث  
كما هو في النظر في طمانته وقد نقله صاحب الفصول ايضا من غير  
تعيين لقائله وجعله ثامن الاصول التي نقلها ثم قال وناسها  
عكس ذلك ولم يعين ثامنا لغيره وقد نقل القول الذي نقلناه

وهو سابع الاصول في كلامه عاشر ما نقلناه حيث قال سابعها  
التفصيل بين الحكم الظاهري فلا يجرى منه والواقع في من قبله  
نقل ذلك عن بعض الفرض بنبذة وبين الثامن في الاباحة  
ايضا مقتضى ما ذكرناه من الامور الخارجية نظر في معنى  
الاباحة ايضاً في الظاهر ثم قال ولا يجرى ايضا في السابغ  
والثامن مقتضى العاشر من السابغ في العقل والواقع ما ذكرناه  
بقوله ولا يجرى ايضا ولكن مقتضى القول السابغ الذي نقله عن بعض  
ما ذكرناه من القول الخامس الذي في سبغ في السابغ في العقل  
فانما الامر بان ما عده من سابعها ما عده ثامنا فلهذا هو  
مع القول الخامس الذي ذكرناه في ثامنه ناسعا من عكس  
ذلك ينبغي ان يكون سادس الاصول في الامور اما سابعها  
فوجه الاستصحاب حال غير الاجماع فقط ثامنا الحجة في الحكم  
الشري اذا ثبت الامر له للعاية مصيبة وحصل الشك في حصول  
الغاية اعم من ما يشك في صدقها عليه دون غيرها وناسعا  
الحجة في الحكم الشري اذا ثبت الامر له في شك في حصولها  
العلوم الرافعة دون غيرها وعابرها الحجة في النفي الاصل  
دون اثبات الحكم الشري مع الثمانية وهذا ما يتقوله الله  
في الدعوى من الايات حتى ان صيغ المقتضى بالاستصحاب

ان مقتضى العقل في الحكم  
على ما كان في الاشياء

بعد

٢٤١

مطلقا وهم اكثر الخلفاء من العامة والمقتضى كما قبله من غير







او نحو ذلك فلا يلزم التوهم بالمرجح والمناط اليه غير متحقق  
الفرق بين الصوريين ان الاستصحاب في صورته الشك في  
القائح كحل الحدوث يفرغ عليه بقاء العلم به القابلية في  
صورته الشك في منتج العارض كما ان الشك في صورته يخرج  
فيكونه ناقضا يستلزم منه حكم شرعي اخر اي وهو عدم  
كون المذنب ناقضا وعدم القول بالفضل اي غير موجب  
الفرق في جملة كثير من بينهما سائرهما ان العلم مطبق في علم  
وجوب البقاء الحكم على ما يقتضيه البراءة الاصلية حيث لا  
شك في خلاف ذلك ولا معنى للاستصحاب الا بعد  
لسلام الاطمان ان العمل يقتضي البراءة غير العمل بالاستصحاب  
ولذا قال بجحيد الاول من لم يطبق الجحيد الثاني ولم يدرك استصحاب  
البراءة فبطل بعد تسليم عدم خي وجه عن حمل النزاع ان لا يثبت  
الكلية كما ان شأنا منها ان الكمال صرح في علم جملة من العلم  
ان معظم اصحابنا على الجحيد في الاصل فيها ما هو اليه الجحيد  
الشهرة ونسبة صاحب الواعية عدم الجحيد الى المظن كما هو  
قول الجماعة ومنه منع جحيد الشهرة ما سعى حصول الفرق  
الفرق في بين الشك في الابدان والاسماء ومنه انه  
ان لم ير حصول الفرق في الجحيد والعدم فهو اول الدعوى

ودعوى

ودعوى الفرق في نزوات ايراد حصوله في غيرها من غير ان يثبتها  
ان المقتضى للحكم الاول ثابت في الفرق في العارض وهو احتمال عكس ما بين  
ن والالحكم لا يصح من فانه لا يثبت بهما احتمال حصوله عند وقوع  
كل من فانه مقتضى الحكم الثابت سائرهما من مانع ومقتضى ان الفرق في  
هو مقتضى التفتيش في الجحيد وهو غير مانع وامام في ذلك في الزمان  
الثاني اي مقتضى من غير وجه واما الثاني من مقتضى كما لو فرض في  
فاحتمال عدم جحد الزمان بل لا يمنع عن احتمال جحد واما المانع عنه  
العلم بعدم الجحيد وهو غير حاصل عنه الا من حصوله في العلم به  
وهو غير مقتضى كما مر في الجواب عن الدليل الاول حاشي عشرها  
ان لم يأت بكون جحد لسد باب اثبات النبوة لان اثباتها بالعلم بالحق  
التي هي فعل ماض في العادة فلم لم يستلزم بقاء العادة لم يكن الفرق  
خاصة لها فلم يثبت النبوة في زمان كذا في الحق في قطعها وبسبب  
مقتضى علم الاستصحاب الذي فاقه العلم بل بقاء العادة في  
تعيينها ما لم يعلم العلم القادى الذي لا يعمل العمل خلاصته  
بعد العلم بالعادة وان احصل فيها وجهي واما كان العلم  
لا يطلع في حصول العلم كجحد في صورته او في البعث  
فصل الجحيد في العلم نظر الى قدره الله تعالى  
آيات عشرها انه لم يثبت جحيد مانع الشك في اثبات

جما على الاستصحاب وقد مر في المعصم يكون نحو  
منع بناء على مقتضى الاول من الفرق في ثباتها على  
ذكرناه اننا فاقه عشرها النبوي وهو ان الشيطان  
باني احدكم فينفع في اليك فيقول احذث احذث فلما يفر  
حي فيجمع صونا ان جحد سائر في عدم اللان من الاحكام  
التي صير مع امر سائر الجحد نالضعفه سائر عشرها  
الاجابة المستقيمة منها هي من زادة مال ثلث له الرجل  
بنام وهو على وضو والوجه الخفة والفتنة عليه الرضا  
وقال بان مره قد قام العيب ولا بنام القلب والاذن فاذا  
نامت العين والاذن والقلب حجب الرضا قلت فان  
حك الى جنبه شئ لم يعلم به فقال لا يحق لبشيق ان يجد  
قد نام حتى يجي من ذلك امر بيت والافاضة على يقين  
من وضو ومنه لا يفيض اليقين ايدا بالشك ولكن يقضيه  
يقين اخرها بانور في الاستدلال في الجحيد ما  
في دليل القول السامع والثامن بان النبي ظاهر في التوهم وهو  
بناء في ضامه الاجماع عليه ظاهر من جحد لا يحاط بها اذا  
يقين بالآخر فخل في شك في منه او وجوبه من ان  
اللام في لفظ اليقين والشك للاشارة الى التوهم والذكر

الاحكام الشرعية بالكتاب والسنة لوقت الاستدلال بالادلة  
اللفظية غالبها على الشك بالاستصحاب كما في كمال عدم التوهم  
وعدم الاشتراك وعدم الفرية وهي ذلك وهو انما  
وتنه ان الشك بالاستصحاب المذكور ليس من الاستصحاب  
بل من باب حصول العلم بالاصل منها يعني الظاهر من استصحاب  
الظن في اللغات من المسلمات في سلم ان الشك فيها بلا حجة  
الاستصحاب فان لا يقع في اثبات الكلية نال ذلك عشرها  
انه لم يكن جحد للظواهر الاجزاء في المنع عند كماله ليس  
وصيه ان علم البيان يكفي في عدم الجحيد ولا يحتاج الى المنع في  
مقتضى الترافض فيها به بل هو المنع لعدم الوقوف في العند  
كافي اليقين فاما الاستصحاب فاشاع العمل به بين الاجزاء  
ولم يثبت اعتمادهم عليه كافي استصحاب حكم الضو واستصحاب  
الموضوع كالجحيد في التي وجبة وهي ذلك تفوق جحيد لان عدم  
يقينهم عن دليل على عدم الاعتماد عليه واما من ذلك فاما بين  
شأنا فيها فانما هي تلك الناهية عن العمل بعلم كانه في المنع  
ولا حاجة الى المنع منها خصوصا لعدم مشيوعا كما لم يثبت عن  
الاستصحاب والمصالح الرسالة بالتحقق في ربع عشرها  
في يثبت اصل القول فان بناء في الامور العادية في

شبه



سأبأن هذا البهين بالاعتراف والشك والجدل والحوار  
عندنا ما ياتي في دليل القبول بل مع جوابه وظهور النقيض  
هنا في الجواب لم يردده مرسد في الوجوب فيجب راجع  
لا ياتي في هذا ان المارد القوي يعرض الوجوب مما لا  
يأتي على الاطلاق حقيقة في نفس هذا الجنس وهو ما يستدعي  
لان من يقضي في ايمان البهين من ان الشك في نفسه  
البيهين بطلان الشك مع انطوائه في الحق وفي التأييد البهين  
ما ياتي في ذلك بل على الحقيقة في نفس هذا الجنس  
فيما لا ياتي في من رجع اصلا كما في ذلك الماهل على ان الماهل  
ولا حاجة الى القول على الاستغناء في التبريد في الماهل في رجع  
القول هو خلاف المارد في رجع في الماهل على الشك في الحق  
من قبل قوله ما لا يجب بل في ذلك في ان لا الخفاء في ذلك  
المراد من الميل على التمسك لان سبب التعرض انما يجعل القاء  
صالحا كرا في ذلك ولا ياتي في الميل عليه نعم بما يوجب الاجمال ان  
نساوي الاضالان في هذا الجنس على الظهور في الجنس حلا في ذلك  
السبب ان انما دعا على ذلك في كلية كاشفة لذلك قوله في  
بأن لا يثبت بالشك في حال من الماهل وما ياتي في  
في نفس من رجع في الماهل في الماهل في الماهل في الماهل في

منه

من كان عاينا بهين فشك فلهي على البهين فان الشك لا ينفق  
البيهين وعن الجواب عند من كان عاينا بهين فاصابه شك  
فلهي على البهين فان البهين لا يدفع بالشك عاينا بهين  
الحكم في الحقيقة في نفس السؤال كان معاذ الظاهر ان البهين  
المراد لا ينفق بالشك في الماهل وهو عين ما افاد في الكلام  
السابق فيكون كرا في تأكيد ان الناس اول من رجع في ان  
هو البهين الشخص الماهل في نفس شخص وكذا في كل من الشك  
وحل الامور على خصوص الشخص في عاين البهين وفي الاخبار  
صحة الاخرى عن احد هاهنا قال والاهل بهين في ذلك هو  
في مارد الشك ما ياتي في الماهل في ولا شئ في ذلك ولا ياتي  
البيهين بالشك ولا ياتي في الشك في البهين ولا ياتي في الماهل  
ولكنه ينفق الشك بالبيهين وفي الماهل في نفس الماهل في  
بالشك في حال من الماهل ومنها في ثقة عاين في ذلك  
على البهين في ذلك اصل قال نعم ومهارة واية في الماهل في  
قال كذا في البهين وانا في الماهل في البهين في الشك في الماهل في  
هل ام لا كذا في البهين لا ياتي في الشك في الماهل في الماهل في  
للمر في ذلك ومنها مكر انما في الماهل في الماهل في الماهل في  
من الاخبار الواردة في مارد في الماهل في الماهل في الماهل في

في  
على  
لا

لذا  
مد في الاخبار بالشبهة فتوى من راجع ان الفلاح في  
بعضها البهين مد في الماهل في الماهل في الماهل في الماهل في  
الاخبار في الماهل في الماهل في الماهل في الماهل في  
لا ياتي في الماهل في الماهل في الماهل في الماهل في  
او لا ياتي في الماهل في الماهل في الماهل في الماهل في  
العلم في ذلك من عاين او شئ في الماهل في الماهل في  
والثاني كرجب القليل على العاين فان الاجماع منعول عاين  
على ان ياتي في الماهل في الماهل في الماهل في الماهل في  
المعشر في عاين في الماهل في الماهل في الماهل في الماهل في  
الطريق او في الماهل في الماهل في الماهل في الماهل في  
وكذا في الماهل في الماهل في الماهل في الماهل في  
منه في الماهل في الماهل في الماهل في الماهل في  
للمر في الماهل في الماهل في الماهل في الماهل في  
والثالث كالمطهر في الماهل في الماهل في الماهل في الماهل في  
فان السنفاد من ان الماهل في الماهل في الماهل في الماهل في  
من بل ياتي في الماهل في الماهل في الماهل في الماهل في  
المن في الماهل في الماهل في الماهل في الماهل في  
كما في الماهل في الماهل في الماهل في الماهل في

في

و يا شئ في الماهل في الماهل في الماهل في الماهل في  
في الماهل في الماهل في الماهل في الماهل في  
كون الشبهة فانه ثابت في الشك في الماهل في الماهل في  
فان في دليل عليه في الماهل في الماهل في الماهل في  
بالاستغناء في الماهل في الماهل في الماهل في الماهل في  
في مارد في الماهل في الماهل في الماهل في الماهل في  
الاشك في الماهل في الماهل في الماهل في الماهل في  
في مارد في الماهل في الماهل في الماهل في الماهل في  
المر في الماهل في الماهل في الماهل في الماهل في  
دليل عاين هذه الامور مشفرة في الماهل في الماهل في  
ان الشك في الماهل في الماهل في الماهل في الماهل في  
كالاشك في الماهل في الماهل في الماهل في الماهل في  
هل كان اول رجب مثلا او اول شعبان وكذا ان الشك في  
معه في الماهل في الماهل في الماهل في الماهل في  
المر في الماهل في الماهل في الماهل في الماهل في  
هل الاستغناء مثلا ولكن شك في انه هل في الاستغناء  
ام لا فانه في الماهل في الماهل في الماهل في الماهل في  
به في الامور الماهل في الماهل في الماهل في الماهل في



في غير ما مستفاد من النص في الاستفاد هو المقبول  
 بما ذكره من هو من نصه صاحب الفصول في هذا المقام  
 وهو حرر في هذا الاختلاف من شغل العلامة  
 في الدرس من هذا وتزوج الى ذكر ذلك الا في الاخر  
 فيها فنقول اما الثاني من مطلق كصاحب العلم وعن السيد  
 المرتضى والكل المنطوق والمحتمل فانهم انهم وجروا فيها  
 لزوم الشافعي على تعدي العمل بالاشهاد فانه لا يصح  
 السند بل مع جهة المحقق انهم فانه اذا استعملوا الطهارة  
 في الميم الواحد في شاة الصلوة فلهذا ان يقول  
 كان يجب ان قال الثالث استصحاب حال الشئ كالصبي  
 المله جدد الماء في اثناء الصلوة فيقول السند على هذا  
 صلوة مشروطة قبل وجوب الماء فيكون ذلك بعده في  
 حيز ان شرطها بشرط بشرط عدم الماء لا يسلم في  
 معه ثم مثل هذا لا يسلم من العارضة بمثل ذلك لقول  
 ان من مشغول في اتمام فيكون مشغول بعده وفيه  
 او لا منع لزوم الشافعي مطلقا في استصحاب النفي  
 التماس في النفي والعمارة انك في حصول الطهارة في  
 ذلك وتزعمه في بعض المواضع لا يمنع من الحجية

ما في هذا من زيادة  
 من غير ان يكون  
 في زيد وقت

في غير ما مستفاد من النص في الاستفاد هو المقبول  
 بما ذكره من هو من نصه صاحب الفصول في هذا المقام

منه

عند كون احد الاستصحابات وانما في الاخر هو  
 فان الاول مقدم كما في ذلك واما قول الحق في  
 انه فاجب عند بان الفرض الثالث هو ان عدم الماء شرط  
 للامتنان بالهم والمضروضة حقيقة ولا دليل على ان المقضي في  
 انهم مشروط بعدم الماء فانما انما كان الاصل في كل شئ  
 استلزامه لكانت عند جميع العوارض على خلاف الدليل المقضي  
 لا سيما في هذه هي خلاف الاصل فاجب بان الاستصحاب  
 الاصل في العوارض انما هي لرجح السبب لاجب لثبوت  
 في كل دليل مع وجوده لعمارة في اول من انما في هذه  
 لا سيما في النفي لانه اذا كان الاصل في كل محقق واما بعد ذلك  
 في مع اذا لم يكن اجماعا فاجب بان في تقديم بينة الميث  
 في جها بين الميثبين ونصدها للخرجين وايضا بينة النفي منها  
 كان الميثب نالها ما يطلع على السبب الحق عن الاصل في  
 الثاني في هذه القليلة لكن فيما يخصه ارضى من القليلة  
 النفي غير في الاستصحاب بل قبل بان لا يحصل الظن من بينة  
 الثاني اصل الحق تقدم لا اعتضادها بالاصل بل لا اعتضاد  
 بعد غلطه بان يظن المعلوم موجب في خلاف الثاني انما

في غير ما مستفاد من النص في الاستفاد هو المقبول  
 بما ذكره من هو من نصه صاحب الفصول في هذا المقام

منه

بناء على عدمه عليه به مع بناء على استصحاب البرائة فيكون  
 الملائمة من غير ذلك لانها تناقض لوصول الظن بها على العبد  
 ومنها ان الميثب يدعي العلم وله طرق قطعية على ان الثاني  
 فان طر يحد وهو عدم العلم في ومنها ان الظن الى وقوع  
 غير الملائم اميل منه الى جذب الملائم ولذا منع كل غير ملائم  
 ولا يجب كل ملائم فيكون انما في اكثر من دعوى الباطل  
 بها انما في كان يجب فيها من ان يظن في الدرس مثلا  
 ولم يعلم في غير منها ان يقطع بقاء فيها منها ان القابل للحجية  
 لا بد في انما في القطع بل انما في في املا فادبه النفي  
 ان يثبت في الاخبار على ان بقاء من يدعي العلم به في  
 بفضاء العادة في غير منها ان يقطع بقاء فيها منها ان القابل للحجية  
 ايضا فامسها ان اثبات الحكم في النفي الثاني مورد التشبيه  
 فيجب ان يثبت في الاخبار على ان بقاء من يدعي العلم به في  
 فان ادلة في الاستصحاب في غير منها ان يقطع بقاء فيها منها ان القابل للحجية  
 سببا في ذلك ولها من فيها ما هو اقوى منها سببا  
 ان يعلل بالشرع يكون لكل قضية حكم في الواقع فلا يجب  
 الاستصحاب لان لا دليل على دليل وفيه ان الحق عليها  
 اليهم الظن في التي في هذا الشارع وامنا بالخذلان وان

النفي

في غير ما مستفاد من النص في الاستفاد هو المقبول  
 بما ذكره من هو من نصه صاحب الفصول في هذا المقام



بل على التمام من موافقها فالحكم الرافعي الاول في الحكم  
أصل ومنها الاستصحاب كاد عليه ماس من الاخبار في  
سأجها ان الاستصحاب بعد من الشر لا بهذا الفن  
ما كان لعدا لا من في الشيء من والمعتبر كثير وقد مع انه  
مستحب للحصول للشيء من هذا لبا ما هو في غير ان ما هي  
لا يرفع على البقاء غالبا انما هي في البيت من هذه باقوة العقل  
تأهبا ان اثبات الحكم في الز من الثاني انما هو دليل وهو باطل  
او دليل وهو خارج من العقل في الز من الثاني انما هو دليل وهو باطل  
ول على ثبوت الحكم او لا او غيره لان العمل بالدليل لا بالاستصحاب  
وقته انما هي في الثاني ولا يرفع من الخارج من الشر وانما هي  
ذلك ان كان هناك دليل خاص يدل على ثبوت الحكم في الز من  
الثاني مخصوصه واما ان كان الدليل عليه ماس من الاخبار  
احصول الظن او غيرها فلاننا نسمعها ان السوءية في الز من  
الاعمال انما ما باعتبار ما شر لها في الشيء الحكم فيكون ما  
اذا لم يكن في السوءية في غير دليل وادون من القياس وقته  
ان السوءية باعتبار ماس من الاخبار وغيرها عاشرها  
وهو الثاني ان القياس ان القياس جاز في الشيء من بناء العمل  
انما الاصل ان يكون القياس عليها انما هي مشاهير في الشيء

في الاصل

هذا الاصل موافق ما هو عليه من الاستصحاب من الاستصحاب وانما هو  
وقته ان العمل بالاستصحاب مشروط بالاطلاق في المعارض  
فالقابل بالقياس لا باخذ بالاستصحاب حتى ينحصر في الاصل  
التي يمكن القياس عليها فانما يجد في الاختلاف ما حال الز من  
غير ما في العام والمطلوب بل وسائر الادلة لحدود في  
انما هو في الز من العمل الذي انما هو في الز من العمل الذي انما هو في الز من العمل الذي  
منه مع قوله بالاستصحاب وقته مع ان ذهاب احد الخلق  
ما ينشأ من الز من العمل الذي انما هو في الز من العمل الذي انما هو في الز من العمل الذي  
في الز من العمل الذي انما هو في الز من العمل الذي انما هو في الز من العمل الذي  
ثاني عشرها ان العمل في الشيء ليس مطلق الظن والاعمال  
شهادة للصواب والحق في الز من العمل الذي انما هو في الز من العمل الذي  
الاستصحاب لعدم الاصل لعدم هذه الز من العمل الذي انما هو في الز من العمل الذي  
وقته ان العمل في الشيء ما قام الدليل على اعتبارها من الز من العمل الذي  
الظن القالب والضعف اتم بعد هذا الاصل فما هو عليه  
دليل لا غير في الز من العمل الذي انما هو في الز من العمل الذي انما هو في الز من العمل الذي  
من ذكر وان اذنت فخاص بها وبغير الاستصحاب وان لم يكن  
ظنا اصلا ثالث عشرها ان القياس في الز من العمل الذي انما هو في الز من العمل الذي  
منها الحكم شرعية لا يثبت الا بالدليل مضروب من قبل

بيان عن الاحكام الشرعية وان كانت منشأها بالعدل  
وقته انما هو في الز من العمل الذي انما هو في الز من العمل الذي انما هو في الز من العمل الذي  
القاسية وفيها انما هو في الز من العمل الذي انما هو في الز من العمل الذي انما هو في الز من العمل الذي  
فلا وجه للقول بعدم انصافها الى الموضوعات للظن والافتقار  
ولا لصحة لغيرها لعدم الصارف والاستبعاد المذكور  
لا غير في كونه في الز من العمل الذي انما هو في الز من العمل الذي انما هو في الز من العمل الذي  
كثيرا وعدم كونها من شأنه لا يوجب في الز من العمل الذي انما هو في الز من العمل الذي  
فبعد شمول الظن لاجل ما قد واما القول الرابع  
عن كثر الاخبار بين ومنهم من المحدث الحار المعامل في الز من العمل الذي انما هو في الز من العمل الذي  
في الموضوعات انه لو لم يكن كل الامم الحج لان المكلف  
الرجوع فيها الى المعصوم واما مع البه فانه لا يعلم  
الضابط وهل يتصور ما ان يقول للشيء مخرج  
هل حدثت بعد وضوء ام لا وهل خرج متى متى  
بعد النسل ام لا وهل طلعت من ام لا وما انقضت  
المكدر في الحج والمشتغل في بيان ينص القاطع على العمل  
في هذه الاشياء التي ليست من الاحكام الشرعية بقاها  
كلية لا تفعل عند وعند ايضا ان الاخبار لا يدل على الحجة  
في نفس الحكم الشرعي وانما ذلك في الحجة في موضوعات

في الظن

والدلالة الشرعية مضبوطة بالاستصحاب القبي منها في الز من العمل الذي انما هو في الز من العمل الذي  
ما كان من انما هو في الز من العمل الذي انما هو في الز من العمل الذي انما هو في الز من العمل الذي  
الكلام في الز من العمل الذي انما هو في الز من العمل الذي انما هو في الز من العمل الذي  
الاعمال في الز من العمل الذي انما هو في الز من العمل الذي انما هو في الز من العمل الذي  
وقته انما هو في الز من العمل الذي انما هو في الز من العمل الذي انما هو في الز من العمل الذي  
الظن واجبا لا باختياره وقته انما هو في الز من العمل الذي انما هو في الز من العمل الذي  
الاصولية والضرورية في ان الظن في شيء هو لا غير  
في شيء منها والظن المعبر الشيء الى الظن معبر في كل شيء  
وج فقول القياس انما هو في الز من العمل الذي انما هو في الز من العمل الذي انما هو في الز من العمل الذي  
وقته انما هو في الز من العمل الذي انما هو في الز من العمل الذي انما هو في الز من العمل الذي  
فربيد من الز من العمل الذي انما هو في الز من العمل الذي انما هو في الز من العمل الذي  
في بعض الحار في قضية اجماعه فلا وجه للشيء مظنا  
ان الدليل لم يكن مخصصا في الاخبار في الز من العمل الذي انما هو في الز من العمل الذي  
بنصها الا انها لا تخطئ سائر الادلة فقد ذلك واما القول  
الثالث في الز من العمل الذي انما هو في الز من العمل الذي انما هو في الز من العمل الذي  
لا يثبت الظن واما انما هو في الز من العمل الذي انما هو في الز من العمل الذي  
وان فلما يجيء في الاحكام الشرعية لعدم شمول دليلها  
لها واخبار الاستصحاب لا يثبتها ايضا انما هو في الز من العمل الذي انما هو في الز من العمل الذي

بيان



ومستلزامه كعدم حدث بعد الطهارة في غيرها من هذه  
 او طلوع الصبح او غروب الشمس او عدد ملك او نكاح  
 امن والى ما علم من جهة في الحكم الشرعي فكذا يستدل به  
 مضافا الى ما قل من عدم دلالة الاخبار بان الاحكام  
 فلا يمكن التسك في اثباتها على الاستصحاب الذي غايته  
 الظن وجوابه بظاهر ما مر وقد مر بعد انهم بان الذي  
 يخرج اليه المكلف في الموضوعات ما هو العلم بان الشك  
 في عرض الفايح هل هو فايح ام لا وهذا من اجل ما قيل  
 عنه لان الفايح هل هو فايح ام لا كما هو ان يقول اخرج  
 متى مدي وهل يخرج ذلك في طهارته ام لا بل في هذا  
 في عرض الفايح كالتك في طرح العارض بل قد يكون  
 انه فرع منه فان الشك في الحدث عارض لا بد منه  
 هل ينشأ من ذلك ان الشك في الحكم استلزام العمل  
 بالاستصحاب في تلك فلفظ هو هنا البق هذا وما  
 يستدل له انهم بان الاخبار مطلقة بالنسبة الى الفرض  
 وعدمه وهو اعني في الموضوعات دون الاحكام  
 التي هي الفرض فيها وبان من جهة في الاحكام بل من عدم  
 جهة فيها لان العمل به قبل الفرض حرام وبعد بطلان

فرضه ان كان  
 او شك في وقت  
 فلو يقع

المراد

المراد  
 من والى ما فاستصحب في الاول ان انما انما انما  
 بما بعد الفرض والاحكام اول من اخرجها بالكتاب على انها  
 تقول ان الاخبار بالنسبة الى الفرض وعدمه كالمثل  
 مود حكم اخر وانما عودها بالنسبة الى الفرض فافاضها  
 في لا يجوز تخصيصها ولا تعييدا في تلك الاخبار وفي الكا  
 او لان الحكم ذاته ثابت لم يكن ثابتة قبل الفرض حتى يستصحب  
 بل كانت مشكوكا والحكم ذاته العارضة بواسطه عدم الفرض  
 فلا يخرج فلا معنى للاستصحاب وانما ان العرف يفهم  
 الكلام ما سوى الجور وفي الثاني ان جهة بعد الفرض على ما  
 دلالة الاخبار بانها من قبل نفس الفرض باليقين واما العمل  
 وهو الذي اخبر صاحب الواسطة فلفظ ما ذكره من ان  
 ان الامر ان كان موقفا فالجواب في كل حين من الوقت  
 بذلك الامر لا بالاستصحاب وان لم يكن موقفا فكذا لا  
 ان قلنا بان للذكر والامر من جهة المكلف مشغولة به  
 وفي ما يجرى من الزمان ان يكون اداء ووقوعه ان كان  
 لا في مكان من الوقت استثناء وكذا الكلام في النهي والحكم  
 التحريمي الجبري كالا احكام الخمسة التي بدت من  
 الوصف لا يصح فيها الاستصحاب واما الاحكام

المراد  
 التي منعت فان جعل الشارع شيئا سائيا حكم من الاحكام  
 فيبقى ان ينظر الى كيفية سببه القبول هل في على الاطلاق  
 كافي الاجاب والقبول فان سببه لا يامة انما كانت  
 عارض خاص وهو الدوام الى ان يتحقق من بل وكذا الزمان  
 احدى وقت معين كالداور وفي تمام يكن السبب  
 وقتا كالوقت والمحيض من جهة ما يكون السبب في الحكم  
 فان النسبة في هذا الاشياء عارض خاصا فانما السبب الحكم  
 في اوقات معينة وجميع ذلك ليس من الاستصحاب  
 فان ثبوت الحكم في شيء من اجزائه من الثابت منه الحكم  
 ليس تابعا للثبوت في غيره اذ بل نسبة السبب في القضاء  
 الحكم في كل جزء نسبة واحدة وكذا الكلام في الشرط والملا  
 فظهر ما ان الاستصحاب المتلفه من لا يكون الا في  
 المراد انما السبب في الشرط والملا في الاحكام الخمسة  
 من حيث الحكم وهو في الاحكام الخمسة انما هي بدتها  
 كما يوق للماء الكس المتعب بالجماسه انما انما من قبل  
 نفسه بانه يجب الاجتناب منه في الصلوة لوجوبه قبل  
 من ان لا يعي فان مرجه ان الحكم كالتك ثابتة  
 قبل من ان يعي فليكن ذلك بعده والحق مع قطع

المراد

المراد

المثل

المراد  
 المظهرين الروايات عدم جهة الاستصحاب لان العلم بوجوب  
 السبب انما هو في وقت لا ينافي العلم بل هو العلم  
 لوجوده في شيء ذلك الوقت كالا يجرى فكيف يكون الحكم  
 المعلق عليه ثابتا في شيء ذلك الوقت فالذي يقتضيه  
 النظر بدون ملاحظة الروايات انه اذا لم يحقق العلامة  
 التي تقتضي ثبوت الحكم بالمكلف وادراك ذلك العلم بطلان  
 بل من انهم يتوقفون عن الحكم بثبوت الحكم الثابت الا ان  
 من الاخبار انه اذا علم بوجوب شيء فانه يحكم به حتى يعلم انه  
 انتهى في قوله واما الاحكام التي منعت المانع لا يخلو  
 عن اجال واما ما قال سببه لا يجرى في بيان عند قوله  
 فيبقى ان ينظر الى كيفية سببه السببه ما هذه عبادته  
 اي يعلم هل يمكن ان الاستصحاب في المسبب الذي هو الحكم  
 المتعلق ام لا وجب انما لا يتقدمنا وجد الملك الكيفية  
 في الاطلاق والوفاة لا محل يقتضي ثبوت الحكم المسبب  
 على الدوام فكان كل وقت له وقت فكيف يجرى فيه  
 الذي عليه من انما انما في ان من الاخر لا يجرى في ان من  
 السابق والثاني خاص باختصاص الحكم المسبب في ذلك  
 الوقت المعين والاستصحاب في اجزائه في وقت لا يجرى

المراد

بالوقت المعين



وفيما بعده منوع والاولى ان يقال ان السبب من السبب  
 وفيه بطلان السببية فان ان الاستصحاب لا يوجب  
 التعليل من الاستصحاب بل هو بالخطايات ولا يوجبها  
 بالاولى ولا يوجبها في هذا السبب بل هو بالخطايات  
 وفيه سبب في الاستصحاب الى صعوبة اعني نفس السبب والشرط  
 والمانع في سببها ثم هو بالاستصحاب المنه على ما  
 يتبعها فانه اذا ثبت السبب كالعقد مثلا ثم في عزمه  
 ما بينه وبينه من ماستك في انزاله اياه امكن ان يستصحب  
 شوقه فيقال قد ثبت ان لا يكون الا انما يتبعه  
 اباية الشرط والاستصحاب وكذا الشرط والمانع كالتحريم  
 والحبس حيث يشك فيهما والها فيقال قد ثبتا من قبل  
 انها انما يثبتان ثم يحل بعد الصلوة واما في العلم والاشياء  
 في الثاني وهذا الذي اراد بقوله فظهر ما مره لكن هذا الا  
 اعني الحكم ببقاء ما ثبت من سبب او شرط او مانع لا ينبغي  
 ان يكون على انها مشعلا لاثبات الحكم لا يتم بيقين على علم بل  
 ولا على علم فان العلم لا يوجب احد هذه التثنية في الوقت  
 السابق لا يستلزم العلم بل ولا الظن بوجهه في الوقت  
 الاخر فكيف يصح اثبات الاحكام المبني عليها في الوقت  
 الاخر

اللاحق

الاخرى مجرد دعوى شوقها فيه من دون علم بذلك التبع  
 بل ولا ظن وهذا الذي اراد بقوله فالحق في قوله الا ان  
 الظاهر من الاخبار ان الحكم المدلول عليه بالعلامة كما  
 يجب استصحابه شيئا لا يستصحب بقاء العلامة او بقاء  
 تامينها كذا انما يجب استصحابه ابتداء مع قطع النظر عن  
 استصحاب العلامة وان كان بينهما ملازمة لكن لا يلزم  
 بين مراعاة فانك كالعقد الى الماء الذي علمت بها  
 فتقول كان يجب ان يكون الا انك ثم تتبعه احكامه كك  
 قد تعود الى صفة الاخرى فتلاحظها ابتداء وتقول كان  
 هذا الماء يجب ان يجنبه فليكن الا انك وان كان  
 وجوب الاجتناب انا هو لمكان التماسه ومن هنا يجب  
 ان في لم تلتزم في هذا بل كان المقام مقام استدراك  
 كما عرفت فان كان حاصل ما ذكر من اول القضية ان هنا  
 ان الحكم الذي يرد استصحابه ابتداء بعد شوقه باحد  
 الامرين من الخطايات والوضع لم يكن له وجه وانما  
 يتبعه الاستصحاب بيقين العلامة وهذا وان كان له وجه  
 الا انه ليس بيقين علم لاثبات الاحكام ولا ظن لكن في  
 ما يدل عليه اثنى كلامه بعينه وقد اورد ههنا

كما ما سمعت من صاحب الوافية في جوابه وخص  
 ما بين دعا اصل مدعا انه لا يستلزم ان السبب كذا ما  
 يحصل في الطلبات اهم كالمضحيات فان الوقت قد  
 في انقضاء وقتك وقد يثبت في انشاء الوقت في بقاء الحكم  
 للسبب في وجود ما يتبعه او انقضاء شرطه وكذا فيما كان للوقت  
 او للسبب في انقضاء ما يتبعه او انقضاء شرطه وكذا فيما كان للوقت  
 ان لا ينعى شأنه البقاء في زمان السبب لو لا المانع في  
 فيه السبب الاستصحاب حكمه وضمما الى ان يتبعها  
 ان يتبعها مطلقا كذا في وقتها او في وقتها في وقتها  
 الاخبار وان لم يكن من شأنه ذلك فلو لم يكن لم يصح  
 حكم الصائغ في غير ايام عادية ما في انشاء اليوم وشكك  
 في كونها مطلقا ما في انشاء اليوم وشكك في كونها مطلقا  
 وجوب الصور كطبعها استصحاب عدم المانع والاثبات في  
 الاستصحاب في الثاني دون الاول حكم بينه وبينه ما  
 مثلك فيجوز تناول حكم للثبوت في اوله وحده لا يستلزم  
 فله فاما ما بينا ومن استصحاب الحكم ابتداء من  
 يتبعه استصحاب حكمه في وقتك في وقتك في وقتك  
 في ما بينه وبينه ما في انشاء اليوم وشكك في كونها مطلقا

ثم يجب

في الاشارات على قوله فظهر ان الاستصحاب يختلف  
 فيه لا يكون الا في الاحكام الى صعوبة من انه لم يظهر  
 منه جريانه في الاحكام الى صعوبة ولا جريانه في الاحكام  
 الشرعية يتبعها ولا عدم جريانه في وقتها ولا في وقتها  
 محل الاستصحاب المختلف فيه فها ذكره انتهى وقد بينا  
 للقول المذكور انما يبين ان مورد السؤال في الاخبار هو  
 الى صعوبة وبانها لا بد باليقين اما حصول اليقين بالحكم  
 الى متى فلا يشمل التطبيق او التكليف فلا يطابق السؤال  
 لان مورده الوضع والاعم منهما فبشكل بان مورد  
 السؤال ما يتبعه من استصحاب الظاهر مع استصحاب  
 الامر بالصلوة في المقضي للظاهرة البعثة والامام  
 مرجع الاول والظاهر من الروايات ان المرجع هو اليقين  
 السابق وهو موجب في الثاني اليقين فلا بد اما من حمل البطلان  
 في الاخبار على المقضي لا العلة التامة او من حمل البطلان  
 على اليقين بالحكم الذي هو هذا الذي من الاول لا من الثاني  
 وذلك جازم ولا اقل من السابق في حمل الاجابات  
 المسبوبة بالسؤال واما عني فاني لم يكن هذا الحاديا  
 غير كافية في ثبات المرام وفي الاول ان السؤال



الحجاب وان العرف باللام في الجواب ايجاز على العهد  
 لم يتعدك سائر الوضويع والافلا وحده لاخر  
 وفي الثاني انا في التعديل على ظاهره وفي تلك الخصص  
 في حوصه من غير ان لا يتصاير وليس هذا من  
 القوم يعني الموقر اذا الخصص في استدلال العلة  
 لا في عومها فقول ان كل خصص سائر هذه قاعدة لا  
 الحكم الا بتعارف من فيه الاستصحاب فان التعديل  
 ليس من مستطاع بل هو من علة وجوه الى صفة  
 جزي اخص وهذا الخصص اخص من خصص التعديل عام  
 لا في اقل اخص اجماع بعض المواضع التي ورد فيها العمل  
 بخلاف الاستصحاب لا في جعل العلة التام بل يكون  
 هو اخص من باب الخصص كما اننا قلنا في باب التعديل  
 العلة اخص من بعض ما وجد العلة فيه من تحت الحكم  
 فانه لا يجعل كاشفا عن كون العلة من جهة العلة لا لا سائر  
 بل في تلك الخصص للفرق العلة في الجواب اخص من كون  
 مورد السؤال بما نفرد من فيه الاستصحاب اذا لم يكن  
 في تمام الصلوة فانه يبقاء الامر بالصلوة في بعض  
 الامر بالتعدي الشئ فليس هذا استصواب على تعارض  
 استصحاب

الفصل  
 استصحاب العلمانية واما القول السادس فقد نقل في  
 من غير ذلك فاقول ان لم يكن له مستندا اخص بل علة من الاف  
 الشاذة التي لا يتصور مستند لها ويمكن ان يكون مستندا  
 فيها شبه بعض ما من ادلة التعيين وفيها فاعاد بعض ما  
 للثاني وكيف كان فضعفه بعد ما بيناه في خصص الجواب  
 ونضعف سائر الافراد غير خفي واما القول السابع  
 كامن القائل فانقل عنه في دليله هو ان المستصحب  
 بان لم يتم دليلا في السئلة بل قال انا في ولا دليل على التام  
 فبما في بين وجوب الدليل على الثاني وان على اثار دليل  
 ضد اخطا فاقول انما يستدل بالحكم الذي دل الدليل  
 على واما مروي هو اما لفظ الشائع فلا بد من بيانه فلعلمه  
 انما يدل على الدوام عند عدم الخروج اي خروج التعيين  
 من غير السبلين وان دل على دوا ما عند العلم والوجوب  
 صحيح كان ذلك مستكبا للعلم في اظهر دليل الخصص واما  
 فالاجماع انما يعطى عادوام الصلوة عند العلم دون ان  
 ولو كان شاملا للعلم كان في الف جاس فالاجماع كان  
 الخالف في انقطاع الصلوة عند هبوب الريح وطلوع  
 الشمس خارج للاجماع لان لم يتفعل مشروطا بعدم

المعروف وانقل مشروطا بعدم الخروج فحكم بعدم الدوام  
 فالا وجد فلا جاع في بيان يماس حاله الرجوع على حال العمل  
 اليه عليه بعد ما معه فاما ان يستصحب الاجماع عند انقضاء  
 الاجماع في حال وهذا اذا العقل دليل على البرهنة الاستدلالية  
 بشرط عدم دليل الصحة فلا يبقى له دلالة مع وجوب دليل الصحة  
 فقد هنا العمل الاجماع بشرط العلم ما انفي عند الرجوع في حقه  
 وحققة في ان كل دليل مضاد نفس الخلف فلا يمكن استصحاب  
 مع الخلف والاجماع مضاد نفس الخلف ان الاجماع مع الخلف  
 بخلاف العلم والنص دليل العمل فان الخلف لا يضره فان  
 الخلف مضربان العلم يتناول بصيغة كل الخلف  
 فان قوله لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل مستعمل  
 بصيغة صوم رمضان مع خلاف اخصم فيه ونقول  
 اسم شمول الصيغة لا في اخصه بل دليل فعلية الدليل  
 وهذا الخلف لا يعلم شمول الاجماع على الخلف لا سيما في  
 الاجماع على الخلف ولا يستعمل شمول الصيغة مع العلم  
 انتهى قول يظهر ما نقلناه انما استصحاب حال الاجماع الذي  
 ينسب الى العلم انما لا يخصص با انما ثبت الحكم في زمان  
 الاول يخصص الاجماع كاهو الظاهر بل الصريح من عبارات

الكثير بل يعم ما ثبت الحكم فيه بالنص اخص وببيان صاحب  
 قد صحح بذلك وكيف كان في رعيه انه لو لم يكن ذلك  
 على عدم حجة الاستصحاب اصلا فان دليله هذا راجع  
 الى الدليل الثامن من ادلة الثاين وجوابه واما  
 القول الثامن وهو للتحقق انما ينسري فقد نقل عنه  
 ان العلم ذكره وان الاستصحاب اثبات حكم في زمان  
 في زمان سابق عليه وهو ينقسم الى قسمين باعتبار  
 انقسام الحكم الماخوذ فيه الى شرعي وغيره فالاول ان  
 مثل ما اذا ثبت حكم الشرع بعبادة ثوب او بدن مثلا في  
 فيقولون بعد ذلك انما انما الحكم بالتجاسد اذا لم يحصل  
 اليقين بما في زمان الثاني مثل ما اذا ثبت سر طوبير ثوب في زمان  
 في بعد ذلك انما انما الحكم بالتجاسد اذا لم يحصل  
 وذهب بعضهم الى حجية تعصبيه وبعضهم الى حجية العلم  
 الاول فقط واستدل كل من الفريقين بدلائل كونه  
 في علمها فامره عن افادة الدوام كما يظهر عند التامل  
 فيها ولم يفرق بين تلكها صوابا بل يشير الى ما هو الظاهر  
 في هذا الباب فنقول انما الظاهر ان الاستصحاب في العلم  
 لا حجية فيه اصلا بطلان تعصبيه ان لا دليل عليه فاما



لا كذا كذا ولا كذا كذا الظاهر في الاستصحاب  
 آخر وهو ان يكون دليل شرعي على ان الحكم القلبي بعد  
 بعد مقتضى تائيد الحدوث حال كذا ووقت كذا مثلا  
 معين في الواقع بلا اشتراط بشي اصله فالحاصل ذلك  
 الحكم فليس بمباشر له الا ان يعلم وجود ما حصل من ذلك  
 ولا يحكم به به مجرد الشك في وجوده وذلك كوجوب الضمان  
 المعنى بالغريب وبعد التطبيق المعنى بالبيع والتطبيق  
 المعنى باليمين ونحو ذلك العبارة المعنى بالغة من المحققين  
 وبالعكس ان يثبت ذلك والدليل على صحة ما لا يدل  
 ان ذلك الحكم اما في شيء او في شيء اخر او في شيء  
 الاول ايقن عند المحققين بوجوب اليقين في اليقين  
 وعلى التقديرين يثبت ما ذكرنا اما على الاول فلا بد ان يكون  
 امر ونهى يفعل على غاية مثلا عند الشك عند ذلك  
 الغاية لم يتم التطبيق المذكور لم يحصل اليقين بالامتنان  
 والخروج عن العهدة وما لم يحصل اليقين لم يحصل الامتنان  
 فلا بد من بقاء ذلك التطبيق حال الشك ايضا والظن وما  
 على الثاني فالامر بك لا يخرج والثاني ما ورد من الواجب  
 من ان اليقين لا ينقض بالشك فان ذلك هذا كما يدل عليه

الغري كذا

المعنى الذي ذكره ذلك يدل على عجزه ما ذكره القوم لا يراه  
 حصل اليقين في زمان يندرج في ان لا ينقض في زمانا  
 بالشك نظر الى ما ذكره وهو وجه ما ذكره وقد  
 الظاهر ان الماد من عدم نقض اليقين بالشك انه عند  
 العارض لا ينقض به الماد بالعارض ان يكون شيء  
 اليقين في الحكم في زمان لا بالشك وفيه اكد له ليس كذا  
 اليقين في الحكم في زمان لا بالشك وفيه اكد له ليس كذا  
 اخر لو لا من الشك وهو ظاهرا فان ذلك هذا الشك  
 في كذا شيء من الحكم مع اليقين بوجوده لا بالشك وفيه  
 ان يراه ولا يثبت فيه تفصيل لانه ان ثبت بالدليل ان ذلك  
 الحكم مستلزم لثبته معبئة في الواقع ثم علمنا صدق ذلك الظاهر  
 على شيء وشككنا في صدقها على شيء اخر ايقن ان لا ينقض  
 اليقين بالشك واما الظاهر يثبت ذلك بل انما ثبت ان ذلك  
 الحكم مستلزم في الجملة ومن ثمة الشك الظاهر في شككنا في ان  
 الشيء الاخر ايقن من بله ام لا في الاظهر من عدم نقض  
 وشككنا في ما ذكرنا ان الدليل الاول ليس بجواب فيه  
 لعدم ثبوت حكم العقل في مثل هذه الصيغة فحينئذ  
 مع وجود بعض الواجبات التي لا تلزم عدم الحكم في

### خلاصة

ان يبين ان ظاهره ان ما ذكره استصحاب في الحكم الشرعي  
 وليس وانما الاستصحاب في الامثلة بقاء التماس والصحة  
 والعقل والحق والاحكام الشرعية تتبع الامر المستحب  
 فيجب عليه الصوم ما دام مستحبا للتماس مثلا وليس كذا  
 في هذه التواريخ كيف هي عديدة فيكون شيئا في الا  
 كشيء مما في الاول بالامثلة فما سهاقت شعرا ان  
 قال في شيء استصحاب الحق ان يثبت التماس  
 والطبي ان يثبت الحق ومنع من استصحاب الطبي  
 الى ان يثبت التماس وبالعكس هل هناك الا التماس  
 واني دخل له سادسها ان تعلق الامر ان الشيء الى غايته  
 معينه بل مقتضى الخطاب على ما ذكره فلا يكون ذلك  
 معنى الاستصحاب فوجب بل هو من غير الدليل انه مقتضى  
 الدليل على ما ذكره انما الحكم الى الغاية المعينة في الواقع  
 فلا ينقطع الحكم الا لا يثبت التماس ليس الا ولا يثبت هذا  
 الفطن مطلقا فلما ايقن حقيقة فانه في غير مقتضى  
 وهو نفس الاحكام او التماسات باعتبار ما لا يراه  
 وقد يرفع هذا بان الدليل انما يدل على استمرار الحكم الى  
 حدوث الظاهرة المعينة في الواقع وانما شك في حصولها

والدليل الثاني ان لا يقال من احوال غايته ما يثبت انما  
 الحكم في الصور بين الذين ذكرناها وان كان متبعا ايضا  
 بعض التماسات لكن لا يثبت من ذلك الدليل الاول  
 فثابت ان الشيء واحد عليه في وجه احدها انما فاسد  
 لا يثبت في التماس مع انه لا يثبت في استصحاب اعمال اخرى  
 في استصحاب حكم الاجابة واستصحاب الحكم العقل واستصحاب  
 حكم النفس والاستصحاب في الشيء وفي وجهه بان يثبت  
 كلامه في الاشياء ونهاية الامثلة في وجه الاول والثاني  
 في اول القسم الذين فيها ان يثبت ان القسم المعينين  
 والمعرف من التماس في الشيء في وجهه الاول والثاني  
 بين استصحاب حكم الاجماع وعلى التماس وما عداه وان لا يثبت  
 المستحب حكم الشرع كالتماسه اعني على طريقه ويستحب  
 في ما عند الشك في وجه الفاضل كالقاسد واليقين  
 في بعضه فعند الشك في طرح العارض والتمتع فيه كما  
 من غير السبلين والتمتع في تائيد ان التماس من وجهه  
 بالحجة في الحكم الشرعي وعنده في غيره غريب جلد ولعل  
 الامر بالعكس فانها انما اختاره من العقل بعد الحجة  
 في التماس الامرين والحجة في التماس الذي لا يثبت علمها

انها حجة



فان قيل لا يدل على البقاء فيه ولا على كونه فيه واجبا  
 الاصل ان المصنف قد عده ولما وجب استصحاب الحكم الى  
 الغاية الواجبة بل العكس من وجه خلاف الحق في  
 والتحقيق وايضا ان كونه الامر كذا في الموضع لا  
 ذلك من اللفظ عندنا فلا قد انتقال الله من منه اليه  
 كذا في المسألة من ان ليس كل واحد من وجه ليس بواجبا  
 بالاعتقالي الا في حق كونه عند لا لا دليل واستدل  
 بوجه من سائر ما ان اثبات الحكم في زمان الشك ليس  
 باستصحاب بل هو كونه استصحابا بل بالاعتقالي  
 الاستصحاب اليقيني يقتضي حصول البرائة اليقينية  
 واما عندنا فنحن نعلم ان كان قد نجد موعدها  
 كافي المقام فاستصحابا استصحابا الوضعية الى الاستصحاب  
 والتحقيق في خلاف الحق كايضا علمنا سبعا ان ما ذكره  
 في الدليل اخص لعدم شموله لك باجته و ما يستلزمها  
 بل لا يشمل الشك والكل هذا اخص نعم يستلزمها باد في  
 لغيب غلق الاول والاعتقاد ما لم يعدم اعتقاد  
 ابا جبر فيجب ان مثال امره تعالى فاما لا اعتقاد بل يستدل  
 واجب واجبا ان او صبا احسن ما اخبر بان هذا  
 الاستصحاب

الاعتبار بمجموع الاحكام فلا يدخل الا باحد حيا هو  
 ابا جبر مع ان لا اشار في كلامه الى ذلك فلم يكن له  
 دخل بكلامه على ان الاعتقاد باسبغ واجبا ان كان مع  
 واما مع الجهل والاشباه فلا دليل عليه بل لا معنى  
 له لا انه تكليف بل لا يطابق عايشها ان لغلق الامر  
 الى عامه مصنفه بنفسه على وجه واحد ها ان يكون  
 الفعل منك الى الغاية كالصور والاختلاف يكون  
 الامتداد واما لا يقع الفعل فعلى الثاني لا يتم مادته  
 لعدم جريان التعليل فيه فان عدم الامتداد عند الشك  
 لا يستلزم ذلك بل يستلزم عدم جريان التعليل  
 الى زمان تمام الشك فادى عايشها ان في الحق  
 اخذ الشك في وجود المتيقن وفي الدليل الشك في  
 الغاية واما احدها من الاخرى ولا يقتضي امر عين تطيق  
 الدليل على الصواب فادى عايشها ان في الدليل  
 وان افاد حجب الاستصحاب في الصورة التي اخبرنا  
 الحكم لم ينفح فيه في غيرها وفيها نفي التجرد لا يحتاج  
 الى الدليل بل يكفي عدم الدليل وقد ذكرنا ادله  
 القوم فاصرة ثالث عشرها ان الدليل جاري فيها

اذا ثبت تحقق حكم في الواقع مع الشك في حقيقة بقاء  
 الاعتقاد من ان لا دليل للحق منه وهو الذي ليس  
 القوم فيه الاستصحاب بنفسه ان الدليل لا يمكن  
 جبر ان يكون منه وجوب الحكم في زمان الدليل الشك  
 في وجهي الحكم منه وان لم يعدم وجوده فيه  
 فلا يحصل اليقيني بالبرائة الى الامتداد في زمان الشك  
 اخص وجهه ان في استصحاب الحكم لم يثبت استصحابا لادب  
 الا الحكم في الجاهل فاما في الزمان الاول فيبقى اليقيني  
 بخلاف ما هو عند فان الاستصحاب في نفسه ليس الذي  
 يكون غايتها الف واجب مثلا ولا يقتضي البرائة منه الا  
 بالامسالك الى حصول الغاية بها ان راع عشرها  
 ان يحصل القطع او الظن بالامسالك انما يلزم مع القطع  
 او الظن بيقين التكليف في زمان الشك ليس كذلك  
 منها حاصل وجهه ان في زمان الشك ليس فاطعا الى  
 يقيني التكليف من الدليل الذي لا يما بالبرائة  
 الى ما عده الاستصحاب اليقيني كسبغ البرائة في عالم يقيني  
 التكليف خاص عشرها ان دليله الثاني وهو الرتبة  
 عام لجميع الصور كايضا صبا وان تكلم بها معلا بما  
 لا يجد

لا وجهه اما لا فلا ان اعتبار الغرض انما يلزم  
 لي كما في وابت بامية على ظاهرها واما بناء على ما  
 من ان الما عدم نفي حكم اليقيني فلا وجه منعدم  
 جميع الصور واما قايها فلا ان الغرض الذي ذكره  
 جاري في استصحاب القوم اليقيني صور وثبوت  
 الاستصحاب في الجملة او ثبوت الحكم على الامتداد في زمان  
 انتفاء الشك الذي يكون الماديه ما يجمع الظن واليقين  
 يكون منبسطا مطلقا اما ببقاء العلم السابق او ببقائه  
 لعدم شئ اخر في الكلام في المنطق والثاني خلاف القوم  
 ان الماديه من حصول الشك بحيث لو ان شئ عاد اليقيني  
 السابق في الاول ثم لما كان محققا كل شئ انما هو  
 عندئذ النامه فلا جزم بعلم ان اليقيني الحاصل له عند  
 انتفاء الشك المخصوص له عند موجد البقاء في  
 اما عند الاول فيمكن ان يكون في المتيقن على المتيقن وح  
 فيعلم ان جزء من اجزاء هذا الوجود لم يبق في ما عايشها  
 فيكون الموجد غير المتيقن فاذكرناه فظهر ان شئنا  
 فاذكره في القوم ان في من التعليل والاعتقاد عليه  
 والى دعا الاعراض لا وجه له فارجع اليه وتامل فيه



وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَهُوَ قَوْلُهُ لَا تَقْرَأُ  
إِلَّا بِحَبِّ آدَمَ ذَكَرَ الْقَوْمِ النَّاسِ

10

لم يكن النقض بالشك بل انما حصل النقض بالامتناع  
 بوجود ما يشك في كونها واقعا او بالامتناع بوجود  
 في انما امر الحكم معلا بالشك فان الشك في ثبوت الصور  
 كان حاصله في قبل ولم يكن بسببه نقض وانما حصل النقض  
 حين الامتناع بوجود ما يشك في كونها واقعا الحكم بسببه  
 لان الشك انما يستلزم العمل بالاعتراض بالامتناع في ثبوت الصور  
 نقض الحكم بالامتناع بالشك وانما يكون ذلك في صورة خاصة هي  
 فاما في صورة اخرى فيمكن ان يكون الامتناع بوجود ما يشك في كونها واقعا  
 الشك في ثبوتها في هذه الصورة هو الامتناع في العمل بالاعتراض بالنقض بالامتناع  
 انما هو هذا الشك انما يكون حاصله من قبل العمل بعد ذلك الامتناع في  
 الحاصل من قبل هو الشك في اصل الحكم اذ في هذا النوع من الحوادث  
 الاخرى مثل هذا الشك في الصور في العمل بالاعتراض قبل حدوث الحالة  
 في وجودها في الواقع فحينئذ فان الشك في وجودها في الواقع في العمل بالاعتراض في  
 العمل بالاعتراض في الصور في ذلك سبب في الامتناع بوجود  
 ما يشك في كونها واقعا في الصور في العمل بالاعتراض في ذلك سبب في الامتناع بوجود  
 فاما في صورة اخرى من الصور في العمل بالاعتراض في ذلك سبب في الامتناع بوجود  
 نقض الامتناع بالشك على ان الظن في النقض انما هو  
 الشك في الشيء اي ليس ينبغي لك ان نقض الشيء

فالمتمثل عنه ان استمر الحكم تابع للدلالة الدليل الدال على  
 على الحكم فاذا دل الدليل على الاستمرار كان ثابتاً لا اطلاقاً  
 قولنا في جعفر في حصة<sup>١</sup> زنا فله ليس يفتى بك ان شخص  
 البصير ابد الشك ولكن مقتضى<sup>٢</sup> سبب اخر يدل على استمرار  
 احكام البصير ما لم يثبت الراجع لانا نقول المقتضى ان الحكم الشرعي  
 الذي يتعلق به البصير اما ان يكون مستمرًا بمعنى ان له  
 دليلاً لا اطلاقاً استمراره بظاهره ام لا وعلى الاول فالتك  
 في دفعه على اصنام<sup>الاشياء</sup> انما يقتضي<sup>٣</sup> الشئ الغلط في رافع الحكم لكن  
 وقع الشك في حدوث الراجع الثالث ثبت ان الشئ الغلط<sup>٤</sup>  
 رافع للحكم لكن معناه محمول في الشك في كون بعض الاشياء  
 حكمه فرد له ام لا والثالث ان معناه معلوم ليس محمول  
 لكن وقع الشك في ايمان بعض الاشياء به وكن قد مر في  
 له لغرض كونه مقتضى اعتبار معتدلاً وفي ذلك الراجع  
 وقع الشك في كون الشئ الغلط محمول رافع للحكم المذكور  
 ام لا والحي المذكور اما يدل على التمسك عن مقتضى باب الشك  
 واما ليعمل ذلك في الصور الاول من تلك الصور لا من غير  
 دو وحيها من الصور لان في غيرها من الصور لو  
 في مقتضى الحكم لوجوب الاما الذي يشك في كونه رافعا

لہریکی







والعقل القوي وشبه المعنى وقوى والقوى والمنطق  
 على وجهين لا يراعى في الامور الشرعية والاعمال الجيدة والبدنية  
 بل في الشئ ما كان من المبادئ القديمة والجدلية كالعلم والعدل  
 والارادة والفعل والشيء او امر غيرية على ما يستعملها  
 الشارع اصباها في الطهارة والنجاسة والزوجية والمالكية  
 والخدمية والاعمال الجيدة والبدنية على ما كان في حكم القديس والحقائق  
 والهدى والبلوغ والافاق والاداء والاعمال وغير ذلك ثم ان الشئ  
 سقط الى سواه كان حكما شرعيا او غير شرعي من القسم الاول  
 من الموضوع والمنطق على ثلاثة اقسام لا بد ان يعلم استمراره  
 اذ لا يثبت من الشئ كذا ولا يعلم له من بل او يعلم له من بل  
 او يكون من غير الى غاية اي يعلم شي من الغاية من مائة او  
 اي يعلم شي من الجدة او في وقت معين بمعنى ان يعلم ان  
 ليس في اقل من ذلك ولم يعلم بعد وليس المراد بالعلمي كونه  
 ما ثبت انتهى واما قوله عند شئ وثبت كذا ذلك الشئ  
 من بل لا فالمراد بالغاية للشئ ما ثبت له وصف من بلية من  
 ان يحذف او يقع وفيه يكون الشئ واحدا عايات متعددة في ما  
 الغني التعبد التي يصير من على منطوق الحكم شئ قلها هي القسم  
 اذ كل ما جاء له من بل لم يحذف لم يرفع انتهى ما مرنا فاعلم من هذا

بمعنى

بمعنى العبادية ثم انه في اخر البحث بعد ان بيننا ان العلم  
 باستحقاق الشئ انما هو في الامور الثلاثة ذكره في هذه المقالة  
 فهو له ثم الامر في الشئ وطاه وفصل فيها بما لم يحددها  
 الاستحقاق في القسم الثالث مطاوعه معارضها باستحقاق  
 حال العقل مثلا اذا علم ان الشارع امر بالجلوس في يوم الجمعة  
 وعلم انه واجب الى ان قال ولم يعلم انه يجب بعده ايتم فقول  
 كان عدم التكليف بالجلوس قبل يوم الجمعة وفيه ان قال  
 وبعده معلوم ما قبل امر الشارع وعلم بقائه ذلك لعدم قبل في  
 الجمعة من اجل ان تكليف التكليف بالجلوس فيه قبل ان  
 وصار بعده موضع الشك فلما شك في يقينان وليس  
 اليك على احد اليقينين بالاحكام الشرعية في اول من اجاب  
 حكم الشئ وبالجملة بملاحظة اليقين والعدم السابق واستحقاق  
 يحصل الشرائع في جميع موارد هذه القسم ولا مخرج  
 لاحد مما فلا يكون شئ منها محبة ويجب ان الاستحقاق  
 والعقل بما هو عليه الى ان يثبت عند ما قال ومن هذا هو  
 عن شئ من العقول المتعددة فان كان هذا القسم واما القسم  
 الاول لان فظهر ان ذكر عدم محبة استحقاق حال الشئ  
 مطاوعه معارضها مع استحقاق حال العقل في ذلك لا

منه من ان كان

الاشك في انشاء الحكم في جواب الحق لا بل هو من القسم  
 مثلا فقول في جواب وجوبه والاشك ان عدم التكليف بالحق  
 يقيد بوجوبه ومن وجوبه علم الحق في عدم الشئ في شئ  
 صفة اذ لا الشك مع العلم بالاشك في قسمين عدم  
 التكليف وعدم الجواز استحقاق التكليف في كل من  
 التي ايدى من استحقاق وكذا الاشك في ظهور الحق في الملك  
 للقول في صفة من حال في وجوبه والاشك في انما هو بعد  
 حيل الفاعل في انما هو بعد سبب الفاعل في عدمه  
 انه جعله سببا للحق في عدمه فاعلم انما هو سببا  
 الفاعل بعد الغسل من ذلك وكذا الاشك في الزوجية  
 واما ما جاء في التكليف والجعل بالاستحقاق لا بد  
 باول من اثبات عدمه به ولا بد من انه بان هذا  
 اشك في الحكم انما هو في انما هو في الحكم فانه ليس  
 كان بل يحكم ببقاء الحكم ولكن لا الاستحقاق بحال الشئ  
 او استحقاق ذلك الحكم بل الاستحقاق حال العمل في ذلك  
 لان سبب الشك في هذا في القسمين اما الشك في تحقق  
 المنطق والاشك في جعل الشارع شيئا او الشئ الفلاخ  
 من الحكم والاشك ان الاصل عدم كل منهما في وجوبه

في المثال

في المثال الاول ان الاصل عدم جعل الحكم في وجوبه في انما هو في  
 وفي المثال الثاني ان الفاعل لا يولد الا بالاشك في ان الشئ جعل  
 الغسل في زمان لا فاعلم الاصل عدمه وكذا الاشك في ان  
 للمالكية وان محبة او غيرها مما جعله في كل من  
 الرافع وضبط الفاعل من الامور التي هي مالا يتجزأ وفي  
 لوجبه فيها بعد بل يحتمل الى حقيقة ثاقب كالادان والكل لا يمكن  
 وجودها في عين الوقت ومنها ما يكون كالسلو والحق في انما هو فاعلم  
 لا يمكن ان يوجد في الاصل وفيه انما هو في انما هو في  
 كالوجوب والحرمان في كل الطهارة والفيلسوف في انما هو في  
 ان يحذف الطهارة او لا عدو لا بمعنى انه لا يمكن عقلا بل معنى  
 انه علم في الشارع ان الطهارة اذا وجدت شئ الى ان يرفعها في  
 الفاعل والمالكية واما ما جاء في الحكم القاسم انما هو في  
 اذ اشك في الزيل وكذا الاستحقاق حال الشئ بل الاستحقاق حال العمل  
 هذا في الامر الشرعي واما ما جاء في كل طهارة والنجاسة وحقها  
 فاستحقاق حال الشئ فيها الاستحقاق في وجوبها في المعامرين  
 لعدم تحقق استحقاق حال العمل معارض في وجوبها انما هو في  
 واول عدم محبة الاستحقاق في القسم الثالث مسلم ولكن لا لما  
 ذكره من المعارض بل لان ما لا يقتضيه البقاء في الاصل

في المثال



عليه النطق ولا يخرج من خبره اخبار الاستصحاب في ما لم يثبت من هذا  
القسم كاستصحاب انه وامامه في القسمين الاولين في كل واحد  
جدا اذا كان بعد ثبوت الثاني في الثاني مثلا برقع حكم علم الخياض  
ويحكم بالفاصلة ان لم يعلم وان لم يعلم بالفاصلة حال الشك في ذلك  
حال من المعاني لا انه معاني في الاستصحاب في ما لم يثبت من الاول  
سبب الثاني في كل فصل لا يحصل له فان ملاقات البرق سبب  
قطعا في الكلام فان الفاصلة الثانية هي في كل فصل في ما لم يثبت  
والضرر في عدم ثبوت خبرها بذلك فاستصحاب وان المراتب السبعين  
بالقول بعد الفصل لا يحصل سبب الثاني في الثاني فبقدرنا بعد ثبوت خبرها  
وكون الاستصحاب في كل فصل في ما لم يثبت من الاول سبب الثاني في الثاني  
الاستصحاب في كل فصل في ما لم يثبت من الاول سبب الثاني في الثاني  
الذي ذكره هاهنا معاني في الاستصحاب حال العمل في كل فصل في ما لم يثبت من الاول  
لجزم في مثل الرطوبة في كل فصل في ما لم يثبت من الاول سبب الثاني في الثاني  
لا يفي ثابته عند ثبوتها في كل فصل في ما لم يثبت من الاول سبب الثاني في الثاني  
في الظاهر في كل فصل في ما لم يثبت من الاول سبب الثاني في الثاني  
استصحاب في كل فصل في ما لم يثبت من الاول سبب الثاني في الثاني  
المطلوب في كل فصل في ما لم يثبت من الاول سبب الثاني في الثاني  
جمله منها عام في كل فصل في ما لم يثبت من الاول سبب الثاني في الثاني

المشكوك

المشكوك في ان يكون الاستصحاب في كل فصل في ما لم يثبت من الاول سبب الثاني في الثاني  
وان الشك في كل فصل في ما لم يثبت من الاول سبب الثاني في الثاني  
على اليقين في كل فصل في ما لم يثبت من الاول سبب الثاني في الثاني  
تجربته فانه في كل فصل في ما لم يثبت من الاول سبب الثاني في الثاني  
كالذي في كل فصل في ما لم يثبت من الاول سبب الثاني في الثاني  
من ذاخرى في كل فصل في ما لم يثبت من الاول سبب الثاني في الثاني  
او لا في كل فصل في ما لم يثبت من الاول سبب الثاني في الثاني  
جمله منها عام في كل فصل في ما لم يثبت من الاول سبب الثاني في الثاني  
فلا يعلم في كل فصل في ما لم يثبت من الاول سبب الثاني في الثاني  
لشئ واعقابه في كل فصل في ما لم يثبت من الاول سبب الثاني في الثاني  
في الزماني في كل فصل في ما لم يثبت من الاول سبب الثاني في الثاني  
او المزماني في كل فصل في ما لم يثبت من الاول سبب الثاني في الثاني  
مستقفا في كل فصل في ما لم يثبت من الاول سبب الثاني في الثاني  
ثم ظهر في كل فصل في ما لم يثبت من الاول سبب الثاني في الثاني  
فيه وذلك لانه ما ثبت في كل فصل في ما لم يثبت من الاول سبب الثاني في الثاني  
مثلا لا يقتضي في كل فصل في ما لم يثبت من الاول سبب الثاني في الثاني  
الا ان يكون في كل فصل في ما لم يثبت من الاول سبب الثاني في الثاني  
مع ان يكون في كل فصل في ما لم يثبت من الاول سبب الثاني في الثاني

واما الاستصحاب في كل فصل في ما لم يثبت من الاول سبب الثاني في الثاني  
ان يكون في كل فصل في ما لم يثبت من الاول سبب الثاني في الثاني  
عن الخطأ في كل فصل في ما لم يثبت من الاول سبب الثاني في الثاني  
شك في كل فصل في ما لم يثبت من الاول سبب الثاني في الثاني  
اجزاء الاستصحاب في كل فصل في ما لم يثبت من الاول سبب الثاني في الثاني  
كلها ظاهر في كل فصل في ما لم يثبت من الاول سبب الثاني في الثاني  
العام في كل فصل في ما لم يثبت من الاول سبب الثاني في الثاني  
فمنه في كل فصل في ما لم يثبت من الاول سبب الثاني في الثاني  
الخصيص في كل فصل في ما لم يثبت من الاول سبب الثاني في الثاني  
ان ادة في كل فصل في ما لم يثبت من الاول سبب الثاني في الثاني  
عند بعد في كل فصل في ما لم يثبت من الاول سبب الثاني في الثاني  
عد في كل فصل في ما لم يثبت من الاول سبب الثاني في الثاني  
لم يكن في كل فصل في ما لم يثبت من الاول سبب الثاني في الثاني  
صدور في كل فصل في ما لم يثبت من الاول سبب الثاني في الثاني  
هل في كل فصل في ما لم يثبت من الاول سبب الثاني في الثاني  
الاطل في كل فصل في ما لم يثبت من الاول سبب الثاني في الثاني  
مضام في كل فصل في ما لم يثبت من الاول سبب الثاني في الثاني  
ولكن في كل فصل في ما لم يثبت من الاول سبب الثاني في الثاني

ان يكون

ان يكون في كل فصل في ما لم يثبت من الاول سبب الثاني في الثاني  
او معلوم في كل فصل في ما لم يثبت من الاول سبب الثاني في الثاني  
الاول في كل فصل في ما لم يثبت من الاول سبب الثاني في الثاني  
والثاني في كل فصل في ما لم يثبت من الاول سبب الثاني في الثاني  
مع في كل فصل في ما لم يثبت من الاول سبب الثاني في الثاني  
مع في كل فصل في ما لم يثبت من الاول سبب الثاني في الثاني  
ولكن في كل فصل في ما لم يثبت من الاول سبب الثاني في الثاني  
فلا يكون في كل فصل في ما لم يثبت من الاول سبب الثاني في الثاني  
العمل في كل فصل في ما لم يثبت من الاول سبب الثاني في الثاني  
باعتبار في كل فصل في ما لم يثبت من الاول سبب الثاني في الثاني  
في كل فصل في ما لم يثبت من الاول سبب الثاني في الثاني  
وغنى في كل فصل في ما لم يثبت من الاول سبب الثاني في الثاني  
اخرى في كل فصل في ما لم يثبت من الاول سبب الثاني في الثاني  
او في كل فصل في ما لم يثبت من الاول سبب الثاني في الثاني  
كالعلم في كل فصل في ما لم يثبت من الاول سبب الثاني في الثاني  
بعد في كل فصل في ما لم يثبت من الاول سبب الثاني في الثاني  
بالاستصحاب في كل فصل في ما لم يثبت من الاول سبب الثاني في الثاني











[illegible]

وحققها التوسعة فلا تفت وبما ذكرنا من حال الاشتغال بالعلم  
 كما صدر الموفقون المحبون في زمانهم صبروا على ما لا يشك  
 فيه من فساد نسخ الطبع وان علمهم صبرهم بذلك كما ينبغي هذا  
 اذا ما عيبت مثل ما صدر على طبعه في المجلد هذا المأول لا سيما  
 الى الاستحقاق بل ذلك لادراكه في هذا من انبيل الهبة واما  
 ان لم يقبل الهبة عرفا كصبره في الخشبة الخيرة فما هو بها من  
 احطه الخشبة لطيف انظاره في الاستحقاق لا سيما لان العلم  
 عرفه بآثاره الملائكة والشيوخ علم بان الملائكة لا يقبلون  
 كبره حيا عاذا ما غشبه انما كانت نجدة لا كبره فاشبهه  
 نجاسة بل كونه اجسادا فساد وهذا العلم بان جسد صبره  
 في مثل الشجر والانس انما ينجس بالبول مثلا فان النجا بآفة  
 بعد قطع الشجر ومن استلانس صبره في جوار جعله نجسا  
 او انسا فليكون بعد ما انسا عكس هذه البدل كما انما هو  
 احدها الاول به فان النجا الذريرة مع كبره انما السحب  
 فالضيق والى وتأبها ان الظاهر من قوله الملائكة ينجس هو  
 النجا لا من العصور الغامضة في قوله الملائكة انما هو من عصور  
 الملائكة عاصرون في التوسعة وان عدل شك وفي كل منها  
 الاستحقاق الماسين وفي انظارهم الا انهم

هناك في السماء من نفس المذهب وهو الذي لا يولد ولا يموت وقد ثبت ذلك في كتابنا  
وهذا هو قولهم ان الاحكام تابعة للاسماء بخلاف الاسم الذي لا يولد ولا يموت  
بذلك نفس المذهب فيبطل الحكم كالقعدة في الدود والاصح في تعقيب  
من الظاهر انه لا يجب في الحكم كيف وقع في الاسم باختلاف  
الاصطلاحات في تعقيب العرف ان في من وضع اسم الكلمة للتعريف  
على انها هي اسم الشيء <sup>في هذا</sup> في من جعل الاسم في  
الاشكال في اسم الشيء من معناه في ان كانت اسم ما كان  
في الفاسد العرف هو الحجم مطلقا عما هو الظن في الاول فليس  
هذا وقد تحققت ما ذكرنا ان العصب في الاستسفي هو دبا الموضع  
من حيث كونه موضوعا على الكبد يصير لها الميز الكلية في العصب  
الحبي في الجسم التنقي في الماكول في اللبن في الماكول في اللبن وهو  
الماكول في اللبن صفة فان كان شيء مأكولا في زمان لم يكن له صفة  
فما زال عنه هذه الصفة في وقت اخر لم يكن مأكولا لم يكن الشيء  
عليه عرق انما كان موضوعا في العلم حواء الحبي هو الماكول  
من حيث انه مأكول ومثله الكلام في الكل واللون في هذا  
غالب الرابع ان يحصل الوضع في تعقيب الكلمة كصير في الخطر  
والطهي لنها العصب ببيان ان ذلك كان شيئا في الحكم من جهة  
دليل الاول لا من جهة الاستسفي وان العلم على ما بعده

من شرائط الاستسحقاق فاعلموا ان الواجبة من شرائطها من انفسها  
ما ذكره في الاشارة اليها مع ما فيها اقلها ان لا يكون هناك  
لبيل شرعي لا يوجب منفاد الحكم الثابت اقلها الوفاء بالثابت لا يستعين  
العمل به لك لا لاجل اتمامها بل لان العمل بها لا يوجب الوفاء بالثابت الموجب  
انقضاء الحكم الا اذا كان يوجب في الصلوة بالتميم ثم جعلها في اثناء الصلوة  
فان من يقول بالبقاء فيها بالاستسحقاق فيجب ان لا يلاحظ انفس الال على  
انها امكن من الماتوى للتميم هل يعمل هذه الصلوة فام لا يوجبها  
لعمل العمل بالاستسحقاق لان جميع هذا شرط الاول والاجل الثاني  
ان لا يكون هذا الاستسحقاق في معنى شرعي او في الجمل الملتزم فان  
استسحقاق عدم المذبح يوجب الحكم بخفاضة صلاحيه بالاستسحقاق على ما  
الثابت حال الصلوة واستسحقاق عدم الوفاء حلف تأجيلها  
ان يكون الحكم الشرعي الملتزم على الاخر الرخصة المستصحب ثانيا في الوفاء  
الاول فلا يوجب الحكم بخفاضة الجلال لكن باستسحقاق عدم المذبح  
لا في الخفاضة لم تكن ثابتة في وقت الجوار والعقبة ان عدم المذبح  
لا في الجوار والوقت حلف الا في الموجب للخفاضة ليس هذا الا  
من حيث هو بل من حيث الثاني وهو الوقت لعدم الملتزم  
المان في الجوار مغاير لعلم الملتزم به المار في الاصل حلف  
والمعلوم بثبوته في الزمان الاول هو الاول وانما هو



في الوقت الثالث في الحقيقة نجوت من هذه الصفة في الاستصحاب  
انشر برفاه الموضوع وعلمه هناك معلوم وليس مثل المشكك  
جدا الاستصحاب الاقل من شك على وجوده في الدلائل  
الثاني باستصحاب بقاء الفعل الحقيقي بوجوده في الدلائل  
الاول الحرفي وفساده ظاهر خامسا ان يكون هذا الاستصحاب  
اخرى امر ما في عدم تلك السفسطة بل يجوز العلم باستصحابها  
الاول في الدلائل الناقصة والاول في الدلائل الناقصة  
والاول في الدلائل الناقصة والاول في الدلائل الناقصة  
استلزامه في الدلائل الناقصة والاول في الدلائل الناقصة  
وحكم بقاء الاستصحاب في الدلائل الناقصة والاول في الدلائل الناقصة  
الظاهر من الدلائل الناقصة والاول في الدلائل الناقصة  
لا مانع من اصول الحقيقة والاول في الدلائل الناقصة  
الاصول لا تقدم على الاستصحاب كما سباني انتم فكيف يدعى الاستصحاب  
على ذلك كما لا مانع من حبس الاستصحاب انتم يهين من فساد العلم  
وقد ذكره في الشرط الثالث وما بعد من انشراح العلم بالاستصحاب  
بعدم دليل اجتهاد محقق في العلم بالعلم من كذا في سنة او اجتهاد  
لوري وذلك الدليل عليه وكن في غاية له فيكون نصفا للبحث  
بالبحث عن حقيقة الاستصحاب الا انه جارح من جعل باهر الانق  
اميدان

او بالليل الاجماد <sup>دو</sup> و نداء العاصفة و ضرب اليل لليل في موضع  
 ولا حرج في الاستسحاح مع وجود ما جاز الف من الالة الاجماد <sup>دو</sup>  
 نعم بعينه ذلك الليل غير امع ولا حرج فيكون <sup>دو</sup> شر محض <sup>دو</sup>  
 فقد مر الاستسحاح اذ لا يكون جامعاً لليل <sup>دو</sup> و ما ذكرنا في قوله  
 ما امره فقال الخ في هذا المقام التاكيد على الكلام بذكر نعم  
 فلقد ثبت هنا عدم الليل الاجمالي من شرائط الاستسحاح <sup>دو</sup>  
 من الواقع والشرعيين كونه التفسير على اصله و ما في قوله  
 الشك و اما الشرع الثاني فهو الحقيقة <sup>دو</sup> و اما الثاني  
 فبما في نص الكلام <sup>دو</sup> و اما الرابع فهو محله و اما الثاني  
 في الواقع <sup>دو</sup> و اما الثالث فبما في نص الكلام <sup>دو</sup> و اما الرابع  
 اثبات الفاسد <sup>دو</sup> و اما الثالث فبما في نص الكلام <sup>دو</sup> و اما الرابع  
 من دليل الاستسحاح مع عدم العلم بالليل و ما في ذلك لو كان  
 الفاسد باسماً <sup>دو</sup> و اما الثاني فبما في نص الكلام <sup>دو</sup> و اما الثالث  
 الفاسد <sup>دو</sup> و اما الثاني فبما في نص الكلام <sup>دو</sup> و اما الثالث  
 و اما الرابع فبما في نص الكلام <sup>دو</sup> و اما الثالث  
 هو مفهوم الشك <sup>دو</sup> و اما الثاني فبما في نص الكلام <sup>دو</sup> و اما الثالث  
 من ذلك الوجه <sup>دو</sup> و اما الثاني فبما في نص الكلام <sup>دو</sup> و اما الثالث  
 الذي كان قد علق به <sup>دو</sup> و اما الثاني فبما في نص الكلام <sup>دو</sup> و اما الثالث

الحاكم عليه بالغيبة هو ما صدر عليه اسم الطلب وقدر الصلة  
بالاستحالة وبأن ما ذكره من المثال ليس مطابقة لما مثل المثال  
في الأصل من جهة واحدة وانما هو في الحقيقة في وجهين <sup>شأن</sup> <sup>ح</sup>  
وهذا لا يوجب إباحة استصحابها على ما ذهب إليه <sup>سبح</sup> <sup>سبح</sup>  
وهو أن قول الظاهر بعد من هذا الشرع هو أن لا يثبت <sup>سبح</sup>  
مقتضى القول بالماضي من أنه من الاستصحاب الذي ليس <sup>سبح</sup>  
وذلك كما قال حيث ورد باستصحاب عدم المذبح <sup>سبح</sup>  
كأنه مبني على ثبوتها بالغيبة وليس <sup>سبح</sup>  
ناشئة لما ذكره لير عليه إلا أن كان <sup>سبح</sup>  
فيمكن رفعها اليه بعبارة كما لا يخفى وحاصلها <sup>سبح</sup>  
في المثال المذكور أن بعد زوال المحذور <sup>سبح</sup>  
العلم بأنه بالذكية أو بالتحقق لا بل هو العلم <sup>سبح</sup>  
في ثبوتها العلم بوقوع أحدهما فذكره <sup>سبح</sup>  
تعيين الاستصحاب الكفار بعد زوال <sup>سبح</sup>  
عليه العلم باستصحابه بعد الأول <sup>سبح</sup>  
عدم المذبح بوجه الجامع <sup>سبح</sup>  
ما يثبت عليه الغيبة حتى يتم الحكم بالغيبة <sup>سبح</sup>  
الذي قد عرفت ماضيه وعدم المذبح <sup>سبح</sup>

حقا لا نف وان كان يثبت عليه الفراسة الا انهم لم يكن ثابتا  
 او لا في بعض احوال اما الشرع الخامس هو الجمع بين الشرع والاعتدال  
 المعاصر كما هو صريح ما ثبت قال بعد ذلك الشرع والاعتدال  
 وقد بين ان شرعنا شرعنا هو غير ما ذكرنا لكن الجمع في الحقيقة راجع الى  
 انشاء العامة في وعاد العلم والحق بالانتماء الى الطب الثالث  
 في جملة هؤلاء التي لا بد من التنبه عليها الا ان كان الاستصحاب  
 هل يجري فيها المتيقن نشوء من احكام الشرع السابعة قبل ثم  
 لو انما العلم المتقدمه قبل العلم الاجمالي بان في الامور المشبهة  
 ما يكون متسوقا فيكون الشك في غلبه النسخ بالنسبة الى كل  
 منها من باب الشك في المادرات لا الحدوث فلا يجري الاستصحاب  
 في شيء منها الا ان العلم انما العلم امر عن احد الطرفين المحققين  
 الاختصاص يقتضي الا ان احكام شرعنا هو الاول منع طرفان  
 العلم هو غلبه النسخ يجرى الترجيح السابقة لا يلزم منها  
 فاذ علم نسخ بعضها العيان اذ يقع العلم بالنسخة الجواب في  
 فيكون الشك بالنسبة اليها اشكال الحدوث في الاستصحاب  
 ثم كثر من العلم بان في غير العلم نسخ متسوقا الى جميع  
 ما ذكره ملكي الله انما يجرى من العلم في التام في التام  
 ان الانصاف انما يعلم فيها ان من الاختصاص مطلقا واما



فهي اعماماً فلا هذا ان وجد في اعمام اصولي ومع ذلك فيكون  
ان يكون الظن من شئ بعد ان لا يقين بشئ من احكامها  
بدليل خاص فمحمول على ان وجد ما يثبت محال مع ان الا  
علم الحجة ولكن هذا كله فيها لم يرد في الكتاب والسنة ما يدل  
على صحتها او يرد فيها مدح شئ من اعمال الامم السابقة  
بشيء من حسنة مطروحة لا فلا اشكال كما صرح به وذلك كما مر  
ان نعم قال بعد قول موسى ان الله على كل شئ شهيد  
ان اترك في ما يامرني ان ذكرى حسن على كل حال ثم من بعدهم  
ان في البقية على شئ الحسن وروى يهود فسادهم وانه ان  
لا يفرقوا الامم بين الحسن والعيث الثانية انه لا فرق في بيان  
الاستصحاب وجوبه بين الاحكام الاجتهادية التي نظر فيها  
الى الواقع ونفيها ولو ثبت حلية شئ او طهارته مثلاً  
بينما في مانع لشك من ان يكون شئاً او لا يكون شئاً او  
عليه ان يكون في سوف مسلم او بد مسلم لشك في الاستصحاب  
للبيع ومثل الاخبار اما ان متعلق اليقين محذوف فيجب  
على اهل الحاشية منها ان يكونوا الاصل او اما ان اليقين يتم اليقين  
الواقعي والظاهر كما قد يقال ولكنه لا يخفى ان ما دل على الاستصحاب  
ذلك هو ما عدا عبد الله ان يستلحق ان العصور حكمها  
طهارة

طهارة الشوب الذي اعاده الذي من دون استئصال عن  
كون السجل عن الظاهر الواقعي والظاهر فان عدم انصاف  
اطلاق اليقين الى الظاهر من منه غير بعيد لعدم انصاف اطلاق  
الطهارة الى الظاهر منها هذا ومنه العلم في اليقين الذي  
يكون نافذا للاستصحاب وجوبه له فانه انما يقع بنفسه وتحت  
المتعلق ما يشبهه على ان او طهارة او الظاهر لا خلاف  
في شئ مما ذكرناه انما لا شك في ان الاستصحاب في اليقين  
في حقه فليد اليقين وجه البيع وقت البناء بان لو لم يكن هذا  
قبل موته كان تقليد له صحيحاً يصح بعد موته اليقين بالاستصحاب  
واصله بان قبل البناء كان صحيحاً فليست بعد اليقين وتقبل  
بان ما دل على حيزه تقليد المحقق وجه البيع ان كانه عن  
ليست حاله اليقين والموت وقبل البناء وجه البناء فليست  
الى الاستصحاب بل يكفي العموم وان كان فيه اختصاص بالباب اليقين  
فلا وجه لاجراء الحكم بعد هذا التقليد على الاطلاق في غيرها  
وان كان من موته بين اليقين او بين الاطلاق والتصديق  
فذلك ايضاً اما الاول فظننا اما الثاني فلان النتيجة ما بعد  
للاختصاص في هذه من حيثيات ما مر من ان المتضمن ليقين  
الحكم او لا قبل البناء من ان يكون منه حاشية كل ما يمكن الا

وليس شئاً على حدة فليجوز الهمال ونظير ذلك اليقين في شئ  
التبعية عليه هي ان لا يجرى الاستصحاب في الواقع مع خاص من  
البناء وانما يجرى الاستصحاب فيه بان يجرى البيع في كل  
وقته قبل البناء فليكن بيع ولا يجرى في غيره ولا يجرى  
الا في خصوصه لا بد من تحققة السابق حقيقة لا في الواقع بل في  
الربط ان الشك لا يكون في حدوث حادثة او في خاصه فليجوز  
وقد علم حدوثه او الارتفاع وبذلك في شئ الحادثة او المرفوع وجوز  
حدوثه او ارتفاعه بان يجرى من غير محصور في ان يجرى في العلم لما  
في وجه الشبهة المحصورة ونفيها في الاستصحاب في كل من موته  
وان كان ثابتاً بين امور محصورة في الاستصحاب في كل من موته  
فيما احاطت به ذلك بغيره في الاحكام فلا يمتنع ان يكون  
جميعها على وجه واحد من جهة هذا الشك او المحذور في ذلك بعد شئ في  
عدوها وعلم بانها احد الحكمين عن احد الشئين بعد شئ فيهما  
الماء القليل القليل الذي لم يكن فانا احاطت به من تحققة الماء الاول  
ان طهارة الماء الثاني فلا يرفع كالماء على وجه واحد من موته او  
ان يجرى احدهما فيقبل ان يجرى في الاستصحاب في كل من موته  
كثيراً ما يجرى من يجرى في بعض العلم الاجازي كذا استنبطت في  
لشخص واحد احدهما طهارة الاخر بخلافه كالماء بانها من جهة

ويطال ان احد الصلوات وان لم يجرى باعتماد العلم الاجازي في  
بانهم كثيراً ما يجرى حوزة ويعلمون بالاصل كما في الشرع في المذكور  
كما في الشخصين وان لم يجرى بالاصل الاول في بعض المقتضى الثاني  
في بعض اقسام اعتبارها جواز ثالث كما في العلم في الماء  
القليل فيلحق المرحلات بينهما ان كان والا فالظن طرهما من  
ول يجرى ان المعنى الجوزي الى طرهما في خصوص الموارد في  
فانما ينسب اليهم على وجه الطهارة في الشبهة المذكورة غير ثابت  
بل المقامات مختلفة كما عرفت من جهة ذلك ما يستدل به للماء  
انهم عند ذكرها من الاستصحاب في نظائر افعالها فليست هي  
بنافذها من علم عدم صحة الاستصحاب في الشك في المادية  
كما هي مقتضى الشبهة المذكورة وسبب ذلك من جهة المقام  
عند ذكرها من الاستصحاب في الثانية مسبة انهم كثيراً ما يجرى  
فيما ثبت له معنى في العرف بانها لا عدم الشك فيكون ذلك  
انما المعنى اللغوي اليقين وقد يجرى في الاستصحاب العتق  
والمعنى في الاستصحاب في الاستصحاب في اليقين وهو  
ليس يجرى في الاحكام الشرعية ولا في اللغة ولا في غيرها  
محمول اذ لا يجرى من الاخبار في وجهها اذ لا طهارة في العلم  
عدم نفي اليقين السابق بالشك الا في دور العكس

ويطال

في ان الاستصحاب في العلم الاجازي في كل من موته



في اللغة

واللغة بآدم الظلم من الاشتراك إلى الاختصاص والآن الظلم من الجاهل  
إلى العاقل والآن أولى ضعيف إلى الأولين وعدم صيرهم <sup>أول</sup> <sup>أول</sup>  
الغنى العجوة في المباحث للعترة وعدم صلاحيتها لأثبت الاشتراك  
فقال الثالث وهذا من أجل كون اللفظ من المستند ثالث العرف الثانية  
في أصل الغنى عالما يعلم شبه ذلك المعنى العرف والعترة <sup>أول</sup> <sup>أول</sup>  
ذلك فعلا الأول يمكن أن يعلم بعدت العقول لا لعدم <sup>أول</sup> <sup>أول</sup>  
وان يمكن شدة في الغنى <sup>أول</sup> <sup>أول</sup> هذا الغنى والآن ان يكون لهذا اللفظ <sup>أول</sup> <sup>أول</sup>  
في الغنى من اللفظ آخر من موقوف بعد كون بله الغنى من موقوف <sup>أول</sup> <sup>أول</sup>  
فانهم بعدد الوضوح يجب العرف واللفظ فلا يصل عدمه <sup>أول</sup> <sup>أول</sup>  
ان هذا اللفظ لا ينفصل عن والاولى الضمك والغلبة فانه الغالب <sup>أول</sup> <sup>أول</sup>  
العترة وبعدد هاهنا أصل العترة <sup>أول</sup> <sup>أول</sup> وهذا الثاني <sup>أول</sup> <sup>أول</sup>  
هذا اللفظ في اللغة <sup>أول</sup> <sup>أول</sup> لأن لا المعنى نظر إلى ما ذكر من الغلبة <sup>أول</sup> <sup>أول</sup>  
وحدوث اللفظ والمعنى <sup>أول</sup> <sup>أول</sup> جها <sup>أول</sup> <sup>أول</sup> واحد وليس فيه <sup>أول</sup> <sup>أول</sup>  
بالمدة المفروضة <sup>أول</sup> <sup>أول</sup> وعدمه وكيف كان فالناطق <sup>أول</sup> <sup>أول</sup>  
الضمك باللفظ <sup>أول</sup> <sup>أول</sup> من الغلبة <sup>أول</sup> <sup>أول</sup> جها <sup>أول</sup> <sup>أول</sup>  
ذلك ومنه الاستسحق العكوس <sup>أول</sup> <sup>أول</sup> فانه ينقسم <sup>أول</sup> <sup>أول</sup>  
دليل عجيبة <sup>أول</sup> <sup>أول</sup> لغلبة <sup>أول</sup> <sup>أول</sup> ماذر <sup>أول</sup> <sup>أول</sup> فلان <sup>أول</sup> <sup>أول</sup>  
مفعول <sup>أول</sup> <sup>أول</sup> ماذر <sup>أول</sup> <sup>أول</sup> مفعول <sup>أول</sup> <sup>أول</sup> ماذر <sup>أول</sup> <sup>أول</sup>

هـ ان يوم الحبيب مثلاً والجمعة ففتحتي عدم منقول اليه من الالاف  
 الحكم الثاني اخذته والى من السابن مشكوك فبفسح جلد من الالاف  
 الميزان يبين فيه الجود فيكم بهر عجمان من تلك الصبي يتي  
 اذ عهده وان كان حدثه في الرابع قبل ذلك كافي غيره من اصناف  
 الاستحقاق وايضا ما لا نأخره هو مشغني استحقاق بقاء ما يورث  
 عليه حدوث ذلك الحادث من وجوده مفضي الى رفع مانع عما كان  
 من العدم الاطراف ذلك الزمان وقد يفسد في الظاهر بين ما كان  
 زمان الشك والمشكوك محلاً وكان زمان الشك مستغنياً عما  
 المشكوك وبين ما كان مشكوكاً عند من قبله فلا يبين بالجمعة وفي الثالث  
 بالعدم مثال ذلك ما لو شك في امتداد وقت العشاء ان الذي ينفذ  
 الليل او انقضاءه الى الفاعل الثالث الا ان ذلك فيه فعدمه ان الظاهر  
 الثالث ان لا يفسد في الوقت لا يفسد في الزمان ان من قبله في زمانه ان  
 غيبي مطلقاً في قوله سواء كان هذا الشك بعد دخول الوقت  
 او قبله كالوقت مستغرق في ذلك في اول الغروب ولو كان بعده كان  
 الشك المذكور بعد الفجر فلا يحكم بالاستسحاح ويستدل على ذلك  
 في الآيتين بانه من الاخبار وبطلان اهل العقل جسدان سائرهم  
 ثم اعلم الشك به وبما كل من قال بحجية الاستسحاح احكاماً بحجية  
 في العصور فهو باطل لان ما بين فيها من عدم حجية الاستسحاح  
 فيها لان الشك في البقاء والافتراء منه مساعن الشك

تفویض

فقد وضعا فافرح لانها من جرس بلده مع انه قد مضى بغيره الاسترخاء  
فقد وعلمهم الى الجدي في الثالث بعد ان الدليل معلل بان الاخبار  
لا تنصرف الى تلك الصور وفي هذا الصلح على الجدي انهم غير موجبه  
هناك ايماء من ملامحها في التوضيح العرصة من قبل الوالي العلي  
لصده اعطى هذا كل يوم درهما بعد دخوله البلد وشك في انه هل  
يؤام الخبيث ان الجدي حبسناهم يحياون الميهم الجدي من الجدي من الخبيث  
فجئنا ان يكون هذا من اجل مستكم باصل البرائة لا اصاله في  
الحادث ويشهد بعد استيلاء هذا الاصل في هذه الصورة  
ان لو شق موت زديهم الجدي مثلا ثم علم موت ولد ابني  
وشك في انه مات قبل ابيه او بعده لا يتكبر بياض من  
عن موت ابيه ولا يتكبر في دار ثمانية من يوفون في جدي  
وبذلك تصيب كل منها من مال الاخر واقل مع الجدي  
في الصورة الثالثة لا وجه لفان انصرفت الاخبار بالنسبة الى  
الصورة الثالث لا تفاوت فيه وبينما الصلح اعاد الجدي  
غير معلوم ومجر احضال ذلك لا ينصرف بعد ذلك الاخبار  
مواضع علم لحاشي الظاهر احياهم في مثل مسئلة من  
الواله لانها في الجدي الظاهر ان مع حجة ليس العلم  
على مقضاء نظام الوالدة لا وجه بل كانت اياها الصلح فحاشا







فان ما اظن القائلين بالحيثية يستكون به في مثال ما ذكر  
 بل يمكن دعوى القطع بذلك في كثير من الصور كما كان عليه  
 عان ما يقع كتابه في قوله في بيان منه في هذا الجواب  
 مثلا فانه لا يستحق التوكيد وصاحب الكتاب عاينها في  
 وعدم وجود مانع لها فيزيب عليه حصول الباطنة فيكون  
 الصريح في الكتاب مجرد ذلك فانه يمكن دعوى القطع بان حلا  
 طرقة في سائر المشرق وقد اشارت في الاشارة الى بعض  
 الصور المذكورة في حيث قال الاستحقاق ليس من سائر  
 الاحكام لعدم دليل عليه أصلا لا في كلامه في المصنف  
 الصريح من الجمع معنى استنباط ولا يخرج عنه جميع ما استدل  
 فانهم من انزل خبر من سائر الكتب كرسى كما بان ان  
 الطائفة بهذا علان الذي ليس يتألف من ثبوت الاستحقاق  
 هذا الحكم اعني عدم النافعية في هذا النوع اعني المذموم  
 بما بل باضافته واما الحكم فقد ثبت بما دل على ان النافعية  
 ونفي نافعيته مع ثابته يعمل المبرد والاجلالت المستقلة  
 مع انها غير اخرى لا أصل البراءة والتجديد الاما من  
 فانه لا يملك في النافعية البتة من بل في حكمه في  
 كما ان الغير في النافعية ولا ينافي هذا فاعلم ان السابعة

من

قال القائل الخ في ما لم يقدح ان الاستحقاق يقع الموضوع  
 في مقدره فالبينة الامتداد فلا بد من التامل في ان كل واحد  
 والكل يختلف فلا بد في مقدره الامتداد والاستحقاق يقع  
 الى اهل السعد والامتداد وهذا البينة بعين ان ذكرها  
 نفي بغير هذا الاصل في ان بعض سائر الفضل ذكر في  
 حكايته ما جرى بينه وبين احد من اهل الكتاب من ان  
 بان السليم قالون بنبوة نبينا فاعلم ان ان يشوا اطلاق دينه  
 ثم ذكر ان اجابه بمفهومه ما ذكره في صافي جليل في ان من ان  
 مضمون بنبوة عليه و كتابه وما يفرقه اصله وما اقرت به الحق  
 وكافر بنبوة كل عليه بغير نبوة محمد و كتابه قال القائل  
 بان عليه ان امرهم المعهود الذي لا ينافي على احد حاله جابدين  
 وهو مسلم الطرفين ولا ينافي في ثبوت رسالته  
 ان يقول بنبوة محمد ام لا فيقول في هذا الرجل المحدث  
 و رسالته بان يحكم الاستحقاق في ذلك الى القائل المذكور  
 في الجواب فتأملت هي بافعلت في ابطال الاستحقاق  
 بعد في معنى تسليم حواجز الفصل به في اصول الدين ان لا  
 من تعيين الموضوع او لا في موضوعي عام فانه في الموضوع  
 هنا هو النبوة في الجمل وهو على قابل لان يكون الى اخر

ثبوتها و كتابها ناطق به لان نبوتها كانت مطلقة في  
 بطلانها بالفتح فان قبل احكام شرعها مطلقات والنبوة  
 بالاحكام فلذا اطلاق الاحكام لا يجدي بعد في ثبوتها  
 من بعدها لا استقامه وجوب قبول رسالته بعد قبولها  
 لا يستحق الاحكام انتهى لمخصا و اورد عليه في النتائج  
 بان ما ذكره من ان الموضوع ان كان كتابا لا يستحق الا بعد الاصل  
 فاسد اما لا فلا بد له من ما ذكره من عدم جريان الاستحقاق  
 في اكثر المجاز التي اجتمع على بان فيها اذ هو من الاستحقاق  
 على من اقره بغيره من سائر الامم والاركان الذي يستحق اليه  
 ان ليس المراد بكونه في اقره من ان اقره في موضوعه في الخارج والاركان  
 بوجهه من هذا الفصل بل المراد كونه في طائفة العمل ولا  
 ان الموضوع في جواب الاستحقاق لم يكن كانه لم يحصل الشك في  
 الاستحقاق مثلا في شك في ما يقبضه الذي للقول ان النبوة  
 في طائفة العمل فربما من احدها ما يقبض باللفظ ولا يمكن استحقاق  
 مع الذي والآخر ما يمتنع في وجوده لم يكن له هذا ان الزمان  
 لا يستحق الشك واما ثانيا فلان العلم في بيان الاستحقاق في بعض  
 المواضيع لا يكون لاجل تحقق شرطه في الاول دون  
 الثاني و فيقول ان كان الشرط من احوال الاستحقاق هذا

اول من جرد او نكح في طائفة من القديسين فعلى ان  
 ان يثبت اما الصريح بالاول والآخر بانثائه مع ان الكلام انهم  
 ليس فيها والثالث اى الاطلاق وهو يتم في صحة الفصل فلا بد  
 من اثباته من الراعي ان مطلق النبوة معقول كقول المطلق ذلك يمكن  
 الا بما يمكن من اقل ارادة امتدادا والمثال الموضوع لذلك انا اذا علمنا ان  
 في موضوعه ولم يعلم انه في ما يمتنع بطلانها باللفظ الذي هو كبر  
 والقرين لا يمكن الاستحقاق الى مله بعين بها الاطوار على منك  
 بطلان اهل الكتاب لا لعدم المشترك بين احد المقدمات  
 الشك في ثبوتها الى الادب مع امكان كونه مثلا الى زمان محدد  
 ثم ليس لك ان تدعيها في استحقاق الحكم الشرعي بمثل ما ذكرنا  
 نقول جريان الاستحقاق في الاحكام الشرعية انما هو في ثبوتها  
 وهو في علمها كانت عند الامم في نفس او اقره الى الادب وذلك  
 لان الاستحقاق حكم بان اكثرها مطلقة وان المراد من ذلك  
 المطلقة لا سيما لان ثبوتها في اللفظ ولا بد من ثبوت النبوة  
 لان الغالب فيها الخدب والميل الى الادب هو نبوة نبينا كما  
 الاستحقاق بل لا بد له من الخاصة فان لم يكن بالفتح يعني الاطلاق  
 في النبوة فلذا ابطال القول بالهدم بطلان اللفظ من باب ما اشار  
 معهم في عدم تسليم الخدب والادب في ان موسى وعيسى اخيرا

في



محقق في النبوة ايضاً وان كان عدم احتمال ما لا يصح استصحابه  
فقد ان فيما نقول اننا لا نستطيع ان نستصحب منه ايضاً بعد ذلك  
الاحتمال فان الموضوع محتمل ان يكون معني الى زمان الذي  
ان لم يحتمل ذلك لم يوجد الشك وان كان الشرع اما في ذلك  
من بيان حتى ننظر فيه وما ذكره في مثال الحيوان لنوضح المراد  
ففيه اننا لا نحكم ببقاء الحيوان واصفاً فيها لم يرتب عليه امر  
شوقي حيث انه لا يوجد الحكم ببقاء ما لا يحتمل ان يدام الا ما اذا لم  
بهذا الشرع ومرتب عليه امر لا نستطيع عدم الحكم ولا هو ان الشك  
في مثال الحيوان لا يدخل هذا الموضوع مادام فيه ذلك الحيوان  
لا يجري الدخول الا بعد معنى مدته من الاستمرار المتداوم او في  
هذا الكلام ايضاً كلام الفاضل في محل نظري وحفظوا العام  
ان الامام المستصحب ان يكون شيئاً من احوال امور مختلفة  
في محتمل البقاء فالحق الحيوان اذا كان مرتباً بين كونه  
او يكون شيئاً معيناً كما اذا علم ان في ذلك الموضوع انساناً  
او خصوصاً في ذلك في الامور لا يجري الاستصحاب فيها اذا علم  
بقائه وهو اقل من عدم تحقق موضوع قابل له وهذا ما لا يبره  
في الاستدلال حيث منع الاستصحاب في المقام معللاً  
بتردد الموضوع بين امور لا يجري في بعضها الاستصحاب

والقول

والقول بالحيوان كافي للفصول والمناهج عما سمعت غير محقق  
ومما في الاضحية من قوله ولذا لم قال الشارع انه قد لا يمنع  
عدم جواز الدخول كما ذكره بل يجري بعد انقضاء عمل الشيء الذي  
هو اقل من استدلال الامام عليه السلام عن الزمان كافي الشك بين الامور  
والاكثر الذين لا امر يثبت فيها ما امر في اصل البرائة وثانها  
منع ان يكون ما ذكره بعد تسليمه بان الاستصحاب في الامور  
المتممة بل لان الشيء بالاحتمال متوقف على ذلك بناء على اصل  
التكليف وعدم تحقق القدر المستحسن فان الاحتمال الا ان في  
المقام ينفق الحكم ببقاء التكليف الى احوال الامور المتعددة  
كافي الصوم في الدليل المراد بين كون ان استمرار القرص في  
نهاب الجرة وفي الثاني وهو ان يكون الموضوع معيناً لا يجري  
ان كان هناك ما ينفق البقاء ويحتمل كونه في ان المذهب  
المتنزه وهذا هو الشرط في اجراء الاستصحاب لا يجري احتمال  
الاستصحاب امر غير الموضوع الى امر اخر فثبت وجوب الحكم  
المحمول لا يمنع عن جريان الاستصحاب فان الطهارة الواقعة  
ممكن امر معني فحكم الشارع ببقاء ذلك الشيء بن وال  
وكون المسمى من كلامه يثبت فيستصحب بعد وجوبها ان  
فرد من احد ما يقتض بالمدنى والاخر ما لا يقتض به

كذلك ولوم يفسر به اهل كل شريعة الى شئ من عيني النبي اللاحق  
الذي به يفتي بنو السابغ اخل نظام شريعة ام اهل كل الشرائع قد  
يؤمن بمعني معهود عندهم بل يذكرونه من عيني اللاحق وهو محتمل  
في كل زمان ولو في احوالهم في الاحكام والاحكام الى ان يثبت  
استمرار النبوة اما لا يثبت بل يثبت كونهما مستمرة الى ما شاء الله تعالى فان  
الاطلاق في معنى النبوة ايضاً فيه ما فيه فان مرجع الاطلاق الى العلم بذكر النبي  
وهو لا يحتاج الى التثبت وقوله بان القابلية للنبوة في القابل ما ذكرناه  
وهو غير متحقق وممنوع ان يثبت غيره واما ما رواه من ان شريعة نبي  
لن يتناهي فثبت انه لا يمتنع عليه بانها تلتزم لا يعلم الحكم في كل زمان  
الذي يمتنع عليه فيجب ان اجالا لا يثبت في كون شريعة نبي لا يتخذ كلام  
ذلك في جهة النبوة واما قوله بان اطلاق الاحكام لا يثبت في جهة النبوة  
ايضاً كالبينة حدوده عيني النبي اللاحق فكان النبوة تستصحب الى ان يثبت  
حجية تلك الاحكام نعم ان كان الحكم لا يجري فيه الاستصحاب كالتقوى  
والموت بعد منعه وقدره الذي لم يعلم ان يثبت الى ان يثبت في الامور  
لا يجري في الاستصحاب في احوال الاحكام مستحسن من غير ما يشاء الله بها  
وهناك من غير ما يعرف ان ما ذكره في قوله ليس لان ان يثبت في جهة النبوة  
فصل في شئ من اشياء الله في ان يثبت في الاستصحاب في احوال الامور  
فيها ما لا يثبت بل احوال الله في اشياء الله في احوال الامور

كجوز

كذلك مستنكره الحال حتى يقال ان كانت الطهارة الواقعة حادثة  
في ضمن الاول لا يصح استصحابه بعد تحقق الموضوع فيصير الحكم  
المراد بين كونه متلاً او انساناً وهو ظاهر باقئاً تاماً وهل يستصحب  
لك عند الشك في موت زيدان نقول ان لزيداً في محتمل احد  
ان يكون في ثلثين سنة والاخر سنين والاخر ثمانين فان كان  
زيد هو الاول لا يصح بعد ثلثين سنة ما لا يكون احد بل انما  
الحاصل من ذلك ان زيد السابغ في بقاء في زمانه فيصير محتمل  
وان حصل ذلك بل لم يمتد فكلما استصحب الطهارة ان كان زيد  
مستكراً بل مظلوماً والنبوة ايضاً من هذا القبيل فانها وان كانت  
محتملة ان تكون الى يوم اى شئ فيكون كالحياة المراد بين كونه  
قريباً وعدمه حيث لا يجري فيه الاستصحاب هذا الا في الامور التي  
ما يحكم به العقل وحيث عليه النبوة هو اسما لها الى محتمل  
نبي تستصحب نبوة النبي السابق الى ان يثبت نبوة اللاحق من  
فلا يصح ان يستصحب سابقه عينية وعلمنا ان ثبوت نبوة  
نبي تمام التام في العقل بعد عدم جريان الاستصحاب في النبوة  
لما حصره باستصحاب حال العقل كما حصر في المناهج واما معناه  
عنى الفاضل الفقيه عني محقق وكذا قوله بعد من تسليم  
انه حيث يدركه على منعه عن جواز الشك بالاستصحاب في احوال الامور







بالأصول المذكورة في مقام الشك في ذلك العارض في مقام  
ولا مع عدم العوض ولو جعلنا محبتها بالنسبة إلى ذلك العارض  
معد لما يجب على العوض الرجوع إلى العارض ولا إلى العارض  
إلى الأدلة وذلك يؤدي إلى انهزام الشبهة والمجيب من العوض  
هذا ما يجب فيه من الأدلة وعند تعدي هذا العارض  
مع إمكان حيث يتحقق العارض ثم يبين أن الوجه في كون  
العوض فيها كغيره هو عدم مساعده الأدلة على ذلك  
فإذا لم يظن من عدم الرجوع العوض عدم صحة حكمه إلى  
قبله وهذا إن لم يوجب تعييد إطلاق الأخبار أو تخصيص  
عمومها فلا أقل من الشك في صحة الحكم بالإبقاء فيه عن غير ذلك  
قال وأيضاً قد حققنا في عدم صحة الأدلة السمعية الظنية  
الابتعاد عن الظاهر والاعتناء بالبين بما هو في الظاهر  
أشأنه في شأنه الاستصحاب وهو قد يكون  
مع استصحاب آخر وقد يكون مع غيره مما ينبغي التفرقة  
في المقام فهنا مطلبان الأول في إقرار الاستصحاب  
أعلم أن الاستصحاب بين المعارضين إما كالأحكام أو من  
أما أحدهما على الآخر من ضيق فالأول كاف في استصحاب الظاهر  
أما غسل به فربما يفي ما استصحاب في طهارة الماء وفي أسنانه

معارضة

معارضة لا ترفع أحد هاجم ما وكافي ثوب رطب كما  
نجس أو لم يعلم والنجاسة عندنا شرعاً أرض طاهر  
والثالث كالمثل المأمور في قوله الجاعل وشك  
فإنه هذا إيراد الاسم في قوله عام لأن استصحاب  
الركن وبقاء الاسم على حاله الركن إلى أن ما ذكره  
معارضة حيث إن الأول يقتضي عدم صحة صلوة  
والثالث صحته أو كالأصلين جعنان في فني فادون  
وأشبه السبق والأمر أن أو علم الأمران وأشبه بقا  
هذه على ذلك وبالعكس فإن كلا من هذه الأحوال يمكن  
قبل الصلوة فاستصحاب عدم كل من معارضين باستصحاب عدم  
الآخرى للبين بوضع أحدهما أو كالمثل في المناقش من الظاهر  
والجمل مع العلم بوضعها أو في المناقش من معارضين  
لأن ما كتبها المدة في من معارضين مع العلم بوضعها أو كالمثل في جلد  
أو كالمثل معارضين مع العلم أن من المبدأ والمدة فان استصحاب  
عدم وقوع التدكير مع استصحاب عدم وقوع الموت خفف  
الألف معارضين من من من المعارضين هاتين التدكير آخر  
وجوده فيستحب على من لم يكن الموت خفف الألف  
وهو يقتضي نجاسة الجلد واستصحاب الطهارة الثانية لجمال

السابقة وبوجوب غسل الثوب ثانياً وعدم جواز الصلوة  
فيه فالق من هذا الباب أهم الصلوة العارضة في الماء العليل  
بعد مره بما يمكن من ثوبه وأشبه استصحاب الموت في الماء  
أو كالمثل في معارضين استصحاب طهارة الماء واستصحاب عدم  
صحة الصلوة التدكير أعني الموت بالملك الشرعي المستند بحكم  
قال ولا ريب هنا بين العلم بما في مادة الثاني لا سيما  
الحكم بطهارة الماء ونجاسته وكذا حكم الحكم بطهارة الماء ونجاسته  
الصيد وأما نجاسة الصلوة في الكلام السابق الجلد الطاهر  
وذلك بغير مرجح آخر طهارة الماء منهم مع سائر الحجج  
وأعمال الأهلين المشاهير في غير موضع الشك في الشرع  
كثير فلهذا حكم بجواز الجواز لأحد الطرفين وجوبه وحليله  
بأن أمرت على أنها ما يخرج من عليها أكثر الزجر مع ذلك  
أنه ذهب بعض أهل العلم إلى التمسك بين القسمين الأولين والثاني  
ففي الأولين حكم بمنزلة من الرجوع إلى الموضع الذي جرى به الظاهر  
والأول لم يثبت في أصل الموضع والعلامة استصحابه في غير موضع  
المعارضة وتبين أن الأمرين هما وحكم في الثالث بغير  
على الحكم وعدم وقوعه الحكم فيما سطر الثوب في مثال التدكير  
والمجرب الفطرة في مثال الصلوة الأولى ونجاسة الماء في مثال

الظهور يقتضي الطهارة بكون الشك في صفة من الرجوع إلى الموضع  
وأما ما كان فالظاهر من هذا المثال من وقوع واحد من الطرفين  
موضوع الاستصحابين هو المرجح الخاص بخلاف الاستصحاب  
السابقة فإن الموضع فيها متعدد والثالث كالموضع في ذلك  
على ما سطر عليه ثم وقع عارضة وشك في صحتها فإذن استصحاب  
بطلان الرجوع وبطلان طهارة الثوب معارضين فالأول مرجح  
والثاني حكم وكافي الصلوة الأولى الصلوة خير من استصحاب  
حجية المسلمون لرجوب الفطرة عما يلا معارضين لاستصحاب  
البرائة وعدم الوجوب أو معارضين لأمسأمة والامتناع من قبل  
ذهب بعض الفاضل الفقيه إلى أن ما ثبت مرجح لأحد الاستصحابين  
على به والافتقار إلى أن في محل الشك وبني كل منهما على مصنفاته  
ففيها قال وقد أفاضل الرجوع لأحد هاجم في عمل الثاني لا يفي حكمه  
في غيره فيمكن أن يهاجم جلد الطهرين أنه لا ينجس من الماء  
مع الرطوبة ولكن لا ينجس في الصلوة معارضين معارضين طهارة  
الأصل واستصحاب طهارة الماء في غير ذلك وحاجتها لعدم  
جواز الصلوة معارضين استصحاب الدنوة بالصلوة والثالث  
في تحقق السائر الشرعي وحكم في طهر من الثوب المنسحق على الأرجح  
بطهارة الأمرين وجواز البين والسجود عليها لاستصحاب طهارة

معارضة







الاستسقاء بثبوت الأدلة على جبرها باطل لأن الأدلة ان كانت  
 حجة ولا لها فخذ فلا وجه للرجح احداهما او الاخر يكون اصل  
 مدلوله ثابتا مع ان المعنى من دليل الاستسقاء ليس الا الاخبار  
 الواردة جميعها في موارد متخذه وكذا لا يجوز في جرح احد  
 برهان الدليل الذي ثبت صل الحكم المستسقى منه لان الاستسقاء  
 تابع لثبوت حكم الاصل فان ثبت دليل شرعي يثبت عليه استسقاء  
 وان كان دليله مرجحاً بالنسبة الى دليل حكم اخر له ثبوت  
 ولا معنى للحكم بثبوت الحكم الاصل وعدم استسقاء الاستسقاء  
 ضعف ما ذكره من خروج المعارضين عن مورد ادلة الجبرية  
 ظاهر في الأدلة بتمثيلها كما شرنا اليه وكذا ضعف ما ذكره من  
 اعتبار المرجح والغير واما ما يرد من انه في امرنا ان على صافي  
 ولا بأس بما واما ما هو في محل المعارضين فليس المرجح اصلاً ولا  
 احباً الى اصلنا فبعد ما والعلم بها في غيره مع الامكان فوجه  
 الثالث منها هو اما الاول فلقد كان العلم بها معالمة المعروض  
 ولا يلزم منها بالخصوص لان المرجح من غير مرجح في ما لا يخبر فيها  
 او طرحها والاول لا يلزم منها هنا على الاطلاق كما ذكره في سابق  
 الأدلة المعارضه لعدم الدليل عليه هنا ما في كل منهما من  
 المتخذه واما العلم بدق الأدلة الاجتهادية فلا اعتبار المعارضه

لا يثبت

كما ما ذكر في هذه شقين الثاني نقل الى اصل البرهان وعدم ثبوت  
 وجوب العلم بشئ منها في الصورة المعروضة ان فلان يقول  
 ادلة الجبرية لها ادلة مانعة من كون شئ حجة وعدم وجوب العلم  
 بدلائل هذا من امثلة ما ليس احدها واما على الاخر ما اذا  
 ورد الكس على القليل الخيرون في علم انه هو لم يجب ظاهري  
 التخصيص لان ان ارفع احد الامر من طهارة الواردة وبخاصة  
 الكس وقد معلوم من غير ما من استسقاء طهارة الاول مع استسقاء  
 غناية الثاني وليس احدا الاستسقاء بين واما على الاخر وغايتها  
 له ومن هذا القليل صورة الشبهة المخصوصة التي يعلم فيها ان  
 رافع العلم الاستسقاء بين ولكن لا يعلم خصوص المرتفع فان  
 ليس احدها واما على الاخر فظهر من علمه بان رافع الاجتهاد  
 كما لم يقصده وان بانه الاصل يقول هنا ان الشبهة بين  
 سواء كانا معلومين او لا بان علم ان هذا ظاهره وذلك تجسّم  
 اشتباه ام لا بل حصل الاستسقاء من اول الامر بان رافع العلم  
 في احدها ولم يعلم اضافتها او في يلزم الاجتهاد عنها اما في الاول  
 فان احدها قد كان ارفع استسقاء بالرفع على غير المخصوص  
 وهذا رافع عن الاخرين بسبب لا غناية واما في الثاني فلما عارض  
 كل من الاستسقاء بين بالآخر في النظام من قبل العام المخصص

بظهر الحال في سابق المواد التي تكون مورد الاستسقاء  
 فيها محتاجاً سواء كان الرفع المشكوك منه واجباً من غير  
 محتاجين كالنقل المذكور فقام لا كالمورد في رفع غناية معينة  
 اما عارضه او على الارض مثلاً وسواء كان بين المورد بين حكم  
 مشتمل كالنقل الى ان رافع العلم بالاستسقاء لا كالمورد في رفع  
 غناية اما في الاما ارفع العلم به على عدم اتفاقها ووجوب  
 الترخيص او علم بوجوب غناية في الاول او كالمورد في رفع  
 الكس في الثاني او اعتزال الجنب فيه بانه عارض وجوب الترخيص  
 في طهارة الاناء وعدم وجوب الترخيص لعدم التوافق بينهما  
 على القول المذكور ولكن هذا ان رافع العلم بالاستسقاء في الترخيص  
 ولو فرض في القول بالرفع منه كان هنا ايضا حكم مشترك بين الاثنين  
 وهو المنع من الاستسقاء وحيث فلا يجوز استسقاء شئ منها  
 قبل الترخيص ومثل ما ذكر في الاشكال ما لو كان احدا المورد بين  
 موافقا للاصل والاخر مخالفا له كما ذكر علم بان الاناء بين الاثنين  
 احدهما ظاهر على التعيين والاخر غير ذلك فثبت حكم احدهما  
 فضاء معاً ما ظهر بين او غير بين فان هنا هو ما يضاف  
 من الاستسقاء بين وطرح العلم الاجمالي واخر يظهر في كل  
 منها التوافق الاحتمال بين منفي اصل العلمارة سائلاً

بالعلم عامر بانه لا يكون فيها ذكر بين ان يكون الرفع فيها معنيا  
 كالمورد في احدا الاثنين بالبول وارضى حلية الترخيص عن احدي  
 استسقاء البساق لا كالمورد في احدي الاثنين في اصل الاناء  
 وبنوع احدا الاثنين من البيع والعق على احدي الاثنين هذا مع  
 اتحاد في المورد وان اختلفت فانفس الاستسقاء بالنسبة الى احدا  
 المشتمل كما قلنا ان رافع العلم في البيع على امر او انظر في بيان  
 فلا يجوز الاجتهاد باحد هما واما الاستسقاء المخصص فاحكام الاما  
 او بينهما معنيان وجه من الترخيص من غير ان يكون من رافع  
 لم يثبت فيها الشك وقد استوفى بسايط المنع منها انهم نقلوا  
 الى علم جبرية استسقاء بين من بيع الاما او انظر في بيان  
 فيكون من رافع العلم بين المتباينين في الاستسقاء معهما  
 غصلا للعلم باجتماعها هو الحرام عليه وانما كان ذلك في حال  
 يتساقط تلك الاحكام بالنسبة الى كل منها اذ الظاهر من التعيين  
 في اخبار الاستسقاء التعيين بالحكم الواحد وهو الخلد في غير  
 الاستسقاء في كل من المورد بين سائلي ثبوت المعارضين  
 متشكك في استسقاء الحكم الواحد فيجوز مورد بين فانه لا يكون  
 الحكم فترتب ثبوت التعيين له لا سيما بعد ورود المعارضين  
 المراد وكافي الاثبات في الترخيص المشتمل على هذا ما ذكرناه

بظهر الحال



بما سببها جها وهو ما عرفت المحرم ثم هذا هو النسب المتعدد  
والأحد والآخر كل من الاستصحابين مختلف في واحد  
الآخر فقد من نصيب الكلام فيه في أصل البرهان وان كان  
الاستصحاب بالقياس إلى الحكم المحض به دون ما اشترك بينهما  
فجميع هناك ثم انك باحتماله في تعارض الاستصحابين  
ان سائر ما ذكره من القول بالاحتمال لا يخلو عن ضعف  
في الخلط منها ما ذهب اليه في الرأفة وهو التوقف وعدم  
العمل بشئ من الاستصحابين المتعارضين ان امكن والآخر  
بما في الأصل لعدم العلم بالناتج عنه قال ولا يجد ترجيح  
احد على الآخر فيكون كونه من اعمام الفناء في الخارج  
ان تعارض الاستصحابين ان كان في موضوع وحكم واحد بان  
يكون احدا الاستصحابين استصحابا وحكم والآخر استصحابا  
ولا يكون هذا الا في تعارض استصحاب حال العقل والشرع  
في لا يمكن القول بشئ منهما بل في اعمام الفناء في الخارج  
وشبهه لان حال الفناء في ليلته الجعز مع فقلنا ترجيح  
صوم الجعز وشكنا في وجوب صوم السبت فان فيه نجما  
استصحابا وجوب الصوم الذي قطع به في يوم الجعز وعدم  
اجاب صوم الذي كان كالك عدم مقطوعا به في الخميس

وان كان

وان كان تعارضهما في حكمين من موضوعين او موضوعين  
احدهما خلافا لآخر في غير موضعين احدهما ان يكون كل من الحكمين  
من بلا لآخر كما اذا ورد عام وخاص متناظرا لظاهر فان اصل  
عدم التماس في الخاص سبب الحكم بزيادة الحقيقة وهو سبب  
لخصي العام واصل لعدم خصي العام سبب الحكم بزيادة الحكم  
وهو سبب للخصي في الخاص ان هذا يكون العام صلا للخصي  
وقائما ان يكون احدهما من بلا لآخر فقط كحال الصبي الذي  
في الماء اماما لم يكن شئ منهما من بلا لآخر من خارج عن البحث  
اذ لا يخالف بينهما في القسم الاول في تعارض الاستصحابين  
الا ان يكون احدهما مرجح كافي مثال العام والخاص على القول  
بالعالمين حيث ان اعمام العدم سائر ما في مجتهد به  
الخاص على جعز في الثاني مجتهدا العمل بالاستصحابين  
الاخر وهو التوقف مطلقا ومنها ترجيح استصحاب الموضوع  
على استصحاب الحكم مطلقا منها العمل بالاستصحابين  
والاستصحاب استصحاب الموضوع وهو الضعف في الاول ان الف  
ولم كان احدهما راسخا غير وكذا العمل بان اول اصل  
وان كان الوارد غيره ومثله في الاستصحابين مع امكن  
العمل بهما كما هو مقتضى كلامه وفي الثاني ان ما ذكره او لا من

عام كخاص كما قبل او جعل كل من من افراد الاستصحابين  
خاصا كما هو الاخر من اختيارك انك وجعل الاستصحابين  
للاذلة العامة ومقدما عليها حيث قال الاستصحابين  
للبطلان الحكم الثابت له وهذا المعنى خاص بذلك الشئ وعدم  
نقض البهين بالشك وان كان عاما الا انه وافق في طريق الاستصحاب  
وليس بجبر ولا برة في العوم والخصوص بنفسه لا دلالة  
الاذلة والالم يوجد في الاذلة الشرعية ولعل خاص اذ دل  
منه في اذلة العامة في دليل جبر ولا برة في انقض البهين بالقياس  
للافراد الاستصحابين انهم اذا جازموا في البهين الى احاد الاضاح  
ان ذلك لا يتأكد في المزايا من مودة كذا هذا ولما في القضاة  
لشكنا ان بالاستصحاب الجعز والخبر في مقابلته هو على طهارة  
الاستصحابا جعزها وكذا استصحابا شغل الزم في مقابلته على البرهان  
انهم في عليه لا ما انهم من ان الاستصحاب ليس الاعمال نقص البهين  
بالشك فجعل الثاني طريق الاول ولعل غلطه في دليل جبر  
الجبر في نفس خطا كنه وفي لم لا ينقض البهين كافي ايضا الحكم  
القرى الثالث ولا يمكن ان يقال ان ظاهر القول انما جازم فاستصحاب  
على بعدك مع ان جوا ايضا كافي في هذا الدليل راسد والاعمال  
احض من كل دليل شرعي فلا يجوز الخرج عندنا بل وذلك لاعتنا هذا الامر

الاستصحاب العقل والشرع فان وجوب الصوم والاعمال للبهين  
و قد لا يكون الاستصحاب كافي في الابطال للبهين من الشرع  
يكون اصل البرهان واستصحاب حال العقل خالفا عن المعارضين وما  
من ان ما لم يكن شئ منهما من بلا لآخر خارج عن البحث ليس كذلك  
فانما اعتنا به من الدليل على العقل والشرع والآخر في الجعز  
جناحا في التفتة الاجرة ظاهر ما ذكره في قوله لها في الثاني  
على سبيل الاضاح وجعل الثاني في جارة القوة المطلوبة الثاني  
في تعارض الاستصحابين مع غيره وهو ما قبل اجتهاد في كونه  
او راية مثلا او دليل قاطع في اصل البرهان او اصل الاجابة  
ان جبرها من اصول المتعبد بالقياس وسوى الدين  
و قد هم او ظاهري من الظواهر كعرض او عدا او علة ظن  
وخوها اما الاول فقد عرفت في المطلب السابق ان الاستصحاب  
لا يبارض شيئا من الادلة الاجتهادية الجاهلة لشك الجعز  
بل هو مقتضى وجوب البهين جعزا من مقتض عنه والدليل  
المعنى في حكم البهين وان لم يكن مقتضى البهين ولا في شئ ذلك  
يحيى كون الدليل المعارضين احدى من ادلة الاستصحاب  
او لا بعد كونه معبرا وجعز لا يبين ان يجعل مرجح الاستصحاب  
الى ما صرح من عدم جبره بنقض البهين بالفكر وهو ما

لا خلاف



Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style.

۱۱۱

[illegible]

المصنف د. الحسين

[illegible]

وكانوا من غير معنى في خلاف الامور التي يتصل بها من غير دليل عقلية و  
فقط هذا هو ما يلزم نظر الفرق بين استنباط حال العقل واصل البرهان  
فان الاول بغير معنى استنباط حال الشرع لا يحتاج الى دليل عقلي  
الثاني واما ظاهره في الاستنباط مع البينة فمقدم البينة عليه لا يفتقر  
عامة الحكم الاصل وفي ظاهره مع سكون المسلم اليه وجران النظر  
تعلق به عليه واما ظاهره فهو مع ظاهره لا يكون في غير من عرفه و  
طالبه وظهر في غير ما قال استنباط مقدم عليه لا لاخذ و  
في الحقيقة ان الاستنباط في شرعية واما ظاهره في غير ما  
المعارض في معنى السند الثالث من انه لا بد من دليل العقل في البرهان  
في الظاهر وهو الغالب وانه لا بد من الظاهر لا يستنباط الاصل  
وانه غير في المسئلة حاله ما لا يحصل له الا الاصل هو  
ولا بد ان يكون العقل عليه مدركه الظاهر في غير ما لا يحصل  
في بعض الاحيان انما هو قيام دليل عليه بخصوصه واما خلافه  
الصورة لا بد ان يكون ناشيا من الخلاف في ذلك الظاهر في اعتد  
قيام دليل على اعتباره فلهذا في الاصل من اعتد لا خلافه فم  
الاصول واما ظاهره واما ظاهره واما ظاهره واما ظاهره  
الان كان وقد وقع الفرق بين ما لا يحصل في الاصل واما ظاهره  
والخبر من غير معنى واما ظاهره واما ظاهره واما ظاهره

1807

العقود المذمومة







لأهل العقائد من أن يلقوا في عقولهم من حيث المبدأ  
أشياء الغريبة من حيث المبدأ  
فأما أن يمكن الجمع بينهما على وجه واحد العرف بأن يكون  
المقارنات حيث عرفت على العرف في المقارنات  
بينهم بعد ذلك أحدهما الآخر مع غيره بينهما أو لا يمكن  
فإن أمكن الجمع على الوجه المذكور وجبت له تقدم على الجمع  
وإن وجد الجمع لا يفرق المقارنات ولا تقارن بينهما  
مع ذلك على الجمع ولا يلاحظ المقارنات بينهما بعد ذلك  
من حيث وجهه لما ذكرناه من عدم المقارنات مع المقارنات  
على ما هو المعتمد منه في العرف كما في المقارنات أصلاً وإن  
الجمع بما ذكرناه من الجمع أو التشاؤل على ما يأتى من ذلك  
على ما ذكرناه من وجه الجمع على الوجه المذكور مع المقارنات  
الدالة على هذه المقارنات القريبة من أن الجمع الذي هو  
الذي ليس هو المقارنات في المقارنات وقد نقلنا في مقالة  
الاصحاب على ذلك في بعض المقامات الإجماع على ذلك  
في العرف أن المقارنات هي المقارنات على ما يأتى من ذلك  
عن مضاهات كيفية دلالة المقارنات فإن أمكن التفرقة  
بالحل على ما يأتى من ذلك في المقارنات فاصطفاها  
مفصلة فإن العرف لا يكتفي بها أمكن حينئذ ترك أحد  
وتفصيله

وتفصيله بإجماع العلماء فإنما يتبين من ذلك أن المقارنات  
ألا العرف بهذا الحديث وأما إذا كان مقبلاً على من ينظره  
أن يراه من التوفيق بين الإلهيين والعرف ما هو التوفيق بين  
على الوجه المذكور وذكرناه ودعاه إلى الجماع أمّا هو على ذلك  
ما يوجب صوابه فإن الجماع عليه في المقارنات على ما يأتى من ذلك  
أراد ذلك كما قد يراه من كلامه مع ما يأتى من ذلك  
عليه من الجماع ولا غيره ولا يفتل الجماع على خلافه نظر  
أعلى الإسلام من ذلك المقابلة لا يؤمن بها من أن لا يفتل  
المقارنات والمقارنات ولم يكتفوا في المقارنات على ما يأتى من ذلك  
يرى في التوفيق في الهندية من جهة المقارنات بالوجه البعيد  
فليس يراد بها ما يستدل بها ويعمل عليها بل يراد به ذلك كما  
منه هو ومع بعض من أخذ عن الطريقة المستقيمة  
ما نرى من التناقض بين أضداد المقارنات فاصطفاها  
بعبارة شيان أن التناقض ما يكتفي به من أن يفتل المقارنات  
تلك الحامل وأما المقارنات فاصطفاها من المقارنات المستقيمة  
المقارنات من جهة المقارنات من جهة الرواية عن عالج المقارنات  
وعلم الجواب في هذا المقام كما يمكن مع إمكانه في بعض المقارنات  
لأن نقل كل ما يأتى من ذلك في المقارنات على ما يأتى من ذلك  
به ولا يفتل المقارنات على ما يأتى من ذلك في المقارنات

مع ما هو في كونه الأول هناك من أن المقارنات على ما يأتى من ذلك  
بل يفتل على ما يأتى من ذلك في المقارنات على ما يأتى من ذلك  
العرف والمقارنات على أحكام الشرعية أو طرق الجمع المذكورة وأما  
ما يفتل المقارنات الاختلافات على ما يأتى من ذلك في المقارنات  
المقارنات العرفية على ما يأتى من ذلك في المقارنات على ما يأتى من ذلك  
فلا يفتل المقارنات على ما يأتى من ذلك في المقارنات على ما يأتى من ذلك  
عدم المقارنات في المقارنات على ما يأتى من ذلك في المقارنات  
أدلى كان المقارنات مستقلة على ما يأتى من ذلك في المقارنات  
أن الجمع في المقارنات على ما يأتى من ذلك في المقارنات على ما يأتى من ذلك  
مستقلة على المقارنات على ما يأتى من ذلك في المقارنات على ما يأتى من ذلك  
تألا من المقارنات على ما يأتى من ذلك في المقارنات على ما يأتى من ذلك  
و تفصيل ذلك أن في صحة المقارنات لا يمكن الجمع بين ظاهرها  
فأما أن يتركها بحيث لا يفتل من ظاهرها أصلاً ويترك  
بين الأمر الذي المقارنات على ما يأتى من ذلك في المقارنات على ما يأتى من ذلك  
على الكراهة فإن هذا يخرج عن ظاهرها على ما يأتى من ذلك في المقارنات  
بشيء من ذلك لا يقال إلا أن المقارنات على ما يأتى من ذلك في المقارنات  
الأمر ورجحان ذلك من أن المقارنات على ما يأتى من ذلك في المقارنات  
المذكور في ذلك المذكور لا يفتل المقارنات على ما يأتى من ذلك في المقارنات  
مفتتق ما يفتل المقارنات على ما يأتى من ذلك في المقارنات على ما يأتى من ذلك

الوجه في حيث أن المقارنات أخذ ببعض المقارنات والوجه في ذلك أن  
التي وأما أن يترك بحيث يفتل من ذلك في المقارنات على ما يأتى من ذلك  
تحت على عرفة غير المقارنات على ما يأتى من ذلك في المقارنات على ما يأتى من ذلك  
ما كثر المقارنات الأولى يكون الجمع في المقارنات على ما يأتى من ذلك في المقارنات  
من ترك أحدهما بل ترك أحدهما الاختلافات على ما يأتى من ذلك في المقارنات  
وأن أخذ وصحة الجمع ببعض المقارنات على ما يأتى من ذلك في المقارنات  
منها ولا أولئك عند العقل هذا الجمع بالنسبة إلى الاختلافات على ما يأتى من ذلك  
أحدهما على المقارنات على ما يأتى من ذلك في المقارنات على ما يأتى من ذلك  
لها ما يأتى من ذلك في المقارنات على ما يأتى من ذلك في المقارنات على ما يأتى من ذلك  
ويكفي من جهة أخرى يكون المقارنات على ما يأتى من ذلك في المقارنات على ما يأتى من ذلك  
أن يفتل أحدهما على ما يأتى من ذلك في المقارنات على ما يأتى من ذلك في المقارنات  
الناظر خارجاً عن طريقة العرف أو كان ما يأتى من ذلك في المقارنات على ما يأتى من ذلك  
مفتتق في كل العام على ما يأتى من ذلك في المقارنات على ما يأتى من ذلك في المقارنات  
علا يفتل معه شيء من ذلك المذكور كان هذا المقارنات على ما يأتى من ذلك في المقارنات  
لا فادى مقبلاً على ما يأتى من ذلك في المقارنات على ما يأتى من ذلك في المقارنات  
مفتتق المقارنات على ما يأتى من ذلك في المقارنات على ما يأتى من ذلك في المقارنات  
الآن المقارنات ما يفتل المقارنات على ما يأتى من ذلك في المقارنات على ما يأتى من ذلك  
مفتتق المقارنات على ما يأتى من ذلك في المقارنات على ما يأتى من ذلك في المقارنات  
يرجح المقارنات على ما يأتى من ذلك في المقارنات على ما يأتى من ذلك في المقارنات



في الامور والادب والاعمال في الدنيا ما لم يكن لا سيما في  
من يتبرع وقاتلها اولاد الكفر على نام معناه اسلية  
في طهره صغير فكل تقدير الحق لم يزل له في الدنيا  
ما يلزم على تقديره من اعماله ولا في اصله وانما العمل  
انما المراد بالاصل في الدليل الاول هو الفاعل في التقدير فكل  
الحاكم فان كل دليل معتبر يجب ان يكون عليه في الامكان  
انما هو جمع بينهما مع انه لا يكون بينهما ايضا نظر الى  
المذكور بل انما هو واحد هو الذي لا يخرج من غير  
ان ليس طرح احداهما والآخر اولى من العمل وقوله  
على هذا التعليل بتغيره فكل تقدير منها انما هو  
لا هذا الدليلين فلا يتم الاطلاق واجاب عن الاشكال  
بان مقصودنا انما هو الحق ويرفع به التعارض والاشكال  
فكل ما خرج منها فاعرضه في الدليلان ولا احداهما  
غفوت كغيره من علمنا تقدم ما لا يخرج على الاخر فانه  
يتبين العمل بكل من وجه التعارض الدلائل الاصلية  
فتبين الدلائل انما هي اعتبارها من مظاهر لها فتبين  
العمل ما هو القليل وما شئت بعد عمل الامكان في الاشكال  
على الامكان فكلما هو الحق فكل العلم على الخاص بان  
انما سلم صلاحه في حق الله تعالى يكون ناديا في  
الآخر

الآخر وهو ما لا ينفك الاول بالاولا معبر بها في حق  
وفي كلا الوجهين نظر الى الاول فلا يمكن الجمع ولو كان  
كاهل الصلاه لا يوجب في الجمع ولا يسلون في وجه الامور  
المفروض وجود الجمع فانما يكون الجمع بلا مرجع في اختياره ولا في  
على الجمع فكل دليل ذلك في اختيار الجمع الذي اوجبه المستدل ايضا فلا  
يمكن الاستدلال بذلك الا لا يجاب بالجمع كاداه المستدل ولا لا يجاب  
وكان كاداه غيره فانما هو تقديم ما لا يخرج على خلافه في حق  
والتعارض مع إمكان الجمع غير معلوم فكل تعارض حسب المظاهر  
وهو كونه المقام وبصريح في ان غير معتبر بل انما هو غير معتبر  
في كل من المعصية من عدم كونه يظهر ضعفه فكل من جماعه  
من تقديم الجمع على الجمع نظر الى الارض والجمع في حق التعارض  
وانما هو العمل بكل من وجه فلا تعارض في حق الجمع فلا  
بالخط واما انما هو للاختلاف في الجمع بين وجهين مستلزمين  
حسب الموضوع وجه الضعف ما ذكرناه من ان مجرد امكان الجمع  
لا يرفع التعارض في المظاهر في حق التعارض لكان الجمع مدلول  
عنه بعد فهم احد الدليلين الى الآخر كما مر واما في الثاني بعد  
عمل الامكان على ما ذكره بعد خلاف ما ذهبه غيره من الاجل  
فلا ريب ان الحق هو كاهل المظاهر من علمنا في المقام وفي مرات  
الترجيحات ومن انما هو العاقل ايضا هو فاعرض الدليلين

بعض وجه الجمع او لا يثبت من كاهل من وجوب الجمع في حق  
اولا ولو لم يكن لا يخرج ان الوجه الاخير هو الذي ذكرناه انه ظاهر  
الا مستلزم وقد كان هو المورد للاشكال فلا يثبت في الاشكال  
به والوجه الاول وان كان يدعي ما ذكره قبل البرهان الا انه لا يخرج  
الا الاخير فلا يثبت اصل الاشكال والوجه الثالث مع بعضه  
مستقيم ايضا ان بعد تقدم وجه الجمع كان احدهما يرجح  
اختصاص الجمع به وبما لا مرجع وان لم يكن شئ منها يرجح على الجمع  
فلك الوجه كاهل مقتضى كلامه لا يثبت وجه على المشهور مع انه  
فلا يمكن هذا مع ان دفع الاشكال هذه الوجه يقتضي ان  
لا مستلزم وجه اظهر من هذه الوجه يكون هو هو ولا لا مستلزم  
حتى يدعي به وليس كذلك وكيف كان فالتعليل في الاستدلال على  
جدال ان يخرج من الاستدلال بصيرة التعادل كاشرا الى البرهان  
ينطبق التعليل على المدعى مع ذلك فالدليل غير تام ان الاصل فيه  
وان كان مسلما الا انه لا يقتضي الجمع ما يجوز ان لا يقتضي الجمع على  
وجه يعتبره الحق وكيفت عن اعادة الشك فان هذا هو الذي  
يكون عمالا بالدليلين غير طريح لها اولاهما كالتقدم مفضلا  
وحق يقال بعد تعارض الدليلين انما يمكن الرجوع عما ذكرناه اخيرا  
وقد مر على الرجوع والتعادل لعدم المعادفة كما مر ان لم  
لم ينجح بغيره بل انما هو واحد منها مع الرجوع وتجربا بدو

هذا الوجه

في انفسها وانما خرج احداهما من الاعتناء بعد تبيين المرجح في الواقع  
خصيص كلام المسؤل بصيغة التعادل الذي ليس من وجه  
المقارنتين على الاخر غير مستلزم لا غير بعدد منها فان  
الفرق حيث قال الحق مع قوله لا سيما في الامور  
ان المفروض عدم ملاحظة المرجح والا فقدر بعد المرجح لا احداهما  
ثم وجه ما ذكره من انما هو بعد الجمع والتاويل يكون موضوع  
على منها اعتبار الموضوع الاخر في العمل باحداهما في الامر في  
بلا مرجع ولا يخرج ضعف للفرق ان مقتضى المستدل لو لم  
بلا مرجع في ذلك لا يخرج في العمل باحداهما بعد العمل كما مر  
الفصل فاما اذا اشكال في وجه العمل باحداهما بعد  
فجهتها لعدم المناقاة حيث تيسر في الامور الرجوع من وجه  
بل لا يستقيم التعليل في وجه الرجوع في احداهما بل كان اللزوم  
ان يعمل بان مراد الرجوع ان يكون على وجه مناهات في  
فان لم يكن بينهما منافاة رجح العمل بكل منهما انتهى وهو  
حسن ومنها ما نقل في المناقاة حيث قال ان بعد تفرقة  
وجوب الجمع على ان الاصل في الاعمال الاجابة لا في الاصل في  
الرجوع بلا مرجع بل لا يخرج في هذا المقام لا يتم بغير  
بالجمع مع وجود المرجح ايضا ثم قال يمكن توجيه ما جعل  
لكن في الاصل في كل واحد منها الاعمال او الجمع بما ذكره

بعض











الى القوم والاشياء الخيرات والخرجات من شدة الحاجة الى  
وما دل على ضرورة القضاء ولا سيما هذا مع الاغراض من ان  
من لم يقنع من استقامته الكرامة في ذات السبب والا فاما  
او في مقدمته قال ومنها اي من الفرع عدم كرامة السلوة  
الاوقات المذكورة يمكن شرفها الصلوة لغيرها لا في صحتها  
منه من ولي منكم احد الصلوة فلا يخفى على احد ان الصلوة  
ايضا من شرفها لولائها وارتداد وتغيير من الصلوة في الاوقات  
فان حينها يكون من غير مقدم التامة او طلاق الصلوة في  
خصيلا وفعلا فضلا عن ضعف الشرف في اوله ولا في  
لا عدم الكرامة نظرا ان الصلوة من شدة ام من عدم  
سيما اذا كانت الكرامة في الصلوة لا في غيرها لا وجه للقول  
ان يكون له والارشاد مع كلامه من ان الصلوة لا  
لا بد ان يكون له حسن صلوة مع الواو ولا وجه لما يرد من  
وهو انما من غير كرامة احرى كما اذا اوصى به او طرد  
على غير وجه شرعي كطاعة وزير لبيان حكم خاص في قوله نعم وكل  
ما اسكن عليكم واذا هذا كثيرة الحج الى مكة في العباد  
ومنه مشايخ مشايخ التفاضل لا كان في العباد  
لا وجه الا بها في غير مقتضى بين البلدين مشايخ في العباد  
واما ان كان احدنا شائنا والاخر ضلنا فلهما في العباد

بين

في العباد اول وجهان من كون الفعل في نظر الاصل في النظر به  
فلا يخفى الاخر على من لا يعرف الفقه اذ لو كان من جهة العباد  
انتفاء من المرحلات المعينة فيكون وجوده كعدمه وفي الكلام  
منه لانه قد اختلفوا بعد في الوصل في العباد فعلا  
ووجه شرعي في النهاية حكم الجواز مطلقا في الحكم والموضوع  
ومنع من وقوع الاول والثاني في بعض احوال الحكم والموضوع  
ووجه مطلقا استنادا في وقوع الاول ما يمكن ان يكون  
بغير من مشايخ مع شدة الحاجة الى الصلوة في الثاني  
في ذلك الامانة كرايعين من الصلوة وفي كل حين حقيقة  
ما بين لانها في العباد في الوصل لا اذ لم يزل في العباد  
بغيره استبدال في الجواز من شاء ووجه الاول ما بين  
الجواز العباد ووجه في الجواز والاصل في العباد  
عن المصلح وجعلها امانة شرعية فلا يشترط ذلك مع انه لو لم  
العباد في الحكم والموضوع فانها في العباد لا وجه فيها  
ما بالثاني ليس من التفاضل في شره بل الاول من الوصل  
الشرعي بذلك والثاني من الوصل في الشرعي بالنسبة  
الاستقبال الكعبة في العباد في العباد بالنسبة  
حداها والحرمان ووجه العباد في العباد كاهن العالم  
بالعيا في غير الاستسكان عليه والدين ووجه العباد

من لم يزم الكفر فيمنع فان وقع اليد في حكم العباد لا يشترط تكريره  
ولا كونه كاذبا في الواقع مع ان كونه كاذبا لا يشترط من الروي فكذا  
وكذا الزم الصلوة على الحكم فانها ايضا بعد تسليم سلامة الروي من  
الاقتضاء اذ المقصود من وضع الامارات لا يضر في الوصل  
الا مدلولها حتى يلزم من اشتغال الوصل كونه عينا اذ يكون  
وضعها مصلح اخرى كما في اختلاف بين اصحابه فطرحوا  
وكالزم على الاشارة عند اشتغال العباد فان العباد في العباد  
ان يكون ما يميز في العباد مع عدمه وايضا لا يلزم ان يكون العباد  
بالنسبة الى العباد من جهة من العباد لا يكون العباد لان بعض  
متعادلين عند اخر فلا يكون وضعها عشا وثانيا فانها  
وما اورد من الاستسكان فيمنع وانما يلزم ذلك لو كان في العباد  
له مطلقا وسيب في الكلام فيه لانه لو سلم فلا يلزم بطلان  
اللازم ولا مانع من حكم الجلية لاحد في الجلية لاحد في العباد  
بغيره مطلقا وفي قوله مع انه منع ظاهر ايضا فان الجلية بين  
الا ناهية وعينها با صوابه نعم لم ان يضا لا با حجة كانه  
ان يضا الخطا وايضا اشتراك في العباد لا التامة في العباد  
بالعيا كاشية احدهما في الكفاءة وانما يلزم الحكم في العباد  
ما حدهما في العباد فان قيل كيف لا يكون الجلية با حجة في العباد  
في العباد مع الاذن في العباد لا يضر ولا يضر في العباد

المستقيمة من الامر في العباد والارباب مشايخ في العباد  
الا ان لا يميز ما هو مع اشتغال الرعايا في العباد من العباد  
ومن الميرج المعبر في العباد في الواقع الا ان الجلية  
عما في العباد في العباد في العباد في العباد في العباد  
اربابا في العباد في العباد في العباد في العباد في العباد  
بل في العباد في العباد في العباد في العباد في العباد  
في العباد في العباد في العباد في العباد في العباد  
يعمل بها في العباد في العباد في العباد في العباد في العباد  
والثالث في العباد في العباد في العباد في العباد في العباد  
واحد من العباد في العباد في العباد في العباد في العباد  
هو واحد معين منها والآخر في العباد في العباد في العباد  
لا يفرق عنها في العباد في العباد في العباد في العباد في العباد  
ان يفرق عنها في العباد في العباد في العباد في العباد في العباد  
بل في العباد في العباد في العباد في العباد في العباد  
كون في العباد في العباد في العباد في العباد في العباد  
عنا في العباد في العباد في العباد في العباد في العباد  
وان تركه في العباد في العباد في العباد في العباد في العباد  
غير من العباد في العباد في العباد في العباد في العباد  
في من العباد في العباد في العباد في العباد في العباد

مؤلف



فان العلم باخبار اشياء ومثلها من العادة وما سمعت  
 صنعة الا الاحكام لا ينالها من العلم من عدم خبره  
 في النهاية لا من وجع منه في تقديره وقال بالتخيير كافي فانه  
 المرفوع حكمه لا احكام في العلم في الشايع انه المنسوب الى  
 من احكامنا فانه الحكماء لا ينالها من العلم في الاصل لا من خبر  
 المنقور ولا خبر السقيمة بل المرافعة لا ينالها من خبر  
 ان يعرف ليله ايضاً من المعارضين ليله لا يمكن العلم  
 اعمالها ولا اعمال احكامها بقية من خبر الاحكام بما خبر فانه  
 بعد خبره غيره والقرينة ورواه في الاصل في العلمين  
 وهو الاعمال في تلك الاخبار في خبره في مال الخبر في كمال  
 لعدم الخبر في العلم في الخبر في اخبارها في رواية من لا  
 في كمال الخبر في الخبر في خبره ان سأل في الخبر في خبره  
 ان يصليها في الخبر في الخبر في خبره في خبره في خبره  
 في ذلك في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره  
 من خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره  
 ورد عليك خبره في خبره في خبره في خبره في خبره  
 كتم خبره في الخبر في الخبر في خبره في خبره في خبره  
 في امكان العلم في الخبر في خبره في خبره في خبره  
 على عدم الخبر في خبره في خبره في خبره في خبره

ص

فان العلم باخبار اشياء ومثلها من العادة وما سمعت  
 صنعة الا الاحكام لا ينالها من العلم من عدم خبره  
 في النهاية لا من وجع منه في تقديره وقال بالتخيير كافي فانه  
 المرفوع حكمه لا احكام في العلم في الشايع انه المنسوب الى  
 من احكامنا فانه الحكماء لا ينالها من العلم في الاصل لا من خبر  
 المنقور ولا خبر السقيمة بل المرافعة لا ينالها من خبر  
 ان يعرف ليله ايضاً من المعارضين ليله لا يمكن العلم  
 اعمالها ولا اعمال احكامها بقية من خبر الاحكام بما خبر فانه  
 بعد خبره غيره والقرينة ورواه في الاصل في العلمين  
 وهو الاعمال في تلك الاخبار في خبره في مال الخبر في كمال  
 لعدم الخبر في العلم في الخبر في اخبارها في رواية من لا  
 في كمال الخبر في الخبر في خبره ان سأل في الخبر في خبره  
 ان يصليها في الخبر في الخبر في خبره في خبره في خبره  
 في ذلك في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره  
 من خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره  
 ورد عليك خبره في خبره في خبره في خبره في خبره  
 كتم خبره في الخبر في الخبر في خبره في خبره في خبره  
 في امكان العلم في الخبر في خبره في خبره في خبره  
 على عدم الخبر في خبره في خبره في خبره في خبره

ص

بينه

فان العلم باخبار اشياء ومثلها من العادة وما سمعت  
 صنعة الا الاحكام لا ينالها من العلم من عدم خبره  
 في النهاية لا من وجع منه في تقديره وقال بالتخيير كافي فانه  
 المرفوع حكمه لا احكام في العلم في الشايع انه المنسوب الى  
 من احكامنا فانه الحكماء لا ينالها من العلم في الاصل لا من خبر  
 المنقور ولا خبر السقيمة بل المرافعة لا ينالها من خبر  
 ان يعرف ليله ايضاً من المعارضين ليله لا يمكن العلم  
 اعمالها ولا اعمال احكامها بقية من خبر الاحكام بما خبر فانه  
 بعد خبره غيره والقرينة ورواه في الاصل في العلمين  
 وهو الاعمال في تلك الاخبار في خبره في مال الخبر في كمال  
 لعدم الخبر في العلم في الخبر في اخبارها في رواية من لا  
 في كمال الخبر في الخبر في خبره ان سأل في الخبر في خبره  
 ان يصليها في الخبر في الخبر في خبره في خبره في خبره  
 في ذلك في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره  
 من خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره  
 ورد عليك خبره في خبره في خبره في خبره في خبره  
 كتم خبره في الخبر في الخبر في خبره في خبره في خبره  
 في امكان العلم في الخبر في خبره في خبره في خبره  
 على عدم الخبر في خبره في خبره في خبره في خبره

ص























واستفاد الشقيذ بنده من غير القوة في طاعة الله  
 السائل لا يعرف الرجح الذي عند الامام او من غير ذلك  
 الذي يتقدم من سائر الوجوه فامروهم بالخير في كل وقت  
 متباعدة عن بيان الخي بين اختيار الرافض والشيعة  
 الرافضات لا يعترفون تلك الاختلافات فامروهم بذلك  
 في بعض احوالها من غير ذلك الجهد بعد ذلك واما ما  
 والا فالتحيز الذي يقتضيه العقل يقتضيه تلك الاختلافات  
 انها بالادلة على التحيز وضوءه معادل التحيز ولو كان  
 في مقام العلل والاعراض سند التحيز بالادلة كما في  
 العقل وما ذكره من عدم اعتبار العلم بالشريعة في كون  
 العلم بالشيعة وغيرها فذكره وارسله فالتحيز كما في  
 سورة من الدلائل التي ترجح على الشيعه او العرف  
 وعلى انشاء كل صاحب الاشارة على الشيعه او لا على  
 من الراي من القول على وجوه المستدل الثالث كما في  
 وجوب بطلان الاولين فلا من قبل الاول منها فالحق  
 وقال الذي يظهر من ان باجماع الرافضات المنصور وان  
 لم يقدروا ووافقهم على ذلك فيكون الثالث  
 بعد ان نسب الى الامم ليس له ولو كان من العامة  
 لا يخرج من الرافضات القليلة وان كان على غير ذلك  
 من الانماجي والشيعة والكتايب مع الامام فالتحيز لا

والرافض

والرافض في الظاهر لم يكن على الظاهر من اهل البيت والرجح  
 في الاصطلاح مع ان باجماع القائلين بطلانها ليس له  
 قال الله وما اوسلنا من رسول الا ليبلغ امره على الناس  
 لا يخلو ان يبين الخطا بآيات شتى خاصة ولا جارا ومن كل  
 احدا منهم ما يوجب والشافعي في بطلان الاول والرافض  
 اليه الا القول والرافض الاخذ بالجهل والفتنة على الشافعي  
 فلم ان يكون الدلائل على كل واحد من الطرفين  
 الامارة والتحيز فان الاشارة للعلاجية وان ارتقت الى ما  
 يقرب الى رعيين الا انها مختلفة ما بين ما بعد حيث تقدمت  
 بعض ما يخالف الامر واختلفت الرافضات فذكرت في  
 شهادته على عدم خصم من جهة بالتحيز البطلان وبطلان  
 بعد بعض الرافضات الخيرة ذلك فلو ارتفع خلافها ما بقيت  
 لهم الدلائل وانما يرجع الى الخاطيء وليس الاخذ فلا حاجة اليها  
 مع انه لا فائدة الفصل مع ذلك تلك الاشارة من جهة  
 فان من يتقدم لم يلقفت اليها في الرجح فلا يكون فيه  
 كثير منها ضعيف السند ومقبول خبره من ضل في الرجح الحكم  
 لا يستلزم مقبوله وكيف كان مقبولها على ما في خاصه  
 كان يعلم الامام ان اهل البيت السائلين العامة لا يرون فيها  
 السائل على طاعة الله فالتحيز كما في جميع ذلك بطلان غير الثالث

لزم يقين العلم برؤية الامام فالتحيز على الشيعه هو  
 كما في قول الله تعالى ولا تفرقوا بين اهل البيت  
 من جميع اهل الاسلام على ان يكونوا على سائر  
 الذين يقتضيه الشريعة بطلان ما استندوا عليه من جهة  
 وانما في اقتضاه وان كان هو المختار الا ان بعض المراجعين  
 لا يخرج من احوال وجهه الا على كلامه وذلك اما في بيان  
 ان قوله لا يفرقوا بين اهل البيت هو الحكم الراعي  
 كما في قوله تعالى ولا تفرقوا بين اهل البيت  
 كون ذلك المراد من القليل الاول من بعده مع عدم  
 العلم الا على ما ذكره من الامم بالجهل وكذا في جانب  
 اهل البيت الذين لم يفرقوا بين الشافعي والرافض  
 لزمنا الاخذ به وان لم يفرق بين وجهه وبين وجهه  
 او ان كان الشافعي اراء من خلفه فقد الشيعه في وجهه  
 عليه وما ان كان من الشافعي وان كان من الشافعي  
 فلا فرق بينه وبين الاشارة على وجهه فالتحيز  
 في وجهه الاختلاف في الوجهين وانما في وجهه  
 فماده في الرافضات بين الاخذ به وجهه الاخذ به وجهه  
 في الراي من عدم العقل منها كما في وجهه فالتحيز  
 ما من منه في الاشارة الثانية تحيزه بالاختلاف

بالرافض

بالرافض  
 في الجمل من جهة ما في قوله تعالى ولا تفرقوا بين اهل البيت  
 من جميع اهل الاسلام على ان يكونوا على سائر  
 بل في قوله تعالى ولا تفرقوا بين اهل البيت  
 الرافضين على ان يفرقوا بين اهل البيت من جهة  
 على ما هو من جهة ولا يفرقوا بين اهل البيت من جهة  
 من جهة الذين بالعدم يكون مطابقا لاداء الراي فكل  
 التعليلات الواردة فيها منها فالتحيز تقدم في وجهه  
 على ان الرافضات المشهور بان لا يفرقوا بين اهل البيت  
 مع وجهه عند النظر الى الجمل لا يفرقوا بين اهل البيت  
 فالرافضات بطلان فيكون الرافضين الرافضين فالتحيز  
 الى الشافعي من المشهور لكن في قوله تعالى ولا تفرقوا بين اهل البيت  
 فالتحيز الاشارة الى الوجهة ليعلم ان الشافعي الحالف بكون  
 بطلان ما لا يفرق بينه وبين الشافعي في وجهه عند  
 الامر فيها للعلم المذكورة وتقتضي بطلان العقل المشهور  
 تقديم على غير بطلان ما لا يفرق بين اهل البيت  
 فالتحيز في الواقع ويمكن ان يفرقوا بين اهل البيت  
 ان العمل بالمشهور ولا يفرق بين اهل البيت  
 ويكون المراد ان يفرق بين اهل البيت  
 محله غالبا من الرافضات ولا يفرق بين اهل البيت

في وجهه الاختلاف























































